

VOL. 9, No. 66, Mar - Apr. 1987
السنة التاسعة، العدد ٦٦، آذار / نيسان ١٩٨٧

محور خاص
المقاطعة العربية لإسرائيل

المقاطعة واثرها على الإقتصاد الإسرائيلي

الإختراقات الاسرائيلية للمقاطعة العربية

التشريعات الاميركية - الاوروبية المضادة للمقاطعة

نحو تطوير المقاطعة العربية لإسرائيل

منطقة التجارة الحرة بين أميركا واسرائيل

الملف : إعفاء "صامد" من الرسوم والضرائب في الجزائر



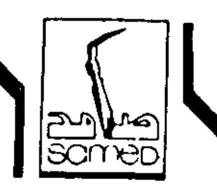
شهرية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر مؤقتاً مرة كل شهرين
عن مؤسسة صامد
"جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين"



المراسلات: صامد الاقتصادي ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان/الأردن ص.ب ٢٤ ـ ١٥/٥٠ بيروت لبنان

المحتويات

السنة التاسعة، العدد ٦٦، آذار/ نيسان ١٩٨٧



الافتتاحية

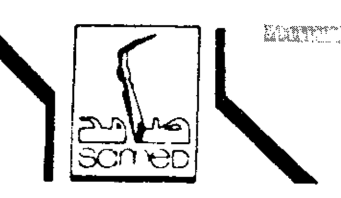
لا يمكن الفصل بين مسألة المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل والشرط السياسي العربي الذي تمارس فيه، سواء اتخذت فيه هذه المقاطعة شكل رد الفعل الشعبي العفوي، أو اتكأت على مجموعة من المبادىء والاحكام والقوانين الواضحة والمنظمة في اطر ومؤسسات شرعية ورسمية عربية، اذ ان الفعالية الايجابية، السياسية والاقتصادية، لمثل هذا الفعل، لن تتحقق الا في ظل وجود مناخ سياسي قادر على تحقيق الجدوى المرجوة من هذه العملية.

وتتمثل الدلالة على ذلك في أن الجذور الاولى للمقاطعة العربية تنتمي الى المناخ الوطني والثوري الذي شهدته فلسطين ابان ثورة ١٩٣٦، حيث ولدت المقاطعة كرد فعل شعبي يستمد نسغه من الحالة الثورية التي كانت تعم البلاد آنذاك، فجاءت لتلعب دور السلاح الاقتصادي، جنباً الى جنب مع أسلحة الثورة الاخرى، في مواجهة الهجرة اليهودية ومحاولات الاستيطان والتصدي لطموح بناء نواة القاعدة الاقتصادية للكيان الصهيوني المزمع اقامته على ارض فلسطين، ووقف امكانية نمو صناعة يهودية تسهم في جذب مزيد من الايدي العاملة اليهودية الى فلسطين.

وقد تكون في عوامل ولادة المقاطعة على المستوى الرسمي العربي دلالة اخرى على اهمية توافر المناخ السياسي الذي يشكل التربة الضرورية لامكانيات تنامي مثل هذا الفعل.

فبغض النظر عن تضارب الآراء حول الدور الذي قامت فيه جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بموضوع المقاطعة و«احتوائها» لردة الفعل الشعبي تجاه هذه المسألة منذ بداياتها، فان مجرد وجود حالة ما من الاجماع العربي تجاه مثل هذا الموضوع في ذلك الوقت، وقبل اعلان قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، كان يمثل حالة سياسية هي اقرب ما تكون الى الطموح الوحدوي العربي، مما يعني ان المقاطعة الفعلية لن تتحقق ـ اضافة الى الحالة الثورية الفلسطينية ـ الا بوجود حالة وحدوية عربية. وبقدر ما تكون تلك الحالة قائمة على اسس سليمة وثابتة وراسخة، تتحقق الجدوى المأمولة لعملية المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، سواء بوجهها السلبي أو الايجابي.

* * *



إن الاسئلة المتعلقة بموضوع المقاطعة والتي تطرح نفسها الآن، وفي ظل هذا الوضع العربي الذي يستعصي ترديه على الوصف، تتلخص بما يلي: هل هناك مقاطعة عربية ايجابية وفعلية ناجعة؟ أين مواطن القصور فيها وما هي المعوقات التي تقف في سبيلها؟ أين دور المقاطعة من المطلب الوطني والقومي في دعم صمود الأرض المحتلة؟ ثم ما هي الوسائل الكفيلة بدفع هذه التجربة من أجل تحقيق أقصى درجات الطموح التي قامت من أجلها؟

ولعل في ابحاث محور هذا العدد من «صامد الاقتصادي» محاولات جادة للاجابة على مثل هذه الاسئلة وغيرها، بغض النظر عن مدى تطابق الآراء أو تضاربها أو تقاطعها رغم الافتراقات عند نقاط محددة.

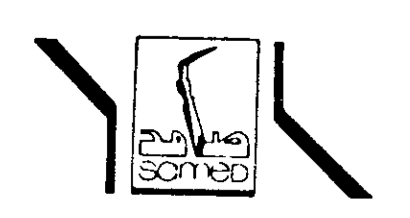
فنحن في «صامد الاقتصادي»، وكما عهدتمونا في كل ما سبق من اعداد، وبما تحتويه من محاور خاصة، كنا وما زلنا نؤكد على الحرص بأن تفاعل الآراء على أرضية الهم الوطني المشترك، هي العملية الضرورية للخروج بنتائج ايجابية تخدم الخط الوطني.. وتدفع في اتجاه تشكيل وجهة النظر الايجابية تجاه المشكلة المطروحة قيد البحث.

وفي تعرضنا لمسألة المقاطعة العربية لاسرائيل، قد نبدو وكأننا نتعرض لمسألة عربية عريضة، غير اننا نعتقد أنها تظل تنتمي في جوهرها الى ذلك الهم الفلسطيني العريض. ومن هنا نستمد الشجاعة في طرحها.

* * *

لقد وجدت اسرائيل، من خلال استيلائها على الأراضي الفلسطينية المحتلة اثر حرب حزيران ١٩٦٧ الفرصة السانحة لمحاولة تسريب منتجاتها الى الاسواق العربية والاسلامية، محاولة بذلك كسر طوق العزلة المضروب عليها، مما استدعى فرض اجراءات من قبل المقاطعة العربية تحول دون تحقيق الأهداف الاسرائيلية. غير ان مثل هذه الاجراءات لم تأخذ دائماً بعين الاعتبار اقتصاديات الوطن المحتل وصمود شعبنا الفلسطيني على أرضه.

ومن هنا، فان التوازن قد اختل بين المسألتين الجوهريتين: المقاطعة العربية من جهة،



ودعم الصمود من جهة اخرى. وقد ادت المخاوف العربية من تسرب المنتجات الاسرائيلية مع منتجات الارض المحتلة الى ايجاد صعوبات تسويقية لاقتصاديات الوطن المحتل.

ولعلنا لا نبالغ اذا ما شبهنا الامر الذي يحدث بقصة الدب الذي رأى على وجه صديقه الصياد ذبابة، فلم يجد وسيلة لقتلها وانقاذ الصديق سوى ان يضربها بحجر كبير!!

وفي هذا المجال لا يسعنا الا ان نعبر عن قناعتنا بان مثل هذا التوازن المذكور لن يتحقق الا من خلال جهد عربي مشترك ينطلق من القناعة بالأهمية الاستراتيجية المتكافئة لكلتا المسألتين. اخذا بعين الاعتبار. وفي ان معا. رسم سياسة عربية الزامية في مجال المقاطعة تدرك الحدود والفواصل بين اقتصاديات الكيان الصهيوني واقتصاديات الوطن المحتل. وتعمل بجهد فعال ومشترك على تمويل وتطوير وتقوية المؤسسات الانتاجية العربية في المناطق المحتلة وفق خطة تنمية ذاتية ووطنية تكون قادرة على تحقيق استقلاليتها الاقتصادية الوطنية عن مجمل الاقتصاد الاسرائيلي ومؤسساته. ومؤهلة لاستيعاب الايدي العاملة العربية التي اضطرت في السابق للعمل في المصانع والورش الاسرائيلية. وقادرة على ايجاد الوسائل التسويقية بالتنسيق والتعاون مع مكاتب المقاطعة العربية وفق اسس ومبادىء يتم تحديدها والالتزام بها.

وبالمحصلة. فان الاستراتيجية المرجوة لعملية المقاطعة العربية لاسرائيل لا يمكن لها ان تقوم او ان تحقق اهدافها بمعزل عن استراتيجية دعم الصمود الهادفة الى خلق قاعدة اقتصادية قوية وفاعلة في الارض المحتلة تنتفي عنها سمات التبعية للاقتصاد الاسرائيلي. وتهدف الى تثبيت الانسان الفلسطيني على ارض وطنه. ثم انه لا يمكننا. ونحن في معرض التقييم الموضوعي لعملية المقاطعة العربية لاسرائيل. ان تحول رغباتنا في تطوير فعاليتها. دون رؤيتنا للجوانب الايجابية والانجازات التي تحققت من خلال هذه التجربة. وفي مقدمتها الانتقال الى مرحلة المقاطعة الايجابية والتي تعني محاصرة التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في العالم من خلال فرض الحظر على الشركات التي تقيم منشات اقتصادية لها في الكيان الصهيوني او تشارك في اقامة مشاريع اقتصادية مع رأس المال

الصهيوني في اية بقعة من بقاع العالم. وقد نجحت المقاطعة في اظهار التناقض بين مصالح هذه الشركات في الوطن العربي والمصالح الاسرائيلية. بحيث اضطرت العديد من الشركات الى الغاء مشاريعها مع الكيان الصهيوني او الغاء عقودها لاقامة مشاريع مشتركة خارج فلسطين المحتلة مع رؤوس الاموال الصهيونية. وهكذا ضيعت المقاطعة العربية - الى حد كبير - الفرصة امام اسرائيل في تحقيق طموحها بتوسيع مجالها الاقتصادي الحيوي في العالم.

غير ان ما تم انجازه على هذا الصعيد يظل يستدعي المزيد من العمل والجهد من اجل سد الثغرات وتطوير فعالية سلاح المقاطعة العربية، حتى يؤدي الدور الذي نطمح له أن يؤديه، وهذا يتطلب:

أولا: تطوير أساليب المقاطعة الايجابية التي تهدف الى محاصرة وخنق التمدد الاقتصادي الاسرائيلي في العالم. وذلك من خلال تشكيل المؤسسات والأجهزة العربية السياسية - الاقتصادية التي تتصادم مع المشاريع الاقتصادية الصهيونية في آية بقعة من بقاع العالم.

ثانيا: توسيع دائرة المقاطعة العربية بحيث تشمل الدول التي آقدمت على وضع تشريعات تحظر التعاون مع أجهزة المقاطعة العربية، وفي طليعتها الولايات المتحدة الامريكية وعدد من الدول الاوروبية.

ثالثا: ضرورة الالتفاف العربي على الخطة الامريكية - الاسرائيلية لكسر جدار المقاطعة باقامتهما منطقة التجارة الحرة بين البلدين. وايجاد الوسائل الكفيلة باجهاض هذا المشروع.

رابعا: اعادة النظر في بعض قوانين وانظمة ومبادىء المقاطعة ووضع القوانين الاستثنائية التي تضمن عملية تسهيل تصدير المنتجات الفلسطينية والعربية في الاراضي المحتلة الى الاسواق العربية. بحيث لا تطالها قوانين المقاطعة.

خامسا: دراسة الاساليب التي تلجأ اليها اسرائيل في التحايل على المقاطعة وتسريب بضائعها الى الاسواق العربية. والتشديد على تقديم شهادات منشأ لجميع البضائع التي تصل الى تلك الاسواق.



سادساً: وضع سياسة اعلامية للمقاطعة تترافق مع الجهود المبذولة في هذا الاطار، وتشكيل جهاز اعلامي فاعل يعمل على توعية المواطن العربي بدور المقاطعة ويضع امامه تفاصيل الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع، ويتوجه في الوقت نفسه الى المؤسسات والشركات العالمية لتحذيرها من التورط في المشاريع المشتركة مع الكيان الصهيوني أو رؤوس الاموال الصهيونية.

سابعاً: الاهتمام بتطوير كفاءات الاجهزة المكونة لمكاتب المقاطعة، وعلى الأخص جهاز المعلومات الذي يعتبر العصب الأساسي لفعالية المقاطعة.

ثامناً: ضرورة تجاوز العديد من العيوب التطبيقية، وفي مقدمتها العمل على نقل توصيات مكتب المقاطعة العربية من مجرد «التوصيات» الى درجة أرقى تكون بمثابة «القرارات» الالزامية التي لا يمكن القفز عنها أو اختراقها.

تاسعاً: دعم القوى المصرية المعارضة لاتفاقيات كامب ديفيد، والتنسيق معها في معركتها التي تخوضها في مقاطعتها للمنتجات الاسرائيلية التي تتسرب الى السوق العربي المصري، وفضح الاساليب الاسرائيلية في التغلغل الاقتصادي الى السوق العربي من خلال «اتفاقيات السلام!».

عاشراً: مواصلة الجهود من أجل توسيع دائرة المقاطعة للكيان الصهيوني بحيث تشمل جميع الدول الصديقة، وخاصة تلك المنضوية في اطار: منظمة الوحدة الافريقية، المؤتمر الاسلامي، دول عدم الانحياز، لجنة التضامن الافرو ـ اسيوي، لجنة السلم العالمي.. وغيرها.

* * *

ومع كل ما سبق وذكر اعلاه، تبقى الحقيقة الاولى التي يجب التأكيد عليها، وهي أن مقاطعة عربية فعلية للكيان الصهيوني، لا يمكن لها ان تقوم دون تحقيق الوحدة السياسية العربية على قاعدة العداء للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين، ومناهضة الجهد الامبريالي الاميركي الداعم لهذا المشروع.

وإذا كانت الوحدة السياسية شرطاً لكل ذلك، فان الشرط الآخر الذي يتقدمه يتمثل في تطوير القدرات العسكرية العربية المتأهبة للتصادم مع المشروع الصهيوني، والذي

يهيء الارضية الخصبة لتنامي مشروع المقاطعة العربية لاسرائيل.

وفي غياب مثل هذا الشرط، تبقى النقطة المضيئة على خارطة هذا الوطن، المتمثلة بالمقاومة الفلسطينية، والتي تعمل على ضرب كل المواقع المعادية، بما فيها المواقع الاقتصادية الصهيونية، هي الأساس لكل مقاطعة.

والمقاطعة التي ابتدأت من فلسطين، لا يمكن لها أن تمضي الا عن طريق فلسطين، ولا أن تنتهي الا من خلال فلسطين..

فلسطين الحلم والأمل.. والوطن الجميل.. والمحرر.

أحمد ابو علاء

محـــــور

منطقة التجارة الحرّة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وموقف المقاطعة العربيّة

يوسف الحسن

ان الاطار الذي ولدت فيه اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل هو اطار اتفاقية التعاون الاستراتيجي بينهما والمبرمة في ٢٩/١١/١٩٨٣، والتي جاءت تتويجاً لموقع اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية وتأسيساً للعلاقة الخاصة بينهما وتقنيناً لها، تحقيقاً لمتطلبات نظرية المصالح والأمن الامريكي، وتجسيداً لمرحلة التحالف المنظم بينهما وفق صيغ مكتوبة مستقرة ودائمة لا تكون عرضة للاهتزاز بسبب تغيرات المعادلات السياسية اوبسبب ارتهانها لترتيبات المساعدة الخاضعة لرغبات ونوايا الكونجرس ولطلب التجديد السنوي والزيادة الدورية.

وقبل الخوض في طبيعة هذه الاتفاقية، لا بد من الاشارة الى دلالات توقيت اعدادها والتفاوض حولها وابرامها.. وأهم هذه الدلالات ما يلي:

أولاً: انها تأتي في فترة يتزايد فيها الاهتمام العربي بالولايات المتحدة الامريكية، وهو اهتمام لم تشهده أية مرحلة في تاريخنا المعاصر، وقد تجسد هذا الاهتمام في اشكال وصيغ سياسية ومالية وتجارية وثقافية عديدة من ابرزها وصول قيمة الصادرات غير العسكرية الامريكية للوطن العربي في عام ١٩٨٢ الى حوالي ١٧ بليون دولار، وأكثر من مائة وخمسون بليون دولار استثمارات عربية باشكال مختلفة في بنوك واوراق مالية.. الخ في الساحة الامريكية، وأكثر من مائة الف طالب عربي في معاهد وجامعات امريكا عدا عن الدعوة العربية الرسمية طوال اكثر من عقد من الزمان للولايات المتحدة منفردة لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي وأحياناً لتسوية نزاعات وصراعات محلية عربية.

ثانياً: انها تأتي في مرحلة وصلت فيها حالة الانحدار العربي وتمزق صفوفه وانهيار ارادته وفقدانه السيطرة على كثير من موارده وقدراته وضعاً مأساوياً، ويدلل توقيت هذه الاتفاقية على نية امريكية اسرائيلية مشتركة لاحداث مزيد من الضعف والانحدار في الموقف العربي، بما يؤثر فيه باتجاه خلخلة المتبقي من تماسكه الاقتصادي وخاصة سلاح المقاطعة العربية لاسرائيل بالاضافة الى ارتهان اكبر حجم من مصادر القوة العربية للارادة الامريكية الاسرائيلية.

ثالثاً: انها تأتي في مرحلة بلغت فيه اسرائيل طوراً متقدماً في انتهاك الشرعية الدولية وقوانينها

واعرافها باعتمادها سياسات الغطرسة العسكرية والسياسية في الاحتلال والعدوان والتوسع والتهديد وانتهاك حقوق الانسان العربي وموارده، بالاضافة الى تعاونها مع الانظمة العنصرية والديكتاتورية في افريقيا وامريكا اللاتينية وغيرهما.. مماوضعها في موقع من العزلة السياسية الدولية.

رابعاً: انها تأتي في مرحلة يعيش فيها الاقتصاد المستعار الاسرائيلي طوراً حاداً من اطوار ازماته الهيكلية المتفاقمة والمستمرة، والتي تعكسها الارقام القياسية لمعدلات التضخم والديون الخارجية وتدهور معدلات النمو الى مستوى الصفر.. الخ.

خامساً: انها تأتي في مرحلة تتبنى فيها ادارة الرئيس ريغان للسياسات الحمائية وتسعى جاهدة مع اوروبا الغربية واليابان منذ اكثر من عامين للحصول على «اتفاقيات تجارية متعددة الاطراف» لفرض حماية على منتجاتها الوطنية. في حين ان اتفاقيتها التجارية الحرة مع اسرائيل تشكل نقيضا لهذه السياسة وتضع الادارة الامريكية في موقع «تحرير التجارة ثنائياً» بعد ان اعتمدت العلاقات التجارية الامريكية مع الخارج على اتفاقيات متعددة الاطراف طوال اكثر من خمسين عاما. ويقول السناتور (جون دانفورث) رئيس اللجنة الفرعية للتجارة التابعة لمجلس الشيوخ: «لقد فقدت الادارة الامريكية لمصداقيتها تجاه موضوع سياسات التجارة الحرة».

ويضيف قائلاً ان الكونجرس يتجه الآن لاجبار الادارة على ضرورة تحديد الواردات الاوروبية واليابانية ما لم يفتح هؤلاء اسواقهم للشركات الامريكية وخاصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية مشيراً انه لا بد من تحديد كمية الواردات الاجنبية وخاصة «النسيج والحديد والصلب والمنتجات الزراعية». منتهياً الى القول: «ان مسألة التجارة الخارجية ستكون من أهم المسائل المطروحة في العقد القادم.

ومن الواضح ان هذه المسألة كانت تشغل فكر الاستراتيجية الاسرائيلية خاصة بعد دخول العلاقة الخاصة مرحلة «الخيار الاسرائيلي» وتمدد هذا الدور وزيادة اعبائه وتطلعاته نحو تكملة المشروع الصهيوني. وكان من الواضح ايضاً عدم قدرة مجتمع التكتة الاستيطاني على بناء اقتصاد مستقل. فالدعم والعون المنهمران عليه من الخارج سواء من اموال غربية اوروبية أو امريكية أو جباية وتبرعات يهودية لا يكفيان لسد احتياجات ومتطلبات المشروع الصهيوني ولايحققان تنمية اقتصادية حقيقية، لذلك كان لا بد من البحث عن شركاء في المراكز الغربية الامبريالية.

ففي السبعينات تفاوضت اسرائيل مع مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة ووصلت معها ـ بعد اكثر من خمس سنوات ـ في ايار ١٩٧٥ الى ترتيبات تجارية حرة «وقد جاءت هذه الاتفاقية الاوروبية مع اسرائيل خلال فترة ازدهار (الحوار العربي الاوروبي)» وبرغم ان الوطن العربي يشكل اكبر شريك تجاري لدول السوق الاوروبية. وقد ادت هذه الاتفاقية الى مضاعفة المبادلات التجارية الاوروبية مع اسرائيل من ٢.٤ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى ٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠. بينما وصلت قيمة الواردات الاسرائيلية من اوروبا عام ١٩٨٠ الى ٢.٧ بليون، وقفزت في عام ١٩٨٣ الى حوالي ٣.٥ بليون دولار. واستوعبت السوق الاوروبية حوالي ٤٠٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية التي تتمتع بتعريفات

جمركية مخفضة تصل الى ٤٥٪ بالنسبة للمنتجات الصناعية وحوالي ٤٠٪ بالنسبة للمنتجات الزراعية، ويتوقع ان تعفى كافة الصادرات الاسرائيلية الى اسواق دول المجموعة الاوروبية من الرسوم في عام ١٩٨٩. لكنها ستكون في مواجهة منافسة حادة في مجال المنتجات الزراعية بعد دخول البرتغال واسبانيا في عضوية السوق الاوروبية المشتركة. وقد كانت هذه المسألة الأخيرة أحد الموضوعات الرئيسية المثارة في اجتماع اسحق شامير نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير الخارجية مع وزير الخارجية البريطاني في لندن في الاول من حزيران ١٩٨٥ حسب ما اوردته وكالات الانباء الدولية.

في نفس تلك الفترة وخاصة اثر توقف حرب رمضان ١٩٧٣، سعت اسرائيل باتجاه طرح فكرة اقامة منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، الا ان الاخيرة ترددت وقتها في تنفيذ هذه الفكرة لاسباب كثيرة من بينها اسباب اقتصادية امريكية داخلية، وكذلك حتى لا تشكل الاتفاقية سابقة تدفع بحلفاء وشركاء وجيران للولايات المتحدة بطلب اتفاقيات مماثلة لها، بالاضافة الى ان الولايات المتحدة كانت في بداية دورلها تلعبه على المسرح السياسي العربي كوسيط ثم شريك لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي. ورأت في مثل هذه الفكرة - اتفاقية للتجارة الحرة مع اسرائيل - عرقلة لهذا الدور الجديد والاختراق الهائل الذي طال انتظاره وحان وقته بفضل جهود وخطط كيسنجر والتي بدأت خطوتها الاولى في تحقيق اتفاق فك الاشتباك الاول في سيناء إثر المحادثات الشهيرة بالكيلو ١٠١.

ورغم هذه الاعتبارات وغيرها من العوامل العربية والاقليمية والدولية، فقد عوضت الولايات المتحدة اسرائيل عنها باتفاق آخر، وذلك بادخالها اسرائيل ضمن نظام (اسلوب الافضليات المعمم) والذي يشمل اكثر من ١٤٠ دولة من العالم الثالث اعتبارا من عام ١٩٧٦. وشمل تطبيق الاعفاء الجمركي للبضائع الاسرائيلية التي تستوردها الولايات المتحدة لمئات من السلع الاسرائيلية المصنعة والمنتجات الزراعية، أي ما يشكل ٩٠٪ من صادرات اسرائيل لامريكا. مما أدى الى ارتفاع ملحوظ في حجم الصادرات الاسرائيلية للسوق الامريكية. فمقابل ٤٤٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦، ارتفع حجم الصادرات الاسرائيلية الى السوق الامريكية في عام ١٩٨٤ الى ١,٨ بليون دولار، بينما بلغ حجم وارداتها من البضائع غير العسكرية الامريكية في نفس العام الى حوالي ٢,٢ بليون دولار (شملت حوالي بليون دولار من اجهزة الاتصال والآلات، ١٠٠ مليون دولار من الحبوب، ١٧٠ مليون دولار من القمح والذرة.. الخ) (نيويورك تايمز ٢٣/٤/٨٥) بالمقابل فقد بلغت قيمة الصادرات غير العسكرية الامريكية الى الدول العربية في عام ١٩٨٤ ما مقداره ١٤,٥ بليون دولار، بينما بلغت قيمة وارداتها من الدول العربية في نفس العام اكثر من عشرة بليون دولار، وقد كان نصيب اسواق دول مجلس التعاون الخليجي من السلع الامريكية حوالي النصف.

وطوال السنوات الماضية، اعفيت البضائع الاسرائيلية من الجمارك والقيود الأخرى، بينما استمرت اسرائيل في فرض رسوم جمركية على ٤٥٪ من البضائع الامريكية.. وكذلك الحال كان مع البضائع الاوروبية المصدرة الى اسرائيل.

فقد ظلت الحكومة الاسرائيلية تتنصل من اعفاء البضائع الاوروبية من الرسوم الجمركية، وبقيت

تطالب بفترة (تنفس) لاعادة تنظيم نفسها وتقوية اقتصادها لمنافسة البضائع الاوروبية. وبالمقابل ترددت دول السوق الاوروبية في البداية في عملية اعطاء الصادرات الاسرائيلية اليها مزايا جمركية، والسماح لها بكميات اكبر من تلك الكميات التي تتمتع بها صادرات بلدان البحر المتوسط، خاصة بعد دخول اليونان لعضوية السوق.

وأما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، والتي استمرت حتى يناير ١٩٨٥ تعمل في ظل عدد من الاتفاقيات والانظمة من بينها اتفاق «نظام التفضيلات المعمم». فانه رغم ان ٩٠٪ من السلع الاسرائيلية المصدرة الى الولايات المتحدة تمتعت بالاعفاءات الجمركية، لكنها ظلت مقيدة وفق شروط هذا النظام، والذي لا يسمح باستيراد اكثر من ٥٠٪ من اي سلعة من بلد واحد.. كما انه يطبق على منتجات محددة بغض النظر عن البلد الذي ترد منه هذه السلع.

في نفس الوقت، فان قائمة المنتجات التي تعفى بموجب نظام التفضيلات تبقى خاضعة للمراجعة والتعديل من قبل الولايات المتحدة الامريكية.. وقد اشارت جريدة نيويورك تايمز في تعليق لها حول مستقبل هذا النظام فقالت، انه يواجه مستقبلاً مجهولاً، وتظل مزاياه متوقفة عند حد ومستويات معينة.

ومن اجل ذلك، فان اتفاقية (نظام التفضيلات المعمم) ظلت بالنسبة لاسرائيل دون الطموحات المطلوبة، رغم تنامي الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة الامريكية. وقد انتهى مفعول هذا النظام اعتبارا من كانون الثاني ١٩٨٥.

وقد بدى في الظاهر على الاقل امام بعض العرب خلال مفاوضات اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية لتوقيع اتفاقية منطقة للتجارة الحرة بينهما، بان الاتفاقية لا تضيف الكثير من الفوائد لاسرائيل فوق ما تتمتع به من اعفاءات جمركية لـ ٩٠٪ من صادراتها. وحاولت جهات امريكية رسمية تأكيد هذه الرؤية السطحية في محاولة لتخفيف وقع آثار اتفاقية التجارة الحرة على العلاقات العربية الامريكية. ولكن في الواقع ان لانشاء منطقة التجارة الحرة نتائج اخرى مختلفة عما يترتب على نظام «اسلوب الافضليات المعمم».

فصفة «التفضيل» في النظام المعمم تنطبق على السلعة او مجموعة سلع محددة. أما صفة «التفضيل» في منطقة التجارة الحرة فانها تنسحب على الدولة التي توقع الاتفاقية وتكتسب فعليا صفة البلد الأكثر رعاية.

ولا يعدو نظام الافضليات عن كونه نوعاً من المنحة الوحيدة الطرف وليس اتفاقية تجارية او تعاقدية، وشكلاً من اشكال المزايا الممنوحة التي تهدف مساعدة البلدان النامية المصدرة لهذه المنتجات، طالما ان هذا الاعفاء لا يضر بالانتاج الامريكي. اذ تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها بحق الرجوع عن قرارها باعفاء سلعة ما اذا وجدت ان استمرار هذا الاعفاء يضر بالانتاج المحلي. وهذا يعني ايضا بأن قائمة السلع المستفيدة من هذه المزايا ليست ثابتة بل خاضعة للتعديل والمراجعة بغض النظر عن البلد الذي يستفيد من هذا النظام. فاذا زال الاعفاء الممنوح لسلعة ما فانه يزول عن كل البلدان التي تصدر هذه السلعة. ولا تستطيع الدولة مانحة هذا النظام استثناء بلد معين في مثل هذه الاحوال.

وتنعكس الآية تماماً في حالة اتفاقية التجارة الحرة، فصفة «التفضيل» لاصقة بدولة معينة، وتضم الاتفاقية عادة تفصيلاً للمزايا والمدد الزمنية للطرفين. وبموجب الاتفاقية تزول كل الحواجز أمام التجارة والخدمات بدون حدود او قيود.

ويبدو ان هذا هو ما قصد اليه وكيل وزارة التجارة الامريكية لشؤون التجارة الدولية حينما قال في خطاب القاه في مؤتمر في اسرائيل في ٢١ أيار ١٩٨٤:

«يعتقد البعض بأن انشاء منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة لا فائدة منه. حيث ان ٩٠٪ من صادرات اسرائيل لامريكا معفاة من الرسوم. على اية حال، صحيح ان معظم المنتجات الاسرائيلية معفاة، الا ان حوالي ٤٠ ـ ٥٠٪ منها خاضع للمراجعة الدورية والتعديل من قبل الكونجرس. والواقع ان نظام الافضليات المعمم مطروح الان امام الكونجرس لاجل تجديده. ومن المتوقع ان تجري عليه بعض التعديلات. ولذلك فان اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة سيزيل هذا النوع من «التهديد وعدم اليقين» الذي يحيط بجانب هام من التجارة بين البلدين».

وهكذا يتضح ان نظام «اسلوب الافضليات المعمم» يضع حدوداً لاستفادة اسرائيل من الاعفاءات. مما يعيق توسيع صادراتها من المنتجات، خاصة تلك التي تتمتع بقدرات وكفاءات خاصة. كما لا يتضمن هذا الاسلوب انتقالاً للتكنولوجيا الامريكية الى اسرائيل اوتدفقاً لرؤوس الأموال، أوتبادلاً في تجارة الخدمات، أو اقامة المشاريع المشتركة والابحاث التنموية، أومنح الرخص بالانتاج.. الخ.

أما اتفاقية التجارة الحرة فهي تضمن كل ما سبق بالاضافة الى رفع القدرة التصديرية الاسرائيلية وخاصة بالنسبة للسلع التي تشكل الـ ١٠٪ المتبقية من الصادرات الاسرائيلية، والتي كانت لا تخضع لنظام الافضليات المعمم. مثل المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة والمنسوجات والالبسة والاجهزة الطبية المعقدة واجهزة الاتصال البحري والاسلحة والالمنيوم والالماس.. الخ. وكلها صناعات ذات قدرة تكنولوجية عالية، ووفقاً لاتفاق التجارة الحرة، ستعمل الادارة الامريكية باتجاه دفع اسرائيل لولوج «قرن التكنولوجيا الحادي والعشرين» على حد قول وكيل وزارة الخارجية الامريكي في بيان له يوم ١٩٨٥/٣/٦ امام اللجنة الفرعية للجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية. فالولايات المتحدة ترى في اسرائيل بلدا صغير المساحة قليل السكان. وتظل قواه العاملة باستمرار مستنفرة في حروب توسعية وفق عقيدة (جبرية الحرب) الصهيونية ضد العرب. مما يستدعي التركيز على الصناعات التي لا تتطلب موارد بشرية كثيرة، بل تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والقادرة على المنافسة الغربية.

ويقول وكيل وزارة الخارجية الامريكي (الين ولتر) في كلمته «ان هذه الاتفاقية هي التزام سياسي واقتصادي بارز من الولايات المتحدة تجاه أسرائيل بهدف جعلها اكثر استقلالية اقتصادياً بتشجيع مزيد من الاستثمارات الامريكية في اسرائيل، ولعل ذلك يخفف من المساعدات الامريكية المتزايدة لاسرائيل».

وقد اعتبر تعليق للواشنطن بوست يوم ١٩٨٤/١٠/٢٢ هذه الاتفاقية بأنها «صفقة خاصة لصديق خصوصي».

ويقول التعليق ايضاً:

«لا يوجد شبيه لمثل هذا الاتفاق من التجارة الحرة الكاملة بين بلدين لكل منهما سيادة مستقلة».. فمعظم حكومات العالم ما زالت تواصل دعمها لصناعاتها المحلية وتضع الانظمة التي تخدم صناعاتها على حساب اي شريك او حليف خارجي.

وقد وضعت اتفاقية (الجات) التي ابرمت منذ اربعة عقود نطاقاً للاتفاقيات المتعددة الاطراف للتحرير التدريجي للتجارة الدولية وتوسيعها، وتركت الباب مواربا لاستثناءات قليلة لاقامة كتل للتجارة الحرة تحت ظروف استثنائية، لكن الهدف ظل هو العمل باتجاه تجارة حرة كونية.

وبموجب هذه الاتفاقية والتي تتم لاول مرة في التاريخ الامريكي، ترتقي اسرائيل الى مرتبة الشريك الاستراتيجي الدائم في اطار من التكامل الانتاجي وا لامني والتقني، بما ييسر اقامة المشروعات المشتركة ونقل التكنولوجيا الامريكية وتوطينها في اسرائيل، كماتزيل هذه الاتفاقية كل الحواجز امام ادخال كل البضائع والمنتجات والخدمات الاسرائيلية الى السوق الامريكية مع حلول عام ١٩٩٥، واهمها رفع قيود الحماية الامريكية عن عدد من الصناعات الحساسة في المجتمع الامريكي والتي تشمل الاجهزة الطبية وقطع غيار الطائرات ومحركاتها وصناعة المجوهرات، والزجاج والنسيج والاحذية والملابس والجلود.. الخ..

وهي صناعات يصنف بعضها على درجة كبيرة من الحساسية لامن واسرار الصناعة الامريكية، ويواجه البعض الآخر منها منافسة حادة خارجية، وتعاني بعضها من معدلات عالية من البطالة، وتوفر هذه الاتفاقية ايضا لاسرائيل سوق شرائية واسعة، مقدارها ٣ آلاف بليون دولار، مما سيزيد قوتها التصديرية كما وكيفا.

كيف ولدت الاتفاقية؟

من رحم العلاقة الخاصة تجيء هذه الولادة، وفي اطار التعامل الاستراتيجي المبرم بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، والذي شمل الجزء الاهم من الحلف الاستراتيجي المعلن، وترك المتبقي منه ليكمل في اتفاقية التجارة الحرة بينهما.

وقد كان وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي السابق (جدعون بات) هو اول من اعاد طرح فكرة انشاء اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة اثناء لقائه مع المسؤولين في وزارة التجارة الامريكية في عام ١٩٨٢، ثم اعيد طرح الموضوع رسميا اثناء الزيارة الشهيرة التي قام بها اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل في ذلك الوقت الى الولايات المتحدة ولقاءه مع الرئيس ريغان في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٣، حيث تم ابرام اتفاقية التعاون الاستراتيجي والتي شملت اقرار مبدا التفاوض بين البلدين لانشاء منطقة للتجارة الحرة بينهما. وفي كانون الثاني ١٩٨٤ بدأت المفاوضات رسمياً في واشنطن بين المسؤولين الاقتصاديين في اسرائيل والولايات المتحدة. وكان من ابرز نتائج الجولة الاولى للمفاوضات الاتفاق على اعفاء جميع المنتجات المتبادلة بين الطرفين من الرسوم الجمركية. ثم تواصلت المفاوضات بعد ذلك محققة تقدما ملحوظا وسريعا خاصة وان الادارة الامريكية خلالها كانت تعطي عناية خاصة لمسألة

معالجة امراض ميزان المدفوعات الاسرائيلي والتضخم النقدي والازمة الجديدة للاقتصاد الاسرائيلي.

وكانت ابرز العقبات في المفاوضات ما أثاره الجانب الامريكي حول ضرورة قيام اسرائيل بالغاء الدعم الحكومي المالي الذي تقدمه لبعض المنتجات المصدرة للولايات المتحدة.

لكن اخطر ما جرى خلال هذه المفاوضات كان حصول اسرائيل على نسخة من وثيقة امريكية سرية تحوي الاستراتيجية الامريكية التفاوضية المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة.

وقالت جريدة الواشنطن بوست والتي نشرت خبر تسريب الوثيقة الى اسرائيل في صدر صفحتها الاولى:

«ان الوثيقة، وهي تقرير من لجنة التجارة الدولية الى ممثل الولايات المتحدة التجاري وليام بروك، تتضمن معلومات مفصلة عن الصناعات الامريكية، وغيرها من المعلومات الحساسة اللازمة للجانب الامريكي خلال المفاوضات مع اسرائيل».

ويقول مسؤولون تجاريون امريكيون: «ان حصول اسرائيل على نص هذه الوثيقة السرية سيمنحها ميزة متقدمة تفاوضية في المحادثات مع امريكا. لأنها تكشف الى اي مدى يمكن ان تتنازل الولايات المتحدة بالنسبة للموضوعات الجاري التفاوض حولها».

وتقول الصحيفة، ان ناطقا باسم اللوبي الاسرائيلي بواشنطن، وهي اللجنة الاسرائيلية الامريكية للشؤون العامة ـ ايباك ـ قد اعترف بأن منظمته هي التي سربت التقرير الى اسرائيل. وان لديها نسخة منه. وانها على استعداد لاعادته الى الحكومة الامريكية!! ونشرت الصحيفة المذكورة ايضا بأن «مكتب التحقيقات الفدرالي FBI يجري تحقيقا لمعرفة كيفية تسرب هذه الوثيقة».

واعترف مكتب (بروك) بانه «علم من مصادر الكونجرس بأن نسخة من هذه الوثيقة قد وقعت في ايدي (ايباك) في شهر تموز ١٩٨٤».

ومن الغريب ان خبر تسرب هذه الوثيقة السرية قد غاب تماما عن صفحات بقية الصحف الامريكية. كما ان جريدة الواشنطن بوست نفسها قد صمتت بالكامل بعد نشرها للخبر، فلم تتابع مسألة تحقيقات الجهات المختصة كما هو معتاد في حالات مشابهة حينما تكون دول اجنبية ـ غير اسرائيل ـ متورطة في مثل هذه القضايا.

وقامت مجلة الجماعة اليهودية بواشنطن بالهجوم الشديد على ناشري هذا الخبر، وتساءلت:

«لمصلحة من تم تسريب معلومات عما يقوم به مكتب التحقيقات الفدرالية حول هذا الموضوع؟»

واجابت على تساؤلها بقولها: «هناك اناس يقفون ضد فكرة اقامة منطقة التجارة الحرة مع اسرائيل.. وهم وراء نشر هذا الخبر».

أما مساعد الممثل الامريكي التجاري (دورال كوبر)، والذي كان رئيس الوفد المفاوض الامريكي. فقد اعلن بعد عشرة شهور تقريبا عن عدم معرفته بتسرب الوثيقة السرية التفاوضية لاسرائيل.

فحينما سؤل في مؤتمره الصحفي المنعقد في «مركز الصحافة الخارجية» يوم ١٩٨٥/٤/٢٩ عن تعليقه حول حصول اسرائيل على الورقة الامريكية التفاوضية خلال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة.

قال بالحرف الواحد:

«ليس لدي تعليق، وليس لدي اي علم بذلك».

ويبدو ان تسريب مثل هذه الوثائق السرية لاسرائيل ليس جديدا على الساحة الامريكية. ففي ادارة الرئيس فورد، وحينما تقدمت الادارة باقتراح الى الكونجرس ببيع الاردن صواريخ هوك المعدلة بمبلغ ٢٥٦ مليون دولار، قامت عندها وزارتي الخارجية والدفاع باعداد مذكرة وصفت بأنها «سرية» ووزعت بشكل محدود على اعضاء لجنتي الشؤون والعلاقات الخارجية بمجلسي الكونجرس، وقد تسربت هذه المذكرة السرية (قبل ان تبدأ اللجنتان بمناقشتها) الى اللوبي الاسرائيلي ـ ايباك ـ بواسطة المساعدين للسناتور (كيلفورد كيس) وللنائب (جوناثان بنجهام). وخلال ٢٤ ساعة من توزيع المذكرة على اعضاء واصدقاء اللوبي الاسرائيلي في اكثر من ١٩٧ مدينة رئيسية، وأكثر من ٢٠٠ مدينة صغيرة ومقاطعة في الساحة الامريكية، حاصرت عشرات الآلاف من البرقيات والمكالمات التليفونية والرسائل اعضاء لجنتي الكونجرس تطالبهما برفض اقتراح الادارة ببيع السلاح للأردن. لأن هذه الاسلحة حسب محتوى اجمالي هذه الرسائل «يهدد بعمليات هجومية اردنية عسكرية ضد اسرائيل». كما وزعت هذه المذكرة السرية مع وجهات نظر اللوبي الاسرائيلي على جميع اعضاء الكونجرس.

وقد عرف فيما بعد أن مساعدي السناتور والنائب اللذين سربا المذكرة السرية هما (ميشيل كرافت) و(ستيفن براين). وهذا الاخير تم التحقيق معه في نهاية السبعينات واوائل الثمانينات بتهمة تسريب أسرار عسكرية امريكية لرجال السفارة الاسرائيلية بواشنطن. وقد كتب مايكل سابا احد العرب الامريكيين وممن تقدم الى الجهات القضائية المختصة بالادعاء على (ستيفن براين) بتهمة التجسس لاسرائيل، كتاباً حول قضية هذا الجاسوس الصهيوني والذي ما زال يعمل مساعداً لوزير الدفاع حتى الآن.

على اية حال، فانه رغم صدور احتجاجات امريكية خلال المفاوضات ضد اعفاء صناعات اسرائيلية معينة من الرسوم الجمركية، مثل التقرير الذي قدمته (مفوضية التجارة الدولية الحكومية) للرئيس ريغان في مطلع حزيران ١٩٨٤ حول «الاثار السلبية لتزايد الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة على حساب صناعات امريكية حساسة مثل منتجات الموالح والزراعة والتقنية العالية «الا ان الكونجرس وفي ايامه الأخيرة من دورته رقم ٩٨، وفي التاسع من تشرين الأول ١٩٨٤، أقر مشروعاً بتفويض الحكومة الامريكية بابرام اتفاق للتجارة الحرة مع اسرائيل.

وكان مجلس الشيوخ قد أقر هذا التفويض في ٢٠ ايلول، وتبعه مجلس النواب ـ وفي اسرع جلسة له قبل انفضاض دورته ـ يوم ٣ تشرين الاول بالتصويت لصالح اقرار تفويض للادارة الامريكية بانشاء اتفاقية للتجارة الحرة. ومن المثير للدهشة انه بينما يفوض مجلس النواب الرئيس الامريكي وحكومته لعقد الاتفاقية التجارية الحرة بين البلدين، وهي تعني اقرار بمبدأ من مبادىء تحرير التجارة الدولية، فانه في نفس الوقت يقدم على اقرار خطوة مناقضة وهي مطالبة «الرئيس الامريكي بفرض (حماية كبرى) لصناعات الفولاذ الامريكية في وجه المنافسة الاوروبية». ولم يعارض قرار الاتفاقية التجارية الحرة مع

اسرائيل سوى ستة اعضاء من مجلس النواب من بينهم خمسة اعضاء من الحزب الديمقراطي.

وظلت بنود الاتفاق وطبيعته سراً من الاسرار طوال عام ١٩٨٤. ومارست الادارة الامريكية وسائل واساليب كثيرة من التضليل والتمويه لابعاد النظر عن مضمونه الحقيقي، والمتمحور حول الارتقاء العلني باسرائيل الى مرتبة الشريك والحليف الاستراتيجي الذي لا يخضع دعمه لمعادلات السياسة المحلية ومساومات جماعات الضغط الصهيونية وامزجة ومصالح اعضاء الكونجرس.

ولم يكشف النقاب عن تفاصيل هذا الاتفاق الا في مطلع شهر اذار ١٩٨٥، وذلك حينما بدأت اللجنة المالية لمجلس الشيوخ ولجنة (الوسائل والطرق) لمجلس النواب في عقد جلسات الاستماع المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة.

مباديء ومواد الاتفاقية:

وقع الرئيس الامريكي ريغان يوم ١١/٦/١٩٨٥ على اتفاقية للتجارة الحرة مع اسرائيل، وهي الاولى من نوعها التي تعقدها الولايات المتحدة الامريكية مع دولة اجنبية في تاريخها.. وسيبدأ تنفيذها فور تبادل وثائقها الرسمية بين البلدين، كما ستلغى الرسوم الجمركية على كل التجارة بينهما اعتبارا من اول ايلول ١٩٨٥، وما ان يحل عام ١٩٩٥ حتى تكون كل اصناف الصادرات وتجارة الخدمات المتبادلة بينهما معفاة بالكامل من التعريفات الجمركية، وستصبح العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة واسرائيل قائمة على نفس الأسس التي تقوم عليها التجارة بين ولايتي كاليفورنيا ونيفادا او شيكاغو وكليفلاند مثلا أو مدينتي حيفا وتل ابيب، وهي اسس اندماجية ليس لها مثيل في التبادلات التجارية بين اي دولتين في العالم.

وكانت اروقة لجان الكونغرس المختصة قد شهدت في شهري اذار ونيسان ١٩٨٥ عدة جلسات استماع لوجهات النظر المؤيدة والمعارضة للاتفاقية، الا ان الكونغرس والادارة كانا يتجهان بكل تصميم الى ابرام هذه الاتفاقية، والتي تجيء كجزء متمم لاتفاق التعاون الاستراتيجي.

وفي ٢٢ نيسان ١٩٨٥، وقع الوزير الاسرائيلي شارون، وممثل التجارة الامريكي (وليام بروك) بالاحرف الاولى نصوص هذه الوثيقة، وقد تم التوقيع في غرفة الاستماع الخاصة بلجنة «الطرق والوسائل» التابعة لمجلس النواب. وقال شارون عن الاتفاقية في هذا الاحتفال: «انها الطريق نحو تقوية اقتصاد اسرائيل وتحقيق استقلاليته». وبعدها باسبوعين، اي في ٧/٥/١٩٨٥، اقر مجلس النواب الاتفاقية (٤٢٢ صوتا مقابل لاشيء) وقال النائب (سام جيبونز) وهو احد عرابي هذه الاتفاقية، ورئيس اللجنة التجارية الفرعية في مجلس النواب: «انها لحظة تاريخية لكلا البلدين وخاصة اسرائيل» وفي نفس الوقت كانت لجنة المالية بمجلس الشيوخ توافق عليها، لكنها ارفقت معها تقريرا يشير الى «ضرورة عدم اعتبارها سابقة تلغي فيها الموانع التجارية مع المكسيك وكندا ودول اخرى».

وفي هذه الاشارة تأكيد على كون الاتفاقية متجاوزة للمفهوم التقليدي للمناطق التجارية الحرة. وقد نفت اللجنة الاسرائيلية الامريكية للشؤون العامة (اللوبي الاسرائيلي - ايباك) في نشرتها الاسبوعية ما

اسمته بالادعاءات عن امكانية فتح الباب امام دول اجنبية اخرى لتطالب باتفاقيات مماثلة وبنفس المعاملة الامريكية للتجارة الاسرائيلية».. وقالت:

«على اية حال، فان اي ترتيبات مع دول اخرى ستتطلب موافقة الرئيس الامريكي والكونغرس».

وتعكس هذه الاشارات ايضاً مدى التناقض في تصريحات المسؤولين الامريكيين حول طمأنة الدول الاخرى واعتبار الاتفاقية فتحاً لابواب مغلقة امام هذه الدول لابرام اتفاقيات مماثلة لها مع الولايات المتحدة الامريكية.

فاليقين الكامن في اعماق بعض المختصين الامريكيين يؤكد على ان اتمام الاتفاقية مع اسرائيل قد جاء بشكل استثنائي ولاعتبارات استراتيجية لا تتوفر مع اية دولة اخرى. وان الاتفاقية فريدة من نوعها وسابقة يصعب ان يتكرر مضمونها في اتفاقيات تجارية تقليدية اخرى. من اجل ذلك، تم احاطتها بكثير من الغموض والتعتيم وخاصة خلال مرحلة المفاوضات القصيرة بشكل قياسي، والتي لا تتجاوز عدد جلساتها الرسمية عدة اسابيع وليس عدة سنوات كما هو معتاد في مثل هذه المفاوضات. فقد بدأت هذه المحادثات رسمياً في يومي ١٨، ١٩ كانون الثاني ١٩٨٤، ثم استؤنفت لعدة أيام في شهري حزيران وآب من نفس العام، وتكررت مرة ثالثة في ٢٦ شباط، وفي الاسبوع الثالث من شهر آذار ١٩٨٥. وقد تخلل هذه المفاوضات تبادل في الزيارات بين كبار المسؤولين الماليين والتجاريين والقانونيين في البلدين، وحملة من التوقيعات للموافقة على الاتفاقيات قادها عدد من النواب الصهاينة وعلى رأسهم النائب (داوني) من نيويورك. وظلت تفاصيل الاتفاقية غامضة ولم يكشف عنها وبشكل محدود الا في شهر اذار ١٩٨٥.

وقد أثار ذلك استياء واحتجاج عدد من الصناعات الامريكية الحساسة وخاصة صناعة ومنتجات الخضروات كالطماطم. وقد تحدث ممثلو هذه الصناعات امام لجنة مجلس الشيوخ المالية يوم ٢٠ اذار ١٩٨٥ وابدوا غضبهم لعدم توزيع تقرير مفوضية التجارة الدولية الحكومية في حزيران ١٩٨٤ عليهم. مما حرمهم من «تقييم نتائج هذا التقرير واعداد ردهم عليه» وقال بعضهم: «ان المسؤولين في التجارة الدولية الامريكية اعطوا هذه الصناعات انطباعاً باكتمال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع اسرائيل في ذلك التاريخ»، وفي جلسات الاستماع هذه والتي جرت في يوم ٢٠ آذار ١٩٨٥ لعدد كبير من الصناعات الامريكية، طالبت «الصناعات الحساسة الامريكية بضرورة نشر هذا التقرير واتاحته للعامة.. لكن يبدو ان هذا الطلب لم ينفذ.. ولا غرابة في ذلك، فاطراف الاتفاقية يرون فيها هدفاً استراتيجياً يضمن «امن كيان اسرائيل» وقد قدمها اطرافها للرأي العام في اطار نفس الاسس والدعاوي الصهيونية المعتادة.

ومن الامثلة على هذا التقديم ما نشرته المجلة الاسبوعية للوبي الاسرائيلي بواشنطن في ايلول ١٩٨٤ والذي يقول:

«ان الموقف التجاري الاسرائيلي فريد من نوعه بسبب المقاطعة العربية لاسرائيل، والتي أدت الى عدم قدرة اسرائيل على المتاجرة مع جيرانها العرب وخاصة «الحلفاء». حتى مصر التي وقعت معاهدة سلام مع اسرائيل، عملت على تحديد مستوى وحجم تجارتها مع اسرائيل. كما ان لبنان منع التجارة الخفية مع اسرائيل بعد وقوعه تحت سيطرة السوريين. ولذلك فان اتفاق التجارة الحرة مع امريكا سوف

يساعد على تعويض اسرائيل بسبب هذه الخسائر».

ويضيف هذا التحليل الصهيوني ايضا:

«ان اسرائيل هي الدولة الصغيرة المحاصرة والمقاطعة، وهي الوحيدة التي تطالب بمنافسة حرة ومفتوحة في جزء بسيط من السوق الامريكية. ويجب اعطاؤها هذه الفرصة مثلما تستحق الصناعة الامريكية ان تأخذ نصيبها من السوق الاسرائيلية»!

ومن ناحية اخرى، فان المنطق الامريكي المطروح تأييداً للاتفاقية، كان يركز على انها «وسيلة لجعل اسرائيل اكثر استقلالية اقتصادياً» وانها «التزام واضح سياسي واقتصادي ببقاء وأمن اسرائيل»، وعلاج لازمتها الاقتصادية، وانها «دعوة لاسرائيل لتقليل دعمها للسلع المصدرة خلال السنوات الست القادمة، مما سيفيد في اصلاح اقتصادها» ولعلها تقلل من حجم المساعدات الامريكية السنوية المتزايدة لاسرائيل».

في اية حال، فان الاتفاقية بمضامينها وبنودها وباطارها العام، تتجاوز الاشكال التقليدية للتجارة الحرة بين الدول، فضلا عن اتفاقيات التجارة التفضيلية. وتصل في مراحلها النهائية الى مرتبة التكامل الانتاجي والتكنولوجي والتحرير التجاري المتبادل. وحينما توضع اتفاقية التجارة الحرة في اطارها الصحيح وفي نطاق التعاون الاستراتيجي وضمن رحم العلاقات الخاصة، فانها لا تقل عن اندماج اقتصادي بكل المعاني المعروفة والمتآلف عليها. وتشكل علامة مميزة وحدث هام يمثل مرحلة جديدة من مراحل العلاقات الفريدة من نوعها بين الولايات المتحدة واسرائيل.

ويؤكد (دورال كوبر) مساعد ممثل الادارة الامريكية للتجارة الخارجية على الطبيعة غير التقليدية لاتفاق التجارة الحرة مع اسرائيل.

ففي بيانه امام لجنة مجلس الشيوخ المالية يوم ٢٠/٣/١٩٨٥ يقول (كوبر):

«لقد تجاوزت الاتفاقية متطلبات الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الدولي (الجات) لتغطي مجالات اخرى مثل تجارة الخدمات وحقوق الابداع الثقافي والفكري ومتطلبات الانجاز المتعلقة والتي لم تتضمنها مباديء (الجات)».

مباديء واطار وبنود الاتفاقية وملاحقها:

١ ـ المباديء

بالاطلاع على النص الكامل لاتفاقية التجارة الحرة تتضح المبادي التالية والتي قامت عليها هذه الاتفاقية:

١ ـ تنطبق الاتفاقية على كافة فئات التبادلات التجارية بين البلدين اي كل السلع الصناعية والزراعية دون استثناء.

٢ ـ تنطبق الاتفاقية ايضاً على تجارة الخدمات والاستثمار. وحقوق ملكية الابداع الفكري، وتُنهي اسوار الحماية الجمركية والدعم المادي بالنسبة للسلع الخاضعة لمثل هذه الحماية والدعم. كما تزيل القيود

المفروضة على موازين المدفوعات وعلى اجراءات الترخيص بالانتاج.

٣ ـ الغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد في الدولتين وفق برنامج محدد في الاتفاقية، بحيث لا يحل عام ١٩٩٥ الا وتكون السلع المتبادلة معفاة من الرسوم الجمركية، وتختفي بالكامل كافة القيود غير الجمركية والحماية.

٤ ـ يشمل الاطار العام للاتفاقية ثلاثة اجزاء:

أ ـ القسم الاول: يضم الجزء الاكبر من الصادرات المعفية من الرسوم الجمركية اعتبارا من ١/٩/١٩٨٥، وتضم في الجانب الامريكي حوالي سبعة آلاف سلعة، حيث سيتم اعفاء الجزء المتبقي بعد خمس سنوات، والقلة الباقية تعفى تماماً بعد عشر سنوات، أي مع حلول عام ١٩٩٥، كما ستجمد التعريفة الحالية على بعض السلع الحساسة لمدة خمس سنوات.

ب ـ القسم الثاني من الاتفاقية يضم انهاء القيود غير الجمركية مثل رفع الدعم والحماية وكيفية ضبط ميزان المدفوعات في هذه الحالة.. الخ.

جـ ـ القسم الثالث هو الجانب الاداري في الاتفاقية، حيث شكلت «لجنة مشتركة» دائمة تتألف من ممثل الادارة الامريكية التجاري ووزير التجارة والصناعة الاسرائيلي. ومهمة هذه اللجنة هو الاشراف على تنفيذها وحل اية مشكلات او خلافات تنشأ خلال التطبيق.

٢ ـ اطار الاتفاقية:

واما فيما يتعلق باطار الاتفاقية فهي تشمل مقدمة وثلاثة وعشرين بنداً، بالاضافة الى اربعة ملاحق تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق نفسه. وكذلك «اعلانا حول تجارة الخدمات».

وقد تم اعتبار عام ١٩٨٢ كسنة الأساس للمفاوضات المشتركة، حيث بلغت قيمة الصادرات الامريكية لاسرائيل ١,٥ بليون دولار، بينما كانت قيمة الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة ١,٢ بليون دولار في نفس ذلك العام.

وفي عام ١٩٨٢ ايضاً كانت نسبة البضائع الامريكية المصدرة لاسرائيل المعفاة من الرسوم الجمركية بمعدل ١٨٪، بينما كانت نسبة البضائع الاسرائيلية المصدرة للولايات المتحدة المعفاة من الرسوم الجمركية بمعدل ٥٥٪، وذلك طبقاً لاتفاقية (نظام التفضيلات المعمم) التي منحتها الولايات المتحدة لاكثر من ١٤٠ دولة نامية من بينها اسرائيل، وهي الاتفاقية التي تتم في اطار مباديء واحكام (الجات).

وقد تركزت بنود الاتفاقية بشكل اساسي على الجزء المتبقي من المبادلات التجارية بين البلدين والتي كانت خاضعة للرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، وفي حالة الولايات المتحدة الامريكية فان الاتفاقية شملت ايضا السلع الخاضعة (لنظام التفضيلات المعمم)، والتي تخضع بشكل مؤقت للاعفاءات الجمركية. أما بالنسبة لاسرائيل فان كل المنتجات التي تستوردها الآن من الولايات المتحدة على اساس من الاعفاء الجمركي المؤقت تدخل ضمن مشتملات الاتفاقية.

وتقول الاحصائيات الامريكية الرسمية بأن قيمة المبادلات التجارية التي ستعفى من الجمارك

بالنسبة للولايات المتحدة مقارنة بعام ١٩٨٢ تصل الى ٥١٥ مليون دولار. بينما قيمة التجارة التي ستعفى من الجمارك بالنسبة لاسرائيل وعلى نفس الاساس تصل الى ١,٢٧٨ مليون دولار.

٣ ـ مراحل الغاء الرسوم

ومن ناحية اخرى فان الغاء الرسوم الجمركية سيتم على اربعة مراحل:

المرحلة الاولى: سيتم الغاء الرسوم الجمركية على الجزء الاكبر من الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة اعتبارا من ١/ ٩/ ١٩٨٥، وتصل قيمتها ٤١٤,٧ مليون دولار، وتشكل ٨٠,٤٪ من الصادرات الاسرائيلية الكلية الى الولايات المتحدة. بينما تصل قيمة الصادرات الامريكية لاسرائيل المعفاة بالكامل من الرسوم الجمركية اعتبارا من ١/ ٩/ ٨٥ حوالي ٦٧٠,٨ مليون دولار، وتشكل ٥٢,٥٪ فقط من اجمالي الصادرات الامريكية الى اسرائيل.

المرحلة الثانية: الغاء الرسوم الجمركية عن بعض المنتجات المتبادلة بحيث يجري الالغاء بثلاثة اشكال مختلفة من الرسوم اعتبارا من الاول من كانون الثاني ١٩٨٩، وتصل قيمة المنتجات الاسرائيلية المصدرة للولايات المتحدة والخاضعة لهذه المرحلة ٢٧,٨ مليون دولار، ونسبتها لا تتجاوز ٥,٤٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة. بينما تصل قيمة المنتجات الامريكية المصدرة لاسرائيل والخاضعة لهذه المرحلة حوالي ٤٠٢,٨ مليون دولار، وتقدر نسبتها المئوية ٣١,٥٪ من اجمالي الصادرات الامريكية الى اسرائيل.

المرحلة الثالثة: ازالة الرسوم الجمركية على بعض المنتجات المتبادلة بين الطرفين، بحيث يجري الالغاء بثمانية اشكال مختلفة من الرسوم المزالة وعلى مدى عشر سنوات، تنتهي في الاول من كانون الثاني عام ١٩٩٥.

وتصل قيمة المنتجات الاسرائيلية المصدرة للولايات المتحدة الامريكية والخاضعة لهذه المرحلة ٤,٧ مليون دولار، ونسبتها لا تتجاوز ٠,٩٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة. بينما تصل قيمة المنتجات الامريكية المصدرة لاسرائيل والخاضعة ايضا لهذه المرحلة حوالي ٣٩,٥ مليون دولار، وتقدر نسبتها المئوية ٣٪ من اجمالي الصادرات الامريكية الى اسرائيل.

المرحلة الرابعة: تجميد الرسوم الجمركة المفروضة على بعض المنتجات المتبادلة والتي تعتبر ذات طبيعة «حساسة» لمدة خمس سنوات.

وتقدر قيمة المنتجات الاسرائيلية المصدرة للولايات المتحدة الامريكية في هذه المرحلة بحوالي ٦٧,٩ مليون دولار، ونسبتها المئوية تصل الى ١٣,٦٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية. بينما تصل قيمة المنتجات الامريكية المصدرة لاسرائيل والخاضعة ايضا لهذه المرحلة حوالي ١٦٤,٤ مليون دولار وتقدر نسبتها المئوية بحوالي ١٢,٨٪ من اجمالي الصادرات الامريكية الى اسرائيل.

٤ ـ مواد الاتفاقية:

واما مواد الاتفاقية الثلاث والعشرين فهي تضم الآتي:

مقدمة:

وتحدد اهداف «الدولتين» في دخول منطقة التجارة الحرة، والتي تشمل تطوير العلاقات المشتركة والصداقة التاريخية بينهما وتقوية وتنمية علاقاتهما الاقتصادية لمنفعتهما المشتركة والرغبة الثنائية في ازالة الحواجز التجارية بينهما وتحسين سبل التعاون وتوسيع حجم التبادل التجاري بالاضافة الى الاشارة الى الاعتراف بأن الاقتصاد الاسرائيلي ما زال في طور التنمية.

مادة ١ ـ اقامة منطقة للتجارة الحرة وفقاً للمادة ـ الرابعة والعشرين ـ بند ٨ من لائحة منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، بحيث يتم ازالة التعريفات والقيود التجارية الأخرى على السلع ذات المنشأ في البلدين المتعاقدين.

مادة ٢ ـ تشمل هذه المادة اربعة ملاحق تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق وهي:

اولاً: ملحق المعاملة الجمركية للمنتجات الاسرائيلية

ويشمل ارقام هذه المنتجات (عوضا عن اسمائها) التي يزيد عددها عن سبعمائة سلعة ونسبة الجمارك المفروضة عليها طبقاً للكشوف المنشورة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٤، ويضم الملحق ثلاثة جداول بأرقام هذه المنتجات والتي ستخضع للاعفاءات الجمركية بنسب مختلفة وفق مراحل زمنية متدرجة، بحيث تكون جميع هذه السلع معفاة من الرسوم الجمركية مع حلول عام ١٩٩٥.

ثانياً: ملحق المعاملة الجمركية لمنتجات الولايات المتحدة

ويشمل ارقاماً بهذه المنتجات التي تتجدول في ثلاث قوائم تضم قائمة (أ) منها حوالي ١٧٠٠ سلعة، بينما تضم قائمة (ب) حوالي ٩٥ سلعة، وقائمة (ج) ٣٤٧ سلعة. ويبين الملحق نسبة الرسوم الجمركية، وتدرج ازالتها خلال فترة العشر سنوات التي تبدأ في الأول من ايلول ١٩٨٥ وتنتهي في الاول من كانون الثاني ١٩٩٥.

ثالثاً: ملحق قواعد وقوانين المنشأ

سيدخل في نطاق هذه الاتفاقية كل السلع ذات المنشأ في الولايات المتحدة او اسرائيل، وهي السلع التي تصنع وتنتج وتنمى بالكامل لدى الطرفين او السلع التي لا تقل قيمة الاجراءات العملية المضافة الى تصنيعها في احد البلدين عن نسبة ٣٥٪ من قيمتها. وهذه النسبة لا تشمل قيمة الشحن والتأمين والتعبئة والحزم ومتعلقات النقل. لكنها تشمل التكاليف المباشرة والمعقولة مثل اجور العمال والتدريب والاشراف والبحوث والتصاميم الهندسية والتدقيق والاختبار وما شابه ذلك. ويبدو ان اسرائيل ستكون المستفيد الاول في حق تفسير هذه النسبة، فهي تستطيع التهرب منها عن طريق تحميلها بتكاليف البحوث او التدريب مما يجعلها قادرة على اعادة تصدير بضائع غير اسرائيلية الى الولايات المتحدة وكأنها بضائع اسرائيلية المنشأ باضافة نسبة الـ٣٥٪ من قيمتها. وكذلك الحال بالنسبة لبضائع اسرائيلية غير مكتملة الصنع، حيث تتحول الى بضائع امريكية المنشأ بمجرد اضافة عمليات تزيد في قيمتها عن ٣٥٪ من قيمة السلعة، وعندها يسهل بيعها في الوطن العربي على انها سلعة امريكية.

ويشمل هذا الملحق ايضا تحديدا لمعنى «التوريد المباشر» ونموذجا لشهادتي المنشأ الصادرتين عن

الطـرفـين، ويظـل هذا الملحق أكثـر المـواد تعقيدا، وفي نفس الوقت اكثرها مجالاً للتحايل والتفسير، مما يتطلب فحصاً فنياً دقيقاً من قبل المختصين في الوطن العربي والجهات العربية المعنية.

رابعاً: ملحق بتعهدات اسرائيل فيما يتعلق بدعم الصادرات:

والملحق الرابع هو عبارة عن رسالة موقعة من وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي (شارون) وموجهة الى (السفـير وليـام بروك) ممثل الادارة الامريكية للتجارة الدولية. وتضم هذه الرسالة تعهدات الحكومة الاسرائيلية بالغاء الدعم الحكومي لبعض السلع التصديرية وتجميد بعضها لفترات زمنية.

وتشـير الـرسـالة الاسرائيلية الى صناديق اربعة تتولى الحكومة دعمها في مجال التصدير الخارجي، وهذه الصناديق هي:

أ ـ صندوق شحن التصدير.

ب ـ صندوق الانتاج للتصدير.

جـ ـ واردات من اجل صندوق التصدير

د ـ صندوق اعتمادات تصدير بضائع ذات رأسمال متوسط.

وقـد تعهـدت اسرائيـل بعـدم انشـاء اية برامج جديدة لدعم التصدير، وان لا تزيد مستوى الدعم القائم في ١١ تموز ١٩٨٤، بالاضافة الى ازالة عناصر حماية من على بعض الصناديق السابق ذكرها على النحو التالي:

١ ـ ازالة الدعم عن صندوق شحن التصدير وكذلك عن النقد الاجنبي المتعلق بصندوق الانتاج للتصدير.

ب ـ تجميد دعم التصدير لمدة اربع سنوات وازالتها بعد ست سنوات، وهو الدعم المتعلق بتمويل صندوق الانتاج للتصدير من العملة الاسرائيلية.

جـ ـ تجميد الدعم لمدة عام وانهاءه خلال عامين، وهو الدعم المتعلق بواردات صندوق التصدير.

د ـ اما فيما يتعلق بدعم الصندوق الرابع، فستلزم اسرائيل بقيود اسعار الفائدة على اعتمادات التصدير وفق انظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على اي قرض يتم منحه بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة.

وتضيف الرسالة قائلة:

«سيتم اخذ الاعتبار بالعجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي وبالظروف الخاصة التي ستواجهه نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية،وسيتم التشاور بين الطرفين حولها».

ومن الـواضـح ان هذا التعهـد الاسرائيـلي لا يعني الغـاء الـدعم الحكـومي للتصـدير عند تطبيق الاتفاقية، بل يعطيها فترة زمنية كافية «للتنفس» والاستعداد والتكييف. وستواصل فرض انظمة تقييدية على الواردات وحمايتها لصناعاتها الاخرى.

مادة ٤ ـ تصف هذه المـادة القيـود الجـديدة على التجارة والتي تفرض على حق كل من الطرفين في فرض

قيود جديدة على التجارة للطرف الآخر ما لم تسمح هذه الاتفاقية او لوائح اتفاقية (الجاب) بذلك.

مادة ٥ ـ تتعلق بقيـام احـد الطـرفـين باتخـاذ اجراءات لتخفيف الاعباء عن اية صناعة محلية تتعرض لتهديد تزايد استيراد احد المنتجات.

مادة ٦ ـ تتعلق بقيود الاستيراد للمواد الزراعية والسياسات الزراعية.

مادة ٧ ـ ادخال المادة ٢٠ (للجات) والمادة ٣١ وهي الاستثناءات الامنية في الاتفاقية.

مادة ٨ ـ منح استثناء خاص لاجراءات التجارة التي يحتفظ بها الطرفان فيما يتعلق بالمحظورات الدينية والعقائدية.

مادة ٩ ـ وضع اطار عمل لحل المشكلات المتعلقة بصورة خاصة بالشؤون الصحية للمنتجات الزراعية وبما يحمي الزراعة والحيوان.

مادة ١٠ ـ السماح لاسرائيل بفرض اجراءات لحماية صناعاتها الجديدة حتى ٣١ ايلول ١٩٩٠. وبعد ذلـك التـاريـخ يتم التشاور في نطاق اللجنة المشتركة للتعامل مع هذه الاجراءات وفقا لقيود معينة، وهذا يعني ان لاسرائيل الحق في زيادة التعريفات الجمركية بحدود ٢٠٪ من الرسوم السارية المفعول.

مادة ١١ ـ فرض قيود على كلا الطرفين في مجال تطبيق اجراءات تتعلق بميزان المدفوعات.

مادة ١٢ ـ خضوع تراخيص الاستيراد لبنود هذه الاتفاقية او لمنظمة الجات.

مادة ١٣ ـ فرض قيود على استخدام متطلبات التصدير كشرط لابرام الاتفاقية وعلى متطلبات المشتريات المحلية كشرط للحصول على حوافز حكومية.

مادة ١٤ ـ التأكيـد على التـزام الطـرفين وفقا للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف فيما يتعلق بحقوق الابداع الفكري والصناعي والعلاقات والاسماء التجارية واعطاء كلا الطرفين الرعاية الافضلية.

مادة ١٥ ـ اتخاذ خطوات من قبل الطرفين تؤدي الى ازالة كل القيود المتعلقة بالتدابير الحكومية الخاصة بالمشتريات وخاصة بالنسبة لتبادل مشتريات وزارتي الدفاع الامريكية والاسرائيلية.. وتشكل هذه المادة فائدة كبيرة لاسرائيل، فهي تفتح اسواقها لمشتريات الحكومة الامريكية نفسها بما فيها مشتريات وزارة الـدفـاع الامـريكيـة ممـا يعني حصول اسرائيل على سوق امريكية رسمية كانت مقفلة في وجه كل دول العـالم.. فمشتـريـات ومستلزمـات وزارة الـدفـاع الامـريكيـة تقدر بالبلايين وتشمل العتاد والاسلحة والتكنولوجيا والتدريب والمعدات الاخرى ولوازم الافراد والحركة.. الخ.

ورغم نفي مسـاعـد الممثـل الامـريكي التجـاري في **مؤتمره** الصحفي يوم ٢٩/٤/١٩٨٥ لشمـول الاتفاقية التجارية الحرة للنواحي العسكرية. فان المشروعات المشتركة وفق هذه الاتفاقية بقيت مفتوحة بدون تحديد ولم تستثن المشروعات العسكرية. كما ان نص هذه المادة (١٥) الغى قيوداً امريكية قديمة كانت تشترط ان تتم مشتـريات وزارة الدفاع الامريكية من مصادر محلية وخاصة المنتجات الحساسة كالنسيج والكساء والجلود.. الخ.

مادة ١٦ ـ الاعتراف بالاهمية التي يوليها الطرفان بشأن تجارة الخدمات. وتشمل هذه الخدمات النقل والسفـر والسياحة والاتصالات والاعمال البنكية والتأمين وهندسة الانشاء والمحاسبة والتعليم والقانون

والاستشارات الادارية وخدمات الكمبيوتر والاعلان والافلام السينمائية.

وبالرغم من ان تجارة الخدمات مغطاة بالكامل في اعلان ملحق بالاتفاقية يسمى (اعلان حول تجارة الخدمات) وتم توقيعه وكتابته باللغتين الانكليزية والعبرية. فان تجارة الخدمات ليست ملزمة قانونياً للطرفين في المرحلة الاولى. لكن الطرفين ملتزمين بفتح اسواق الخدمات لديهما لكي تعامل شركات خدماتهما في هذه الاسواق على أسس متساوية وان تكون متاحة لهذه الشركات كل سبل المعلومات حول القوانين المحلية ولوائحها.

وسوف يراجع تأثير هذا الاعلان ونتائجه في آذار ١٩٨٧، وخلال تلك الفترة سيعطي الطرفان اهتماما كبيرا لتحسين تجارة الخدمات بينهما وفق مباديء هذا الاعلان. ويعتبر هذا الاتفاق الخاص «اعلان تجارة الخدمات» الاول من نوعه في العصر الحديث. وتعني هذه التجارة الزام كل بلد بفتح اسواقه للخدمات التي تريد شركات البلد الآخر تسويقها فيها. بالاضافة الى اعطاء شركات الخدمات لكل طرف نفس المزايا والفوائد التي تعطى للشركات المحلية بما في ذلك ما تتمتع به الشركات المحلية من احتكار. وعلى سبيل المثال فان شركة تلفونات وشركة (التلجراف) في اسرائيل وهما شركتان حكوميتان ستكونان ملزمتين باعطاء شركات الاتصال الامريكية منفذاً للوصول الى خدماتهما رغم انها شركات منافسة لها.. وكذلك الحال بالنسبة للشركات الاسرائيلية في امريكا.. اي انها تعمل في ظروف تجارية واقتصادية وقانونية مشابهة لظروف فروع الشركات الامريكية في نيويورك وشيكاغو على سبيل المثال. فتجارة الخدمات امام الشركات الاسرائيلية في الساحة الامريكية ستكون مشابهة لمثل ما تلاقيه الشركات الامريكية نفسها في مختلف الولايات الامريكية. ومن المعروف ان تجارة الخدمات تشكل ٢٠٪ من اجمالي التجارة العالمية. ورغم هذه النسبة العالية فانها ما زالت بدون قواعد او انظمة محددة لتنظيمها وتسييرها.

مادة ١٧ ـ تشكيل لجنة مشتركة للاشراف على تنفيذ مواد الاتفاقية بشكل صحيح واعادة استعراض العلاقات التجارية بين الطرفين ومراجعة نتائج هذه الاتفاقية واقتراح سبل تدعيمها وتطويرها وتعديلها، بالاضافة الى مراجعة «اعلان تجارة الخدمات»، كما أن لهذه اللجنة الحق في تشكيل «مجموعات عمل».

مادة ١٨ ـ تتعلق باجراءات الاشعار والتشاور.

مادة ١٩ ـ تتعلق بتشكيل هيئة لتسوية المنازعات وحل الخلافات وفقا لهذه الاتفاقية.

مادة ٢٠ ـ تقضي بامكانية قيام كل دولة بزيادة قيمة رسومها الجمركية عندما تنخفض قيمة عملتها بمعدل يزيد عن ٢٠٪ وذلك من اجل الحفاظ على نفس معدلات الرسوم الجمركية كما تحدد في الملحقين الاول والثاني.

مادة ٢١ ـ تتعلق بامكانية ادخال تغييرات في قوائم تعريفات كل دولة بشرط عدم تأثر معدلات التعرفة الجمركية في الملحقين الاول والثاني.

مادة ٢٢ ـ تتعلق بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من الاول من ايلول ١٩٨٥.

مادة ٢٣ ـ تتعلق باجراءات انهاء الاتفاقية.

الفوائد التي حصلت عليها اسرائيل من الاتفاقية:

مع مطلع سبتمبر ـ ايلول ١٩٨٥، بدأت اسرائيل في كتابة فصل مهم في تاريخ علاقاتها الفريدة الخاصة المميزة مع الولايات المتحدة الامريكية، حينما يجري تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بينهما، والتي قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي السابق انها أهم اتفاقية توقع عليها اسرائيل بعد اتفاقيات كامب ديفيد.

فالاتفاقية ليست تقليدية بالمعنى المتعارف عليه، بل تمثل اندماجاً وتكاملاً بين طرفيها في مجالات عديدة، تتخطى مسائل ازالة الرسوم الجمركية والقيود الاخرى، لتعطي الطرف الاسرائيلي حجماً ونوعاً من المزايا والفوائد، تتشابه احياناًتتجاوز تلك التي تتمتع بها صناعات أو ولايات امريكية.

فاسرائيل بموجب هذه الاتفاقية ستحقق «ثورة في اقتصادها عامة وصادراتها خاصة» حيث يتوقع ان يصل حجم صادراتها الى الولايات المتحدة في مطلع التسعينات الى اكثر من ٩،٥ بليون دولار.

صحيح ان نسبة الصادرات الاسرائيلية المصدرة الى السوق الامريكية لا تزيد عن ١٪ من جملة الاستيراد الامريكي الخارجي، لكن التجارة الخارجية لاسرائيل تعتبر من أهم عناصر الاقتصاد الاسرائيلي، وتشكل نصف الانتاج الصناعي تقريبا. وبموجب اتفاقية التجارة الحرة ستضمن اسرائيل زيادة ضخمة في قدرتها التصديرية للولايات المتحدة، لاسيما في مجال صناعاتها التي تواجه منافسة حادة في السوق الاوروبية، وسترفع قدرتها التصديرية في مجالات التكنولوجيا العالية، مثل انظمة الطاقة الشمسية، واجهزة الديزل والتصوير بالاشعة، مما سيوفر ايضا فرص عمل جديدة للعمال المهرة منها (١٢٦)، بالاضافة الى ذلك فان القوة الشرائية الامريكية ذات الحجم الاسطوري، والمقدرة بحوالي ثلاثة آلاف بليون دولار، ستكون متاحة للمنتجات الاسرائيلية دون رسوم جمركية وقيود غير جمركية، مما سيحسن من قدرة هذه المنتجات على المنافسة.

كما ان الاتفاقية ستتيح لاسرائيل اقامة المشاريع المشتركة مع الولايات المتحدة في كافة المجالات المدنية والعسكرية، بالاضافة الى تجارة الخدمات، مما يعني تسهيل عملية نقل التكنولوجيا الى اسرائيل وتوطينها فيها، واتاحة الفرصة لهذا الكيان من مواصلة تركيزه على صناعات تقنية عالية، لا تتطلب وفرة في العمالة، مثل الصناعات الالكترونية والكيماوية والتسليحية، وسيصحب هذه المشروعات التكنولوجية المشتركة تدفقات استثمارية امريكية كبيرة، وتبادل كثيف في الخبرات التقنية والابحاث التنموية.

صحيح انه لا يوجد في اسرائيل حتى الآن سوى ١٥٠ شركة امريكية، لكن اتفاقية التجارة الحرة ستفتح طرقاً واسعة امام الاستثمارات الامريكية والمشروعات المشتركة، رغم ما اعطته الاتفاقية لاسرائيل من حقوق مواصلة فرض حماية لصناعاتها الجديدة، وتجميد الدعم للمصدرين طوال فترة زمنية مناسبة.

وقد تقدمت صناعات اسرائيلية كثيرة بفضل الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجية الغربية، كما كان انكشاف السوق الاسرائيلية لهذه الاستثمارات والمنتجات ذا فائدة حيوية لها، وسيزيد في هذه الحيوية الجيل القادم من رجال الاعمال والاداريين، ممن تدرب وتعلم في المؤسسات والجامعات والاسواق

الامريكية، بعد ان كانت اوروبا في العقود الماضية هي حقل التعليم الاساسي للاسرائيليين. وسيؤدي توسيع الاستثمار في اسرائيل الى تشجيع رجال الاعمال من كل انحاء العالم، لتأسيس مشاريع مشتركة للاستفادة من مزايا اتفاقية التجارة الحرة في الوصول كاستثمارات اوبضائع اوخدمات الى داخل السوق الامريكية الضخمة، مما سيعطي اسرائيل ثماراً جيدة في نقل التكنولوجيا، وزيادة الكفاءة وفرص العمالة في صناعاتها.

ولم يعد خفياً الدور المركزي الذي تلعبه الولايات المتحدة في بروز اسرائيل كقوة تكنولوجية عالية، فاسرائيل تستخدم الان مركبات رئيسة من التكنولوجيا الامريكية المتقدمة، ومن اجهزتها ومعداتها وابحاثها التنموية والتسويقية، مما يساعدها على رفع مهارات قواها العاملة وتطوير بنيتها الصناعية.

ولا تقف هذه الاتفاقية عند مسائل توسيع التبادل التجاري بين الطرفين، بل تمتد لتبادل تجارة الخدمات والتراخيص والصناعات المشتركة والابحاث التنموية. وتتمثل اهمية الابحاث التنموية فيما حققته الولايات المتحدة خلال العقدين الاخيرين من ثورة تكنولوجية جديدة، والتي كانت في معظمها نتاجا لهذه الابحاث. وقد فتحت اتفاقية التجارة الحرة لاسرائيل كل افاق هذه الابحاث بما فيها من تقنية واموال ومشاركة. فلم تعد العلاقات الخاصة بينهما محصورة في مشروعات بحثية تنموية محدودة الافق تمويلاً وتقنية، مثل «المؤسسة الثنائية للتنمية والابحاث الصناعية» المسماة (بيرداف) والتي تقدم المشورة والدراسات والتمويل لمئات من الشركات الاسرائيلية سواء في مجال الانتاج او الخدمات.

وقد اقيمت هذه المؤسسة في مايو ـ ايار ١٩٧٧ برأسمال حكومي اسرائيلي وحكومي امريكي بهدف تطوير النمو الاقتصادي من خلال التقنية العالية، وقد ضم مجلس محافظي هذه المؤسسة كبار المسؤولين في وزارتي التجارة والمؤسسات الحكومية العلمية، ومولت هذه المؤسسة اكثر من ٦٦ مشروعا صناعياً في اسرائيل من بينها ١٥ شركة ناجحة حققت في نهاية عام ١٩٨٣ مبيعات تزيد عن ٥٠ مليون دولار وامدتها بالدراسات والتدريب والتقنية العالية كما ان هذه العلاقات الخاصة التي قننت باتفاقيات عسكرية وسياسية وتجارية تجاوزت مسائل ضم الجامعات ومراكز البحث الاسرائيلية الى (الشبكة الوطنية الامريكية للمعلومات العلمية) عن طريق الحاسب الالكتروني، وهي الشبكة التي تضم في ذاكرتها اخطر المعلومات العلمية الامريكية وأكثرها حساسية والمسماة (NATIS) اي شبكة نظام المعلومات الفنية الامريكية الى التكامل التقني بما في ذلك تطوير مراكز البحث والمعلومات والتدريب واقامة مؤسسات وشركات تكنولوجية متقدمة مشتركة مما يحقق حلما اسرائيليا في تحويل اقتصادها الى صناعات متطورة كثيفة التكنولوجيا.

فهذا الحلم الاسرائيلي يحقق لاسرائيل عدة فوائد:

أ ـ يسمح لها بتوطين التكنولوجيا بعد الحصول عليها بشكل شبه مجاني.

ب ـ يسمح لعلمائها بالاطلاع المكثف على احدث المعلومات التقنية الامريكية سواء من خلال المنشآت المشتركة او المختبرات ومراكز المعلومات والبحث الامريكية ويتم كل ذلك ضمن التزام امريكي ثابت ومقنن، فلا داع امام اسرائيل او انصارها بعد اليوم لسرقة اسرار علمية امريكية او اجهزة تقنية متقدمة

مثل مفجرات القنبلة الذرية على سبيل المثال والتي اشتريت بطريقة غيرقانونية من الولايات المتحدة وهربت الى اسرائيل، أومواد خام حساسة كاليورانيوم اوتسريب معلومات اوتصاميم اجهزة الكترونية او عسكرية.. الخ.

جـ ـ توفر الصناعات الكثيفة التكنولوجيا اكبر عدد ممكن من افراد مجتمع الاستيطان للخدمة في جيش الثكنة الاسرائيلية، مما يزيد في نجاعة اداءه وبناء آلته العسكرية وتوسيع دائرة نشاطه. ولاتصبح اسرائيل بعدئذ بحاجة الى تجنيد امريكيين وكنديين واوروبيين وافريقيين جنوبيين للخدمة في مصانعها ومزارعها حينما تستدعي الاحتياطي لحروب خارجية.

ففي غزو اسرائيل للبنان في صيف عام ١٩٨٣ وصل الى اسرائيل اكثر من ثلاثة الاف امريكي متطوع ـ مسيحيون ويهود ـ باعمار وتخصصات مختلفة للعمل كمساعدين مدنيين في الجيش الاسرائيلي. وللمساعدة في تعويض نقص العمالة في المزارع والمصانع الناتجة عن استدعاء الاحتياطي للمشاركة في الغزو. وقد جند اكثر من ٦٠٠ امريكي لقطف ثمار الموسم في مزارع مستوطنات الضفة الغربية والمرتفعات السورية المختلفة.. ومن اجل هدف «زيادة قوة العمل وتقليل اعباء الجيش الاسرائيلي» تم تأسيس منظمة صهيونية في نيويورك خلال صيف ١٩٨٢ تسمى «متطوعون لاجل اسرائيل» حيث قامت بحشد المتطوعين وايفادهم الى اسرائيل وامضى بعضهم من ٣ ـ ٤ اسابيع داخل قواعد ومعسكرات الجيش الاسرائيلي للقيام بواجبات عسكرية غيرقتالية وكما عاش المتطوعون تجربة الحياة في المستوطنات ووفروا لاسرائيل مزيدا من العمالية العسكرية وحالوا دون توقف مصانع اوتلف مزارع اثناء خدمة العاملين فيها في جيش اسرائيل.

ومما لا شك فيه فان حصول اسرائيل على التكنولوجيا المتقدمة الامريكية كان متاحا لها حتى قبل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وخاصة في مجال المعدات الالكترونية والاسلحة، ويذكر ممثل احدى الشركات الامريكية العاملة في مجال الانتاج الحربي ان اسرائيل حاولت دائماً الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ثم اعادة بيعها الى الولايات المتحدة على شكل منتوجات حربية اسرائيلية، ويضيف قائلا في حديث نقلته جريدة (الشرق الاوسط) السعودية يوم ١٩٨٣/٩/٢٠:

«ان اسرائيل حاولت ان تبيع شركته اجهزة لا تزال قيد التطوير، كما انها تحاول دائماً ان تعرف آخر تفاصيل تكنولوجيا جميع الاستخبارات الالكترونية لانتاج الاجهزة الخاصة بها في اسرائيل لمنافسة الشركات الامريكية بالبيع في اسواق الولايات المتحدة نفسها».

ويبدو ان اسرائيل تعرض على الشركات الامريكية التي تملك التكنولوجيا المطلوبة تزويدها بالمال اللازم للابحاث، وهي اموال تحصل عليها من الحكومة الامريكية نفسها كجزء من مساعداتها العسكرية السنوية والتي صارت هبة لا ترد.

اما في ظل اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والتجارة الحرة، فان المسألة ستتخطى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة واموال البحوث المجانية الى خدمة تسويق السلاح والمنتجات المدنية الاسرائيلية في السوق الامريكية.

ففي نهاية ابريل ١٩٨٥ تعاونت وزارة الدفاع الامريكية مع السفارة الاسرائيلية بواشنطن في تنظيم ندوة وعمل مشترك لمدة شهر كامل لتعليم رجال صناعة السلاح الاسرائيلية كيفية بيع وتسويق منتجاتهم للقوات المسلحة الامريكية، وقام خبراء التسويق والمشتريات في وزارة الدفاع الامريكية بشرح افضل الطرق والوسائل لاختراق السوق الامريكية.

وعلى مستوى العمل الخاص افرز مناخ اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والتجارة الحرة العديد من الشركات والمؤسسات المشتركة، وعلى سبيل المثال في ولاية من ولايات حزام الشمس (الجنوب الغربي) حيث معظم احتياطي الولايات المتحدة من النفط والغاز الطبيعي، وحيث صناعات الفضاء وتكنولوجيا الكمبيوتر والالكترونيات المتقدمة يقود حاكم ولاية تكساس - بعد زيارة له لاسرائيل - اول عمل من نوعه بين ولاية امريكية وبين اسرائيل.

ويقول المسؤول الزراعي الاول في الولاية:

«لقد قادت تكساس المبادرة وانشأت مركزاً للتجارة والبحث والتبادل الفني والتجاري بينها وبين اسرائيل بدون انتظار لمعرفة رأي وزارة الخارجية الامريكية».

ويضم هذا المركز عشرات من رجال الاعمال الامريكيين والاسرائيليين ومعهم اعضاء من الكونجرس المحلي والفدرالي والكنيست الاسرائيلي من اجل تنمية وتطوير مشروعات مشتركة بين تكساس واسرائيل وخاصة في مجالات الطاقة والمياه والتكنولوجيا.

وبموجب هذه الاتفاقيات فانه لم يعد امام اسرائيل ضرورة لاختلاس التكنولوجيا بل نقلها رسمياً وتوطينها بالدعم الامريكي غير المحدود سواء بالاموال اوبنتائج الابحاث اوبالتعاون الفني اوبتبادل المهندسين والعلماء او بكل ذلك معاً.

ويتحدث الكاتب (احمد بهاء الدين) في مقال له حول ما اوردته (النشرة الاستراتيجية) الصادرة في لندن عن اكبر الشركات التكنولوجية العاملة في اسرائيل مثل شركة الصناعات الجوية وشركة (تاديران) للالكترونيات ومثيلتها شركة (سيبات) المتخصصة في الالكترونيات العسكرية ومبيعات الاسلحة وكذلك الشركة الامريكية الاسرائيلية للاوراق وشركة (سولت) للصناعات الثقيلة وغيرها.

ويقول ان تسع شركات اسرائيلية ذات تقنية عالية «تصدر الى العالم الخارجية الكترونيات مدنية وعسكرية ما تصل قيمته الى الف مليون دولار سنوياً».

ويضيف: «انها دولة بلا خامات وشعب تعداده اربعة ملايين اي ثلث سكان القاهرة فقط».

ويؤكد الكاتب على ان نصف انتاج هذه الصناعات يصدر للخارج وان ذلك يتم ولم تبدأ بعد اتفاقية السوق المشتركة بين اسرائيل وامريكا والتي ستقفز بامكانياتها الصناعية والعلمية وفي المجالات العسكرية بالذات اضعافاً مضاعفة.

ومن ناحية اخرى ستعطي هذه الاتفاقية لاسرائيل مجالا اوسع في اضافة انتاج اوتطوير لصناعات امريكية غير مكتملة واعادة تصديرها على انها منتجات اسرائيلية الى اسواق خارجية مستفيدة مما تتيحه لها هذه الاسواق من ترتيبات تجارية واعفاءات جمركية وغير جمركية وتبادل في البضائع والخدمات. في نفس الوقت ستنعش الصادرات الاسرائيلية كثيرا بتسربها عبر السوق والمنشأ الامريكية في الانتاج والخدمة الى اسواق امريكا اللاتينية والشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا، وهي اسواق تقع تحت هيمنة السوق الامريكية وجاذبيتها.

بالاضافة الى ذلك فان تحسنا ملموساً في سمعة الاقتصاد الاسرائيلي في الاوساط الدولية مرشح للحدوث فور تطبيق الاتفاقية وخاصة مع حدوث تقلص في حجم العجز التجاري اثر زيادة حجم القوة التصديرية الاسرائيلية وتطور قدرتها التنافسية مما سيفتح امام اسرائيل اسواقاً عالمية جديدة وخاصة لمنتجاتها التقنية والزراعية ويتوقع لها ان تنجح في ايجاد صيغ تعاون مع صناعات امريكية ومزارعين امريكيين لاكتساح اسواق جديدة مشتركة في العالم خاصة وان الامريكيين بشكل عام معروفون بقلة خبرتهم ودرايتهم في شؤون ولعبة الاسواق الدولية والتجارة الدولية بحكم الحداثة النسبية لدخولهم عالم التجارة الخارجية.

ومنذ سنوات سعت اسرائيل لتنويع منتجاتها الزراعية المصدرة الى اوروبا حينما تقدمت مفاوضات انضمام اسبانيا والبرتغال الى معاهدة السوق الاوروبية المشتركة وخشيت ان تتأثر منتجاتها بهذا الانضمام.

ولتعويض هذه الخسارة - بعد الانضمام الفعلي لاسبانيا والبرتغال في يونيه حزيران ١٩٨٥ لعضوية السوق - فقد سعت اسرائيل اولا لفتح اسواق جديدة في الولايات المتحدة والعالم الثالث، وتحركت ثانيا في اتجاه تنويع منتجاتها الزراعية، فالحمضيات الاسرائيلية التي تشكل ٧٥٪ من حجم الصادرات الاسرائيلية الى اوروبا في منتصف السبعينات انخفضت الى ٤٥٪ مؤخراً وعوضت اسرائيل هذا الفرق بفواكه اخرى مثل الافوكادو والمانجو والتوت والكمثرى والكرز، ويرجح ثالثا ان تتجه في نطاق مشروعات امريكية مشتركة نحو اكتساح اسواق جديدة بمنتجات قادرة على المنافسة.

ومن الواضح ان مزايا وفوائد الاتفاقية لن تتوقف عند مظاهرها التجارية وفتح افاق تكنولوجيا القرن القادم امام الاقتصاد الاسرائيلي وتنويع وتطوير جهازه الانتاجي وضخ الاستثمارات الامريكية فيها، فهناك مزايا سياسية واستراتيجية لا تقل اهمية عن الفوائد الاقتصادية والعلمية والتكاملية والتسويقية والخدماتية.

فالعلاقات الخاصة بين الطرفين ستتصلب كثيراً وسترتقي الى مرتبة التحالف الاستراتيجي المؤزر بالتدعيم السياسي المتبادل على كل الاصعدة والظروف مما يحسن في صورة الكيان الاسرائيلي في الساحة الدولية ويفك عزلتها الاقتصادية والسياسية.

وستؤكد هذه الاتفاقية بدون شك الالتزام الامريكي بالحفاظ على العافية الاقتصادية لاسرائيل وعلى تفوقها النوعي العسكري، وستضمن استمرار وزيادة المساعدات الامريكية ولو بشكل غير مباشر.

اما المزايا والفوائد الامريكية من هذه الاتفاقية، فهي تدخل في نطاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل وفي عدم تخلي هذا المركز الامبريالي عن دعم امن المشروع الصهيوني طالما هذا المشروع مستمر في أداء دوره في الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الامريكية.

ويدفع باتجاه تطبيق هذه الاتفاقية ـ رغم ما فيها من سلبيات قد تصيب صناعات امريكية محدودة ـ المؤسسة الصناعية الحربية الامريكية وهي اكثر بؤر النظام السياسي والمدني الامريكي امبريالية واشدها الحاحا على استكمال الانخراط الاسرائيلي في الاستراتيجية الامريكية حيث تكون سندا لها وليس عبئا عليها. ومن الواضح ان الولايات المتحدة بقوتها التصديرية الخرافية وقوتها الشرائية التي تصل الى ارقام فلكية لا تبحث عن سوق اسرائيل الصغيرة. فضلا عن كون سوق اسرائيل اصلا ليست مغلقة في وجه المنتجات الامريكية، بل ان الاهداف والفوائد تتجاوز ذلك كله وليس اقلها زيادة عسكرية مجتمع الثكنة الاستيطاني وتدعيم دوره وأمنه وحماية مستقبله والتسلل معه الى اسواق ومجالات وتاثيرات متنوعة في العالم الثالث على الأقل.

ومما لا شك فيه فان استخدام امريكا للعنصر الاقتصادي والتجاري في مساعدة الدول التي تعتبر ذات اهمية استراتيجية وسياسية لها ليس جديداً في تاريخها.

وبمراجعة دقيقة لمنشورات ووثائق المنظمات الصهيونية الرئيسية في الولايات المتحدة الامريكية ومحاضر جلسات الاستماع التي دعت اليها اللجان المختصة في الكونجرس، فاننا لم نجد فوائد ملموسة يمكن ان تلحق بالاقتصاد الامريكي من جراء توقيع الاتفاقية اكثر من قول زعيم اللوبي الاسرائيلي ـ ايباك ـ اذا لم تبرم هذه الاتفاقية فان ٥٠ الف امريكي سيخسرون وظائفهم وهي اشارة الى عدد العاملين المقدر لانتاج الزيادة في الصادرات الامريكية لاسرائيل وكررت النشرات الصهيونية الامريكية القول بان (الاتفاقية مكسب للجانبين) وبدون ذكر تفاصيل المكسب الامريكي، لكنها ظلت تردد الدعاوى الصهيونية المعتادة مثل ان اسرائيل هي الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة، وهي بلد صغير ومحاصر وتعيش في سلام بارد حتى مع مصر التي وقعت معها اتفاقية سلام، وهي الدولة الوحيدة التي تطالب بمنافسة حرة ومفتوحة في جزء بسيط من السوق الامريكية، ويجب اعطاؤها هذه الفرصة، مثلما تستحق الصناعة الامريكية ان تأخذ نصيبها من السوق الامريكية.

من هنا تبرز خطورة تطبيق اتفاقية التجارة الحرة فهي نقلة نوعية في العلاقة الخاصة من مرحلة المساعدة الخاضعة للتجديد السنوي الى المشاركة الاستراتيجية المستقرة والدائمة. ان الطموح الاسرائيلي يتركز الآن في الاعتماد المستقبلي على اسواق وتكنولوجيا الولايات المتحدة عن طريق زيادة صادراته وتطوير ادائه كماً وكيفاً والارتقاء لمستوى الشريك الاستراتيجي الدائم وخاصة بعد ان واجهت اسرائيل عقبات كثيرة في اسواق اوروبا ودول العالم الثالث سواء بسبب العقبات والقيود الجمركية او ازمات موازين المدفوعات او ضيق هذه الاسواق او انخفاض اسعار المواد المنافسة.. الخ.

بالاضافة الى ذلك، فان فشل اسرائيل في اقامة سوق حرة مشتركة عند لسان خليج العقبة بينها وبين جمهورية مصر العربية كخطوة متقدمة على صعيد اخراجها من عزلتها الاقتصادية داخل المنطقة

العربية، دفعها بقوة لتشارك في السوق الامريكية وربط تصديرها باسواق اوروبا والولايات المتحدة، مما يشغل طاقاتها ويفتح الطريق امامها لغزو اسواق اطراف اخرى من خلال الاسواق الغربية. ومن الواضح ان افكار اسرائيل حول الاسواق الحرة مع الدول العربية ليس مجرد اختراق لاسواقها التجارية بل استخدامها وسيلة لتبادل الخدمات والاتصالات الاقليمية وكسر حائط عدم الاعتراف بشرعية وجودها القائم على العدوان والاستيطان واغتصاب الارض وانتهاك حقوق وممتلكات الانسان صاحب الحق الشرعي في الارض والموارد والمصير.

ومن هنا وبقدر ما تحقق اسرائيل من مزايا وفوائد اقتصادية وامنية وعسكرية وتقنية وسياسية من هذه الاتفاقية بقدر ما تنعكس هذه المزايا سلباً على الاقتصاد العربي والامن القومي العربي.

فزيادة قدرات اسرائيل التصديرية وامكانياتها التكنولوجية ستمكنها من مواصلة تثبيت احتلالها وهيمنتها على الارض العربية المحتلة كما ان اقامة المشاريع الامريكية الاسرائيلية المشتركة سواء منها المدني او العسكري سيتيح لاسرائيل فرصا كبيرة للنفاذ الى الاسواق العربية، فضلا عن اكتساب مساحات واسعة جديدة من النفوذ والتواجد الفني والاقتصادي والسياسي والامني في دول العالم الثالث واوروبا نفسها.

فاسرائيل حتى قبل ابرامها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية كانت قادرة على تصدير منتجاتها بطريق مباشر او غير مباشر الى عدد من الاسواق العربية، ونجحت تجارتها السرية في تسريب بضائع اسرائيلية قدرتها مجلة (Forbes) الامريكية بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنويا. وشملت تكنولوجيا الزراعة وخاصة اجهزة نظام الري بالتقطير والكيماويات والزعتر البري وبعض الادوات الموسيقية والشيكولاته والمنسوجات.. الخ. والتي عادة ما تخرج مشحونة من اسرائيل ووجهتها دولة اوروبية كايطاليا او قبرص، وفي عرض البحر يتم تغيير وجهة المركب بعد تغيير وثائق منشأ البضاعة لتصبح حاملة اسم الدولة الاوروبية وتتوجه نحو بعض الموانيء العربية او بعد تكملة شحن المركب ببضائع ذات منشأ اوروبي حقيقي، وتقول المجلة المذكورة «ان هولندا والبرازيل هما اهم مصادر هذه البضائع الاسرائيلية المنشأ والتي يعاد تصديرها الى الوطن العربي».

ويبدو ان اسرائيل اخذت في اقامة شركات لها في المانيا الغربية وهولندا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وجنوب افريقيا، ففي اسبانيا على سبيل المثال ـ كما تقول المجلة ـ «اقامت اسرائيل مصنعاً لتعليب الزهور» ويتم بالتالي تصديرها الى العالم العربي على انها زهور اسبانية، كما ان اقامة منطقة للتجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة تحرر المنتجات الاسرائيلية من تتبع آثار اقدامها من قبل المقاطعة العربية، وخاصة بعد ان يسمح للاسرائيليين باقامة مشاريع مشتركة مع الامريكيين في اسرائيل والولايات المتحدة نفسها.

وعلى سبيل المثال فان اسرائيل تستطيع ان تصدر للولايات المتحدة الامريكية منتجات غير مكتملة الصنع اي بحدود ٦٥٪ من المنتج، فاذا ما اضيف الـ٣٥٪ الباقية داخل الولايات المتحدة فان المنتجات تحمل علامة «امريكية الصنع» فيسهل عندئذ تصديرها الى الوطن العربي بدون ادنى مشقة.

ما معنى ذلك؟

معناه ان المرحلة القادمة، والتعاون الاندماجي بين الشريكين يأخذ مداه بشكل مقنن ومعلن، ستشهد قفزة نوعية في الصراع العربي الاسرائيلي وتتمثل احدى اوجه هذه القفزة النوعية بصراع اقتصادي تقني، تقف الولايات المتحدة الامريكية منحازة فيه الى الطرف الاسرائيلي داعمة له للخروج من ازمته الاقتصادية والتي هي ازمة الكيان نفسه معيدة له قدرته على اداء وظيفته الاستيطانية التوسعية في المنطقة.

الموقف العربي من الاتفاقية:

ظل الموقف العربي الرسمي والشعبي طوال اكثر من ثلاثة عقود ازاء العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل مكتفياً باستنكار هذه العلاقات وادانة الموقف والسلوك الامريكي، حتى بعدما تطورت هذه العلاقات الى مستوى العلاقات الخاصة والتي احتضنت المشروع الصهيوني الاستيطاني التوسعي، ودججته بالسلاح المتقدم، واطلقته نيابة عنها يكسر الارادات العربية ويفكك عراها، فان الموقف العربي استمر بدون تطور مدرك لمواجهة تنامي «العلاقات الخاصة» وتحولها الى تعاون استراتيجي وثيق في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والفنية والعلمية، وعلى العكس فقد تطورت العلاقات العربية الامريكية في العقد الاخير وارتهنت مصادر عديدة من القوة العربية للادارة الامريكية، وشهدت المنطقة العربية اهتماما واسعا بالولايات المتحدة الامريكية لم يسبق له مثيل في تاريخنا المعاصر، وازداد التأكيد الامريكي على اهمية مصالح امريكا الحيوية في الوطن العربي والتي تضاعفت الآن عشرات المرات عما كانت عليه قبل عقدين من الزمان.

في نفس الوقت كانت تزداد صورة الانسان العربي (صديقا كان لامريكا او غير صديق) تشوها في العقل الامريكي بينما تتعمق صورة الانسان الاسرائيلي لدى امريكا ـ النخبة والرأي العام ـ اعجابا وتفوقاً وتحضراً وشجاعة وديموقراطية ورومانتيكية واشراقاً.

وفي الثمانينات من هذا القرن، وحتى مع وضوح دخول العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية مرحلة متقدمة من الاندماج الاستراتيجي العسكري والاقتصادي وخاصة مع سيطرة التيار اليميني الايديولوجي على مفاصل الادارة الجمهورية» في الحكم وفي الشارع والذي يسعى جاهدا الى تقيد حركة الأمة العربية وشرذمتها والسيطرة على ثرواتها وأسواقها وارادتها، رغم ذلك فان الموقف العربي الرسمي والشعبي ظل ـ بسبب تخلفه وتمزقه ـ عاجزا مرتعشاً، وغائب الارادة، وبدون تطور يتناسب طردياً وخطورة هذا التنامي والتحول في هذه العلاقات الخاصة الى درجة التحالف والاندماج.

لقد جاء توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وكأنها وليدة شرعية لهذه الزواج الكاثوليكي الذي يلوح احيانا للعرب امكانية فكفكته. ولكن اثبتت التجارب فضلا عن الفهم العميق لطبيعة المجتمع الصهيوني فيها بأن هذه «الفكفكة» غير مرجحة.. على الأقل في الأمد المنظور وطالما استمرت العوامل التي توفر الحياة لمقومات هذا «الزواج المندمج» والذي يبدو احيانا وكأنه رهينة

الارادة الاسرائيلية وسيطرة نفوذ الجماعات اليهودية المنظمة في الساحة الامريكية.

أما الآن، فمن الواضح ان اتفاقية التجارة الحرة تدذع باتجاه «تقنين» العلاقة الخاصة الاقتصادية والتجارية والامنية بين الولايات المتحدة واسرائيل بشكل تكاملي ثابت ومستمر لا يخضع لمعادلات تجديد العون السنوي اوتغيرات العوامل الداخلية الامريكية. ورغم ان هذا الاتفاق ليس اتفاقاً تجاريا تقليدياً، فقد استمر الموقف العربي تقليدياً، لا يتجاوز «الكليشهات» المعتادة من الاستنكار والادانة والتحذير.. ومتأخراً جداً، وبعد فوات الأوان.

كيف كان الموقف العربي؟

لقد جرى على الصورة التالية:

* نظرت الدول العربية لموضوع المحادثات بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل حول انشاء منطقة تجارية حرة بينهما كجزء مكمل لاتفاق التعاون الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي، وقد جرى بحث هذا الموضوع لاول مرة على المستوى العربي الرسمي حينما تقدمت الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية والمملكة الاردنية الهاشمية بمذكرتين في هذا الخصوص تم عرضهما على اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في عمان بين ٢٧ ـ ٣٠/٨/١٩٨٤م.

وقد ربط المجلس في اجتماعه المذكور بين موضوع الاتجاه الاوروبي والامريكي لمناهضة انظمة المقاطعة العربية لاسرائيل وبين المحادثات الاسرائيلية الامريكية لانشاء منطقة التجارة الحرة بينهما.

واعتبر المجلس ان التشريعات الاجنبية المضادة للمقاطعة العربية تمثل تحدياً لحق الدول العربية في السيادة والدفاع عن النفس، وان من شأن هذه التشريعات ان تشجع العدان الصهيوني وممارساته في الارض العربية المحتلة.

كما طالب «قطاع الاعمال والشركات الاجنبية ذات المصالح في الوطن العربي ان تأخذ في الاعتبار وبشكل جدي، الاجراءات المشروعة التي سيتخذها الجانب العربي دفاعا عن النفس.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨١ قد ناقش الاجراءات الفرنسية المضادة للمقاطعة العربية، كما أكد التزام الدول العربية وتمكسها الحازم بقرارات المقاطعة العربية وتنفيذ كافة احكامها وعاد في عام ١٩٨٢ لمناقشة موقف دول السوق الاوروبية المشتركة من انظمة المقاطعة العربية، واحال الموضوع الى اجتماع الدورة الاستثنائية لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب الخاصة ببحث العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول العربية، الا ان هذا الاجتماع لم ينعقد حتى الان.

ويبدو ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد عاد مرة ثانية لمسك زمام الامر، ولم يكن يملك سوى ان يدعو لاتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تسهم في زيادة فاعلية المقاطعة، والتي رأى فيها «احدى الاجراءات الدفاعية العربية الأكثر فاعلية واستمرارية».

فعلى المستوى الداخلي:

طالب المجلس «باحكام طوق المقاطعة بشكل جماعي».. ومنع التعامل مع الكيان الصهيوني او الشركات والمؤسسات المحظورة، والالتزام العربي الرسمي الشامل باحكامها وتطبيقها بشكل سريع،

وفعال وسط جميع الثغرات القائمة التي يمكن النفاذ منها.

كما طالب المجلس الدول العربية «بالسعي لاستثمار الموقع العربي الاقتصادي الاستراتيجي الهام بشكل جدي في العلاقات العربية الخارجية» وربط العلاقات الاقتصادية بمواقف الدول الاجنبية من قضاياها القومية وفي اطار الشرعية الدولية.

كما دعى لاعطاء العناية «للعمل العربي المشترك في حقل التكامل الانمائي بغية توسيع القاعدة الانتاجية العربية وتنويعها بما يمكن من زيادة القدرات التصديرية العربية ومنافسة المنتجات الاسرائيلية في اسواقها التقليدية» ودعى كذلك لدعم مكاتب المقاطعة وتعزيز قدراتها ماديا وبشريا لاسيما مدها بالكفاءات العلمية الرفيعة والخبرات العملية الطويلة «تمكيناً لهذا الجهاز من اداء دوره القومي في المتابعة وكشف المخالفات فضلا عن اعادة النظر في اسلوب عمله وادائه تحديثا ونجاعة».

وعلى المستوى الشعبي:

طالب المجلس «بتضافر الجهود الرسمية والشعبية للتوعية بمخاطر التعامل مع الكيان الصهيوني ومقاطعة الشركات المحظورة بحكم اسهامها بدعم الاقتصاد الاسرائيلي والمساعدة على زيادة قدرته العدوانية وتمكينه من استمرار احتلاله للارض العربية وبناء المستوطنات فيها وتشريد اهلها».

وأما على المستوى الخارجي:

فقد اصدر المجلس بياناً تحذيرياً «يؤكد على الالتزام العربي الحازم باحكام المقاطعة وتطبيقها الفوري بحكم كونها اداة شرعية غير تمييزية ولا عنصرية للدفاع عن النفس وفي خدمة الشرعية الدولية في ظل استمرار الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية وانكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما حذر البيان الذي طالب باصداره المجلس - ودعى ايضا ان يصدر مثله من قبل مجلس جامعة الدول العربية والذي يضم عادة وزراء خارجية الدول العربية واحيانا ينضم لهم وزراء الدفاع - الدول الاجنبية الراغبة في التعامل مع الدول العربية من اختراق وعدم احترام التشريعات العربية، وقال ان «التعامل الاقتصادي العربي يخضع للتشريعات العربية الداخلية ممارسة لحق السيادة في سن تلك التشريعات، وعلى الاطراف الاخرى الراغبة في التعامل مع العرب احترام هذه التشريعات والتكيف معها».

ويبدو ان المجلس وهو يضم وزراء الاقتصاد العرب بشكل اساسي كان يعي صعوبة تنفيذ هذه الانذارات في غياب وحدة الموقف السياسي العربي ووجود شلل في العمل العربي المشترك، فلم يكتف بهذا التوجه الرسمي، وطالب «بتكليف البعثات العربية الدبلوماسية ومكاتب الجامعة العربية وغرف التجارة العربية الاجنبية المشتركة التصدي للحملات الاعلامية والسياسية المضادة بالتعاون مع المؤسسات التي تربطها مصالح اقتصادية في الوطن العربي». وفي نفس الوقت تطلع المجلس نحو المكتب الرئيسي للمقاطعة وكلفه بالقيام بحملة اعلامية مستمرة لشرح طبيعة واهداف المقاطعة العربية وانسجامها مع احكام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وحدد المجلس مؤشرا للمكتب الرئيسي للمقاطعة لكي يسلكه، وذلك باعداد مقالات ونشر كتيبات باللغات الاجنبية الرئيسية.

وفي نفس الوقت عمل المجلس وهو يربط موضوع المقاطعة العربية بالمحادثات الجارية لعقد اتفاق للتجارة الحرة بين امريكا واسرائيل، عمل على تأكيد الالتزام العربي بالتطبيق الفوري والحازم للمقاطعة العربية بالنسبة لاية شركة تساهم ماليا او فنيا، جزئيا او كليا في اي من مشروعات المنطقة التجارية الحرة.

وشكل المجلس فريق عمل برئاسة الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية للعمل على «اقتراح مجموعة من التدابير والاجراءات التي ينبغي تطبيقها فور ابرام اتفاقية منطقة التجارة الحرة».

وفي شباط ١٩٨٥ عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الثامنة والثلاثين في تونس. وكانت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة قد قطعت اشواطا نهائية وقارب ممثلو اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية على التوقيع عليها بالاحرف الاولى وقدم «فريق العمل» مقترحاته وتوصياته للمجلس والمتعلقة بتقوية المقاطعة العربية وتطويرها بما يتمشى والمتغيرات المستجدة، وكذلك باتخاذ تدابير عربية رسمية فور ابرام اتفاقية التجارة الحرة منها ما هو طويل المدى مثل «التأكيد على ضرورة الاسراع في تعزيز احداث تكامل تنموي اقتصادي عربي يكفل حشد وتوجيه الطاقات الاقتصادية والبشرية والعربية لمواجهة التحدي الذي يفرضه الاندماج الاسرائيلي الامريكي».

ومنها ما هو قصير المدى مثل:

أ - ملاحقة الشركات والمؤسسات التي تسهم او تخطط للاسهام في جهود الاندماج وحظر دخول منتجاتها الى اقطار الوطن العربي.

ب - دعوة المكتب الرئيسي للمقاطعة لاقرار قواعد اجرائية محددة فور الاعلان عن توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

جـ - حظر استيراد السلع والخدمات التي تثبت المشاركة الاسرائيلية في انتاجها او تقديمها بأية صفة وأية نسبة كانت.

د - التطبيق الحازم لمبدأ الربط بين المصالح الاقتصادية ومواقف البلدان الاجنبية.

هـ - القيام بحملة اعلامية على المستوى الشعبي لتبصير المواطن العربي بمخاطر المشاريع الجديدة المشار اليها. وابرز المعاني في قرارات المجلس ما يلي:

١ - انها تبدأ كقرارات وتنتهي كذلك، لان تنفيذها بحاجة الى قرار سياسي موحد يتخذ في مجلس جامعة الدول العربية.

٢ - انها تأتي متأخرة بعد ان وصلت المفاوضات بشأن الاتفاقية الى مرحلة التوقيع والابرام.

٣ - انها بدون آلية للعمل سواء في جوانبها التطبيقية المتعلقة بالمقاطعة او في جوانبها التعبيرية المتعلقة بالحملات الاعلامية، ومن الملاحظ انها طالبت «القوى الشعبية لدعم الجهود الرسمية في مواجهة هذه الاتفاقية» وكأن الجهود الرسمية هي التي تقف في المواجهة او كأن القوى الشعبية لا تتعاطف مع اطروحات مقاطعة الانتاج الاسرائيلي والسلع والخدمات التي تثبت المشاركة الاسرائيلية فيها.

٤ - مالت القرارات الى «التدرج في استخدام الاجراءات الاقتصادية العربية لمواجهة كافة مراحل تطبيق

اتفـاقيـات التجـارة الحـرة» في ضوء التطورات في مواقف امريكا ووضوح التفاصيل عن هذه الاتفاقية.. وكان من غير الواضح كيف ستغير امريكا موقفها بعد ان تبرم هذه الاتفاقية.

٥ ـ وحينمـا طالب المجلس من المكتب الـرئيسي للمقـاطعـة دعـوة مؤتمـر ضباط الاتصال لاقرار قواعد اجرائية محددة بما في ذلك تطبيق احكام المادة الثالثة من القانون الموحد للمقاطعة. فانه لم يطالب بذلك فورا، وانما أجل عقد هذه الدعوة «لحين الاعلان عن توقيع اتفاق التجارة الحرة»!!

٦ ـ انهـا جاءت تعبـيرا عن «جيشان مبهم» ثم سرعان ما همد بسرعة على المستويات الرسمية والشعبية على حد سواء، وعـاد الجميـع لحالة الاسترخاء العقلي والنفسي المعهودين.. ولم يتحول هذا «الجيشان» الى افعال على ارض الواقع.

صحيح ان هذا الموضوع بقي مفتوحا امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي «لمعالجة اية تطورات جديـدة بشأنـه»، لكن هذا «البقـاء المفتـوح» ما كان عائقـا ابداً امام اسرائيل والولايات المتحدة لتوقيع الاتفاقية باللغتين الانجليزية والعبرية في اليوم الثاني والعشرين من نيسان عام ١٩٨٥م. الموافق اليوم الاول من ايـار من العـام العبـري ٤٧٤٥، وقد وقع هذه الاتفاقية بواشنطن كل من شارون وزير التجارة والصنـاعـة الاسرائيـلي نيابة عن اسرائيل. ووليام بروك وزير التجارة الامريكي ـ والذي اصبح فيما بعد وزيرا للعمل ـ نيابة عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية.

* * *

وقـد كان واضحـاً طوال الثمـانينـات ان قواعد وقوانين المقاطعة العربية والياتها قد عانت كثيرا من عمليـات الاختـراق والشلل وعـدم الفعـاليـة في مواجهـة المستجـدات والمتغيرات على الساحتين العربية والـدوليـة، وقـد ساهم التمـزق العـربي وتـردي الاوضـاع العربية بدور كبير في موضوع تجاهل مبادىء المقاطعة ومخالفتها وتخلف الية عملها وضعف المشاركة الشعبية في دعمها وغياب الوعي بها.

ويبـدو ان الاتجـاهـات الاوروبيـة والامريكية نحو اتخاذ مواقف موحدة لمناهضة المقاطعة العربية وارتقـاء اسرائيـل لمرتبة الشريك الاستراتيجي مع امريكا، كان وراء المحاولات العربية الرسمية الجارية الآن لاعادة النظر في مبادىء وقواعد وقوانين المقاطعة العربية بهدف تقويتها وتطوير آلية عملها.

ففي بروكسـل انعقـد في حزيـران ١٩٨٤ مؤتمر دولي لبحث «حرية التجارة مع اسرائيل» شارك فيه اكثـر من ٧٠ خبـيراً من ١٣ دولـة غربيـة، من بينهم وكيـل وزارة التجـارة الامـريكية، وكانت «مناهضة المقـاطعـة العـربيـة» على رأس اهتمامات المؤتمر والتي اعتبرها ابتزازا وعنصرية». وفي ٢٥ تموز ١٩٨٤ طالبت جريـدة (وول ستـريت جورنـال) في افتتاحية لها بمقاطعة المقاطعة العربية بسبب ما احدثته من تخـريب للاقتصـاد الاسرائيلي وانخفاض حجم تجارة اسرائيل مع الخارج واعتبرت ان المقاطعة العربية هي تخـريب لمبـادىء حريـة التجـارة الدولية وابتزازها وحثت الدول الاوروبية على «التمسك بدستورية تجارتها الحرة عن طريق تمرير قوانين اوروبية مشتركة ضد المقاطعة العربية مما يساعد اسرائيل وهي حلقـة الـوصـل الـديمـوقـراطيـة في الشـرق الاوسـط» وقالت: «ان مقاطعة المقاطعة العربية لن يسبب للاوروبيين اي اذى مادي اوروحي».

وتقول مذكرة من غرفة التجارة العربية البريطانية قدمت الى الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية ان امـريكيـين رسميـين قد شاركـوا في مؤتمـر بروكسـل، حيث حثـوا حلفـاءهم الاوروبيين على اصدار تشريعات مضادة للمقاطعة العربية بحكم كونها عملية ابتزاز تضر بالهيبة الوطنية، ودعا هؤلاء الى عدم الاكتـراث لرد الفعـل العـربي مشـيرين الى ان التنفيـذ الصارم لمثل هذه التشريعات لم يمنع من تنامي الودائع العربية في البنوك الامريكية، وان ليس هناك ثمة ما تخشاه الدول الاوروبية لاسيما بعد تمزيق العضلة السياسية العربية نتيجة سقوط سياسة التسعير النفطية.

وتـزداد الحملة الصهيـونيـة ولا تتـوقف ابـدا عن العمل لاستصدار تشريعات اوروبية مشتركة او اوروبية امريكية مشتركة ضد المقاطعة العربية بما يمكن ان يخفف من الازمة الاقتصادية التي يعاني منهـا الكيـان الصهيـوني. وليس بالغـريب اذن ان تتحـرك في السنتـين الاخيرتين القوى الصهيونية في الساحة الامريكية لتشريع توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع اسرائيل، بعد ان لمس الشريكان الحاجة الى «مأسسة» العلاقات الخاصة بينهما واعطاء اسرائيل الاستثنائية الاقتصادية الذي لم تعطه لأحد.

وكـانت هذه القـوى قد نجحت خلال ادارة الـرئيس كارتر عام ١٩٧٦ بسن تشريع مناهض لقوانين المقاطعة العربية وسمي «بقانون ادارة التصدير». وهو القانون الذي يحتوي على المواد المضادة للمقاطعة العـربيـة لاسرائيـل، كمـا تم تعيين (ستانلي ماركوس) بمنصب الوكيل المساعد لشؤون التصدير بوزارة التجارة الامريكية، وتولى تطبيق السياسة الخارجية للحكومة الامريكية فيما يتعلق بهذه الشؤون بما في ذلك الاشراف المباشر على تطبيق القانون السابق ذكره. وبالاضافة الى هذا القانون فقد تم ادخال بعض المـواد عليـه واصبحت تعـرف بتعديلات «ريبكوف» نسبة الى السناتور اليهودي (ابراهام ريبكوف) وهي المواد التي تعاقب الشركات الامريكية التي تذعن لمبادىء المقاطعة العربية لاسرائيل عن طريق حرمانها من مزايـا ضريبيـة، وقـد سمي قانـون «تعـديـلات ريبكـوف» بقانون الاصلاح الضريبي لعام ١٩٧٦، والمعروف أن وجود هذا القانون الذي تقوم على تطبيقه وزارة المالية الامريكية بالاضافة الى قانون التجارة يخلق تعقيدات ومشاكل قانونية اضافية خاصة حين تتناقص احكام القانون.

* * *

وقد انشأت وزارة التجارة منذ صدور القانون مكتباً لها مناهضاً للمقاطعة العربية سمي بـ (OAC) Office of Auntiboycott Compliance، مهمته مراقبة وتغريم الشركات الامريكية التي تستجيب لاستفسارات مكتب المقاطعة الرئيسي، وقد شكل هذا المكتب وسيلة ردع قوية ومؤثرة وحال دون قيام بعض الشركات من اعطاء معلومات أو افعال تدعم مبادىء المقاطعة العربية أو تستجيب لاسئلتها فيما يتعلق باسرائيل.

ويتولى هذا المكتب ايضا مسؤوليات التحقيق مع الشركات التي لا تلتزم بقانون مناهضة المقاطعة، كمـا يعمـل على «تطـويـر وتنسيق السياسات والمبادرات التي من شأنها دفع الشركات للاذعان للقوانين والقـواعـد المنظمة لمناهضة المقاطعة. كما يعمل ايضا على مراجعة نشاطات المقاطعة العربية في الساحة الـدوليـة ومتابعتها، ووضـع برامج تعليمية لتثقيف العامة في كيفية مساعدة الشركات الامريكية للالتزام بقواعد مناهضة المقاطعة العربية.

ويتضح من قانون مناهضة المقاطعة وانظمة انشاء هذا المكتب ونشاطاته بأنه عمل «تمييزي» ضد العرب وينحصر نشاطه في قضايا المقاطعة العربية لاسرائيل وليس ضد الاتحاد السوفيتي اوكوبا كما قد يتبادر للذهن، ويتمتع المكتب بدعم الكونجرس والجماعات اليهودية المنظمة ومنظمة (ايباك) وهي اللوبي الرسمي المسجل كوكيل عن اسرائيل والمسماة (لجنة الشؤون العامة الاسرائيلية الامريكية). كما يعمل باستقلالية فريدة عن وزير التجارة تميزه عن بقية المكاتب والادارات الاخرى التابعة لوزارة التجارة الامريكية.

وقد توسع المكتب، نشاطاً وموظفين وموازنة في السنوات الاخيرة في الوقت الذي كانت فيه تتقلص وتتجمد ادارات ومكاتب وزارات التجارة بسبب التقشف واقتطاع الموازنة، وقد ساهم في تدعيم وجود هذا المكتب وتوسيعه، بالاضافة الى الدعم الصهيوني له في اجهزة ولجان الكونجرس، كون هذا المكتب مؤدياً دوره بنشاط ملحوظ ومحققاً لنتائج مالية باساليب متعددة منها ما هو قانوني ومنها ما هو على شكل ابتزاز وضغط وتخويف واضطهاد للشركات الامريكية العاملة والراغبة في العمل في الوطن العربي.

ومن المعروف ان قانون مناهضة المقاطعة الامريكي يفرض على الشركات الامريكية احاطة المكتب المذكور عن اية مراسلات او استفسارات اوفقرات سواء في العقود او المواصفات اوخطابات فتح الاعتماد تتعلق اوتشير الى المقاطعة العربية او اسرائيل. واية مخالفة لذلك من قبل الشركات تعرضها لعقوبات ضريبية وغرامات مالية، مما يسبب احراجا لهذه الشركات ويشكل - في نفس الوقت - ثروات كبيرة للمكتب تمكنه من الاستمرار في البقاء والتوسع في اعداد موظفيه واجراء بحوثه وتحقيقاته وتشويه سمعة وصورة المقاطعة العربية وهدم شرعيتها الدولية.

* * *

ويزيد الطين بلة، قيام بعض الشركات المتنافسة سواء كانت امريكية او اوروبية او اجهزة صهيونية مختصة باعمال (الوشاية)،بابلاغ المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل في دمشق او اي مكتب اقليمي عربي للمقاطعة بان شركة من الشركات تتعامل مع اسرائيل اوتدعم اسرائيل بشكل اوبآخر، وعلى اثرهذا البلاغ او الوشاية يقوم المكتب الرئيسي للمقاطعة بالاتصال بالشركة المهتمة ويطالبها بالاجابة على عدد من الاسئلة مما يضعها في موقف حرج يضر بمصالحها في الوطن العربي، ان لم تستجب للاستفسارات واذا ما استجابت للاستفارات فانها تكون عرضة للعقاب والغرامة من قبل مكتب وقانون مناهضة المقاطعة العربية الامريكية.

وقد لوحظ ان اهمال بعض الشركات للرد على الاستفسارات اوعدم تعاونها في هذا المجال مع المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية قد ادى الى مقاطعتها عربياً وفسر عدم الرد كنوع من التعاون مع اسرائيل، ويجري بعد ذلك ادراج اسمها في قائمة المقاطعة العربية، وقد حدث ان بعض هذه الشركات لا تدري عن مسببات ادراجها في القائمة السوداء شيئاً..

وعندما تتغيرسياسات وادارات وملكيات شركة من الشركات الامريكية المدرجة على القوائم السوداء للمقاطعة العربية، وترغب الشركة الجديدة في الخروج من القائمة السوداء والالتزام باحكام المقاطعة،

فانها تجد حواجزوعوائق لا حصرلها، فهي اولا ممنوعة من تزويد اجهزة المقاطعة العربية بالمعلومات المطلوبة عن وضعها الجديد والا فانها تتعرض للغرامة والعقوبة حسب الانظمة والقوانين الامريكية، وهي ثانيا لا تجد مخرجا اخر يستجيب لاستفسارات المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية في دمشق.

وفي تقديرنا، فانه من الضروري اعادة النظر في مسألة الاستفسارات، كما ان فتح قناة اتصال عربية مباشرة مع هذه الشركات الراغبة في الخروج من القائمة السوداء يمكن ان يجنب العديد منها عواقب الغرامة والعقوبة، وبحيث يتم ربط هذه الشركات بمشروعات عمل في الوطن العربي وخاصة تلك المختصة بالتقنية العالية وتحول بذلك من نشاط هذه الشركات في اسرائيل او دعم مشروعاتها وسياساتها.

وبالطبع فان اعادة النظريجب ان تشمل المقاطعة العربية لاسرائيل ككل خاصة بعد مضي اكثرمن ٣٧ عاما على اقامة هذا المشروع الصهيوني، لمعرفة مدى فعاليتها والثغرات ونقاط الضعف فيها، خاصة في المرحلة القادمة التي سيكون للاقتصاد وتوابعه دورهام في المعركة المصيرية مع اسرائيل، وربما يكون من المجدي تطوير المقاطعة العربية وخاصة من جهة اعتمادها على مبدأ حرمان الاقتصاد الاسرائيلي من بعض المزايا والاسواق والانطلاق في القادم من الزمن نحو الدخول في منافسة الانتاج الاسرائيلي في الساحة الدولية وشله واغلاق مؤسساته.

واي تطويرجاد يتطلب بداية الشروع في انشاء مركز عربي للبحث والتطويروتوجيه السياسات العملية والتنفيذية التي تحقق عملية مقاومة المشروع الاقتصادي الصهيوني وضربه وتصعيد ازمته، في نفس الوقت المبادرة العربية نحو انشاء قاعدة صلبة لمستقبل اقتصادي عربي متقدم.

محــــور

منطقة التجارة الحرّة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وموقف المقاطعة العربيّة

يوسف الحسن

ان الاطار الذي ولدت فيه اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل هو اطار اتفاقية التعاون الاستراتيجي بينهما والمبرمة في ٢٩/١١/١٩٨٣، والتي جاءت تتويجاً لموقع اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية وتأسيساً للعلاقة الخاصة بينهما وتقنيناً لها، تحقيقاً لمتطلبات نظرية المصالح والأمن الامريكي، وتجسيداً لمرحلة التحالف المنظم بينهما وفق صيغ مكتوبة مستقرة ودائمة لا تكون عرضة للاهتزاز بسبب تغيرات المعادلات السياسية او بسبب ارتهانها لترتيبات المساعدة الخاضعة لرغبات ونوايا الكونجرس ولطلب التجديد السنوي والزيادة الدورية.

وقبل الخوض في طبيعة هذه الاتفاقية، لا بد من الاشارة الى دلالات توقيت اعدادها والتفاوض حولها وابرامها.. وأهم هذه الدلالات ما يلي:

أولاً: انها تأتي في فترة يتزايد فيها الاهتمام العربي بالولايات المتحدة الامريكية، وهو اهتمام لم تشهده أية مرحلة في تاريخنا المعاصر، وقد تجسد هذا الاهتمام في اشكال وصيغ سياسية ومالية وتجارية وثقافية عديدة من ابرزها وصول قيمة الصادرات غير العسكرية الامريكية للوطن العربي في عام ١٩٨٢ الى حوالي ١٧ بليون دولار، وأكثر من مائة وخمسون بليون دولار استثمارات عربية باشكال مختلفة في بنوك واوراق مالية.. الخ في الساحة الامريكية، وأكثر من مائة الف طالب عربي في معاهد وجامعات امريكا عدا عن الدعوة العربية الرسمية طوال اكثر من عقد من الزمان للولايات المتحدة منفردة لحل الصراع العربي - الاسرائيلي وأحياناً لتسوية نزاعات وصراعات محلية عربية.

ثانياً: انها تأتي في مرحلة وصلت فيها حالة الانحدار العربي وتمزق صفوفه وانهيار ارادته وفقدانه السيطرة على كثير من موارده وقدراته وضعاً مأساوياً، ويدلل توقيت هذه الاتفاقية على نية امريكية اسرائيلية مشتركة لاحداث مزيد من الضعف والانحدار في الموقف العربي، بما يؤثر فيه باتجاه خلخلة المتبقي من تماسكه الاقتصادي وخاصة سلاح المقاطعة العربية لاسرائيل بالاضافة الى ارتهان اكبر حجم من مصادر القوة العربية للارادة الامريكية الاسرائيلية.

ثالثاً: انها تأتي في مرحلة بلغت فيه اسرائيل طوراً متقدماً في انتهاك الشرعية الدولية وقوانينها

واعرافها باعتمادها سياسات الغطرسة العسكرية والسياسية في الاحتلال والعدوان والتوسع والتهديد وانتهاك حقوق الانسان العربي وموارده، بالاضافة الى تعاونها مع الانظمة العنصرية والديكتاتورية في افريقيا وامريكا اللاتينية وغيرهما.. مما وضعها في موقع من العزلة السياسية الدولية.

رابعاً: انها تأتي في مرحلة يعيش فيها الاقتصاد المستعار الاسرائيلي طوراً حاداً من اطوار ازماته الهيكلية المتفاقمة والمستمرة، والتي تعكسها الارقام القياسية لمعدلات التضخم والديون الخارجية وتدهور معدلات النمو الى مستوى الصفر.. الخ.

خامساً: انها تأتي في مرحلة تتبنى فيها ادارة الرئيس ريغان للسياسات الحمائية وتسعى جاهدة مع اوروبا الغربية واليابان منذ اكثر من عامين للحصول على «اتفاقيات تجارية متعددة الاطراف» لفرض حماية على منتجاتها الوطنية. في حين ان اتفاقيتها التجارية الحرة مع اسرائيل تشكل نقيضا لهذه السياسة وتضع الادارة الامريكية في موقع «تحرير التجارة ثنائياً» بعد ان اعتمدت العلاقات التجارية الامريكية مع الخارج على اتفاقيات متعددة الاطراف طوال اكثر من خمسين عاما. ويقول السناتور (جون دانفورث) رئيس اللجنة الفرعية للتجارة التابعة لمجلس الشيوخ: «لقد فقدت الادارة الامريكية لمصداقيتها تجاه موضوع سياسات التجارة الحرة».

ويضيف قائلاً ان الكونجرس يتجه الآن لاجبار الادارة على ضرورة تحديد الواردات الاوروبية واليابانية ما لم يفتح هؤلاء اسواقهم للشركات الامريكية وخاصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية مشيراً انه لا بد من تحديد كمية الواردات الاجنبية وخاصة «النسيج والحديد والصلب والمنتجات الزراعية». منتهياً الى القول: «ان مسألة التجارة الخارجية ستكون من أهم المسائل المطروحة في العقد القادم.

ومن الواضح ان هذه المسألة كانت تشغل فكر الاستراتيجية الاسرائيلية خاصة بعد دخول العلاقة الخاصة مرحلة «الخيار الاسرائيلي» وتمدد هذا الدور وزيادة اعبائه وتطلعاته نحو تكملة المشروع الصهيوني. وكان من الواضح ايضاً عدم قدرة مجتمع التكتة الاستيطاني على بناء اقتصاد مستقل. فالدعم والعون المنهمران عليه من الخارج سواء من اموال غربية اوروبية أو امريكية أو جباية وتبرعات يهودية لا يكفيان لسد احتياجات ومتطلبات المشروع الصهيوني ولايحققان تنمية اقتصادية حقيقية، لذلك كان لا بد من البحث عن شركاء في المراكز الغربية الامبريالية.

ففي السبعينات تفاوضت اسرائيل مع مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة ووصلت معها - بعد اكثر من خمس سنوات - في ايار ١٩٧٥ الى ترتيبات تجارية حرة «وقد جاءت هذه الاتفاقية الاوروبية مع اسرائيل خلال فترة ازدهار (الحوار العربي الاوروبي)» وبرغم ان الوطن العربي يشكل اكبر شريك تجاري لدول السوق الاوروبية. وقد ادت هذه الاتفاقية الى مضاعفة المبادلات التجارية الاوروبية مع اسرائيل من ٢.٤ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى ٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠. بينما وصلت قيمة الواردات الاسرائيلية من اوروبا عام ١٩٨٠ الى ٢.٧ بليون، وقفزت في عام ١٩٨٣ الى حوالي ٣.٥ بليون دولار. واستوعبت السوق الاوروبية حوالي ٤٠٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية التي تتمتع بتعريفات

جمركية مخفضة تصل الى ٤٥٪ بالنسبة للمنتوجات الصناعية وحوالي ٤٠٪ بالنسبة للمنتجات الزراعية، ويتوقع ان تعفى كافة الصادرات الاسرائيلية الى اسواق دول المجموعة الاوروبية من الرسوم في عام ١٩٨٩. لكنها ستكون في مواجهة منافسة حادة في مجال المنتجات الزراعية بعد دخول البرتغال واسبانيا في عضوية السوق الاوروبية المشتركة. وقد كانت هذه المسألة الأخيرة أحد الموضوعات الرئيسية المثارة في اجتماع اسحق شامير نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير الخارجية مع وزير الخارجية البريطاني في لندن في الاول من حزيران ١٩٨٥ حسب ما اوردته وكالات الانباء الدولية.

في نفس تلك الفترة وخاصة اثر توقف حرب رمضان ١٩٧٣، سعت اسرائيل باتجاه طرح فكرة اقامة منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، الا ان الاخيرة ترددت وقتها في تنفيذ هذه الفكرة لاسباب كثيرة من بينها اسباب اقتصادية امريكية داخلية، وكذلك حتى لا تشكل الاتفاقية سابقة تدفع بحلفاء وشركاء وجيران للولايات المتحدة بطلب اتفاقيات مماثلة لها، بالاضافة الى ان الولايات المتحدة كانت في بداية دورلها تلعبه على المسرح السياسي العربي كوسيط ثم شريك لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي. ورأت في مثل هذه الفكرة - اتفاقية للتجارة الحرة مع اسرائيل - عرقلة لهذا الدور الجديد والاختراق الهائل الذي طال انتظاره وحان وقته بفضل جهود وخطط كيسنجر والتي بدأت خطوتها الاولى في تحقيق اتفاق فك الاشتباك الاول في سيناء إثر المحادثات الشهيرة بالكيلو ١٠١.

ورغم هذه الاعتبارات وغيرها من العوامل العربية والاقليمية والدولية، فقد عوضت الولايات المتحدة اسرائيل عنها باتفاق آخر، وذلك بادخالها اسرائيل ضمن نظام (اسلوب الافضليات المعمم) والذي يشمل اكثر من ١٤٠ دولة من العالم الثالث اعتبارا من عام ١٩٧٦. وشمل تطبيق الاعفاء الجمركي للبضائع الاسرائيلية التي تستوردها الولايات المتحدة لمئات من السلع الاسرائيلية المصنعة والمنتجات الزراعية، أي ما يشكل ٩٠٪ من صادرات اسرائيل لامريكا. مما أدى الى ارتفاع ملحوظ في حجم الصادرات الاسرائيلية للسوق الامريكية. فمقابل ٤٤٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦، ارتفع حجم الصادرات الاسرائيلية الى السوق الامريكية في عام ١٩٨٤ الى ١,٨ بليون دولار، بينما بلغ حجم وارداتها من البضائع غير العسكرية الامريكية في نفس العام الى حوالي ٢,٢ بليون دولار (شملت حوالي بليون دولار من اجهزة الاتصال والآلات، ١٠٠ مليون دولار من الحبوب، ١٧٠ مليون دولار من القمح والذرة.. الخ) (نيويورك تايمز ٢٣/٤/٨٥) بالمقابل فقد بلغت قيمة الصادرات غير العسكرية الامريكية الى الدول العربية في عام ١٩٨٤ ما مقداره ١٤,٥ بليون دولار، بينما بلغت قيمة وارداتها من الدول العربية في نفس العام اكثر من عشرة بليون دولار، وقد كان نصيب اسواق دول مجلس التعاون الخليجي من السلع الامريكية حوالي النصف.

وطوال السنوات الماضية، اعفيت البضائع الاسرائيلية من الجمارك والقيود الأخرى، بينما استمرت اسرائيل في فرض رسوم جمركية على ٤٥٪ من البضائع الامريكية.. وكذلك الحال كان مع البضائع الاوروبية المصدرة الى اسرائيل.

فقد ظلت الحكومة الاسرائيلية تتنصل من اعفاء البضائع الاوروبية من الرسوم الجمركية، وبقيت

تطالب بفترة (تنفس) لاعادة تنظيم نفسها وتقوية اقتصادها لمنافسة البضائع الاوروبية. وبالمقابل ترددت دول السوق الاوروبية في البداية في عملية اعطاء الصادرات الاسرائيلية اليها مزايا جمركية، والسماح لها بكميات اكبر من تلك الكميات التي تتمتع بها صادرات بلدان البحر المتوسط، خاصة بعد دخول اليونان لعضوية السوق.

وأما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، والتي استمرت حتى يناير ١٩٨٥ تعمل في ظل عدد من الاتفاقيات والانظمة من بينها اتفاق «نظام التفضيلات المعمم». فانه رغم ان ٩٠٪ من السلع الاسرائيلية المصدرة الى الولايات المتحدة تمتعت بالاعفاءات الجمركية، لكنها ظلت مقيدة وفق شروط هذا النظام، والذي لا يسمح باستيراد اكثر من ٥٠٪ من أي سلعة من بلد واحد.. كما انه يطبق على منتجات محددة بغض النظر عن البلد الذي ترد منه هذه السلع.

في نفس الوقت، فان قائمة المنتجات التي تعفى بموجب نظام التفضيلات تبقى خاضعة للمراجعة والتعديل من قبل الولايات المتحدة الامريكية.. وقد اشارت جريدة نيويورك تايمز في تعليق لها حول مستقبل هذا النظام فقالت، انه يواجه مستقبلاً مجهولاً، وتظل مزاياه متوقفة عند حد ومستويات معينة.

ومن اجل ذلك، فان اتفاقية (نظام التفضيلات المعمم) ظلت بالنسبة لاسرائيل دون الطموحات المطلوبة، رغم تنامي الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة الامريكية. وقد انتهى مفعول هذا النظام اعتبارا من كانون الثاني ١٩٨٥.

وقد بدى في الظاهر على الاقل امام بعض العرب خلال مفاوضات اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية لتوقيع اتفاقية منطقة للتجارة الحرة بينهما، بان الاتفاقية لا تضيف الكثير من الفوائد لاسرائيل فوق ما تتمتع به من اعفاءات جمركية لـ ٩٠٪ من صادراتها. وحاولت جهات امريكية رسمية تأكيد هذه الرؤية السطحية في محاولة لتخفيف وقع آثار اتفاقية التجارة الحرة على العلاقات العربية الامريكية. ولكن في الواقع ان لانشاء منطقة التجارة الحرة نتائج اخرى مختلفة عما يترتب على نظام «اسلوب الافضليات المعمم».

فصفة «التفضيل» في النظام المعمم تنطبق على السلعة او مجموعة سلع محددة. أما صفة «التفضيل» في منطقة التجارة الحرة فانها تنسحب على الدولة التي توقع الاتفاقية وتكتسب فعليا صفة البلد الأكثر رعاية.

ولا يعدو نظام الافضليات عن كونه نوعاً من المنحة الوحيدة الطرف وليس اتفاقية تجارية او تعاقدية، وشكلاً من اشكال المزايا الممنوحة التي تهدف مساعدة البلدان النامية المصدرة لهذه المنتجات، طالما ان هذا الاعفاء لا يضر بالانتاج الامريكي. اذ تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها بحق الرجوع عن قرارها باعفاء سلعة ما اذا وجدت ان استمرار هذا الاعفاء يضر بالانتاج المحلي. وهذا يعني ايضا بأن قائمة السلع المستفيدة من هذه المزايا ليست ثابتة بل خاضعة للتعديل والمراجعة بغض النظر عن البلد الذي يستفيد من هذا النظام. فاذا زال الاعفاء الممنوح لسلعة ما فانه يزول عن كل البلدان التي تصدر هذه السلعة. ولا تستطيع الدولة مانحة هذا النظام استثناء بلد معين في مثل هذه الاحوال.

وتنعكس الآية تماماً في حالة اتفاقية التجارة الحرة، فصفة «التفضيل» لاصقة بدولة معينة، وتضم الاتفاقية عادة تفضيلاً للمزايا والمدد الزمنية للطرفين. وبموجب الاتفاقية تزول كل الحواجز أمام التجارة والخدمات بدون حدود او قيود.

ويبدو ان هذا هو ما قصد اليه وكيل وزارة التجارة الامريكية لشؤون التجارة الدولية حينما قال في خطاب القاه في مؤتمر في اسرائيل في ٢١ أيار ١٩٨٤:

«يعتقد البعض بأن انشاء منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة لا فائدة منه. حيث ان ٩٠٪ من صادرات اسرائيل لامريكا معفاة من الرسوم. على اية حال، صحيح ان معظم المنتجات الاسرائيلية معفاة، الا ان حوالي ٤٠ ـ ٥٠٪ منها خاضع للمراجعة الدورية والتعديل من قبل الكونجرس. والواقع ان نظام الافضليات المعمم مطروح الان امام الكونجرس لاجل تجديده. ومن المتوقع ان تجري عليه بعض التعديلات. ولذلك فان اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة سيزيل هذا النوع من «التهديد وعدم اليقين» الذي يحيط بجانب هام من التجارة بين البلدين».

وهكذا يتضح ان نظام «اسلوب الافضليات المعمم» يضع حدوداً لاستفادة اسرائيل من الاعفاءات. مما يعيق توسيع صادراتها من المنتجات، خاصة تلك التي تتمتع بقدرات وكفاءات خاصة. كما لا يتضمن هذا الاسلوب انتقالاً للتكنولوجيا الامريكية الى اسرائيل اوتدفقاً لرؤوس الأموال، أوتبادلاً في تجارة الخدمات، أو اقامة المشاريع المشتركة والابحاث التنموية، أو منح الرخص بالانتاج.. الخ.

أما اتفاقية التجارة الحرة فهي تضمن كل ما سبق بالاضافة الى رفع القدرة التصديرية الاسرائيلية وخاصة بالنسبة للسلع التي تشكل الـ ١٠٪ المتبقية من الصادرات الاسرائيلية، والتي كانت لا تخضع لنظام الافضليات المعمم. مثل المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة والمنسوجات والالبسة والاجهزة الطبية المعقدة واجهزة الاتصال البحري والاسلحة والالمنيوم والالماس.. الخ. وكلها صناعات ذات قدرة تكنولوجية عالية، ووفقاً لاتفاق التجارة الحرة، ستعمل الادارة الامريكية باتجاه دفع اسرائيل لولوج «قرن التكنولوجيا الحادي والعشرين» على حد قول وكيل وزارة الخارجية الامريكي في بيان له يوم ١٩٨٥/٣/٦ امام اللجنة الفرعية للجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية. فالولايات المتحدة ترى في اسرائيل بلدا صغير المساحة قليل السكان. وتظل قواه العاملة باستمرار مستنفرة في حروب توسعية وفق عقيدة (جبرية الحرب) الصهيونية ضد العرب. مما يستدعي التركيز على الصناعات التي لا تتطلب موارد بشرية كثيرة، بل تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والقادرة على المنافسة الغربية.

ويقول وكيل وزارة الخارجية الامريكي (الين وولتر) في كلمته «ان هذه الاتفاقية هي التزام سياسي واقتصادي بارز من الولايات المتحدة تجاه أسرائيل بهدف جعلها اكثر استقلالية اقتصادياً بتشجيع مزيد من الاستثمارات الامريكية في اسرائيل، ولعل ذلك يخفف من المساعدات الامريكية المتزايدة لاسرائيل».

وقد اعتبر تعليق للواشنطن بوست يوم ١٩٨٤/١٠/٢٢ هذه الاتفاقية بأنها «صفقة خاصة لصديق خصوصي».

ويقول التعليق ايضاً:

«لا يوجد شبيه لمثل هذا الاتفاق من التجارة الحرة الكاملة بين بلدين لكل منهما سيادة مستقلة».. فمعظم حكومات العالم ما زالت تواصل دعمها لصناعاتها المحلية وتضع الانظمة التي تخدم صناعاتها على حساب اي شريك او حليف خارجي.

وقد وضعت اتفاقية (الجات) التي ابرمت منذ اربعة عقود نطاقاً للاتفاقيات المتعددة الاطراف للتحرير التدريجي للتجارة الدولية وتوسيعها، وتركت الباب مواربا لاستثناءات قليلة لاقامة كتل للتجارة الحرة تحت ظروف استثنائية، لكن الهدف ظل هو العمل باتجاه تجارة حرة كونية.

وبموجب هذه الاتفاقية والتي تتم لاول مرة في التاريخ الامريكي، ترتقي اسرائيل الى مرتبة الشريك الاستراتيجي الدائم في اطار من التكامل الانتاجي وا لامني والتقني، بما ييسر اقامة المشروعات المشتركة ونقل التكنولوجيا الامريكية وتوطينها في اسرائيل، كماتزيل هذه الاتفاقية كل الحواجز امام ادخال كل البضائع والمنتجات والخدمات الاسرائيلية الى السوق الامريكية مع حلول عام ١٩٩٥، واهمها رفع قيود الحماية الامريكية عن عدد من الصناعات الحساسة في المجتمع الامريكي والتي تشمل الاجهزة الطبية وقطع غيار الطائرات ومحركاتها وصناعة المجوهرات، والزجاج والنسيج والاحذية والملابس والجلود.. الخ..

وهي صناعات يصنف بعضها على درجة كبيرة من الحساسية لامن واسرار الصناعة الامريكية، ويواجه البعض الآخر منها منافسة حادة خارجية، وتعاني بعضها من معدلات عالية من البطالة، وتوفر هذه الاتفاقية ايضا لاسرائيل سوق شرائية واسعة، مقدارها ٣ آلاف بليون دولار، مما سيزيد قوتها التصديرية كما وكيفا.

كيف ولدت الاتفاقية؟

من رحم العلاقة الخاصة تجيء هذه الولادة، وفي اطار التعامل الاستراتيجي المبرم بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، والذي شمل الجزء الاهم من الحلف الاستراتيجي المعلن، وترك المتبقي منه ليكمل في اتفاقية التجارة الحرة بينهما.

وقد كان وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي السابق (جدعون بات) هو أول من اعاد طرح فكرة انشاء اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة اثناء لقائه مع المسؤولين في وزارة التجارة الامريكية في عام ١٩٨٢، ثم اعيد طرح الموضوع رسمياً اثناء الزيارة الشهيرة التي قام بها اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل في ذلك الوقت الى الولايات المتحدة ولقاءه مع الرئيس ريغان في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٣، حيث تم ابرام اتفاقية التعاون الاستراتيجي والتي شملت اقرار مبدا التفاوض بين البلدين لانشاء منطقة للتجارة الحرة بينهما، وفي كانون الثاني ١٩٨٤ بدأت المفاوضات رسمياً في واشنطن بين المسؤولين الاقتصاديين في اسرائيل والولايات المتحدة، وكان من ابرز نتائج الجولة الاولى للمفاوضات الاتفاق على اعفاء جميع المنتجات المتبادلة بين الطرفين من الرسوم الجمركية، ثم تواصلت المفاوضات بعد ذلك محققة تقدما ملحوظا وسريعا خاصة وان الادارة الامريكية خلالها كانت تعطي عناية خاصة لمسألة

معالجة امراض ميزان المدفوعات الاسرائيلي والتضخم النقدي والازمة الجديدة للاقتصاد الاسرائيلي.

وكانت ابرز العقبات في المفاوضات ما أثاره الجانب الامريكي حول ضرورة قيام اسرائيل بالغاء الدعم الحكومي المالي الذي تقدمه لبعض المنتجات المصدرة للولايات المتحدة.

لكن اخطر ما جرى خلال هذه المفاوضات كان حصول اسرائيل على نسخة من وثيقة امريكية سرية تحوي الاستراتيجية الامريكية التفاوضية المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة.

وقالت جريدة الواشنطن بوست والتي نشرت خبر تسريب الوثيقة الى اسرائيل في صدر صفحتها الاولى:

«ان الوثيقة، وهي تقرير من لجنة التجارة الدولية الى ممثل الولايات المتحدة التجاري وليام بروك، تتضمن معلومات مفصلة عن الصناعات الامريكية، وغيرها من المعلومات الحساسة اللازمة للجانب الامريكي خلال المفاوضات مع اسرائيل».

ويقول مسؤولون تجاريون امريكيون: «ان حصول اسرائيل على نص هذه الوثيقة السرية سيمنحها ميزة متقدمة تفاوضية في المحادثات مع امريكا. لأنها تكشف الى اي مدى يمكن ان تتنازل الولايات المتحدة بالنسبة للموضوعات الجاري التفاوض حولها».

وتقول الصحيفة، ان ناطقا باسم اللوبي الاسرائيلي بواشنطن، وهي اللجنة الاسرائيلية الامريكية للشؤون العامة - ايباك - قد اعترف بأن منظمته هي التي سربت التقرير الى اسرائيل. وان لديها نسخة منه. وانها على استعداد لاعادته الى الحكومة الامريكية!! ونشرت الصحيفة المذكورة ايضا بأن «مكتب التحقيقات الفدرالي FBI يجري تحقيقا لمعرفة كيفية تسرب هذه الوثيقة».

واعترف مكتب (بروك) بانه «علم من مصادر الكونجرس بأن نسخة من هذه الوثيقة قد وقعت في ايدي (ايباك) في شهر تموز ١٩٨٤».

ومن الغريب ان خبر تسرب هذه الوثيقة السرية قد غاب تماما عن صفحات بقية الصحف الامريكية. كما ان جريدة الواشنطن بوست نفسها قد صمتت بالكامل بعد نشرها للخبر، فلم تتابع مسألة تحقيقات الجهات المختصة كما هو معتاد في حالات مشابهة حينما تكون دول اجنبية - غير اسرائيل - متورطة في مثل هذه القضايا.

وقامت مجلة الجماعة اليهودية بواشنطن بالهجوم الشديد على ناشري هذا الخبر، وتساءلت: «لمصلحة من تم تسريب معلومات عما يقوم به مكتب التحقيقات الفدرالية حول هذا الموضوع؟» واجابت على تساؤلها بقولها: «هناك اناس يقفون ضد فكرة اقامة منطقة التجارة الحرة مع اسرائيل.. وهم وراء نشر هذا الخبر».

أما مساعد الممثل الامريكي التجاري (دورال كوبر)، والذي كان رئيس الوفد المفاوض الامريكي. فقد اعلن بعد عشرة شهور تقريبا عن عدم معرفته بتسرب الوثيقة السرية التفاوضية لاسرائيل.

فحينما سؤل في مؤتمره الصحفي المنعقد في «مركز الصحافة الخارجية» يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٨٥ عن تعليقه حول حصول اسرائيل على الورقة الامريكية التفاوضية خلال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة.

قال بالحرف الواحد:

«ليس لدي تعليق، وليس لدي اي علم بذلك».

ويبدو ان تسريب مثل هذه الوثائق السرية لاسرائيل ليس جديدا على الساحة الامريكية. ففي ادارة الرئيس فورد، وحينما تقدمت الادارة باقتراح الى الكونجرس ببيع الاردن صواريخ هوك المعدلة بمبلغ ٢٥٦ مليون دولار، قامت عندها وزارتي الخارجية والدفاع باعداد مذكرة وصفت بأنها «سرية» ووزعت بشكل محدود على اعضاء لجنتي الشؤون والعلاقات الخارجية بمجلسي الكونجرس، وقد تسربت هذه المذكرة السرية (قبل ان تبدأ اللجنتان بمناقشتها) الى اللوبي الاسرائيلي - ايباك - بواسطة المساعدين للسناتور (كيلفورد كيس) وللنائب (جوناثان بنجهام). وخلال ٢٤ ساعة من توزيع المذكرة على اعضاء واصدقاء اللوبي الاسرائيلي في اكثر من ١٩٧ مدينة رئيسية، وأكثر من ٢٠٠ مدينة صغيرة ومقاطعة في الساحة الامريكية، حاصرت عشرات الآلاف من البرقيات والمكالمات التليفونية والرسائل اعضاء لجنتي الكونجرس تطالبهما برفض اقتراح الادارة ببيع السلاح للأردن. لأن هذه الاسلحة حسب محتوى اجمالي هذه الرسائل «يهدد بعمليات هجومية اردنية عسكرية ضد اسرائيل». كما وزعت هذه المذكرة السرية مع وجهات نظر اللوبي الاسرائيلي على جميع اعضاء الكونجرس.

وقد عرف فيما بعد أن مساعدي السناتور والنائب اللذين سربا المذكرة السرية هما (ميشيل كرافت) و(ستيفن براين). وهذا الاخير تم التحقيق معه في نهاية السبعينات واوائل الثمانينات بتهمة تسريب أسرار عسكرية امريكية لرجال السفارة الاسرائيلية بواشنطن. وقد كتب مايكل سابا احد العرب الامريكيين وممن تقدم الى الجهات القضائية المختصة بالادعاء على (ستيفن براين) بتهمة التجسس لاسرائيل، كتاباً حول قضية هذا الجاسوس الصهيوني والذي ما زال يعمل مساعداً لوزير الدفاع حتى الآن.

على اية حال، فانه رغم صدور احتجاجات امريكية خلال المفاوضات ضد اعفاء صناعات اسرائيلية معينة من الرسوم الجمركية، مثل التقرير الذي قدمته (مفوضية التجارة الدولية الحكومية) للرئيس ريغان في مطلع حزيران ١٩٨٤ حول «الاثار السلبية لتزايد الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة على حساب صناعات امريكية حساسة مثل منتجات الموالح والزراعة والتقنية العالية «الا ان الكونجرس وفي ايامه الأخيرة من دورته رقم ٩٨، وفي التاسع من تشرين الأول ١٩٨٤، أقر مشروعاً بتفويض الحكومة الامريكية بابرام اتفاق للتجارة الحرة مع اسرائيل.

وكان مجلس الشيوخ قد أقر هذا التفويض في ٢٠ ايلول، وتبعه مجلس النواب - وفي اسرع جلسة له قبل انفضاض دورته - يوم ٣ تشرين الاول بالتصويت لصالح اقرار تفويض للادارة الامريكية بانشاء اتفاقية للتجارة الحرة. ومن المثير للدهشة انه بينما يفوض مجلس النواب الرئيس الامريكي وحكومته لعقد الاتفاقية التجارية الحرة بين البلدين، وهي تعني اقرار بمبدأ من مبادىء تحرير التجارة الدولية، فانه في نفس الوقت يقدم على اقرار خطوة مناقضة وهي مطالبة «الرئيس الامريكي بفرض (حماية كبرى) لصناعات الفولاذ الامريكية في وجه المنافسة الاوروبية». ولم يعارض قرار الاتفاقية التجارية الحرة مع

اسرائيل سوى ستة اعضاء من مجلس النواب من بينهم خمسة اعضاء من الحزب الديمقراطي.

وظلت بنود الاتفاق وطبيعته سراً من الاسرار طوال عام ١٩٨٤. ومارست الادارة الامريكية وسائل واساليب كثيرة من التضليل والتمويه لابعاد النظر عن مضمونه الحقيقي، والمتمحور حول الارتقاء العلني باسرائيل الى مرتبة الشريك والحليف الاستراتيجي الذي لا يخضع دعمه لمعادلات السياسة المحلية ومساومات جماعات الضغط الصهيونية وامزجة ومصالح اعضاء الكونجرس.

ولم يكشف النقاب عن تفاصيل هذا الاتفاق الا في مطلع شهر اذار ١٩٨٥، وذلك حينما بدأت اللجنة المالية لمجلس الشيوخ ولجنة (الوسائل والطرق) لمجلس النواب في عقد جلسات الاستماع المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة.

مباديء ومواد الاتفاقية:

وقع الرئيس الامريكي ريغان يوم ١٩٨٥/٦/١١ على اتفاقية للتجارة الحرة مع اسرائيل، وهي الاولى من نوعها التي تعقدها الولايات المتحدة الامريكية مع دولة اجنبية في تاريخها.. وسيبدأ تنفيذها فور تبادل وثائقها الرسمية بين البلدين، كما ستلغى الرسوم الجمركية على كل التجارة بينهما اعتبارا من اول ايلول ١٩٨٥، وما ان يحل عام ١٩٩٥ حتى تكون كل اصناف الصادرات وتجارة الخدمات المتبادلة بينهما معفاة بالكامل من التعريفات الجمركية، وستصبح العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة واسرائيل قائمة على نفس الأسس التي تقوم عليها التجارة بين ولايتي كاليفورنيا ونيفادا اوشيكاغو وكليفلاند مثلا أو مدينتي حيفا وتل ابيب، وهي اسس اندماجية ليس لها مثيل في التبادلات التجارية بين اي دولتين في العالم.

وكانت اروقة لجان الكونغرس المختصة قد شهدت في شهري اذار ونيسان ١٩٨٥ عدة جلسات استماع لوجهات النظر المؤيدة والمعارضة للاتفاقية، الا ان الكونغرس والادارة كانا يتجهان بكل تصميم الى ابرام هذه الاتفاقية، والتي تجيء كجزء متمم لاتفاق التعاون الاستراتيجي.

وفي ٢٢ نيسان ١٩٨٥، وقع الوزير الاسرائيلي شارون، وممثل التجارة الامريكي (وليام بروك) بالاحرف الاولى نصوص هذه الوثيقة، وقد تم التوقيع في غرفة الاستماع الخاصة بلجنة «الطرق والوسائل» التابعة لمجلس النواب. وقال شارون عن الاتفاقية في هذا الاحتفال: «انها الطريق نحو تقوية اقتصاد اسرائيل وتحقيق استقلاليته». وبعدها باسبوعين، اي في ١٩٨٥/٥/٧، اقر مجلس النواب الاتفاقية (٤٢٢ صوتا مقابل لاشيء) وقال النائب (سام جيبونز) وهو احد عرابي هذه الاتفاقية، ورئيس اللجنة التجارية الفرعية في مجلس النواب: «انها لحظة تاريخية لكلا البلدين وخاصة اسرائيل» وفي نفس الوقت كانت لجنة المالية بمجلس الشيوخ توافق عليها، لكنها ارفقت معها تقريرا يشير الى «ضرورة عدم اعتبارها سابقة تلغي فيها الموانع التجارية مع المكسيك وكندا ودول اخرى».

وفي هذه الاشارة تأكيد على كون الاتفاقية متجاوزة للمفهوم التقليدي للمناطق التجارية الحرة. وقد نفت اللجنة الاسرائيلية الامريكية للشؤون العامة (اللوبي الاسرائيلي - ايباك) في نشرتها الاسبوعية ما

اسمته بالادعاءات عن امكانية فتح الباب امام دول اجنبية اخرى لتطالب باتفاقيات مماثلة وبنفس المعاملة الامريكية للتجارة الاسرائيلية».. وقالت:

«على اية حال، فان اي ترتيبات مع دول اخرى ستتطلب موافقة الرئيس الامريكي والكونغرس».

وتعكس هذه الاشارات ايضاً مدى التناقض في تصريحات المسؤولين الامريكيين حول طمأنة الدول الاخرى واعتبار الاتفاقية فتحاً لابواب مغلقة امام هذه الدول لابرام اتفاقيات مماثلة لها مع الولايات المتحدة الامريكية.

فاليقين الكامن في اعماق بعض المختصين الامريكيين يؤكد على ان اتمام الاتفاقية مع اسرائيل قد جاء بشكل استثنائي ولاعتبارات استراتيجية لا تتوفر مع اية دولة اخرى. وان الاتفاقية فريدة من نوعها وسابقة يصعب ان يتكرر مضمونها في اتفاقيات تجارية تقليدية اخرى. من اجل ذلك، تم احاطتها بكثير من الغموض والتعتيم وخاصة خلال مرحلة المفاوضات القصيرة بشكل قياسي، والتي لا تتجاوز عدد جلساتها الرسمية عدة اسابيع وليس عدة سنوات كما هو معتاد في مثل هذه المفاوضات. فقد بدأت هذه المحادثات رسمياً في يومي ١٨، ١٩ كانون الثاني ١٩٨٤، ثم استؤنفت لعدة أيام في شهري حزيران وآب من نفس العام، وتكررت مرة ثالثة في ٢٦ شباط، وفي الاسبوع الثالث من شهر آذار ١٩٨٥. وقد تخلل هذه المفاوضات تبادل في الزيارات بين كبار المسؤولين الماليين والتجاريين والقانونيين في البلدين، وحملة من التوقيعات للموافقة على الاتفاقيات قادها عدد من النواب الصهاينة وعلى رأسهم النائب (داوني) من نيويورك. وظلت تفاصيل الاتفاقية غامضة ولم يكشف عنها وبشكل محدود الا في شهر اذار ١٩٨٥.

وقد أثار ذلك استياء واحتجاج عدد من الصناعات الامريكية الحساسة وخاصة صناعة ومنتجات الخضروات كالطماطم. وقد تحدث ممثلو هذه الصناعات امام لجنة مجلس الشيوخ المالية يوم ٢٠ اذار ١٩٨٥ وابدوا غضبهم لعدم توزيع تقرير مفوضية التجارة الدولية الحكومية في حزيران ١٩٨٤ عليهم. مما حرمهم من «تقييم نتائج هذا التقرير واعداد ردهم عليه» وقال بعضهم: «ان المسؤولين في التجارة الدولية الامريكية اعطوا هذه الصناعات انطباعاً باكتمال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع اسرائيل في ذلك التاريخ»، وفي جلسات الاستماع هذه والتي جرت في يوم ٢٠ آذار ١٩٨٥ لعدد كبير من الصناعات الامريكية، طالبت «الصناعات الحساسة الامريكية بضرورة نشر هذا التقرير واتاحته للعامة.. لكن يبدو ان هذا الطلب لم ينفذ.. ولا غرابة في ذلك، فاطراف الاتفاقية يرون فيها هدفاً استراتيجياً يضمن «امن كيان اسرائيل» وقد قدمها اطرافها للرأي العام في اطار نفس الاسس والدعاوي الصهيونية المعتادة.

ومن الامثلة على هذا التقديم ما نشرته المجلة الاسبوعية للوبي الاسرائيلي بواشنطن في ايلول ١٩٨٤ والذي يقول:

«ان الموقف التجاري الاسرائيلي فريد من نوعه بسبب المقاطعة العربية لاسرائيل، والتي أدت الى عدم قدرة اسرائيل على المتاجرة مع جيرانها العرب وخاصة «الحلفاء». حتى مصر التي وقعت معاهدة سلام مع اسرائيل، عملت على تحديد مستوى وحجم تجارتها مع اسرائيل. كما ان لبنان منع التجارة الخفية مع اسرائيل بعد وقوعه تحت سيطرة السوريين. ولذلك فان اتفاق التجارة الحرة مع امريكا سوف

يساعد على تعويض اسرائيل بسبب هذه الخسائر».

ويضيف هذا التحليل الصهيوني ايضا:

«ان اسرائيل هي الدولة الصغيرة المحاصرة والمقاطعة،وهي الوحيدة التي تطالب بمنافسة حرة ومفتوحة في جزء بسيط من السوق الامريكية. ويجب اعطاؤها هذه الفرصة مثلما تستحق الصناعة الامريكية ان تأخذ نصيبها من السوق الاسرائيلية»!

ومن ناحية اخرى، فان المنطق الامريكي المطروح تأييداً للاتفاقية، كان يركز على انها «وسيلة لجعل اسرائيل اكثر استقلالية اقتصادياً» وانها «التزام واضح سياسي واقتصادي ببقاء وأمن اسرائيل»، وعلاج لازمتها الاقتصادية، وانها «دعوة لاسرائيل لتقليل دعمها للسلع المصدرة خلال السنوات الست القادمة، مما سيفيد في اصلاح اقتصادها» ولعلها تقلل من حجم المساعدات الامريكية السنوية المتزايدة لاسرائيل».

في اية حال، فان الاتفاقية بمضامينها وبنودها وباطارها العام، تتجاوز الاشكال التقليدية للتجارة الحرة بين الدول، فضلا عن اتفاقيات التجارة التفضيلية. وتصل في مراحلها النهائية الى مرتبة التكامل الانتاجي والتكنولوجي والتحرير التجاري المتبادل. وحينما توضع اتفاقية التجارة الحرة في اطارها الصحيح وفي نطاق التعاون الاستراتيجي وضمن رحم العلاقات الخاصة، فانها لا تقل عن اندماج اقتصادي بكل المعاني المعروفة والمتآلف عليها. وتشكل علامة مميزة وحدث هام يمثل مرحلة جديدة من مراحل العلاقات الفريدة من نوعها بين الولايات المتحدة واسرائيل.

ويؤكد (دورال كوبر) مساعد ممثل الادارة الامريكية للتجارة الخارجية على الطبيعة غير التقليدية لاتفاق التجارة الحرة مع اسرائيل.

ففي بيانه امام لجنة مجلس الشيوخ المالية يوم ١٩٨٥/٣/٢٠ يقول (كوبر):

«لقد تجاوزت الاتفاقية متطلبات الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الدولي (الجات) لتغطي مجالات اخرى مثل تجارة الخدمات وحقوق الابداع الثقافي والفكري ومتطلبات الانجاز المتعلقة والتي لم تتضمنها مبادىء (الجات)».

مبادىء واطار وبنود الاتفاقية وملاحقها:

١ ـ المبادىء

بالاطلاع على النص الكامل لاتفاقية التجارة الحرة تتضح المبادي التالية والتي قامت عليها هذه الاتفاقية:

١ ـ تنطبق الاتفاقية على كافة فئات التبادلات التجارية بين البلدين اي كل السلع الصناعية والزراعية دون استثناء.

٢ ـ تنطبق الاتفاقية ايضاً على تجارة الخدمات والاستثمار. وحقوق ملكية الابداع الفكري، وتُنهي اسوار الحماية الجمركية والدعم المادي بالنسبة للسلع الخاضعة لمثل هذه الحماية والدعم. كما تزيل القيود

المفروضة على موازين المدفوعات وعلى اجراءات الترخيص بالانتاج.

٣ ـ الغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد في الدولتين وفق برنامج محدد في الاتفاقية، بحيث لا يحل عام ١٩٩٥ الا وتكون السلع المتبادلة معفاة من الرسوم الجمركية، وتختفي بالكامل كافة القيود غير الجمركية والحماية.

٤ ـ يشمل الاطار العام للاتفاقية ثلاثة اجزاء:

أ ـ القسم الاول: يضم الجزء الاكبر من الصادرات المعفية من الرسوم الجمركية اعتبارا من ١٩٨٥/٩/١، وتضم في الجانب الامريكي حوالي سبعة آلاف سلعة، حيث سيتم اعفاء الجزء المتبقي بعد خمس سنوات، والقلة الباقية تعفى تماماً بعد عشر سنوات، أي مع حلول عام ١٩٩٥، كما ستجمد التعريفة الحالية على بعض السلع الحساسة لمدة خمس سنوات.

ب ـ القسم الثاني من الاتفاقية يضم انهاء القيود غير الجمركية مثل رفع الدعم والحماية وكيفية ضبط ميزان المدفوعات في هذه الحالة.. الخ.

جـ ـ القسم الثالث هو الجانب الاداري في الاتفاقية، حيث شكلت «لجنة مشتركة» دائمة تتألف من ممثل الادارة الامريكية التجاري ووزير التجارة والصناعة الاسرائيلي. ومهمة هذه اللجنة هو الاشراف على تنفيذها وحل اية مشكلات او خلافات تنشأ خلال التطبيق.

٢ ـ اطار الاتفاقية:

واما فيما يتعلق باطار الاتفاقية فهي تشمل مقدمة وثلاثة وعشرين بنداً، بالاضافة الى اربعة ملاحق تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق نفسه. وكذلك «اعلانا حول تجارة الخدمات».

وقد تم اعتبار عام ١٩٨٢ كسنة الأساس للمفاوضات المشتركة، حيث بلغت قيمة الصادرات الامريكية لاسرائيل ١,٥ بليون دولار، بينما كانت قيمة الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة ١,٢ بليون دولار في نفس ذلك العام.

وفي عام ١٩٨٢ ايضاً كانت نسبة البضائع الامريكية المصدرة لاسرائيل المعفاة من الرسوم الجمركية بمعدل ١٨٪، بينما كانت نسبة البضائع الاسرائيلية المصدرة للولايات المتحدة المعفاة من الرسوم الجمركية بمعدل ٥٥٪، وذلك طبقاً لاتفاقية (نظام التفضيلات المعمم) التي منحتها الولايات المتحدة لاكثر من ١٤٠ دولة نامية من بينها اسرائيل، وهي الاتفاقية التي تتم في اطار مبادىء واحكام (الجات).

وقد تركزت بنود الاتفاقية بشكل اساسي على الجزء المتبقي من المبادلات التجارية بين البلدين والتي كانت خاضعة للرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، وفي حالة الولايات المتحدة الامريكية فان الاتفاقية شملت ايضا السلع الخاضعة (لنظام التفضيلات المعمم)، والتي تخضع بشكل مؤقت للاعفاءات الجمركية. أما بالنسبة لاسرائيل فان كل المنتجات التي تستوردها الآن من الولايات المتحدة على اساس من الاعفاء الجمركي المؤقت تدخل ضمن مشتملات الاتفاقية.

وتقول الاحصائيات الامريكية الرسمية بأن قيمة المبادلات التجارية التي ستعفى من الجمارك

بالنسبة للولايات المتحدة مقارنة بعام ١٩٨٢ تصل الى ٥١٥ مليون دولار. بينما قيمة التجارة التي ستعفى من الجمارك بالنسبة لاسرائيل وعلى نفس الاساس تصل الى ١,٢٧٨ مليون دولار.

٣ ـ مراحل الغاء الرسوم

ومن ناحية اخرى فان الغاء الرسوم الجمركية سيتم على اربعة مراحل:

المرحلة الاولى: سيتم الغاء الرسوم الجمركية على الجزء الأكبر من الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة اعتبارا من ١/ ٩/ ١٩٨٥، وتصل قيمتها ٤١٤,٧ مليون دولار، وتشكل ٨٠,٤٪ من الصادرات الاسرائيلية الكلية الى الولايات المتحدة. بينما تصل قيمة الصادرات الامريكية لاسرائيل المعفاة بالكامل من الرسوم الجمركية اعتبارا من ١/ ٩/ ٨٥ حوالي ٦٧٠,٨ مليون دولار، وتشكل ٥٢,٥٪ فقط من اجمالي الصادرات الامريكية الى اسرائيل.

المرحلة الثانية: الغاء الرسوم الجمركية عن بعض المنتجات المتبادلة بحيث يجري الالغاء بثلاثة اشكال مختلفة من الرسوم اعتبارا من الأول من كانون الثاني ١٩٨٩، وتصل قيمة المنتجات الاسرائيلية المصدرة للولايات المتحدة والخاضعة لهذه المرحلة ٢٧,٨ مليون دولار، ونسبتها لا تتجاوز ٥,٤٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة. بينما تصل قيمة المنتجات الامريكية المصدرة لاسرائيل والخاضعة لهذه المرحلة حوالي ٤٠٢,٨ مليون دولار، وتقدر نسبتها المئوية ٣١,٥٪ من اجمالي الصادرات الامريكية الى اسرائيل.

المرحلة الثالثة: ازالة الرسوم الجمركية على بعض المنتجات المتبادلة بين الطرفين، بحيث يجري الالغاء بثمانية اشكال مختلفة من الرسوم المزالة وعلى مدى عشر سنوات، تنتهي في الاول من كانون الثاني عام ١٩٩٥.

وتصل قيمة المنتجات الاسرائيلية المصدرة للولايات المتحدة الامريكية والخاضعة لهذه المرحلة ٤,٧ مليون دولار، ونسبتها لا تتجاوز ٠,٩٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة. بينما تصل قيمة المنتجات الامريكية المصدرة لاسرائيل والخاضعة ايضا لهذه المرحلة حوالي ٣٩,٥ مليون دولار، وتقدر نسبتها المئوية ٣٪ من اجمالي الصادرات الامريكية الى اسرائيل.

المرحلة الرابعة: تجميد الرسوم الجمركة المفروضة على بعض المنتجات المتبادلة والتي تعتبر ذات طبيعة «حساسة» لمدة خمس سنوات.

وتقدر قيمة المنتجات الاسرائيلية المصدرة للولايات المتحدة الامريكية في هذه المرحلة بحوالي ٦٧,٩ مليون دولار، ونسبتها المئوية تصل الى ١٣,٦٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية. بينما تصل قيمة المنتجات الامريكية المصدرة لاسرائيل والخاضعة ايضا لهذه المرحلة حوالي ١٦٤,٤ مليون دولار وتقدر نسبتها المئوية بحوالي ١٢,٨٪ من اجمالي الصادرات الامريكية الى اسرائيل.

٤ ـ مواد الاتفاقية:

واما مواد الاتفاقية الثلاث والعشرين فهي تضم الآتي:

مقـدمة:

وتحدد اهداف «الدولتين» في دخول منطقة التجارة الحرة، والتي تشمل تطوير العلاقات المشتركة والصداقة التاريخية بينهما وتقوية وتنمية علاقاتهما الاقتصادية لمنفعتهما المشتركة والرغبة الثنائية في ازالة الحواجز التجارية بينهما وتحسين سبل التعاون وتوسيع حجم التبادل التجاري بالاضافة الى الاشارة الى الاعتراف بأن الاقتصاد الاسرائيلي ما زال في طور التنمية.

مادة ١ ـ اقامة منطقة للتجارة الحرة وفقاً للمادة ـ الرابعة والعشرين ـ بند ٨ من لائحة منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، بحيث يتم ازالة التعريفات والقيود التجارية الأخرى على السلع ذات المنشأ في البلدين المتعاقدين.

مادة ٢ ـ تشمل هذه المادة اربعة ملاحق تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق وهي:

اولاً: ملحق المعاملة الجمركية للمنتجات الاسرائيلية

ويشمل ارقام هذه المنتجات (عوضا عن اسمائها) التي يزيد عددها عن سبعمائة سلعة ونسبة الجمارك المفروضة عليها طبقاً للكشوف المنشورة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٤، ويضم الملحق ثلاثة جداول بأرقام هذه المنتجات والتي ستخضع للاعفاءات الجمركية بنسب مختلفة وفق مراحل زمنية متدرجة، بحيث تكون جميع هذه السلع معفاة من الرسوم الجمركية مع حلول عام ١٩٩٥.

ثانياً: ملحق المعاملة الجمركية لمنتجات الولايات المتحدة

ويشمل ارقاماً بهذه المنتجات التي تتجدول في ثلاث قوائم تضم قائمة (أ) منها حوالي ١٧٠٠ سلعة، بينما تضم قائمة (ب) حوالي ٩٥ سلعة، وقائمة (ج) ٣٤٧ سلعة. ويبين الملحق نسبة الرسوم الجمركية، وتدرج ازالتها خلال فترة العشر سنوات التي تبدأ في الأول من ايلول ١٩٨٥ وتنتهي في الاول من كانون الثاني ١٩٩٥.

ثالثاً: ملحق قواعد وقوانين المنشأ

سيدخل في نطاق هذه الاتفاقية كل السلع ذات المنشأ في الولايات المتحدة او اسرائيل، وهي السلع التي تصنع وتنتج وتنمى بالكامل لدى الطرفين او السلع التي لا تقل قيمة الاجراءات العملية المضافة الى تصنيعها في احد البلدين عن نسبة ٣٥٪ من قيمتها. وهذه النسبة لا تشمل قيمة الشحن والتأمين والتعبئة والحزم ومتعلقات النقل. لكنها تشمل التكاليف المباشرة والمعقولة مثل اجور العمال والتدريب والاشراف والبحوث والتصاميم الهندسية والتدقيق والاختيار وما شابه ذلك. ويبدو ان اسرائيل ستكون المستفيد الاول في حق تفسير هذه النسبة، فهي تستطيع التهرب منها عن طريق تحميلها بتكاليف البحوث او التدريب مما يجعلها قادرة على اعادة تصدير بضائع غير اسرائيلية الى الولايات المتحدة وكأنها بضائع اسرائيلية المنشأ باضافة نسبة الـ٣٥٪ من قيمتها. وكذلك الحال بالنسبة لبضائع اسرائيلية غير مكتملة الصنع، حيث تتحول الى بضائع امريكية المنشأ بمجرد اضافة عمليات تزيد في قيمتها عن ٣٥٪ من قيمة السلعة، وعندها يسهل بيعها في الوطن العربي على انها سلعة امريكية.

ويشمل هذا الملحق ايضا تحديدا لمعنى «التوريد المباشر» ونموذجا لشهادتي المنشأ الصادرتين عن

الطرفين، ويظل هذا الملحق أكثر المواد تعقيدا، وفي نفس الوقت اكثرها مجالاً للتحايل والتفسير، مما يتطلب فحصاً فنياً دقيقاً من قبل المختصين في الوطن العربي والجهات العربية المعنية.

رابعاً: ملحق بتعهدات اسرائيل فيما يتعلق بدعم الصادرات:

والملحق الرابع هو عبارة عن رسالة موقعة من وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي (شارون) وموجهة الى (السفير وليام بروك) ممثل الادارة الامريكية للتجارة الدولية. وتضم هذه الرسالة تعهدات الحكومة الاسرائيلية بالغاء الدعم الحكومي لبعض السلع التصديرية وتجميد بعضها لفترات زمنية.

وتشير الرسالة الاسرائيلية الى صناديق اربعة تتولى الحكومة دعمها في مجال التصدير الخارجي، وهذه الصناديق هي:

أ ـ صندوق شحن التصدير.

ب ـ صندوق الانتاج للتصدير.

جـ ـ واردات من اجل صندوق التصدير

د ـ صندوق اعتمادات تصدير بضائع ذات رأسمال متوسط.

وقد تعهدت اسرائيل بعدم انشاء اية برامج جديدة لدعم التصدير، وان لا تزيد مستوى الدعم القائم في ١١ تموز ١٩٨٤، بالاضافة الى ازالة عناصر حماية من على بعض الصناديق السابق ذكرها على النحو التالي:

١ ـ ازالة الدعم عن صندوق شحن التصدير وكذلك عن النقد الاجنبي المتعلق بصندوق الانتاج للتصدير.

ب ـ تجميد دعم التصدير لمدة اربع سنوات وازالتها بعد ست سنوات، وهو الدعم المتعلق بتمويل صندوق الانتاج للتصدير من العملة الاسرائيلية.

جـ ـ تجميد الدعم لمدة عام وانهاءه خلال عامين، وهو الدعم المتعلق بواردات صندوق التصدير.

د ـ اما فيما يتعلق بدعم الصندوق الرابع، فستلزم اسرائيل بقيود اسعار الفائدة على اعتمادات التصدير وفق انظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على اي قرض يتم منحه بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة.

وتضيف الرسالة قائلة:

«سيتم اخذ الاعتبار بالعجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي وبالظروف الخاصة التي ستواجهه نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية، وسيتم التشاور بين الطرفين حولها».

ومن الواضح ان هذا التعهد الاسرائيلي لا يعني الغاء الدعم الحكومي للتصدير عند تطبيق الاتفاقية، بل يعطيها فترة زمنية كافية «للتنفس» والاستعداد والتكييف. وستواصل فرض انظمة تقييدية على الواردات وحمايتها لصناعاتها الاخرى.

مادة ٤ ـ تصف هذه المادة القيود الجديدة على التجارة والتي تفرض على حق كل من الطرفين في فرض

قيود جديدة على التجارة للطرف الآخر ما لم تسمح هذه الاتفاقية او لوائح اتفاقية (الجات) بذلك.

مادة ٥ ـ تتعلق بقيام احد الطرفين باتخاذ اجراءات لتخفيف الاعباء عن اية صناعة محلية تتعرض لتهديد تزايد استيراد احد المنتجات.

مادة ٦ ـ تتعلق بقيود الاستيراد للمواد الزراعية والسياسات الزراعية.

مادة ٧ ـ ادخال المادة ٢٠ (للجات) والمادة ٢١ وهي الاستثناءات الامنية في الاتفاقية.

مادة ٨ ـ منح استثناء خاص لاجراءات التجارة التي يحتفظ بها الطرفان فيما يتعلق بالمحظورات الدينية والعقائدية.

مادة ٩ ـ وضع اطار عمل لحل المشكلات المتعلقة بصورة خاصة بالشؤون الصحية للمنتجات الزراعية وبما يحمي الزراعة والحيوان.

مادة ١٠ ـ السماح لاسرائيل بفرض اجراءات لحماية صناعاتها الجديدة حتى ٣١ ايلول ١٩٩٠. وبعد ذلك التاريخ يتم التشاور في نطاق اللجنة المشتركة للتعامل مع هذه الاجراءات وفقا لقيود معينة، وهذا يعني ان لاسرائيل الحق في زيادة التعريفات الجمركية بحدود ٢٠٪ من الرسوم السارية المفعول.

مادة ١١ ـ فرض قيود على كلا الطرفين في مجال تطبيق اجراءات تتعلق بميزان المدفوعات.

مادة ١٢ ـ خضوع تراخيص الاستيراد لبنود هذه الاتفاقية او لمنظمة الجات.

مادة ١٣ ـ فرض قيود على استخدام متطلبات التصدير كشرط لابرام الاتفاقية وعلى متطلبات المشتريات المحلية كشرط للحصول على حوافز حكومية.

مادة ١٤ ـ التأكيد على التزام الطرفين وفقا للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف فيما يتعلق بحقوق الابداع الفكري والصناعي والعلاقات والاسماء التجارية واعطاء كلا الطرفين الرعاية الافضلية.

مادة ١٥ ـ اتخاذ خطوات من قبل الطرفين تؤدي الى ازالة كل القيود المتعلقة بالتدابير الحكومية الخاصة بالمشتريات وخاصة بالنسبة لتبادل مشتريات وزارتي الدفاع الامريكية والاسرائيلية.. وتشكل هذه المادة فائدة كبيرة لاسرائيل، فهي تفتح اسواقها لمشتريات الحكومة الامريكية نفسها بما فيها مشتريات وزارة الدفاع الامريكية مما يعني حصول اسرائيل على سوق امريكية رسمية كانت مقفلة في وجه كل دول العالم.. فمشتريات ومستلزمات وزارة الدفاع الامريكية تقدر بالبلايين وتشمل العتاد والاسلحة والتكنولوجيا والتدريب والمعدات الاخرى ولوازم الافراد والحركة.. الخ.

ورغم نفي مساعد الممثل الامريكي التجاري في **مؤتمره** الصحفي يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٨٥ لشمول الاتفاقية التجارية الحرة للنواحي العسكرية. فان المشروعات المشتركة وفق هذه الاتفاقية بقيت مفتوحة بدون تحديد ولم تستثن المشروعات العسكرية. كما ان نص هذه المادة (١٥) الغى قيوداً امريكية قديمة كانت تشترط ان تتم مشتريات وزارة الدفاع الامريكية من مصادر محلية وخاصة المنتجات الحساسة كالنسيج والكساء والجلود.. الخ.

مادة ١٦ ـ الاعتراف بالاهمية التي يوليها الطرفان بشأن تجارة الخدمات. وتشمل هذه الخدمات النقل والسفر والسياحة والاتصالات والاعمال البنكية والتأمين وهندسة الانشاء والمحاسبة والتعليم والقانون

والاستشارات الادارية وخدمات الكمبيوتر والاعلان والافلام السينمائية.

وبالرغم من ان تجارة الخدمات مغطاة بالكامل في اعلان ملحق بالاتفاقية يسمى (اعلان حول تجارة الخدمات) وتم توقيعه وكتابته باللغتين الانكليزية والعبرية. فان تجارة الخدمات ليست ملزمة قانونياً للطرفين في المرحلة الاولى. لكن الطرفين ملتزمين بفتح اسواق الخدمات لديهما لكي تعامل شركات خدماتهما في هذه الاسواق على أسس متساوية وان تكون متاحة لهذه الشركات كل سبل المعلومات حول القوانين المحلية ولوائحها.

وسوف يراجع تأثير هذا الاعلان ونتائجه في آذار ١٩٨٧، وخلال تلك الفترة سيعطي الطرفان اهتماما كبيرا لتحسين تجارة الخدمات بينهما وفق مبادىء هذا الاعلان. ويعتبر هذا الاتفاق الخاص «اعلان تجارة الخدمات» الاول من نوعه في العصر الحديث. وتعني هذه التجارة الزام كل بلد بفتح اسواقه للخدمات التي تريد شركات البلد الآخر تسويقها فيها. بالاضافة الى اعطاء شركات الخدمات لكل طرف نفس المزايا والفوائد التي تعطى للشركات المحلية بما في ذلك ما تتمتع به الشركات المحلية من احتكار. وعلى سبيل المثال فان شركة تلفونات وشركة (التلجراف) في اسرائيل وهما شركتان حكوميتان ستكونان ملزمتين باعطاء شركات الاتصال الامريكية منفذاً للوصول الى خدماتهما رغم انهما شركات منافسة لها.. وكذلك الحال بالنسبة للشركات الاسرائيلية في امريكا.. اي انها تعمل في ظروف تجارية واقتصادية وقانونية مشابهة لظروف فروع الشركات الامريكية في نيويورك وشيكاغو على سبيل المثال. فتجارة الخدمات امام الشركات الاسرائيلية في الساحة الامريكية ستكون مشابهة لمثل ما تلاقيه الشركات الامريكية نفسها في مختلف الولايات الامريكية. ومن المعروف ان تجارة الخدمات تشكل ٢٠٪ من اجمالي التجارة العالمية. ورغم هذه النسبة العالية فانها ما زالت بدون قواعد او انظمة محددة لتنظيمها وتسييرها.

مادة ١٧ ـ تشكيل لجنة مشتركة للاشراف على تنفيذ مواد الاتفاقية بشكل صحيح واعادة استعراض العلاقات التجارية بين الطرفين ومراجعة نتائج هذه الاتفاقية واقتراح سبل تدعيمها وتطويرها وتعديلها، بالاضافة الى مراجعة «اعلان تجارة الخدمات»، كما أن لهذه اللجنة الحق في تشكيل «مجموعات عمل».

مادة ١٨ ـ تتعلق باجراءات الاشعار والتشاور.

مادة ١٩ ـ تتعلق بتشكيل هيئة لتسوية المنازعات وحل الخلافات وفقا لهذه الاتفاقية.

مادة ٢٠ ـ تقضي بامكانية قيام كل دولة بزيادة قيمة رسومها الجمركية عندما تنخفض قيمة عملتها بمعدل يزيد عن ٢٠٪ وذلك من اجل الحفاظ على نفس معدلات الرسوم الجمركية كما تحدد في الملحقين الاول والثاني.

مادة ٢١ ـ تتعلق بامكانية ادخال تغييرات في قوائم تعريفات كل دولة بشرط عدم تأثر معدلات التعرفة الجمركية في الملحقين الاول والثاني.

مادة ٢٢ ـ تتعلق بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من الاول من ايلول ١٩٨٥.

مادة ٢٣ ـ تتعلق باجراءات انهاء الاتفاقية.

الفوائد التي حصلت عليها اسرائيل من الاتفاقية:

مع مطلع سبتمبر ـ ايلول ١٩٨٥، بدأت اسرائيل في كتابة فصل مهم في تاريخ علاقاتها الفريدة الخاصة المميزة مع الولايات المتحدة الامريكية، حينما يجري تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بينهما، والتي قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي السابق انها أهم اتفاقية توقع عليها اسرائيل بعد اتفاقيات كامب ديفيد.

فالاتفاقية ليست تقليدية بالمعنى المتعارف عليه، بل تمثل اندماجاً وتكاملاً بين طرفيها في مجالات عديدة، تتخطى مسائل ازالة الرسوم الجمركية والقيود الاخرى، لتعطي الطرف الاسرائيلي حجماً ونوعاً من المزايا والفوائد، تتشابه احياناًتتجاوز تلك التي تتمتع بها صناعات أو ولايات امريكية.

فاسرائيل بموجب هذه الاتفاقية ستحقق «ثورة في اقتصادها عامة وصادراتها خاصة» حيث يتوقع ان يصل حجم صادراتها الى الولايات المتحدة في مطلع التسعينات الى اكثر من ٩,٥ بليون دولار.

صحيح ان نسبة الصادرات الاسرائيلية المصدرة الى السوق الامريكية لا تزيد عن ١٪ من جملة الاستيراد الامريكي الخارجي، لكن التجارة الخارجية لاسرائيل تعتبر من أهم عناصر الاقتصاد الاسرائيلي، وتشكل نصف الانتاج الصناعي تقريبا. وبموجب اتفاقية التجارة الحرة ستضمن اسرائيل زيادة ضخمة في قدرتها التصديرية للولايات المتحدة، لاسيما في مجال صناعاتها التي تواجه منافسة حادة في السوق الاوروبية، وسترفع قدرتها التصديرية في مجالات التكنولوجيا العالية، مثل انظمة الطاقة الشمسية، واجهزة الديزل والتصوير بالاشعة، مما سيوفر ايضا فرص عمل جديدة للعمال المهرة منها (١٢٦)، بالاضافة الى ذلك فان القوة الشرائية الامرَيكية ذات الحجم الاسطوري، والمقدرة بحوالي ثلاثة آلاف بليون دولار، ستكون متاحة للمنتجات الاسرائيلية دون رسوم جمركية وقيود غير جمركية، مما سيحسن من قدرة هذه المنتجات على المنافسة.

كما ان الاتفاقية ستتيح لاسرائيل اقامة المشاريع المشتركة مع الولايات المتحدة في كافة المجالات المدنية والعسكرية، بالاضافة الى تجارة الخدمات، مما يعني تسهيل عملية نقل التكنولوجيا الى اسرائيل وتوطينها فيها، واتاحة الفرصة لهذا الكيان من مواصلة تركيزه على صناعات تقنية عالية، لا تتطلب وفرة في العمالة، مثل الصناعات الالكترونية والكيماوية والتسليحية، وسيصحب هذه المشروعات التكنولوجية المشتركة تدفقات استثمارية امريكية كبيرة، وتبادل كثيف في الخبرات التقنية والابحاث التنموية.

صحيح انه لا يوجد في اسرائيل حتى الآن سوى ١٥٠ شركة امريكية، لكن اتفاقية التجارة الحرة ستفتح طرقاً واسعة امام الاستثمارات الامريكية والمشروعات المشتركة، رغم ما اعطته الاتفاقية لاسرائيل من حقوق مواصلة فرض حماية لصناعاتها الجديدة، وتجميد الدعم للمصدرين طوال فترة زمنية مناسبة.

وقد تقدمت صناعات اسرائيلية كثيرة بفضل الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجية الغربية، كما كان انكشاف السوق الاسرائيلية لهذه الاستثمارات والمنتجات ذا فائدة حيوية لها، وسيزيد في هذه الحيوية الجيل القادم من رجال الاعمال والاداريين، ممن تدرب وتعلم في المؤسسات والجامعات والاسواق

الامريكية، بعد ان كانت اوروبا في العقود الماضية هي حقل التعليم الاساسي للاسرائيليين. وسيؤدي توسيع الاستثمار في اسرائيل الى تشجيع رجال الاعمال من كل انحاء العالم، لتأسيس مشاريع مشتركة للاستفادة من مزايا اتفاقية التجارة الحرة في الوصول كاستثمارات اوبضائع اوخدمات الى داخل السوق الامريكية الضخمة، مما سيعطي اسرائيل ثماراً جيدة في نقل التكنولوجيا، وزيادة الكفاءة وفرص العمالة في صناعاتها.

ولم يعد خفياً الدور المركزي الذي تلعبه الولايات المتحدة في بروز اسرائيل كقوة تكنولوجية عالية، فاسرائيل تستخدم الان مركبات رئيسة من التكنولوجيا الامريكية المتقدمة، ومن اجهزتها ومعداتها وابحاثها التنموية والتسويقية، مما يساعدها على رفع مهارات قواها العاملة وتطوير بنيتها الصناعية.

ولا تقف هذه الاتفاقية عند مسائل توسيع التبادل التجاري بين الطرفين، بل تمتد لتبادل تجارة الخدمات والتراخيص والصناعات المشتركة والابحاث التنموية. وتتمثل اهمية الابحاث التنموية فيما حققته الولايات المتحدة خلال العقدين الاخيرين من ثورة تكنولوجية جديدة، والتي كانت في معظمها نتاجا لهذه الابحاث. وقد فتحت اتفاقية التجارة الحرة لاسرائيل كل افاق هذه الابحاث بما فيها من تقنية واموال ومشاركة. فلم تعد العلاقات الخاصة بينهما محصورة في مشروعات بحثية تنموية محدودة الافق تمويلاً وتقنية، مثل «المؤسسة الثنائية للتنمية والابحاث الصناعية» المسماة (بيرداف) والتي تقدم المشورة والدراسات والتمويل لمئات من الشركات الاسرائيلية سواء في مجال الانتاج او الخدمات.

وقد اقيمت هذه المؤسسة في مايو ـ ايار ١٩٧٧ برأسمال حكومي اسرائيلي وحكومي امريكي بهدف تطوير النمو الاقتصادي من خلال التقنية العالية، وقد ضم مجلس محافظي هذه المؤسسة كبار المسؤولين في وزارتي التجارة والمؤسسات الحكومية العلمية، ومولت هذه المؤسسة اكثر من ٦٦ مشروعا صناعياً في اسرائيل من بينها ١٥ شركة ناجحة حققت في نهاية عام ١٩٨٣ مبيعات تزيد عن ٥٠ مليون دولار وامدتها بالدراسات والتدريب والتقنية العالية كما ان هذه العلاقات الخاصة التي قننت باتفاقيات عسكرية وسياسية وتجارية تجاوزت مسائل ضم الجامعات ومراكز البحث الاسرائيلية الى (الشبكة الوطنية الامريكية للمعلومات العلمية) عن طريق الحاسب الالكتروني، وهي الشبكة التي تضم في ذاكرتها اخطر المعلومات العلمية الامريكية واكثرها حساسية والمسماة (NATIS) اي شبكة نظام المعلومات الفنية الامريكية الى التكامل التقني بما في ذلك تطوير مراكز البحث والمعلومات والتدريب واقامة مؤسسات وشركات تكنولوجية متقدمة مشتركة مما يحقق حلما اسرائيليا في تحويل اقتصادها الى صناعات متطورة كثيفة التكنولوجيا.

فهذا الحلم الاسرائيلي يحقق لاسرائيل عدة فوائد:

أ ـ يسمح لها بتوطين التكنولوجيا بعد الحصول عليها بشكل شبه مجاني.

ب ـ يسمح لعلمائها بالاطلاع المكثف على احدث المعلومات التقنية الامريكية سواء من خلال المنشآت المشتركة او المختبرات ومراكز المعلومات والبحث الامريكية ويتم كل ذلك ضمن التزام امريكي ثابت ومقنن، فلا داع امام اسرائيل او انصارها بعد اليوم لسرقة اسرار علمية امريكية او اجهزة تقنية متقدمة

مثل مفجرات القنبلة الذرية على سبيل المثال والتي اشتريت بطريقة غيرقانونية من الولايات المتحدة وهربت الى اسرائيل، أومواد خام حساسة كاليورانيوم اوتسريب معلومات اوتصاميم اجهزة الكترونية او عسكرية.. الخ.

جـ ـ توفر الصناعات الكثيفة التكنولوجيا اكبر عدد ممكن من افراد مجتمع الاستيطان للخدمة في جيش الثكنة الاسرائيلية، مما يزيد في نجاعة اداءه وبناء آلته العسكرية وتوسيع دائرة نشاطه. ولاتصبح اسرائيل بعدئذ بحاجة الى تجنيد امريكيين وكنديين واوروبيين وافريقيين جنوبيين للخدمة في مصانعها ومزارعها حينما تستدعي الاحتياطي لحروب خارجية.

ففي غزو اسرائيل للبنان في صيف عام ١٩٨٣ وصل الى اسرائيل اكثر من ثلاثة الاف امريكي متطوع ـ مسيحيون ويهود ـ باعمار وتخصصات مختلفة للعمل كمساعدين مدنيين في الجيش الاسرائيلي. وللمساعدة في تعويض نقص العمالة في المزارع والمصانع الناتجة عن استدعاء الاحتياطي للمشاركة في الغزو. وقد جند اكثر من ٦٠٠ امريكي لقطف ثمار الموسم في مزارع مستوطنات الضفة الغربية والمرتفعات السورية المختلفة.. ومن اجل هدف «زيادة قوة العمل وتقليل اعباء الجيش الاسرائيلي» تم تأسيس منظمة صهيونية في نيويورك خلال صيف ١٩٨٢ تسمى «متطوعون لاجل اسرائيل» حيث قامت بحشد المتطوعين وايفادهم الى اسرائيل وامضى بعضهم من ٣ ـ ٤ اسابيع داخل قواعد ومعسكرات الجيش الاسرائيلي للقيام بواجبات عسكرية غيرقتالية وكما عاش المتطوعون تجربة الحياة في المستوطنات ووفروا لاسرائيل مزيدا من العمالية العسكرية وحالوا دون توقف مصانع او تلف مزارع اثناء خدمة العاملين فيها في جيش اسرائيل.

ومما لا شك فيه فان حصول اسرائيل على التكنولوجيا المتقدمة الامريكية كان متاحا لها حتى قبل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وخاصة في مجال المعدات الالكترونية والاسلحة، ويذكر ممثل احدى الشركات الامريكية العاملة في مجال الانتاج الحربي ان اسرائيل حاولت دائماً الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ثم اعادة بيعها الى الولايات المتحدة على شكل منتوجات حربية اسرائيلية، ويضيف قائلا في حديث نقلته جريدة (الشرق الاوسط) السعودية يوم ١٩٨٣/٩/٢٠:

«ان اسرائيل حاولت ان تبيع شركته اجهزة لا تزال قيد التطوير، كما انها تحاول دائماً ان تعرف آخر تفاصيل تكنولوجيا جميع الاستخبارات الالكترونية لانتاج الاجهزة الخاصة بها في اسرائيل لمنافسة الشركات الامريكية بالبيع في اسواق الولايات المتحدة نفسها».

ويبدو ان اسرائيل تعرض على الشركات الامريكية التي تملك التكنولوجيا المطلوبة تزويدها بالمال اللازم للابحاث، وهي اموال تحصل عليها من الحكومة الامريكية نفسها كجزء من مساعداتها العسكرية السنوية والتي صارت هبة لا ترد.

اما في ظل اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والتجارة الحرة، فان المسألة ستتخطى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة واموال البحوث المجانية الى خدمة تسويق السلاح والمنتجات المدنية الاسرائيلية في السوق الامريكية.

ففي نهاية ابريل ١٩٨٥ تعاونت وزارة الدفاع الامريكية مع السفارة الاسرائيلية بواشنطن في تنظيم ندوة وعمل مشترك لمدة شهر كامل لتعليم رجال صناعة السلاح الاسرائيلية كيفية بيع وتسويق منتجاتهم للقوات المسلحة الامريكية، وقام خبراء التسويق والمشتريات في وزارة الدفاع الامريكية بشرح افضل الطرق والوسائل لاختراق السوق الامريكية.

وعلى مستوى العمل الخاص افرز مناخ اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والتجارة الحرة العديد من الشركات والمؤسسات المشتركة، وعلى سبيل المثال في ولاية من ولايات حزام الشمس (الجنوب الغربي) حيث معظم احتياطي الولايات المتحدة من النفط والغاز الطبيعي، وحيث صناعات الفضاء وتكنولوجيا الكمبيوتر والالكترونيات المتقدمة يقود حاكم ولاية تكساس ـ بعد زيارة له لاسرائيل ـ اول عمل من نوعه بين ولاية امريكية وبين اسرائيل.

ويقول المسؤول الزراعي الاول في الولاية:

«لقد قادت تكساس المبادرة وانشأت مركزاً للتجارة والبحث والتبادل الفني والتجاري بينها وبين اسرائيل بدون انتظار لمعرفة رأي وزارة الخارجية الامريكية».

ويضم هذا المركز عشرات من رجال الاعمال الامريكيين والاسرائيليين ومعهم اعضاء من الكونجرس المحلي والفدرالي والكنيست الاسرائيلي من اجل تنمية وتطوير مشروعات مشتركة بين تكساس واسرائيل وخاصة في مجالات الطاقة والمياه والتكنولوجيا.

وبموجب هذه الاتفاقيات فانه لم يعد امام اسرائيل ضرورة لاختلاس التكنولوجيا بل نقلها رسمياً وتوطينها بالدعم الامريكي غير المحدود سواء بالاموال اوبنتائج الابحاث اوبالتعاون الفني اوبتبادل المهندسين والعلماء او بكل ذلك معا.

ويتحدث الكاتب (احمد بهاء الدين) في مقال له حول ما اوردته (النشرة الاستراتيجية) الصادرة في لندن عن اكبر الشركات التكنولوجية العاملة في اسرائيل مثل شركة الصناعات الجوية وشركة (تاديران) للالكترونيات ومثيلتها شركة (سيبات) المتخصصة في الالكترونيات العسكرية ومبيعات الاسلحة وكذلك الشركة الامريكية الاسرائيلية للاوراق وشركة (سولت) للصناعات الثقيلة وغيرها.

ويقول ان تسع شركات اسرائيلية ذات تقنية عالية «تصدر الى العالم الخارجية الكترونيات مدنية وعسكرية ما تصل قيمته الى الف مليون دولار سنوياً».

ويضيف: «انها دولة بلا خامات وشعب تعداده اربعة ملايين اي ثلث سكان القاهرة فقط».

ويؤكد الكاتب على ان نصف انتاج هذه الصناعات يصدر للخارج وان ذلك يتم ولم تبدأ بعد اتفاقية السوق المشتركة بين اسرائيل وامريكا والتي ستقفز بامكانياتها الصناعية والعلمية وفي المجالات العسكرية بالذات اضعافاً مضاعفة.

ومن ناحية اخرى ستعطي هذه الاتفاقية لاسرائيل مجالا اوسع في اضافة انتاج او تطوير لصناعات امريكية غير مكتملة واعادة تصديرها على انها منتجات اسرائيلية الى اسواق خارجية مستفيدة مما تتيحه لها هذه الاسواق من ترتيبات تجارية واعفاءات جمركية وغير جمركية وتبادل في البضائع والخدمات. في نفس الوقت ستنعش الصادرات الاسرائيلية كثيرا بتسربها عبر السوق والمنشأ الامريكية في الانتاج والخدمة الى اسواق امريكا اللاتينية والشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا، وهي اسواق تقع تحت هيمنة السوق الامريكية وجاذبيتها.

بالاضافة الى ذلك فان تحسنا ملموساً في سمعة الاقتصاد الاسرائيلي في الاوساط الدولية مرشح للحدوث فور تطبيق الاتفاقية وخاصة مع حدوث تقلص في حجم العجز التجاري اثر زيادة حجم القوة التصديرية الاسرائيلية وتطور قدرتها التنافسية مما سيفتح امام اسرائيل اسواقاً عالمية جديدة وخاصة لمنتجاتها التقنية والزراعية ويتوقع لها ان تنجح في ايجاد صيغ تعاون مع صناعات امريكية ومزارعين امريكيين لاكتساح اسواق جديدة مشتركة في العالم خاصة وان الامريكيين بشكل عام معروفون بقلة خبرتهم ودرايتهم في شؤون ولعبة الاسواق الدولية والتجارة الدولية بحكم الحداثة النسبية لدخولهم عالم التجارة الخارجية.

ومنذ سنوات سعت اسرائيل لتنويع منتجاتها الزراعية المصدرة الى اوروبا حينما تقدمت مفاوضات انضمام اسبانيا والبرتغال الى معاهدة السوق الاوروبية المشتركة وخشيت ان تتأثر منتجاتها بهذا الانضمام.

ولتعويض هذه الخسارة ـ بعد الانضمام الفعلي لاسبانيا والبرتغال في يونيه حزيران ١٩٨٥ لعضوية السوق ـ فقد سعت اسرائيل اولا لفتح اسواق جديدة في الولايات المتحدة والعالم الثالث، وتحركت ثانيا في اتجاه تنويع منتجاتها الزراعية، فالحمضيات الاسرائيلية التي تشكل ٧٥٪ من حجم الصادرات الاسرائيلية الى اوروبا في منتصف السبعينات انخفضت الى ٤٥٪ مؤخراً وعوضت اسرائيل هذا الفرق بفواكه اخرى مثل الافوكادو والمانجو والتوت والكمثرى والكرز، ويرجح ثالثا ان تتجه في نطاق مشروعات امريكية مشتركة نحو اكتساح اسواق جديدة بمنتجات قادرة على المنافسة.

ومن الواضح ان مزايا وفوائد الاتفاقية لن تتوقف عند مظاهرها التجارية وفتح افاق تكنولوجيا القرن القادم امام الاقتصاد الاسرائيلي وتنويع وتطوير جهازه الانتاجي وضخ الاستثمارات الامريكية فيها، فهناك مزايا سياسية واستراتيجية لا تقل اهمية عن الفوائد الاقتصادية والعلمية والتكاملية والتسويقية والخدماتية.

فالعلاقات الخاصة بين الطرفين ستتصلب كثيراً وسترتقي الى مرتبة التحالف الاستراتيجي المؤزر بالتدعيم السياسي المتبادل على كل الاصعدة والظروف مما يحسن في صورة الكيان الاسرائيلي في الساحة الدولية وبفك عزلتها الاقتصادية والسياسية.

وستؤكد هذه الاتفاقية بدون شك الالتزام الامريكي بالحفاظ على العافية الاقتصادية لاسرائيل وعلى تفوقها النوعي العسكري، وستضمن استمرار وزيادة المساعدات الامريكية ولو بشكل غير مباشر.

اما المزايا والفوائد الامريكية من هذه الاتفاقية، فهي تدخل في نطاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل وفي عدم تخلي هذا المركز الامبريالي عن دعم امن المشروع الصهيوني طالما هذا المشروع مستمر في أداء دوره في الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الامريكية.

ويدفع باتجاه تطبيق هذه الاتفاقية ـ رغم ما فيها من سلبيات قد تصيب صناعات امريكية محدودة ـ المؤسسة الصناعية الحربية الامريكية وهي اكثر بؤر النظام السياسي والمدني الامريكي امبريالية واشدها الحاحا على استكمال الانخراط الاسرائيلي في الاستراتيجية الامريكية حيث تكون سندا لها وليس عبئا عليها. ومن الواضح ان الولايات المتحدة بقوتها التصديرية الخرافية وقوتها الشرائية التي تصل الى ارقام فلكية لا تبحث عن سوق اسرائيل الصغيرة. فضلا عن كون سوق اسرائيل اصلا ليست مغلقة في وجه المنتجات الامريكية، بل ان الاهداف والفوائد تتجاوز ذلك كله وليس اقلها زيادة عسكرية مجتمع الثكنة الاستيطاني وتدعيم دوره وأمنه وحماية مستقبله والتسلل معه الى اسواق ومجالات وتأثيرات متنوعة في العالم الثالث على الأقل.

ومما لا شك فيه فان استخدام امريكا للعنصر الاقتصادي والتجاري في مساعدة الدول التي تعتبر ذات اهمية استراتيجية وسياسية لها ليس جديداً في تاريخها.

وبمراجعة دقيقة لمنشورات ووثائق المنظمات الصهيونية الرئيسية في الولايات المتحدة الامريكية ومحاضر جلسات الاستماع التي دعت اليها اللجان المختصة في الكونجرس، فاننا لم نجد فوائد ملموسة يمكن ان تلحق بالاقتصاد الامريكي من جراء توقيع الاتفاقية اكثر من قول زعيم اللوبي الاسرائيلي ـ ايباك ـ اذا لم تبرم هذه الاتفاقية فان ٥٠ الف امريكي سيخسرون وظائفهم وهي اشارة الى عدد العاملين المقدر لانتاج الزيادة في الصادرات الامريكية لاسرائيل وكررت النشرات الصهيونية الامريكية القول بان (الاتفاقية مكسب للجانبين) وبدون ذكر تفاصيل المكسب الامريكي، لكنها ظلت تردد الدعاوى الصهيونية المعتادة مثل ان اسرائيل هي الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة، وهي بلد صغير ومحاصر وتعيش في سلام بارد حتى مع مصر التي وقعت معها اتفاقية سلام، وهي الدولة الوحيدة التي تطالب بمنافسة حرة ومفتوحة في جزء بسيط من السوق الامريكية، ويجب اعطاؤها هذه الفرصة، مثلما تستحق الصناعة الامريكية ان تأخذ نصيبها من السوق الامريكية.

من هنا تبرز خطورة تطبيق اتفاقية التجارة الحرة فهي نقلة نوعية في العلاقة الخاصة من مرحلة المساعدة الخاضعة للتجديد السنوي الى المشاركة الاستراتيجية المستقرة والدائمة. ان الطموح الاسرائيلي يتركز الآن في الاعتماد المستقبلي على اسواق وتكنولوجيا الولايات المتحدة عن طريق زيادة صادراته وتطوير ادائه كماً وكيفاً والارتقاء لمستوى الشريك الاستراتيجي الدائم وخاصة بعد ان واجهت اسرائيل عقبات كثيرة في اسواق اوروبا ودول العالم الثالث سواء بسبب العقبات والقيود الجمركية او ازمات موازين المدفوعات او ضيق هذه الاسواق او انخفاض اسعار المواد المنافسة.. الخ.

بالاضافة الى ذلك، فان فشل اسرائيل في اقامة سوق حرة مشتركة عند لسان خليج العقبة بينها وبين جمهورية مصر العربية كخطوة متقدمة على صعيد اخراجها من عزلتها الاقتصادية داخل المنطقة

العربية، دفعها بقوة لتشارك في السوق الامريكية وربط تصديرها باسواق اوروبا والولايات المتحدة، مما يشغل طاقاتها ويفتح الطريق امامها لغزو اسواق اطراف اخرى من خلال الاسواق الغربية. ومن الواضح ان افكار اسرائيل حول الاسواق الحرة مع الدول العربية ليس مجرد اختراق لاسواقها التجارية بل استخدامها وسيلة لتبادل الخدمات والاتصالات الاقليمية وكسر حائط عدم الاعتراف بشرعية وجودها القائم على العدوان والاستيطان واغتصاب الارض وانتهاك حقوق وممتلكات الانسان صاحب الحق الشرعي في الارض والموارد والمصير.

ومن هنا وبقدر ما تحقق اسرائيل من مزايا وفوائد اقتصادية وامنية وعسكرية وتقنية وسياسية من هذه الاتفاقية بقدر ما تنعكس هذه المزايا سلباً على الاقتصاد العربي والامن القومي العربي.

فزيادة قدرات اسرائيل التصديرية وامكانياتها التكنولوجية ستمكنها من مواصلة تثبيت احتلالها وهيمنتها على الارض العربية المحتلة كما ان اقامة المشاريع الامريكية الاسرائيلية المشتركة سواء منها المدني او العسكري سيتيح لاسرائيل فرصا كبيرة للنفاذ الى الاسواق العربية، فضلا عن اكتساب مساحات واسعة جديدة من النفوذ والتواجد الفني والاقتصادي والسياسي والامني في دول العالم الثالث واوروبا نفسها.

فاسرائيل حتى قبل ابرامها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية كانت قادرة على تصدير منتجاتها بطريق مباشر او غير مباشر الى عدد من الاسواق العربية، ونجحت تجارتها السرية في تسريب بضائع اسرائيلية قدرتها مجلة (Forbes) الامريكية بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنويا. وشملت تكنولوجيا الزراعة وخاصة اجهزة نظام الري بالتقطير والكيماويات والزعتر البري وبعض الادوات الموسيقية والشيكولاته والمنسوجات.. الخ. والتي عادة ما تخرج مشحونة من اسرائيل ووجهتها دولة اوروبية كايطاليا او قبرص، وفي عرض البحر يتم تغيير وجهة المركب بعد تغيير وثائق منشأ البضاعة لتصبح حاملة اسم الدولة الاوروبية وتتوجه نحو بعض الموانىء العربية او بعد تكملة شحن المركب ببضائع ذات منشأ اوروبي حقيقي، وتقول المجلة المذكورة «ان هولندا والبرازيل هما اهم مصادر هذه البضائع الاسرائيلية المنشأ والتي يعاد تصديرها الى الوطن العربي».

ويبدو ان اسرائيل اخذت في اقامة شركات لها في المانيا الغربية وهولندا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وجنوب افريقيا، ففي اسبانيا على سبيل المثال ـ كما تقول المجلة ـ «اقامت اسرائيل مصنعاً لتعليب الزهور» ويتم بالتالي تصديرها الى العالم العربي على انها زهور اسبانية، كما ان اقامة منطقة للتجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة تحرر المنتجات الاسرائيلية من تتبع آثار اقدامها من قبل المقاطعة العربية، وخاصة بعد ان يسمح للاسرائيليين باقامة مشاريع مشتركة مع الامريكيين في اسرائيل والولايات المتحدة نفسها.

وعلى سبيل المثال فان اسرائيل تستطيع ان تصدر للولايات المتحدة الامريكية منتجات غير مكتملة الصنع اي بحدود ٦٥٪ من المنتج، فاذا ما اضيف الـ ٣٥٪ الباقية داخل الولايات المتحدة فان المنتجات تحمل علامة «امريكية الصنع» فيسهل عندئذ تصديرها الى الوطن العربي بدون ادنى مشقة.

ما معنى ذلك؟

معناه ان المرحلة القادمة، والتعاون الاندماجي بين الشريكين يأخذ مداه بشكل مقنن ومعلن، ستشهد قفزة نوعية في الصراع العربي الاسرائيلي وتتمثل احدى اوجه هذه القفزة النوعية بصراع اقتصادي تقني، تقف الولايات المتحدة الامريكية منحازة فيه الى الطرف الاسرائيلي داعمة له للخروج من ازمته الاقتصادية والتي هي ازمة الكيان نفسه معيدة له قدرته على اداء وظيفته الاستيطانية التوسعية في المنطقة.

الموقف العربي من الاتفاقية:

ظل الموقف العربي الرسمي والشعبي طوال اكثر من ثلاثة عقود ازاء العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل مكتفياً باستنكار هذه العلاقات وادانة الموقف والسلوك الامريكي، حتى بعدما تطورت هذه العلاقات الى مستوى العلاقات الخاصة والتي احتضنت المشروع الصهيوني الاستيطاني التوسعي، ودججته بالسلاح المتقدم، واطلقته نيابة عنها يكسر الارادات العربية ويفكك عراها، فان الموقف العربي استمر بدون تطور مدرك لمواجهة تنامي «العلاقات الخاصة» وتحولها الى تعاون استراتيجي وثيق في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والفنية والعلمية، وعلى العكس فقد تطورت العلاقات العربية الامريكية في العقد الاخير وارتهنت مصادر عديدة من القوة العربية للادارة الامريكية، وشهدت المنطقة العربية اهتماما واسعا بالولايات المتحدة الامريكية لم يسبق له مثيل في تاريخنا المعاصر، وازداد التأكيد الامريكي على اهمية مصالح امريكا الحيوية في الوطن العربي والتي تضاعفت الآن عشرات المرات عما كانت عليه قبل عقدين من الزمان.

في نفس الوقت كانت تزداد صورة الانسان العربي (صديقا كان لامريكا او غير صديق) تشوها في العقل الامريكي بينما تتعمق صورة الانسان الاسرائيلي لدى امريكا ـ النخبة والرأي العام ـ اعجابا وتفوقاً وتحضراً وشجاعة وديموقراطية ورومانتيكية واشراقاً.

وفي الثمانينات من هذا القرن، وحتى مع وضوح دخول العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية مرحلة متقدمة من الاندماج الاستراتيجي العسكري والاقتصادي وخاصة مع سيطرة التيار اليميني الايديولوجي على مفاصل الادارة الجمهورية» في الحكم وفي الشارع والذي يسعى جاهدا الى تقييد حركة الأمة العربية وشرذمتها والسيطرة على ثرواتها وأسواقها وارادتها، رغم ذلك فان الموقف العربي الرسمي والشعبي ظل ـ بسبب تخلفه وتمزقه ـ عاجزا مرتعشاً، وغائب الارادة، وبدون تطور يتناسب طردياً وخطورة هذا التنامي والتحول في هذه العلاقات الخاصة الى درجة التحالف والاندماج.

لقد جاء توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وكأنها وليدة شرعية لهذه الزواج الكاثوليكي الذي يلوح احيانا للعرب امكانية فكفكته. ولكن اثبتت التجارب فضلا عن الفهم العميق لطبيعة المجتمع الصهيوني فيها بأن هذه «الفكفكة» غير مرجحة.. على الأقل في الأمد المنظور وطالما استمرت العوامل التي توفر الحياة لمقومات هذا «الزواج المندمج» والذي يبدو احيانا وكأنه رهينة

الارادة الاسرائيلية وسيطرة نفوذ الجماعات اليهودية المنظمة في الساحة الامريكية.

أما الآن، فمن الواضح ان اتفاقية التجارة الحرة تدذع باتجاه «تقنين» العلاقة الخاصة الاقتصادية والتجارية والامنية بين الولايات المتحدة واسرائيل بشكل تكاملي ثابت ومستمر لا يخضع لمعادلات تجديد العون السنوي اوتغيرات العوامل الداخلية الامريكية. ورغم ان هذا الاتفاق ليس اتفاقاً تجاريا تقليدياً، فقد استمر الموقف العربي تقليدياً، لا يتجاوز «الكليشهات» المعتادة من الاستنكار والادانة والتحذير.. ومتأخراً جداً، وبعد فوات الأوان.

كيف كان الموقف العربي؟

لقد جرى على الصورة التالية:

* نظرت الدول العربية لموضوع المحادثات بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل حول انشاء منطقة تجارية حرة بينهما كجزء مكمل لاتفاق التعاون الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي، وقد جرى بحث هذا الموضوع لاول مرة على المستوى العربي الرسمي حينما تقدمت الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية والمملكة الاردنية الهاشمية بمذكرتين في هذا الخصوص تم عرضهما على اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في عمان بين ٢٧ ـ ٣٠/٨/١٩٨٤م.

وقد ربط المجلس في اجتماعه المذكور بين موضوع الاتجاه الاوروبي والامريكي لمناهضة انظمة المقاطعة العربية لاسرائيل وبين المحادثات الاسرائيلية الامريكية لانشاء منطقة التجارة الحرة بينهما.

واعتبر المجلس ان التشريعات الاجنبية المضادة للمقاطعة العربية تمثل تحدياً لحق الدول العربية في السيادة والدفاع عن النفس، وان من شأن هذه التشريعات ان تشجع العدان الصهيوني وممارساته في الارض العربية المحتلة.

كما طالب «قطاع الاعمال والشركات الاجنبية ذات المصالح في الوطن العربي ان تأخذ في الاعتبار وبشكل جدي، الاجراءات المشروعة التي سيتخذها الجانب العربي دفاعا عن النفس.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨١ قد ناقش الاجراءات الفرنسية المضادة للمقاطعة العربية، كما أكد التزام الدول العربية وتمكسها الحازم بقرارات المقاطعة العربية وتنفيذ كافة احكامها وعاد في عام ١٩٨٢ لمناقشة موقف دول السوق الاوروبية المشتركة من انظمة المقاطعة العربية، واحال الموضوع الى اجتماع الدورة الاستثنائية لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب الخاصة ببحث العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول العربية، الا ان هذا الاجتماع لم ينعقد حتى الان.

ويبدو ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد عاد مرة ثانية لمسك زمام الامر، ولم يكن يملك سوى ان يدعو لاتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تسهم في زيادة فاعلية المقاطعة، والتي رأى فيها «احدى الاجراءات الدفاعية العربية الأكثر فاعلية واستمرارية».

فعلى المستوى الداخلي:

طالب المجلس «باحكام طوق المقاطعة بشكل جماعي».. ومنع التعامل مع الكيان الصهيوني او الشركات والمؤسسات المحظورة، والالتزام العربي الرسمي الشامل باحكامها وتطبيقها بشكل سريع،

وفعال وسط جميع الثغرات القائمة التي يمكن النفاذ منها.

كما طالب المجلس الدول العربية «بالسعي لاستثمار الموقع العربي الاقتصادي الاستراتيجي الهام بشكل جدي في العلاقات العربية الخارجية» وربط العلاقات الاقتصادية بمواقف الدول الاجنبية من قضاياها القومية وفي اطار الشرعية الدولية.

كما دعى لاعطاء العناية «للعمل العربي المشترك في حقل التكامل الانمائي بغية توسيع القاعدة الانتاجية العربية وتنويعها بما يمكن من زيادة القدرات التصديرية العربية ومنافسة المنتجات الاسرائيلية في اسواقها التقليدية» ودعى كذلك لدعم مكاتب المقاطعة وتعزيز قدراتها ماديا وبشريا لاسيما مدها بالكفاءات العلمية الرفيعة والخبرات العملية الطويلة «تمكيناً لهذا الجهاز من اداء دوره القومي في المتابعة وكشف المخالفات فضلا عن اعادة النظر في اسلوب عمله وادائه تحديثا ونجاعة».

وعلى المستوى الشعبي:

طالب المجلس «بتضافر الجهود الرسمية والشعبية للتوعية بمخاطر التعامل مع الكيان الصهيوني ومقاطعة الشركات المحظورة بحكم اسهامها بدعم الاقتصاد الاسرائيلي والمساعدة على زيادة قدرته العدوانية وتمكينه من استمرار احتلاله للارض العربية وبناء المستوطنات فيها وتشريد اهلها».

واما على المستوى الخارجي:

فقد اصدر المجلس بياناً تحذيرياً «يؤكد على الالتزام العربي الحازم باحكام المقاطعة وتطبيقها الفوري بحكم كونها اداة شرعية غير تمييزية ولا عنصرية للدفاع عن النفس وفي خدمة الشرعية الدولية في ظل استمرار الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية وانكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما حذر البيان الذي طالب باصداره المجلس - ودعى ايضا ان يصدر مثله من قبل مجلس جامعة الدول العربية والذي يضم عادة وزراء خارجية الدول العربية واحيانا ينضم لهم وزراء الدفاع - الدول الاجنبية الراغبة في التعامل مع الدول العربية من اختراق وعدم احترام التشريعات العربية، وقال ان «التعامل الاقتصادي العربي يخضع للتشريعات العربية الداخلية ممارسة لحق السيادة في سن تلك التشريعات، وعلى الاطراف الاخرى الراغبة في التعامل مع العرب احترام هذه التشريعات والتكيف معها».

ويبدو ان المجلس وهو يضم وزراء الاقتصاد العرب بشكل اساسي كان يعي صعوبة تنفيذ هذه الانذارات في غياب وحدة الموقف السياسي العربي ووجود شلل في العمل العربي المشترك، فلم يكتف بهذا التوجه الرسمي، وطالب «بتكليف البعثات العربية الدبلوماسية ومكاتب الجامعة العربية وغرف التجارة العربية الاجنبية المشتركة التصدي للحملات الاعلامية والسياسية المضادة بالتعاون مع المؤسسات التي تربطها مصالح اقتصادية في الوطن العربي». وفي نفس الوقت تطلع المجلس نحو المكتب الرئيسي للمقاطعة وكلفه بالقيام بحملة اعلامية مستمرة لشرح طبيعة واهداف المقاطعة العربية وانسجامها مع احكام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وحدد المجلس مؤشرا للمكتب الرئيسي للمقاطعة لكي يسلكه، وذلك باعداد مقالات ونشر كتيبات باللغات الاجنبية الرئيسية.

وفي نفس الوقت عمل المجلس وهو يربط موضوع المقاطعة العربية بالمحادثات الجارية لعقد اتفاق للتجارة الحرة بين امريكا واسرائيل، عمل على تأكيد الالتزام العربي بالتطبيق الفوري والحازم للمقاطعة العربية بالنسبة لاية شركة تساهم ماليا او فنيا، جزئيا او كليا في اي من مشروعات المنطقة التجارية الحرة.

وشكل المجلس فريق عمل برئاسة الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية للعمل على «اقتراح مجموعة من التدابير والاجراءات التي ينبغي تطبيقها فور ابرام اتفاقية منطقة التجارة الحرة».

وفي شباط ١٩٨٥ عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الثامنة والثلاثين في تونس. وكانت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة قد قطعت اشواطا نهائية وقارب ممثلو اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية على التوقيع عليها بالاحرف الاولى وقدم «فريق العمل» مقترحاته وتوصياته للمجلس والمتعلقة بتقوية المقاطعة العربية وتطويرها بما يتمشى والمتغيرات المستجدة، وكذلك باتخاذ تدابير عربية رسمية فور ابرام اتفاقية التجارة الحرة منها ما هو طويل المدى مثل «التأكيد على ضرورة الاسراع في تعزيز احداث تكامل تنموي اقتصادي عربي يكفل حشد وتوجيه الطاقات الاقتصادية والبشرية والعربية لمواجهة التحدي الذي يفرضه الاندماج الاسرائيلي الامريكي».

ومنها ما هو قصير المدى مثل:

أ - ملاحقة الشركات والمؤسسات التي تسهم او تخطط للاسهام في جهود الاندماج وحظر دخول منتجاتها الى اقطار الوطن العربي.

ب - دعوة المكتب الرئيسي للمقاطعة لاقرار قواعد اجرائية محددة فور الاعلان عن توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

جـ - حظر استيراد السلع والخدمات التي تثبت المشاركة الاسرائيلية في انتاجها او تقديمها بأية صفة وأية نسبة كانت.

د - التطبيق الحازم لمبدأ الربط بين المصالح الاقتصادية ومواقف البلدان الاجنبية.

هـ - القيام بحملة اعلامية على المستوى الشعبي لتبصير المواطن العربي بمخاطر المشاريع الجديدة المشار اليها. وابرز المعاني في قرارات المجلس ما يلي:

١ - انها تبدأ كقرارات وتنتهي كذلك، لان تنفيذها بحاجة الى قرار سياسي موحد يتخذ في مجلس جامعة الدول العربية.

٢ - انها تأتي متأخرة بعد ان وصلت المفاوضات بشأن الاتفاقية الى مرحلة التوقيع والابرام.

٣ - انها بدون آلية للعمل سواء في جوانبها التطبيقية المتعلقة بالمقاطعة او في جوانبها التعبيرية المتعلقة بالحملات الاعلامية، ومن الملاحظ انها طالبت «القوى الشعبية لدعم الجهود الرسمية في مواجهة هذه الاتفاقية» وكأن الجهود الرسمية هي التي تقف في المواجهة وكأن القوى الشعبية لا تتعاطف مع اطروحات مقاطعة الانتاج الاسرائيلي والسلع والخدمات التي تثبت المشاركة الاسرائيلية فيها.

٤ - مالت القرارات الى «التدرج في استخدام الاجراءات الاقتصادية العربية لمواجهة كافة مراحل تطبيق

اتفـاقيـات التجـارة الحـرة» في ضوء التطورات في مواقف امريكا ووضوح التفاصيل عن هذه الاتفاقية.. وكان من غير الواضح كيف ستغير امريكا موقفها بعد ان تبرم هذه الاتفاقية.

٥ ـ وحينمـا طالب المجلس من المكتب الـرئيسي للمقـاطعـة دعـوة مؤتمـر ضباط الاتصال لاقرار قواعد اجرائية محددة بما في ذلك تطبيق احكام المادة الثالثة من القانون الموحد للمقاطعة. فانه لم يطالب بذلك فورا، وانما أجل عقد هذه الدعوة «لحين الاعلان عن توقيع اتفاق التجارة الحرة»!!

٦ ـ انهـا جاءت تعبـيرا عن «جيشان مبهم» ثم سرعان ما همد بسرعة على المستويات الرسمية والشعبية على حد سواء، وعـاد الجميـع لحالة الاسترخاء العقلي والنفسي المعهودين.. ولم يتحول هذا «الجيشان» الى افعال على ارض الواقع.

صحيح ان هذا الموضوع بقي مفتوحا امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي «لمعالجة اية تطورات جديـدة بشأنـه»، لكن هذا «البقـاء المفتـوح» ما كان عائقـا ابداً امام اسرائيل والولايات المتحدة لتوقيع الاتفاقية باللغتين الانجليزية والعبرية في اليوم الثاني والعشرين من نيسان عام ١٩٨٥م. الموافق اليوم الاول من ايـار من العـام العبـري ٥٧٤٥، وقد وقع هذه الاتفاقية بواشنطن كل من شارون وزير التجارة والصنـاعـة الاسرائيـلي نيابة عن اسرائيل. ووليام بروك وزير التجارة الامريكي ـ والذي اصبح فيما بعد وزيرا للعمل ـ نيابة عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية.

* * *

وقـد كان واضحـاً طوال الثمـانينـات ان قواعد وقوانين المقاطعة العربية والياتها قد عانت كثيرا من عمليـات الاختـراق والشلل وعـدم الفعـاليـة في مواجهـة المستجـدات والمتغيرات على الساحتين العربية والـدوليـة، وقـد ساهم التمـزق العـربي وتـردي الاوضـاع العربية بدور كبير في موضوع تجاهل مبادىء المقاطعة ومخالفتها وتخلف الية عملها وضعف المشاركة الشعبية في دعمها وغياب الوعي بها.

ويبـدو ان الاتجـاهـات الاوروبيـة والامريكية نحو اتخاذ مواقف موحدة لمناهضة المقاطعة العربية وارتقـاء اسرائيـل لمرتبة الشريك الاستراتيجي مع امريكا، كان وراء المحاولات العربية الرسمية الجارية الآن لاعادة النظر في مبادىء وقواعد وقوانين المقاطعة العربية بهدف تقويتها وتطوير آلية عملها.

ففي بروكسـل انعقـد في حزيـران ١٩٨٤ مؤتمر دولي لبحث «حرية التجارة مع اسرائيل» شارك فيه اكثـر من ٧٠ خبـيراً من ١٣ دولـة غربيـة، من بينهم وكيـل وزارة التجـارة الامـريكية، وكانت «مناهضة المقـاطعـة العـربيـة» على رأس اهتمامات المؤتمر والتي اعتبرها ابتزازا وعنصرية». وفي ٢٥ تموز ١٩٨٤ طالبت جريـدة (وول ستـريت جورنـال) في افتتاحية لها بمقاطعة المقاطعة العربية بسبب ما احدثته من تخـريب للاقتصـاد الاسرائيلي وانخفاض حجم تجارة اسرائيل مع الخارج واعتبرت ان المقاطعة العربية هي تخـريب لمبـادىء حريـة التجـارة الدولية وابتزازها وحثت الدول الاوروبية على «التمسك بدستورية تجارتها الحرة عن طريق تمرير قوانين اوروبية مشتركة ضد المقاطعة العربية مما يساعد اسرائيل وهي حلقـة الـوصـل الـديمـوقـراطيـة في الشـرق الاوسـط» وقالت: «ان مقاطعة المقاطعة العربية لن يسبب للاوروبيين اي اذى مادي او روحي».

وتقول مذكرة من غرفة التجارة العربية البريطانية قدمت الى الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية ان امـريكيـين رسميـين قد شاركـوا في مؤتمـر بروكسـل، حيث حثـوا حلفـاءهم الاوروبيين على اصدار تشريعات مضادة للمقاطعة العربية بحكم كونها عملية ابتزاز تضر بالهيبة الوطنية، ودعا هؤلاء الى عدم الاكتـراث لرد الفعـل العـربي مشـيرين الى ان التنفيـذ الصارم لمثل هذه التشريعات لم يمنع من تنامي الودائع العربية في البنوك الامريكية، وان ليس هناك ثمة ما تخشاه الدول الاوروبية لاسيما بعد تمزيق العضلة السياسية العربية نتيجة سقوط سياسة التسعير النفطية.

وتـزداد الحملة الصهيـونيـة ولا تتـوقف ابـداً عن العمل لاستصدار تشريعات اوروبية مشتركة او اوروبية امريكية مشتركة ضد المقاطعة العربية بما يمكن ان يخفف من الازمة الاقتصادية التي يعاني منهـا الكيـان الصهيـوني. وليس بالغـريب اذن ان تتحـرك في السنتـين الاخيرتين القوى الصهيونية في الساحة الامريكية لتشريع توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع اسرائيل، بعد ان لمس الشريكان الحاجة الى «مأسسة» العلاقات الخاصة بينهما واعطاء اسرائيل الاستثنائية الاقتصادية الذي لم تعطه لأحد.

وكـانت هذه القـوى قد نجحت خلال ادارة الـرئيس كارتر عام ١٩٧٦ بسن تشريع مناهض لقوانين المقاطعة العربية وسمي «بقانون ادارة التصدير». وهو القانون الذي يحتوي على المواد المضادة للمقاطعة العـربيـة لاسرائيـل، كمـا تم تعيين (ستانلي ماركوس) بمنصب الوكيل المساعد لشؤون التصدير بوزارة التجارة الامريكية، وتولى تطبيق السياسة الخارجية للحكومة الامريكية فيما يتعلق بهذه الشؤون بما في ذلك الاشراف المباشر على تطبيق القانون السابق ذكره. وبالاضافة الى هذا القانون فقد تم ادخال بعض المـواد عليـه واصبحت تعـرف بتعديلات «ريبكوف» نسبة الى السناتور اليهودي (ابراهام ريبكوف) وهي المواد التي تعاقب الشركات الامريكية التي تذعن لمبادىء المقاطعة العربية لاسرائيل عن طريق حرمانها من مزايـا ضريبيـة، وقـد سمي قانـون «تعـديـلات ريبكـوف» بقانون الاصلاح الضريبي لعام ١٩٧٦، والمعروف أن وجود هذا القانون الذي تقوم على تطبيقه وزارة المالية الامريكية بالاضافة الى قانون التجارة يخلق تعقيدات ومشاكل قانونية اضافية خاصة حين تتناقص احكام القانون.

* * *

وقد انشأت وزارة التجارة منذ صدور القانون مكتباً لها مناهضاً للمقاطعة العربية سمي بـ (OAC) Office of Auntiboycott Compliance، مهمته مراقبة وتغريم الشركات الامريكية التي تستجيب لاستفسارات مكتب المقاطعة الرئيسي، وقد شكل هذا المكتب وسيلة ردع قوية ومؤثرة وحال دون قيام بعض الشركات من اعطاء معلومات أو افعال تدعم مبادىء المقاطعة العربية أو تستجيب لاسئلتها فيما يتعلق باسرائيل.

ويتولى هذا المكتب ايضا مسؤوليات التحقيق مع الشركات التي لا تلتزم بقانون مناهضـة المقاطعة، كمـا يعمـل على «تطـويـر وتنسيق السياسات والمبادرات التي من شأنها دفع الشركات للاذعان للقوانين والقـواعـد المنظمة لمناهضة المقاطعة. كما يعمل ايضا على مراجعة نشاطات المقاطعة العربية في الساحة الـدوليـة ومتابعتها، ووضـع برامج تعليمية لتثقيف العامة في كيفية مساعدة الشركات الامريكية للالتزام بقواعد مناهضة المقاطعة العربية.

ويتضح من قانون مناهضة المقاطعة وانظمة انشاء هذا المكتب ونشاطاته بأنه عمل «تمييزي» ضد العرب وينحصر نشاطه في قضايا المقاطعة العربية لاسرائيل وليس ضد الاتحاد السوفيتي اوكوبا كما قد يتبادر للذهن، ويتمتع المكتب بدعم الكونجرس والجماعات اليهودية المنظمة ومنظمة (ايباك) وهي اللوبي الرسمي المسجل كوكيل عن اسرائيل والمسماة (لجنة الشؤون العامة الاسرائيلية الامريكية). كما يعمل باستقلالية فريدة عن وزير التجارة تميزه عن بقية المكاتب والادارات الاخرى التابعة لوزارة التجارة الامريكية.

وقد توسع المكتب، نشاطاً وموظفين وموازنة في السنوات الاخيرة في الوقت الذي كانت فيه تتقلص وتتجمد ادارات ومكاتب وزارات التجارة بسبب التقشف واقتطاع الموازنة، وقد ساهم في تدعيم وجود هذا المكتب وتوسيعه، بالاضافة الى الدعم الصهيوني له في اجهزة ولجان الكونجرس، كون هذا المكتب مؤدياً دوره بنشاط ملحوظ ومحققاً لنتائج مالية باساليب متعددة منها ما هوقانوني ومنها ما هوعلى شكل ابتزاز وضغط وتخويف واضطهاد للشركات الامريكية العاملة والراغبة في العمل في الوطن العربي.

ومن المعروف ان قانون مناهضة المقاطعة الامريكي يفرض على الشركات الامريكية احاطة المكتب المذكورعن اية مراسلات او استفسارات اوفقرات سواء في العقود او المواصفات اوخطابات فتح الاعتماد تتعلق اوتشير الى المقاطعة العربية او اسرائيل. واية مخالفة لذلك من قبل الشركات تعرضها لعقوبات ضريبية وغرامات مالية، مما يسبب احراجا لهذه الشركات ويشكل ـ في نفس الوقت ـ ثروات كبيرة للمكتب تمكنه من الاستمرار في البقاء والتوسع في اعداد موظفيه واجراء بحوثه وتحقيقاته وتشويه سمعة وصورة المقاطعة العربية وهدم شرعيتها الدولية.

* * *

ويزيد الطين بلة، قيام بعض الشركات المتنافسة سواء كانت امريكية او اوروبية او اجهزة صهيونية مختصة باعمال (الوشاية)،بابلاغ المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل في دمشق او اي مكتب اقليمي عربي للمقاطعة بان شركة من الشركات تتعامل مع اسرائيل اوتدعم اسرائيل بشكل اوبآخر، وعلى اثرهذا البلاغ او الوشاية يقوم المكتب الرئيسي للمقاطعة بالاتصال بالشركة المهتمة ويطالبها بالاجابة على عدد من الاسئلة مما يضعها في موقف حرج يضربمصالحها في الوطن العربي، ان لم تستجب للاستفسارات واذا ما استجابت للاستفارات فانها تكون عرضة للعقاب والغرامة من قبل مكتب وقانونمناهضة المقاطعة العربية الامريكية.

وقد لوحظ ان اهمال بعض الشركات للرد على الاستفسارات اوعدم تعاونها في هذا المجال مع المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية قد ادى الى مقاطعتها عربياً وفسرعدم الرد كنوع من التعاون مع اسرائيل، ويجري بعد ذلك ادراج اسمها في قائمة المقاطعة العربية، وقد حدث ان بعض هذه الشركات لا تدري عن مسببات ادراجها في القائمة السوداء شيئاً..

وعندما تتغيرسياسات وادارات وملكيات شركة من الشركات الامريكية المدرجة على القوائم السوداء للمقاطعة العربية، وترغب الشركة الجديدة في الخروج من القائمة السوداء والالتزام باحكام المقاطعة،

فانها تجد حواجزوعوائق لا حصرلها، فهي اولا ممنوعة من تزويد اجهزة المقاطعة العربية بالمعلومات المطلوبة عن وضعها الجديد والا فانها تتعرض للغرامة والعقوبة حسب الانظمة والقوانين الامريكية، وهي ثانيا لا تجد مخرجا اخريستجيب لاستفسارات المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية في دمشق.

وفي تقديرنا، فانه من الضروري اعادة النظر في مسألة الاستفسارات، كما ان فتح قناة اتصال عربية مباشرة مع هذه الشركات الراغبة في الخروج من القائمة السوداء يمكن ان يجنب العديد منها عواقب الغرامة والعقوبة، وبحيث يتم ربط هذه الشركات بمشروعات عمل في الوطن العربي وخاصة تلك المختصة بالتقنية العالية وتحول بذلك من نشاط هذه الشركات في اسرائيل او دعم مشروعاتها وسياساتها.

وبالطبع فان اعادة النظريجب ان تشمل المقاطعة العربية لاسرائيل ككل خاصة بعد مضي اكثرمن ٣٧ عاما على اقامة هذا المشروع الصهيوني، لمعرفة مدى فعاليتها والثغرات ونقاط الضعف فيها، خاصة في المرحلة القادمة التي سيكون للاقتصاد وتوابعه دورهام في المعركة المصيرية مع اسرائيل، وربما يكون من المجدي تطوير المقاطعة العربية وخاصة من جهة اعتمادها على مبدأ حرمان الاقتصاد الاسرائيلي من بعض المزايا والاسواق والانطلاق في القادم من الزمن نحو الدخول في منافسة الانتاج الاسرائيلي في الساحة الدولية وشله واغلاق مؤسساته.

واي تطويرجاد يتطلب بداية الشروع في انشاء مركز عربي للبحث والتطويروتوجيه السياسات العملية والتنفيذية التي تحقق عملية مقاومة المشروع الاقتصادي الصهيوني وضربه وتصعيد ازمته، في نفس الوقت المبادْرة العربية نحو انشاء قاعدة صلبة لمستقبل اقتصادي عربي متقدم.

المقاطعة العربية وأثرها على الإقتصاد الإسرائيلي

د. إبراهيم الجندي

المقاطعة هي السلاح السلبي الذي يشهره أي شعب ضد منتجات مفروضة عليه، سواء من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل الدولة المحتلة. وقد استخدم الشعب الفلسطيني هذا السلاح في صراعه مع الحركة الصهيونية منذ وقت مبكر وترافق مع الهجمة الصهيونية الشرسة التي تدفقت على البلاد تحت جنح من الانتداب البريطاني على فلسطين ثم بلغ أشده عندما دعت الجمعية الاسلامية المسيحية الى عقد مؤتمر لها في مدينة نابلس في السادس والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ وحضرته اعداد غفيرة من المواطنين العرب ووجهاء البلاد وتجارها، واتخذوا فيه قراراً يقضي بمقاطعة الصهاينة مقاطعة تامة. وقد بلّغوا قرارهم هذا الى ممثلي دول الحلفاء المتواجدين في مدينة القدس ونشروه في الصحف المحلية والعربية حتى يطلع الرأي العام عليه[١]. وانعكست آثار هذه المقاطعة واضحة وسريعة على الصناعة القائمة في البلاد آنذاك، فكانت وراء اغلاق مصنع عيدان الثقاب الصهيوني المقام في مدينة حيفا، ومصنع السليكان في تل ابيب[٢].

وقد بلغت المقاطعة أوجها خلال احداث الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦/ ١٩٣٩، حيث عقدت المؤتمرات في معظم المدن الفلسطينية والتي دعت الى مقاطعة المنتجات الصهيونية على المستوى الشعبي، كما تشكلت لجان عربية تدعو لمقاطعة التجارة والصناعة الصهيونية المقامة في البلاد، ثم امتدت عملية مقاطعة البضائع الصهيونية من فلسطين الى الدول العربية المجاورة[٣]، فظهرت حينئذ الاعلانات في الصحف السورية التي كانت تدعو الى مقاطعة البضائع الصهيونية، كما اعلن تجار بيروت عن تضامنهم مع عرب فلسطين وقاطعوا البضائع الانجليزية ووزعوا نشرات باسم الشباب الوطني في بيروت يدعون فيها الى مقاطعة البضائع الانجليزية والصهيونية[٤]، وقد تبنت جامعة الدول العربية بعد تشكيلها سياسة مقاطعة المنتجات الصهيونية في فلسطين واتخذ مجلسها اول قرار له بمقاطعة البضائع الصهيونية في الثاني من كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٤٥ جاء فيه:

نظر المجلس في الحالة التي تشكو منها البلاد العربية جميعا والخطر الصهيوني الذي يهددها،

ومحاولة تركيز صناعة في فلسطين تستند على الاموال الصهيونية التي تجمع ويتبرع بها لغرض سياسي، والتي تستفيد من الظروف الناشئة عن الحرب لتكوين احتياطي كبير يمكنها من البقاء على الرغم من الصعوبات التي تصادفها وذلك لتحقيق الوطن القومي والدولة اليهودية في فلسطين، وما دام هذا الغرض السياسي هو هدف الاعمال الصناعية والتجارية وغيرها للصهاينة في فلسطين، وكانت الاغراض الصهيونية غير قابلة للتحقيق الا باستغلال اسواق البلاد العربية فان على الدول العربية ان تدافع عن نفسها بطريق سلبي دفاعاً لا بد منه. لبقاء فلسطين عربية، لذا يقرر مجلس الجامعة ما يلي:

١ ـ ان المنتجات والمصنوعات الصهيونية غير مرغوبة في البلاد العربية وان اباحة دخولها للبلاد العربية يؤدي الى تحقيق الاغراض السياسية الصهيونية، والى ان تتغير هذه الاغراض يقرر مجلس الجامعة ان تتخذ كل دولة من دول مجلس الجامعة الاجراءات التي تناسبها والتي تتفق مع اصول الادارة والتشريع فيها كاستخدام رخص الاستيراد في هذا الشأن لمنع تلك المنتجات والمصنوعات من دخول بلادها قبل اول يناير (كانون الثاني) ١٩٤٦ سواء جاءتها من فلسطين مباشرة او عن طريق آخر وذلك لمقاومة الصناعة الصهيونية بأية وسيلة ممكنة.

٢ ـ يدعو مجلس الجامعة الشعوب العربية غير الممثلة في مجلس الجامعة ان تتضامن وتتعاون مع دول الجامعة في هذا القرار وتمتنع المؤسسات والهيئات والتجار والوسطاء والافراد فيها عن التعامل والتوزيع والاستهلاك للمنتجات والمصنوعات الصهيونية.

٣ ـ تؤلف لجنة من الدول الممثلة في الجامعة للتنسيق وللاشراف على تنفيذ هذا القرار ودراسة ما يقدم لها او ما ترتئيه من الاقتراحات والوسائل لتحقيق غرض العرب من دفع خطر الاقتصاد الصهيوني عنهم[٥].

وبذلك يتضح ان المقاطعة العربية للمنتجات الصهيونية المصنعة في فلسطين بدأت في بداية الأمر شعبية، ثم اتخذت طابعاً رسمياً بعد انشاء جامعة الدول العربية، وتبنيها لسياسة المقاطعة من خلال قرارها سالف الذكر وما انبثق عنه فيما بعد من لجان لمتابعة تطبيقه في الدول العربية الاعضاء في الجامعة، حيث اصدرت الحكومة المصرية وقتذاك قراراً وزارياً يقضي بمقاطعة البضائع الصهيونية القادمة من فلسطين[٦]، كما اصدرت الحكومة السورية ايضاً قراراً ينص على منع استيراد اوبيع او شراء اونقل البضائع الصهيونية عبر الاراضي السورية، وحذرت من يحاول التعاون معها بتطبيق الاحكام الخاصة بقانون حماية الاستقلال الوطني عليه وعقوبتها السجن المؤبد[٧].

أما على الصعيد الفلسطيني، فقد عقد تجار النوفوتيه «الخردوات» العرب مؤتمراً لهم في مدينة القدس في الرابع والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٤٦، أعلنوا فيه ان قضية المقاطعة وتنفيذها بدقة هي قضية حياة او موت بالنسبة لعرب فلسطين ولعروبة فلسطين، كما قرر المؤتمر مقاطعة كل صهيوني بمنتجاته، سواء أكان وكيلاً لأية شركة اجنبية او مصنع اجنبي او غير ذلك، وانتخب المؤتمر لجنة رباعية لتنفيذ المقاطعة والاشراف على سيرها، وقامت اللجنة باعلام الوكلاء الفرعيين للوكالات الاجنبية بقرار مقاطعة جميع البضائع التي تستورد بواسطة الصهاينة، كما طلبت من الشركات الاجنبية التي تسعى لتسويق بضاعتها في البلاد، ان تقوم بتعيين وكلاء عرب لها في فلسطين[٨].

وقد طبقت المقاطعة العربية على المنتجات الصهيونية في فلسطين وقتذاك باحكام، حتى ان المستوطنين الصهاينة اخذوا يستنجدون بالقوات البريطانية المرابطة بمصر آنذاك طالبين منها ان تقوم بتزويد مصانعهم القائمة في فلسطين بالمواد الخام اللازمة للصناعة، كالجلود والخيوط والاقمشة وغيرها، تحت ستار ارسالها للقوات البريطانية في فلسطين[٩].

ومما لا شك فيه ان اهمية سلاح المقاطعة تكمن من ناحية اولى في احباط مخطط الصهيونية العالمية الساعي للسيطرة الاقتصادية على اسواق الوطن العربي، ومن ناحية اخرى في انقاذ الصناعات العربية الناشئة من خطر الصناعات الصهيونية، وبالتالي تجميد اقتصاديات الكيان الصهيوني ودفعها الى التدهور، وتعطيل الايدي العاملة الصهيونية وعدم السماح للصناعات الصهيونية في استيعاب مهاجرين جدد، مما يهدد أمانيهم المستقبلية بالوطن القومي. ويبقى الانتاج اليهودي محصوراً داخل حدود الجيتو حيث ان الخروج منه يحتاج الى مصاريف نقل باهظة، مما يزيد في تكلفة الانتاج ويجعله عاجزاً عن المنافسة في الاسواق الخارجية. وهنا تكمن اهمية الاسواق العربية كمجال حيوي بالنسبة للصناعات الصهيونية القائمة في فلسطين المحتلة[١٠].

وقد ادركت الجامعة العربية مبكراً ما يدور في ذهن الكيان الصهيوني بالنسبة للاسواق العربية. ومن اجل تطويق تلك الاطماع، فقد قامت باصدار الملحق القانوني الموحد لمقاطعة اسرائيل في نهاية عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٦٥ اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً يقضي بانشاء مكتب رئيسي للمقاطعة مقره دمشق اضافة الى مكاتب اقليمية في بقية الدول العربية. وقد قامت أجهزة المقاطعة العربية من الناحية الادارية على الاسس التالية:

١ ـ يتولى جهاز المقاطعة تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة الكيان الصهيوني والعمل على تحقيقها ويرأسه مفوض عام يعينه الأمين العام للجامعة العربية، يعاونه مندوب عن كل دولة بصفة ضابط اتصال تعينه حكومته.

٢ ـ ينشأ برئاسة المفوض مكتب مركزي مقره دمشق، تكون مهمته تأمين الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل دولة لتنسيق تدابيرها وأعمالها وتأمين اضطراد نشاطها.

٣ ـ يدعو المفوض ضباط الاتصال لعقد اجتماعات برئاسته كلما اقتضت الظروف في المكان الذي يعينه المفوض العام. وقد انتهى الامر الى عقد اجتماعات دورية في المكاتب مرتين في كل عام.

٤ ـ تنشيء كل دولة المكتب الخاص فيها والذي يُعنى بجميع شؤون المقاطعة وتجهيزه بالموظفين والوسائل اللازمة تجهيزاً كافياً.

٥ ـ تكون المكاتب في الدول العربية على صلة وثيقة بالمفوض العام والمكتب المركزي لتزويدها بالمعلومات اللازمة وتقوم باعمالها وفقاً لتوجيهات المفوض وتحت اشرافه.

٦ ـ يقدم المفوض العام تقارير نصف سنوية عن كافة شؤون المقاطعة وعمل مكاتبها وموظفيها الى الامانة العامة للجامعة العربية التي تقدم بعضها الى مجلس الجامعة العربية وتقوم بابلاغها الى

حكومات الدول العربية، وتتخذ اجهزة المقاطعة قراراتها وترفعها الى حكومات الدول العربية من اجل تنفيذها وفقاً للتشريعات[١١].

ونظراً لتأثير المقاطعة العربية ودورها الفعال ضد اقتصاد الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، فقد اصدرت الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٥ تشريعا مضاداً للمقاطعة العربية طالبت فيه المصدرين الامريكيين كافة ابلاغ المسؤولين في وزارة التجارة الامريكية عند استلامهم لأي طلب يتعلق بتأييد او دعم للمقاطعة العربية. وعلاوة على ذلك فقد قام الكونجرس الامريكي في ٣٠ حزيران ـ يونيو ١٩٦٥ بتعديل قانون مراقبة التصدير لعام ١٩٤٩، حيث اضاف بياناً يشرح فيه سياسة الولايات المتحدة، وشدد على نقطتين اساسيتين هما:

١ ـ معارضة اية ممارسات تجارية مشروطة، أو اي مقاطعة ترعاها او تفرضها الدول الاجنبية الصديقة للولايات المتحدة.

٢ ـ طلبت من المؤسسات التجارية والصناعية الامريكية التي تقوم بأعمال التصدير برفض الشروع في أي عمل او توقيع اية معاهدة من شأنها ان تؤيد تلك الممارسات[١٢].

وتمشياً مع سياسة الولايات المتحدة المعارضة للمقاطعة والتي تمثلت أيضاً في قانون ادارة التصدير لعام ١٩٦٩، تقوم وزارة الخارجية الامريكية برفض مئات الطلبات المقدمة من قبل شركات امريكية من اجل التصديق على الوثائق المتعلقة بالمقاطعة، على اعتبار ان ذلك يتعارض مع السياسة العامة.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٥ اصدر الرئيس الامريكي جيرالد فورد قراراً يقضي باحكام تنفيذ التشريعات التي قدمت الى الكونجرس والمتعلقة بنفس الموضوع، كما اتخذت عدة دول اوروبية تشريعات مماثلة بهدف الحد من فعالية المقاطعة العربية، الا ان تلك الاجراءات التشريعية قد فشلت في تحقيق اهدافها لسببين هما:

أ ـ انها لا تحمل اية شرعية قضائية خارج الحدود الاقليمية للدولة التي تفرضها، وبالتالي فان قيمتها تبقى محدودة، حتى ان الفروع المنبثقة عن الشركات متعددة الجنسية لا تلتزم بها.

ب ـ انها تواجه خطر فقدان الاسواق العربية ولجوء الدول العربية الى التزود من مصادر اخرى بشهادات منشأ تثبت ان البضائع ليست اسرائيلية الاصل.

وتعتبر المقاطعة العربية للكيان الصهيوني سلاحاً رئيسياً تستخدمه الدول العربية في صراعها مع ذلك الكيان، لذا فقد نجحت في ان تثقل كاهل اقتصاد الكيان الصهيوني بحمل ثقيل.

فعلى الصعيد السياسي مثلا، ساهمت المقاطعة العربية في ابقاء القضية الفلسطينية حية في المحيط الدولي، حتى اصبحت معظم الشركات والافراد وحتى الدول الاوروبية تلجأ الى التثقيف الذاتي حول طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي من اجل ان تتعامل مع المشكلات القائمة، كما عملت المقاطعة كحوافز ضرورية من اجل استمرار الجهود الدبلوماسية الهادفة الى حل مشكلة الشرق الاوسط وجوهرها المتمثل بالقضية الفلسطينية. كما أمدت المقاطعة الجماهير العربية بحالة نفسية يسودها الرضى النابع من التأثير السلبي على الاقتصاد الصهيوني كبديل عن عدم الحاق هزيمة عسكرية بالكيان الصهيوني.

وأما على الصعيد الاقتصادي العربي فان المقاطعة توفر اجراءات وقائية لحماية الاقتصاد العربي من خطر تسلل الاقتصادي الصهيوني الى الاسواق العربية، والذي يهدد بدوره خططه التطويرية على مختلف الاصعدة.

وفي حال غياب سياسة المقاطعة العربية فان بامكان الكيان الصهيوني ان يضاعف من اتصالاته الوثيقة مع الغرب وأن يزيد من تقديم الخدمات السريعة التي تقدمها استضافته للمكاتب الاقليمية الرئيسية والتي تمثل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات نقاط انطلاق لكافة عملياتها في الشرق الاوسط.

وعليه، فان المقاطعة العربية تفرض على الكيان الصهيوني حصاراً اقتصادياً يحرمه من التعامل مع الاسواق العربية المجاورة تصديراً او استيراداً، مما يضطر ذلك الكيان الى البحث عن اسواق بعيدة سواء في الدول الاسيوية او الدول الافريقية غير العربية، وهو ما يزيد من تكاليف النقل للسلع المصدرة او المستوردة ويؤدي الى زيادة عجزه التجاري وارتفاع معدلات البطالة فيه ويفاقم ازمته الاقتصادية.

ومن ايجابيات المقاطعة العربية انها تقوم بخدمة الاقتصاد العربي من خلال اجبار الشركات المتعددة الجنسيات على التعامل مع البلاد العربية على وجه التحديد، كما يصبح لزاما على المؤسسات المالية والبنكية العالمية التي تقوم بتقديم القروض والمساعدات المالية للكيان الصهيوني من اجل تطوير اقتصاده، ان تقوم بتقديم عروض مماثلة للدول العربية حتى لا تدرج ضمن القائمة السوداء.

وقد أدت المقاطعة العربية الى انشاء الغرف التجارية العربية - الاجنبية التي تهدف الى تعميق الروابط بين الدول العربية والدول الاجنبية كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا واليونان والمانيا الغربية وغيرها، رغم ان الهدف الاساسي من انشاء تلك الغرف هو قيامها باصدار شهادات منشأ لكافة المواد او البضائع المصدرة الى البلاد العربية، الا انها اخذت تعمل في مجال تطوير المصالح المشتركة ما بين الدول المعنية.

وبذلك اصبحت المقاطعة العربية تشكل عبئاً على الكيان الصهيوني، كما ادت الى خلق مصالح متعارضة بين الكيان والحكومات والشركات الاجنبية التي تتعامل معه، مما دفع بالشركات التي تختار التعامل معه معرضة نفسها لخطر الادراج على القائمة السوداء للدول العربية ان تطلب من الكيان الصهيوني بالمقابل توفير شروط تجارية مرضية لها ومعاملة مميزة تعويضاً لها عن خسارتها للأسواق العربية بسبب تعرضها للمقاطعة العربية.

ورغم كل الاجراءات التي اتخذت لصالح المقاطعة، الا انها قد اخترقت مؤخرا بالمعاهدة الاسرائيلية المصرية، حيث تم من جرائها انهاء اجراءات المقاطعة ضد العدو الصهيوني من قبل النظام الحاكم والمتمثلة في بناء علاقات اقتصادية بين مصر والكيان الصهيوني، يتمكن من خلالها العدو الصهيوني من فتح منافذ ومسالك له الى الاسواق المصرية.

كما قامت الولايات المتحدة الامريكية في اواخر عام ١٩٨٥ بعقد اتفاقية تجارية مع الكيان الصهيوني لاقامة منطقة حرة للتجارة بين البلدين يأمل الكيان من خلالها ان يفسح المجال امامه لكسر

طوق المقاطعة العربية والالتفاف على اجراءاتها والتقليل من فاعليتها عبر تسريب منتجاته الى الاسواق العربية على انها منتجات امريكية غير خاضعة للمقاطعة[١٢].

فالمقاطعة الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني اذن هي عبارة عن مجموعة من المبادىء والاجراءات التي ترمي الى عدم الدخول في اية علاقة اقتصادية مع الكيان الصهيوني سواء كان ذلك بطريق مباشر او غير مباشر، بهدف حرمان اقتصاد ذلك الكيان من الفوائد التي يمكن ان تترتب على هذا التعامل، كما تعمل في الوقت نفسه على متابعة علاقات الكيان الصهيوني الاقتصادية الدولية والتأثير عليها، من اجل اضعافها وتقليص فرص نموها وذلك باستخدام كل الاسلحة الاقتصادية الممكنة.

وللمقاطعة الاقتصادية العربية وجهان، يتمثل احدهما في عدم الدخول في اية علاقات اقتصادية مع الكيان الصهيوني سواء أكان ذلك في ميادين التجارة او المال او النقد كما يحظر اي شكل من اشكال التعاون في ميادين المعاملات المالية والمصرفية ايضا. وأما الوجه الآخر للمقاطعة فيتمثل في محاولة منع رؤوس الاموال الاجنبية من التدفق على الكيان الصهيوني، وتعمل على اغراء العامل منها في ذلك الكيان على التراجع والعودة من حيث جاء، زد على ذلك منافسة العدو الصهيوني في اسواق صادراته وعرقلة حصوله على المواد الخام اللازمة لصناعته.

لقد استخدمت المقاطعة في حربها هذه سلاح القائمة السوداء، وقد امتد هذا السلاح ليشمل المؤسسات المالية والمصرفية التي تمد الهيئات والمؤسسات العامة ذات العلاقة مع الكيان الصهيوني، سواء أكان ذلك بالقروض او السندات او الامكانيات الفنية والتقنية.

ومن اجل تعزيز المقاطعة الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني وزيادة فعاليتها. فاننا نقترح ما يلي:

١ - تعزيز وتدعيم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وذلك بانضمام الدول العربية التي لم تنضم بعد اليها. والعمل على تحقيق اهداف تلك الوحدة.

٢ - انضمام الدول العربية الى السوق العربية المشتركة من اجل دعمها وزيادة فعاليتها.

٣ - يتوجب على الدول العربية التي تستورد مستلزماتها من جمهورية مصر العربية، ان تحصل على شهادة منشأ تثبت عدم دخول اية مادة اولية او ايدي عاملة صهيونية او اشتراك رأسمال صهيوني في البضائع المستوردة، وذلك حتى لا يسمح بتسلل اقتصاد الكيان الصهيوني عبر الاراضي المصرية الى الاسواق العربية.

٤ - اعادة النظر في مبادىء وقواعد وقوانين المقاطعة من اجل تقويتها وتطويرها بما يتماشى مع المتغيرات الجديدة.

٥ - دعم مكاتب المقاطعة وتعزيز قدراتها ماديا وبشرياً، ولاسيما مدها بالكفاءات العلمية ذات الخبرة الطويلة في هذا المجال، وذلك لمساعدة هذا الجهاز على اداء دوره القومي في المتابعة وكشف المخالفات.

٦ - التزام الدول العربية الكامل باحكام المقاطعة العربية.

هوامـــش:

(١) جريدة **الاهرام**، القاهرة ٧ فبراير/ شباط، ١٩٢٠ ص٢

(٢) جريدة **ام القرى**، مكة، عدد ٢٦٠، ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٢٩ ص٤.

(٣) جريدة **المصري**، القاهرة عدد ، ٦ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٣٦ ص٦.

(٤) جريدة **صوت الحجاز**، مكة، عدد ٢٦٧، ٨ آذار/ مارس ١٩٣٨ ص٤.

(٥) مروه اديب جبـر، **جامعــة الدول العربية وقضية فلسطين**، رسالة ماجستير غيرمنشورة اجيزت من آداب القاهرة عام ١٩٨٢ ص٢٠٤.

(٦) جريدة **الوفد المصري**، القاهرة، عدد ٢٢٢٩، يناير /كانون الثاني ١٩٤٦ ص٢.

(٧) جريدة **الاهرام**، القاهرة، عدد ١٩٨٨، ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٤٦ ص٢.

(٨) جريدة **الدفاع**، يافا، فلسطين، عدد ٣٣٩٢، ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٤٦ ص٤.

(٩) جريدة **الدفاع**، يافا، فلسطين، عدد ٣٣٩٣، ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٦ ص١.

(١٠) دكتور ابراهيم رضوان الجندي، **الصناعة في فلسطين ابان عهد الانتداب البريطاني**، عمان ١٩٨٦، ص١٧٠.

(١١) وليـد عنـاني «شرعية المقاطعة العربية للعدو الصهيوني في القانون الدولي»، مجلة **صامد الاقتصادي**، عدد ٤٣، ايار/ حزيران ١٩٨٣.

(١٢) د. منذر الدجاني «المقاطعة العربية لاسرائيل»، جريدة **الشرق الاوسط**، لندن ٣٠ اغسطس/ آب ١٩٨٦، ص٧.

(١٣) المرجع السابق.

أساليب الاختراقات الإسرائيلية للمقاطعة العربيـــة

غازي السّعـدي

الاقتصـاد هو الـدعـامة الاولى التي تقوم عليها الدولة. واذا ما تعلق الامر بالكيان الصهيوني، فانه يكون اللبنة الأهم التي تولى كل العناية والاهتمام، في ظل تطلعات الكيان الصهيوني الى التوسع والعدوان والاستيطان. ويمكن القول ان الوضع الاقتصادي الاسرائيلي قد وقف وراء معظم الحروب التي شهدتها المنطقة العربية.

ولم يكن وعي العـرب لهـذا الأمـر مقتـرناً بقيام الكيان الصهيوني على ارض فلسطين، بل انه اقترن ببداية الثورة الفلسطينية، حيث اعلنت مقاطعة شعبية على التعامل مع العدو، وخاصة في الفترة الواقعة بين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وتمثلت قمة هذه المقاطعة بالاضراب وشل العمل في ميناء يافا[١].

وبعـد قيـام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨، اعلنت الجامعة العربية المقاطعة العربية ضد اسرائيل، وحظر على المواطنين العرب المتاجرة معها، ولم يقتصر ذلك على عمليات البيع والشراء بل تعداها الى ما هو ابعد من ذلك.

غير أنـه ومنـذ عام ١٩٥٠، جرى توسيـع لعمليـة المقاطعة بحيث أصبحت تشمل جميع من يتعامل ويتـاجـر مع اسرائيـل، من جميـع دول العـالم، كما شملت هذه المقاطعة بشكل خاص، اساطيل السفن التجـاريـة التي تنقـل البضـائـع من والى اسرائيـل، اذ ان البحر، هو المنفذ التجاري الوحيد الذي يربط اسرائيل بدول العالم.

وأخذت المقاطعة تحقق اهدافها وتجني ثمارها، الأمر الذي حفز على توسيعها.

فمنذ عام ١٩٥٥، أخذ المكتب الرئيسي للمقاطعة يهدد جميع الشركات والمصانع الكبرى في العالم، ويعـد القـوائم السـوداء لمقـاطعـة هذه الشـركات والمصانع التي تتعامل مع اسرائيل، ويمنع العرب من التعامل معها[٢].

غير ان اسرائيل استطاعت ان تخترق هذا الحصار، بشكل مباشر احيانا وغير مباشر احيانا اخرى، لتغـزو الاسـواق العـربيـة بمنتجاتها الزراعية والصناعية والتقنية. والتي تحمل علامات تجارية مغايرة

لمصدر انتاجها، وفي بعض الاحيان كانت البضائع الاسرائيلية تدمغ حسب طلب الوسطاء والمستوردين.

ان هذا الغزو التجاري الذي تطمح اسرائيل الى تحقيقه بشكل اوسع، قد اخذ يتخذ مدى ابعد. فاذا صحت اقوال الاسرائيليين فان حجمه يتعدى الآن نسبة الـ ٢٠ في المائة من الصادرات الاسرائيلية، وفي ذلك من الخطورة ما يتجاوز القضية الفلسطينية ليصيب الاقتصاد العربي بمجمله.

وعلى الرغم من المقاطعة العربية لاسرائيل، فان الاسرائيليين يعقدون صفقات مع شركات ووسطاء عاملين في الوطن العربي، فقد حدث ان فوجيء موظف المقاطعة الذي يعمل في مكاتب الجامعة العربية برؤية نجمة داود الحمراء داخل علبة حلويات تلقاها، وهوما يدل على انها من صنع اسرائيلي[٣]، وهي من انتاج مصنع يمتلكه الياهو. س في الكيان الصهيوني، ويقوم هذا المصنع ـ وفقا لما اوردته جريدة «دافار» الاسرائيلية ـ بانتاج السائل الاكثر رواجاً في العالم العربي، والذي يعتبر من الادوية المنشطة للقدرة الجنسية، وتحمل الزجاجات الصغيرة المعبأة في علب من الكرتون، علامات تجارية تشير الى ان تلك الزجاجات هي من صنع اجنبي، بينما هي في الحقيقة، وباعتراف جريدة «دافار»، من انتاج المصنع المذكور، والذي يسوق معظم انتاجه للدول العربية[٤].

لقد نجح المنتجون الاسرائيليون، وبعض التجار العرب في الضفة الغربية المحتلة، وتجار من الدول الاوروبية وامريكا، في ايجاد وسائل وثغرات للتغلغل في اسواق الدول العربية، وبيعها منتجات عديدة، ومن اهمها اجهزة الري بالتنقيط[٥].

كمانجح الكيان الصهيوني، في مجال التكنولوجيا الزراعية. ففي سنة واحدة ـ كما افادت الصحافة الاسرائيلية ـ بلغت مبيعات المنتوجات التكنولوجية الزراعية الـ ٧٠ مليون دولار[٦]، ومع انه لا توجد احصائية رسمية حول الصادرات الاسرائيلية المقنعة للدول العربية، الا ان هذه الصادرات تصل الى نسبة عالية وكافية لحل ازمة البطالة في اسرائيل والحيلولة دون اغلاق عشرات المصانع التي تعاني من ازمة التصدير. وبالتالي، فان الازمات المالية التي تتعرض لها مثل هذه المصانع تحل عن طريق تصدير انتاجها الى العالم العربي.

على ان ثمة مظهر اخر من مظاهر الاختراق الاسرائيلي للاسواق العربية يعتبر اكثر خطورة واشد فتكا. وقد ظهرت معالمه في ابوظبي، حين اكتشف ان احذية الاطفال قد طبع عليها كلمات من مثل «الله» «محمد»، وفقا لما نشرته الصحف المحلية. ولعلنا لا نستبعد ان تكون اسرائيل مصدرها وهو ما يعني ان هدف اسرائيل الاقتصادي يسير جنبا الى جنب مع محاولاتها طمس القيم الروحية والاخلاقية في العالم العربي.

أساليب واختراقات:

يقول «افنيربورتنوي»، من المعهد الاسرائيلي للتصدير، ان المنتجين الاسرائيليين يجدون طريقهم الى الاسواق العربية بقدراتهم الذاتية، ويضيف: ان هناك علاقة تجارية غير مباشرة، دون الخوض في تفاصيلها، تصل الى الاسواق العربية، حيث يجري تحميل السفن من الموانيء الاسرائيلية بالبضائع،

بموجب بوالص شحن تفيد بانها متجهة الى ميناء أجنبي معين، ومن هناك تغير وجهتها، لتصل الى ميناء الاسكندرية مثلا، حيث يجري تغيير بوالص الشحن وكأن البضائع ايطالية المنشأ، ومن ثم يجري تسويقها في الدول العربية. كما يشير الى أن هناك بضائع اسرائيلية المنشأ، تحمل علامات تجارية هولندية يتم تسويقها في قبرص او اليونان وتركيا، ومنها تجد طريقها الى الدول العربية[٧].

ويقول «اليعازر شيفر»، من كلية الاقتصاد في الجامعة العبرية، في القدس، ان حجم التجارة الخفية التي تصل الى الاسواق العربية يقدر بـ ٢٠ في المائة من مجموع الصادرات الاسرائيلية[٨].

أما «ايلان برزل» فيقول: ليست هناك معلومات مؤكدة، ولكن الملاحظ هو ان هناك زيادة ملحوظة في حجم البضائع الاسرائيلية المصدرة الى هولندا، واذا كانت هناك تجارة خفية بين اسرائيل والاسواق العربية، فان حجم هذه التجارة لن يزيد عن ٥ في المائة، من مجموع الصادرات الاسرائيلية[٩].

ويشير «جاد غليبر» الخبير في اقتصاد الشرق الاوسط، في جامعة حيفا، الى أن هذا تقدير معقول مضيفاً ان معظم الدول العربية لا تنتج ما تنتجه اسرائيل من بضائع، ولهذا فان هناك أمل في قيام تجارة سرية بين اسرائيل والعرب يزداد حجمها سنة بعد اخرى، شريطة ان لا تتدخل فيها الجهات الرسمية[١٠].

ولكن كيف يتم كل هذا مع تواجد جهاز ضخم للمقاطعة العربية؟؟

ان المنتوجات الاسرائيلية تسوق الى الدول العربية عن طريق طرف ثالث كالولايات المتحدة مثلا، ودول حوض البحر الابيض المتوسط، اضافة الى أنها تصدر الى مصر علانية بعد اتفاقية «كامب ديفيد»، وفي معظم الحالات، دون ان تحمل علامة اسرائيلية مسجلة، ومع ان حجم البضائع الاسرائيلية المصدرة الى مصر لا تتجاوز بضع ملايين من الدولارات، إلا أن الصادرات الاسرائيلية المعدة للتصدير الى دول عربية اخرى، تنقل عن طريق الترانزيت، دون الحاجة الى ادخالها الى مصر[١١].

على صعيد لبنان، ورغم ان تصدير البضائع الاسرائيلية اخذ بالتقلص، الا ان حجم تصدير المنتجات الاسرائيلية للبنان بلغ ذروته عام ١٩٨٢، اذ وصل حجم الصادرات الى «١٠٠» مليون دولار سنويا، بينما تقلصت اليوم الى ٢٠ مليون دولار، حسب اعترافات المصادر الاسرائيلية.

لقد نجحت اسرائيل في تصدير بضائعها، ليس الى الجنوب اللبناني المحتل فحسب، بل تعدت ذلك الى مناطق اخرى، اذ كانت البضائع تنقل بالسفن الاجنبية من ميناء حيفا الى ميناء بيروت الشرقية، وكان قسم كبير من هذه البضائع يشحن من بيروت الشرقية الى دول الخليج العربي على انه منتجات لبنانية[١٢].

كما انشأت الشركات الاسرائيلية فروعاً لمصانعها في كل من هولندا، وانجلترا، وفرنسا، وايطاليا، وجنوب افريقيا، واسبانيا، تعمل على تسويق منتجاتها الى دول العالم، بما فيها الدول العربية[١٣].

اضافة الى ذلك فان اتفاقية منطقة التجارة الحرة، الموقعة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، سوف تساعد بالتأكيد على طمس آثار التجارة السرية والتغلب على انظمة المقاطعة العربية ضد اسرائيل، فالمنتج الاسرائيلي الذي باع معدات للعراق او الجزائر، مثلا، عن طريق طرف ثالث في اوروبا، سوف يتمكن من بيع انتاجه الى الدول العربية مباشرة، ومن هذا المنطلق فقد اقيمت بعض الفروع في كاليفورنيا

مثلا، لبعض المصانع الاسرائيلية[١٤].

امثلة عمليـــة:

ـ نقلت اجهزة الاعلام الدولية، ان اسرائيل تصدر مختلف قطع الغيار التي تنتجها الى الدول العربية، وقد تصل ايضا الى دول اسلامية متحاربة.

وذكرت شبكة التلفزيون الامريكية، في شهر حزيران ١٩٨٤، ان احدى الدول العربية اشترت حوالي خمسة آلاف قنبلة عنقودية، من تشيلي. وكانت صحيفة «المركوريو» التي تصدر في مدينة سانت ياغو، قد ذكـرت ان لاسرائيـل صنـاعات عسكرية مختلفة في تشيلي، كانت قد اقيمت لمساعدة الجنرال «بينوشت» ومن ضمنها صناعة القنابل العنقودية.

فاذا ما صحت هذه الاقـوال، فان بعض الـدول العـربيـة والاسلامية تكون قد اشترت هذه القنابل دون ان تعلم أنها منتجات اسرائيلية[١٥].

ـ نشرت صحيفة «الانباء الكويتية»، في عددها الصادر بتاريخ ٩/ ١٠/ ٨٤، صورة وثيقة اسرائيلية عبارة عن دعوات ارسلت الى بعض الدول العربية، بوساطة المجلة الامريكية «اغربيبزنيس» للمشاركة في المعـرض الـزراعي «اغـرينتـاخ» الـذي يقـام سنويا في الكيان الصهيوني، ويظهر في صورة الوثيقة، التي نشرتها الجريدة، انها ارسلت الى عنوانها، بعد ملئها.

ويـذكـر ان وسـائـل الاعلام الاسرائيلية ذكرت مؤخراً، ان اعدادا كبيرة من مواطني الدول العربية المختلفة، يزورون هذا المعرض ويعقدون صفقات مع ادارته[١٦].

ـ نسبت مجلة «الطليعـة» الى وزيـر الـزراعـة الاسرائيـلي اريبه نحامكن قوله خلال جولة قام بها في مستـوطنـات غور الاردن، بأن معـدات زراعية مثل اجهزة الري بالتنقيط، والبيوت الخضراء، وغيرها من المعدات التي لا تحمل اشارات مميزة اسرائيلية، يجري تصديرها الى بعض الدول العربية[١٧].

ومما يثبت اقوال الوزير الاسرائيلي، الوثيقة التي نشرتها جريدة «الانباء» الكويتية بهذا الصدد.

ـ نشرت صحيفة «القبس» الكويتية ان مكتب المقاطعة العربية في الكويت، يدرس شكوى قدمت اليه حول تسـويق قطـع غيار سيارات من صنع اسرائيلي في اسواق الكويت، ونقلت الصحف عن مدير المكتب «احمد العنزي» قوله، ان جهودا تبذل للاتصال بالشركة الاجنبية التي حصلت على القطع وصدرتها الى الكـويت باسمهـا، وان هذه الشـركـة سوف توضع على القائمة السوداء ان هي عجزت عن اثبات جهلها بمصدر قطع الغيار عندما قامت بشرائها.

وقـال مديـر الشـركـة لصحيفـة «القبس»، انـه لا توجـد على قطع الغيار اية علامات تشير الى انها مصنوعة في اسرائيل[١٨].

ـ نشرت صحيفة «الانباء» الكويتية ان نجمة داود، ممثلة بصورة واضحة ومرئية، صنعت باسلوب خطـير، على شكـل لعبـة صغـيرة للاطفال، يتداولها اطفال الكويت، لتكون وسيلة سهلة لترسيخ المبادىء الصهيـونيـة في عقـول الاطفـال العـرب. وتسـاءلت الصحيفة: هل دخلت هذه البضائع الكويت بطريقة مشـروعـة؟ ام ان رقـابـة مكتب المقـاطعـة تفـرض على بضـائع دون اخرى. كما نشرت الصحيفة على

صفحـاتهـا صورا لهـذه الالعاب، وقالت: لقد سبق واشرنا الى صناديق الفواكه، وزجاجات المياه المعدنية الاسرائيلية الصنع، التي وجدت في الاسواق الكويتية[١٩].

ـ قام المنتج التونسي، طارق بن عمار بتسليم افخم فيلم قام بانتاجه الى وكالة التوزيع «كانون» التي يملكهـا الاسرائيليـان «منـاحم جولان» و«يـورام غلوبس»، لتتولى توزيعه، وقد بلغت تكلفة الفيلم واسمه «بيرتس» ٣٠ مليون دولار[٢٠].

ـ ذكرت صحيفة «السياسة» الكويتية، ان اجهزة الامن القطرية ضبطت بضائع اسرائيلية مهربة في الاسواق القطرية، وان البضائع الاسرائيلية وصلت الى قطر عن طريق طرف ثالث[٢١].

تعريف بالمقاطعة:

تنص الفقـرة «أ» من المـادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم المتحدة على تطبيق الاجراءات الجزائية غير العسكرية ضد الدول التي تنتهك ميثاق العصبة. وتشمل الاجراءات:

١ ـ قطع كل العلاقات التجارية والمالية مع الدول المعنية.

٢ ـ قطع كل علاقة بين رعايا الدول الاعضاء والدولة التي انتهكت ميثاق العصبة.

٣ ـ حظر كل علاقة بين رعايا الدول والدولة المعنية.

وفي عام ١٩٢٠، تقرر انشاء لجنة دولية خاصة تشرف على اعمال الحصار، ولجنة اخرى للاشراف على تنفيذ الحصار.

وتنص المـادة الحـاديـة والاربعون من ميثاق الامم المتحدة، على ان: لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخـاذه من التـدابـير التي لا تتطلب استخـدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله ان يطلب من الدول الاعضـاء في الامم المتحـدة، تطبيق هذه التـدابـير، ووقف الصلات التجارية والاقتصادية والمواصلات، الحديدية والبحرية والجوية والبرية، والبريدية واللاسلكية وغيرها وقفا كليا او جزئيا، مع قطع العلاقات الدبلوماسية[٢٢].

وتعتبـر المقـاطعـة جزءاً لا يتجـزأ من الحرب الاقتصادية، وتشمل الحصار، والحظر، ونظام القوائم السوداء، والمشتريات الوقائية. وهناك ايضا المقاطعة الاهلية والتي تعني قيام ابناء دولة معينة بمقاطعة بضـائـع دولـة معينة، والمقاطعة الداخلية وتمارس من قبل مجموعة ضد اخرى من البلد ذاته، والمقاطعة الـدوليـة مثـل المقـاطعة العربية ضد اسرائيل، التي اقرها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثانية بتـاريـخ ٢/ ١٢/ ١٩٤٥، وكـذلـك المقـاطعـة التي تفـرضهـا دول منظمة الوحدة الافريقية، ودول عدم الانحياز، والمنظومة الاشتراكية، ضد نظام جنوب افريقيا العنصري[٢٣].

تطور المقاطعة العربية لاسرائيل:

فيما يلي ابرز سمات تطور المقاطعة العربية لاسرائيل:

المرحلة الاولى: مرحلة ما قبـل قيـام الـدولة الصهيونية على ارض فلسطين، وكانت المقاطعة شعبية جمـاهـيريـة جاءت نتيجـة طبيعيـة لتـزايـد خطـر الهجـرة الصهيونية، وكانت الدعوة لمقاطعة البضائع

الصهيونية بتاريخ ٧/٧/١٩١٤.

وفي عام ١٩٢١، دعا مؤتمر الجمعية الاسلامية ـ المسيحية المنعقد في نابلس بتاريخ ١٩٢٠/١/٢٦ الى مقاطعة اليهود مقاطعة كاملة، والحيلولة دون اسكانهم او دخولهم الى منطقة نابلس وضواحيها.

في عام ١٩٢٢، اتخذ المؤتمر الوطني الفلسطيني، المنعقد في نابلس، بتاريخ ١٩٢٢/٨/٢٢، قراراً بمقاطعة اليهود في مجال البيع والشراء، بالاموال المنقولة، وغير المنقولة.

وفي عام ١٩٢٩، تبلورت فكرة المقاطعة العربية للبضائع الصهيونية واصبحت اكثر تنظيماً واكثر اتساعا.

وبتاريخ ١٩٢٩/١١/٢٧، شهدت مدينة القدس، مؤتمراً عربياً، اشترك فيه مندوبون عن سورية ولبنان والاردن، وكان المؤتمر مكرسا لمنع بيع الاراضي لليهود.

وبتاريخ ١٩٢٩/١١/١٤، عقد مؤتمر حضره (٤٥) مندوبا عن سورية ولبنان والاردن وقرر المؤتمر مقاطعة البضائع اليهودية.

في عام ١٩٣٠، عقد المؤتمر الثاني لطلبة فلسطين في مدينة عكا، حيث طالب المؤتمرون بمقاطعة البضائع اليهودية.

وبتاريخ ١٩٣١/١٠/٩، وجهت اللجنة التنفيذية العربية نداء الى العالمين العربي والاسلامي، لمقاطعة المتاجر اليهودية.

وبتاريخ ١٩٣٢/٣/٩، دعت اللجنة لمقاطعة معرض تل ابيب التجاري اليهودي.

وفي ايلول ١٩٣٤، شكلت النقابات العربية واتخذت المقاطعة بعداً جماهيريا اعم واشمل[٢٥].

وقد كانت المقاطعة العربية للبضائع الصهيونية عام ١٩٣٦، شبه شاملة، مما ادى الى افلاس عدد كبير من التجار اليهود وتوقف العديد من المصانع الصهيونية عن العمل.

وبتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢، اتخذ مجلس الجامعة العربية القرار التالي:

١ ـ تعتبر المنتوجات والمصنوعات اليهودية غير مرغوب فيها، في البلدان العربية.

٢ ـ يمنع الافراد والمؤسسات في البلدان العربية من استيراد وتوزيع المصنوعات اليهودية التي يتم انتاجها في فلسطين.

٣ ـ تشكل لجنة للاشراف على ذلك.

وبالفعل فقد تشكلت لجنة بتاريخ ١٩٤٦/١/٥ للاشراف على المقاطعة العربية، وافتتحت مكتباً دائماً في فلسطين، ومع ذلك فان المقاطعة العربية لم تحقق اهدافها في هذه المرحلة، وذلك لاسباب عديدة منها عدم التزام جميع الدول العربية بقرار انشاء مكاتب للاشراف على المقاطعة، وافشال المقاطعة من قبل سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين والفرنسي في لبنان.

المرحلة الثانية: بعد قيام الدولة الصهيونية، وفي حزيران ١٩٥٠، قدمت اللجنة السياسية التابعة لمجلس الجامعة العربية عدة اقتراحات حول المقاطعة العربية اهمها: انشاء جهاز للمقاطعة برئاسة مفوض عام، يعاونه ضباط ارتباط في كل بلد من بلدان اعضاء الجامعة.

وفي ايار ١٩٥١، اقر مجلس الجامعة انشاء جهاز المقاطعة، بحيث يكون مقره الرئيسي دمشق.

وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٠، اقر مجلس الجامعة القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل.

المرحلة الثالثة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧: وفي هذه المرحلة نجح الكيان الصهيوني، في فتح منفذ الى القارتين الاسيوية والافريقية، من خلال امتلاكه لبلدة ام رشرش، واقامة بلدة ايلات، وانشاء ميناء فيها، الامر الذي ادى الى توجيه ضربة للمقاطعة العربية، وذلك من خلال تغلغل اسرائيل في القارتين المذكورتين، وايجاد اسواق جديدة فيهما.

وفي اذار ١٩٦٣، بدأت بوادر تراجع في المقاطعة العربية الرسمية، اذ قرر مجلس الجامعة استثناء المصارف التي تتعامل مع اسرائيل من المقاطعة، اذ كانت هذه المصارف تقدم قروضا للدول العربية باحجام اكبر من القروض التي تقدمها لاسرائيل. كما شمل الاستثناء مجال شركات الطيران التي تتعامل مع شركة العال الاسرائيلية، حيث ان لبعض الشركات الاجنبية مكاتب في اسرائيل وفي البلدان العربية على حد سواء[٢٦].

المرحلة الرابعة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣: بعد احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، اقامت اسرائيل علاقات اقتصادية مباشرة مع ما يزيد عن مليون مواطن عربي في تلك المناطق، كما استفادت اسرائيل من سياسة الجسور المفتوحة، وقد جعلت من الاراضي المحتلة جسرا لتصدير البضائع الاسرائيلية الى الاسواق العربية.

المرحلة الخامسة بعد ١٩٧٣: اتخذ المجلس الاقتصادي العربي في دورته التاسعة عشرة، المنعقدة في شهر كانون الاول ١٩٧٣، قرارا باستخدام النفط كسلاح للضغط على الدول الاجنبية، لاجبارها الضغط على اسرائيل كي تنسحب من الاراضي العربية المحتلة، الا انه من الناحية العملية لم يكن لهذا القرار اثر يذكر.

وفي ايلول ١٩٧٥، وقعت مصر اتفاقية سيناء الثانية وبموجبها سمح للبضائع الاسرائيلية، غير العسكرية بالمرور عبر قناة السويس.

وبعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، استخدمت اسرائيل الاراضي اللبنانية، ممرا للعديد من بضائعها الى الدول العربية[٢٧].

خلاصـــة:

بالرغم من وجود ثغرات عديدة في المقاطعة العربية لاسرائيل، الا انه لا يمكننا التقليل من نتائجها، كما أن احدا لايدعي بأنها لم تحقق اهدافها، وكدلالة على ذلك، فان اسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية استعانتا بالولايات المتحدة لمواجهة المقاطعة العربية، حيث اتخذت امريكا سلسلة من القرارات ضد المقاطعة، وذلك باتخاذ اجراءات بحق الشركات الامريكية التي تذعن لانظمة المقاطعة العربية، كذلك استعانت اسرائيل بالسوق الاوروبية المشتركة، لتصدير منتوجاتها الزراعية والصناعية الى دول السوق.

ان الدعوة التي اطلقها زهير عقيل، المفوض العام لمقاطعة اسرائيل مؤخراً، تكشف لنا عن ثغرة مهمة، وهي ان دول المغرب العربي، لم تعمل على اقامة مكاتب اقليمية للمقاطعة، وتطبيق احكامها[٢٨].

وأخيراً، فان سلاح المقاطعة عنصر مهم في صراعنا مع العدو الاسرائيلي اذ ان حربنا مع الكيان الصهيوني تحتاج الى نفس طويل بعيد المدى، وتدعو الى استخدام جميع الوسائل المتاحة سياسية واقتصادية وعسكرية، بما في ذلك سلاح المقاطعة العربية.

على ان السلاح الامضى والأهم يتمثل في وحدتنا وقوتنا الذاتية وتضامننا العربي والاسلامي، على حد سواء، وبدون ذلك فلن تنجح المقاطعة العربية في تحقيق اهدافها.

المصـــادر:

(١) كتاب **المعجم الصهيوني** ١٩٧٧.

(٢) الملحق الاسبوعي لجريدة **«دافار»** الاسرائيلية ٢٣/١١/١٩٨٤.

(٣) جريدة **الانباء** الكويتية ٩/١٠/١٩٨٤.

(٤) الملحق الاسبوعي لجريدة **«دافار»** الاسرائيلية ٢٣/١١/١٩٨٤.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) **دافار** (١٢/٦/١٩٨٤).

(١٦) **الانباء** الكويتية (٩/١٠/١٩٨٤).

(١٧) **الطليعة** المقدسية ٢٧/١٢/١٩٨٤.

(١٨) **القبس** الكويتية ٢/٨/١٩٨٥.

(١٩) **الانباء** الكويتية ٧/١/١٩٨٦.

(٢٠) **الجروساليم بوست** ٢٧/٤/١٩٨٦.

(٢١) **السياسة** الكويتية ٢٠/٥/١٩٨٦.

(٢٢) عزيز عبد المهدي الردام، **المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل** ـ مركز الدارسات، بغداد ١٩٧٩ ص٧.

(٢٣) **نيويورك تايمز** ٢٣/٤/١٩٦٧.

(٢٤) صحيفة **الكرمل** ـ حيفا ٧/٧/١٩١٤.

(٢٥) مجلة **الارض** ٢١/١١/١٩٨٦.

(٢٦) المصدر السابق.

(٢٧) **دافار هشبوع** ٢٣/٧/١٩٨٤.

(٢٨) **القبس** ٢٦/١/١٩٨٧.

أزمة الاقتصاد الإسرائيلي وفعالية المقاطعة العربيّة

سـلامة العكور

مـــدخل:

احتلت حالة التراخي الخطيرة التي غزت معاقل المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل واحكامها وقوانينها حيّزاً مهماً في اهتمامات الاوساط العربية الشعبية، خاصة وان حالة التراخي هذه مرشحة لتأخذ اشكالاً أوسع وأشد خطورة ضد هذا الانجاز العربي المهم الذي الحق اضراراً نسبية في الاقتصاد الاسرائيلي وأعاق الى حد ملحوظ نموه لسنوات طويلة.

وهذا الاهتمام القومي الواسع ناجم أساساً عن الحرص على هذا السلاح المؤثر من اسلحة المواجهة المصيرية مع اسرائيل وتطوير قدراته وتعزيز فاعليته وتأثيراته.

ولا ننكر ان الوهن والتردي الناشبين في الوضع العربي قد سهلا على اسرائيل الى حد كبير مهمة خلق هذا الانفلاش الخطير في المقاطعة الاقتصادية العربية وفي امكانية الاستمرار في مزاولة هذا الشكل الفاعل من اشكال النضال القومي الرسمي والشعبي.

بدايات الصراع العربي الصهيوني والمقاطعة الاقتصادية:

بعد ان راحت الحركة الصهيونية تؤكد في مؤتمراتها وفي بياناتها بوضوح عن نواياها المبيتة في اقامة كيانها او دولتها على ارض فلسطين، لجأ الشعب الفلسطيني من ضمن اشكال النضال الوطني التي خاضها ضد هذا التوجه الصهيوني اللامشروع الى مقاطعة المنتجات اليهودية، خاصة وأن اليهود

انفسهم كانوا قد شرعوا في مقاطعة البضائع والسلع والمواد الغذائية من المتاجر العربية الا في الضرورة القصوى.

وقد لعبت ثورة ١٩٣٦ دوراً تحريضياً وتثقيفياً نشيطاً على هذا الصعيد. لاسيما وان الحركة الصهيونية عملت آنذاك على اقامة صناعات خاصة للاسهام في استيعاب اليهود المهاجرين الى فلسطين وتدبير شؤونهم.

ولم تجد هذه المقاطعة الشعبية العفوية فاعليتها وتاثيرها الا عندما اعتمدتها جامعة الدول العربية في ٢/١٢/١٩٤٥ حيث قرر مجلس الجامعة حينئذ مقاطعة المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين. وأصدر توصية للدول العربية بهذا الخصوص. وشكلت لجنة دائمة للمقاطعة باشرت نشاطها بتاريخ ٥/١/١٩٤٦، ثم تم تشكيل مكتب دائم للمقاطعة في فلسطين ليكون مرشدا في الكشف عن الصناعات والمنتجات اليهودية في فلسطين. ومن ثم انشئت لجان للمقاطعة في كل من فلسطين والدول العربية.

ولأن هذه المقاطعة اقتصرت حينذاك على عدم شراء المنتجات والمصنوعات الخاصة بيهود فلسطين دون التعرض لمنتجاتهم في الخارج. فلم تنجح في اعاقة تطور ونمو الصناعات اليهودية. كما ان عددا من الدول العربية فتحت اسواقها أمام تدفق الصناعات اليهودية إما مباشرة او عبر القنوات البريطانية.

وقد مرت المقاطعة الاقتصادية العربية بثلاث مراحل:

أولاً: مقاطعة السلع المنتجة في فلسطين من ١٩٣٦ الى ١٩٤٥.

ثانياً: تولي أمر المقاطعة من قبل الجامعة العربية ومشاركة بعض الدول العربية من ١٩٥٦ الى ١٩٤٩.

ثالثاً: تنظيم المقاطعة واللوائح السوداء من ١٩٥١ حتى اليوم.

وقد ظلت المقاطعة الاقتصادية العربية مقتصرة على شعب فلسطين وعلى بعض الدول العربية حتى الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨، وانشاء دولة «اسرائيل»، حيث اتخذ مجلس الجامعة العربية قرارا شاملا لامتصاص نقمة الشعوب العربية وتنفيس غضبها. وتمثل هذا القرار الشامل في انشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية تحت اشراف مكتب رئيسي مقره دمشق. على ان تتولى هذه المكاتب كلها مهمة تخطيط ومتابعة شؤون المقاطعة. وقد تسلم مسؤولية ادارة هذه المكاتب ضباط اتصال يعقدون اجتماعات دورية لاقرار كيفية منع التعامل مع اسرائيل بالطرق المباشرة وغير المباشرة وصولاً الى اعاقة نمو علاقات اسرائيل التجارية والاقتصادية دوليا. وقد تطور هذا النظام الاقتصادي باجهزته ووسائله على النحو الذي يمكن الجامعة العربية من تحقيق اهداف المقاطعة الى حد كبير.

أهداف المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ووسائلها:

عندما قام الشعب الفلسطيني في الثلاثينات بأولى خطوات مقاطعته للمنتوجات والصناعات اليهودية

كان يهدف الى منع تعاظم القدرة اليهودية باتجاه فرض المزيد من النفوذ الاقتصادي والسياسي على ارض فلسطين.

ورأت الدول العربية في المقاطعة بعد اقامة الكيان الاسرائيلي وسيلة مهمة لاضعاف فرص اسرائيل على صعيد تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول العالم، على أمل عزلها ومحاصرتها وتسهيل مهمة مجابهتها.

وللمقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل وجهان:

الأول سلبي: ويتمثل في عدم اقامة اية علاقات اقتصادية وتجارية مع اسرائيل وحظر اي شكل من اشكال التعامل التجاري تصديرا واستيرادا وأي تعامل في ميدان المعاملات المالية والمصرفية.

والثاني ايجابي: ويتمثل في محاولة منع رؤوس الاموال الاجنبية من التدفق على اسرائيل ودفع الموجود فيها نحو الهروب للخارج، والعمل على منافسة اسرائيل في اسواق صادراتها وعرقلة حصولها على المواد اللازمة لصناعاتها.

ولأحكام السيطرة على هذه الوسائل، وُضعت مجموعة من التدابير والاجراءات اللازمة، بحيث تضبط بدقة مراقبة كل من وسائل النقل والبيوت المالية والمصارف والحدود البرية والبحرية لفلسطين المحتلة مراقبة دقيقة.

كما وضعت مجموعة من التعليمات والاحكام لمنع اسرائيل من الحصول على بعض المنتجات العربية، ودعمت هذه الاجراءات باتصالات دبلوماسية مع دول العالم لمكافحة التهريب من اسرائيل واليها، كما اتخذت اجراءات مماثلة لمنع اسرائيل من التسلل الى الاقتصاد العربي او محاولة السيطرة على اسواقه.

وتقرر عدم التعامل مع الشركات الاجنبية التي تنشيء لها مصانع فرعية أو مصانع تجميع في اسرائيل او تعتمد وكلاء عامين او مكاتب رئيسية للشرق الاوسط هناك. كما تقرر عدم التعامل مع الشركات والمؤسسات الاجنبية التي تمنح حق استعمال اسمها لشركات اسرائيلية او التي تساهم في شركات او مصانع اسرائيلية او التي يثبت انها تقدم المشورة والخبرة الفنية للمصانع الاسرائيلية.

وتوصي تعليمات المقاطعة بعقد اتفاقيات تجارية مع أهم الدول التي تتعامل مع اسرائيل، خاصة بلدان البحر المتوسط والتي لاسرائيل اسواق فيها، وذلك بهدف الحلول محل اسرائيل في تلك الاسواق.. كما توصي بانشاء صناعات عربية مماثلة ومنافسة لتلك التي تصدر اسرائيل منتجاتها اليها والعمل على اقامة المعارض في الخارج.

ووضعت تعليمات مهمة لعرقلة حصول اسرائيل على المواد اللازمة لصناعاتها.. وفي الحالات التي تحقق المقاطعة حرمان اسرائيل من المواد الاولية يصار الى وضع العوائق امام اسرائيل لترتفع بذلك اسعار تلك المواد ويقل جدوى تصنيعها.

وقد استخدم سلاح القائمة السوداء وامتد ليشمل المؤسسات المالية والمصرفية التي تمد الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة الاسرائيلية بقروض او اعانات للمشروعات العسكرية او الاقتصادية او

تقوم بدور فعال في توزيع سندات للقروض الاسرائيلية وترويجها عند انشائها مؤسسات اوشركات في اسرائيل.

وامتد نظام القائمة السوداء ليشمل السفن والطائرات، كما امتد في حالات خاصة الى شركاتها.. وذلك لدى مرورها بالموانىء والمطارات الاسرائيلية بعد مرورها بالموانىء او المطارات العربية في رحلة واحدة «ذهابا وايابا». أولدى قيامها بنقل مواد تخدم المجهود الحربي لاسرائيل. اوقيام الشركات الاسرائيلية باستئجارها.

من هنا يمكن ملاحظة ان المقاطعة الاقتصادية العربية عالجت المسائل المتعلقة بقطاعات التجارة والخدمات والتمويل الاجنبي.

ظواهر الخلل في المقاطعة:

أتيح للسلع والبضائع الاسرائيلية بعد اتفاقيات كامب ديفيد فرص مواتية لغزو الاسواق العربية بشكل مباشر وغير مباشر، وكانت هذه احدى نتائج اتفاقيات كامب ديفيد التي الحقت افدح الاضرار في التضامن العربي والنضال القومي في مواجهة اسرائيل ومخططاتها في المنطقة.

لقد سلكت قنوات الانفتاح المصري على اسرائيل من جهة، كما سلكت الى حد ما قنوات الانفتاح امام البضائع والسلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية عبر مصر ومن ثم عبر الضفة الغربية والجنوب اللبناني من جهة اخرى.. هذا فضلاً عن نافذة المغرب المشرعة مصاريعها بدون اعلان وبتكتم شديد.

إن فتح اربعة جروح غائرة في جسم المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، وربما أكثر، قد ألحق الشلل في مفاصله وعطل من تنامي مهمته القومية، وقد يجعل جهوده ومساعيه اذا ما استمر على هذا النحو بدون طائل، لاسيما وأن أصواتاً عربية راحت تعلو بتردد وخجل حيناً وبوضوح احياناً في الترويج لعدم جدوى المقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل وتدعو لانهائها، متعللة بعبقرية اليهود وخبراتهم وبراعتهم ومهاراتهم في مجالات الاقتصاد والتجارة والتقنية، ومطالبة بتوظيف ذلك كله لتحقيق التقدم في المنطقة العربية؟!!.. كما أن هذه الاصوات راحت تنظّر لصالح توظيف المهارات اليهودية في استثمار الاموال والثروات العربية الضخمة لصالح مستقبل حضاري للمنطقة.

وبطبيعة الحال فان هذه الدعوة تشكل خطوة متقدمة جداً في انحرافها ووقاحتها عن الدعوة لانهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، بل ومتقدمة على الدعوة للتطبيع وفتح الاسواق العربية أمام المد الاقتصادي الاسرائيلي استيراداً وتصديراً. وهذه الاصوات لم تكف حتى الآن عن الزعم بأن العرب خسروا الكثير بسبب امتناعهم عن الافادة من الخبرات والمهارات اليهودية.

الفوائد المباشرة للمقاطعة:

رغم المزاعم التي تشير الى خسارة العرب من المقاطعة، الا ان الحقائق تؤكد عكس ذلك تماماً. فقد جنت بعض البلدان العربية من المقاطعة فوائد ملحوظة ومهمة. ففي عام ١٩٤٨ كانت المرافق في ميناء

حيفا افضل منها في ميناء بيروت، وكان ميناء حيفا افضل من بيروت من حيث الموقع لتجارية الترانزيت مع الاردن والسعودية، ولكن بفضل المقاطعة أصبح لا يسمح لأية سلع او لأية بضائع متجهة الى اسرائيل بالمرور من أي من البلدان العربية المجاورة لها، كما لا يسمح لأية باخرة بزيارة ميناء عربي وميناء اسرائيلي في رحلة واحدة، ولا يسمح للطائرات المتوجهة الى اسرائيل بالمرور من اجواء البلدان العربية. وتولت بعض البلدان العربية مهمة القيام بشؤون صادرات وواردات البلدان العربية الاخرى التي تفتقر الى المرافق الضرورية.

وبالفعل فقد ورث لبنان على وجه التحديد القسم الاكبر من تجارة الترانزيت الفلسطينية. ونظراً لنمو التجارة بين العالم العربي والبلدان الصناعية انشئت موانىء جديدة في الاردن والعراق والعربية السعودية. كما عادت المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل بتطورات مماثلة في مطاري دمشق وبيروت. فازدهر المطاران واتسعا بسرعة، حيث تمر الخطوط الجوية الدولية بين اسيا وافريقيا واوروبا من أحد هذين المطارين، ولولا المقاطعة لتحولت حركة النقل والملاحة الى تل ابيب.

ثم انه بفضل المقاطعة مدت انابيب البترول العربية السعودية والعراقية الى البحر الابيض المتوسط عبر سوريا ولبنان تفادياً لعبورها من الاراضي المحتلة، كما ان عائدات نقل البترول ورسوم تصديره والضرائب المفروضة على مصافيه وتأمين البترول باسعار اقل من اسعار السوق العالمية، ليست سوى بعض المظاهر الواضحة للفوائد التي يجنيها كل من لبنان وسوريا، علماً بأن هذا السلاح امتد ليشمل السفن والطائرات لدى مرورها بالموانىء والمطارات الاسرائيلية بعد مرورها بالموانىء والمطارات العربية في رحلة واحدة «ذهاباً واياباً»، أولدى قيامها بنقل مواد تخدم المجهود الحربي لاسرائيل اوقيام الشركات الاسرائيلية باستئجارها.

ثم أنه لا بد من التأكيد على الفائدة الاستراتيجية المتمثلة في ترويض وتعويد الدول العربية على التنسيق والتعاون فيما بينها ضد عدو مشترك طامع في سيادتها وطامع في اراضيها وثرواتها.. ويمكن لهذا النجاح النسبي في التنسيق والتعاون ان يشجع على انشاء سوق عربية مشتركة.

وهكذا فانه فضلا عن تلبية الواجب القومي في النضال المشترك ضد العدو الاسرائيلي وأطماعه في المنطقة فقد حققت المقاطعة فوائد اقتصادية وتجارية مهمة لبعض البلدان العربية.

الهيكل التنظيمي لاجهزة المقاطعة:

قامت اجهزة المقاطعة العربية من الناحية الادارية على الاسس التالية:

١ - يتولى جهاز المقاطعة تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة اسرائيل والعمل على تحقيقها ويرأسه مفوض عام يعينه الأمين العام للجامعة العربية ويعاونه مندوب عن كل دولة عربية بصفة ضابط اتصال تعينه حكومته.

٢ - ينشأ برئاسة المفوض مكتب مركزي مقره دمشق وتكون مهمته تأمين الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل دولة لتنسيق تدابيرها واعمالها وتأمين اضطراد نشاطها.

٣ ـ يدعو المفوض ضباط الاتصال لعقد اجتماعات برئاسته كلما اقتضت الظروف في المكان الذي يعينه المفوض العام. وقد انتهى الأمر الى عقد الاجتماعات الدورية للمكاتب مرتين في كل عام.

٤ ـ تنشىء كل دولة المكتب الخاص بها الذي يعنى بجميع شؤون المقاطعة وتجهزه بالموظفين والوسائل اللازمة تجهيزاً كاملاً.

٥ ـ تكون المكاتب في الدول العربية على صلة وثيقة بالمفوض العام والمكتب المركزي لتزويدها بالمعلومات اللازمة وتقوم باعمالها وفقا لتوجيهات المفوض وتحت اشرافه.

٦ ـ يقدم المفوض العام تقارير نصف سنوية عن كافة شؤون المقاطعة وعمل مكاتبها وموظفيها الى الأمانة العامة للجامعة العربية التي تعرضها بدورها على مجلس الجامعة وتقوم بابلاغها الى حكومات الدول العربية. وتتخذ اجهزة المقاطعة قراراتها وترفعها الى حكومات الدول العربية لتنفيذها وفقاً للتشريعات المتعلقة بالمقاطعة والتي اقرتها هذه الدول، علماً بأنه قد تم وضع قانون موحد للمقاطعة العربية لتصدر بها الدول العربية تشريعاً خاصاً.

الرد الاسرائيلي على اجراءات المقاطعة العربية:

ردت اسرائيل على اجراءات المقاطعة الاقتصادية العربية باجراءات وسياسات مدروسة ومؤثرة. فقد لجأت اسرائيل الى ثلاثة انواع من الاجراءات نظرا لحرمانها من فرص استيراد المنتجات العربية، ونوعت منتجاتها بحيث تنتج ما تستطيعه في ضوء ظروفها وحرمانها من الاسواق العربية، وحصلت بطرق غير مشروعة على بعض المنتجات العربية عن طريق ثالث، كما حصلت على المنتجات التي حرمت منها من الاسواق الخارجية.

فعلى صعيد المقاطعة السلبية تمكنت اسرائيل من تسريب بعض منتجاتها للاسواق العربية من خلال المنافذ التالية:

١ ـ عمليات التهريب للبلاد العربية.

٢ ـ مساهمة الاسرائيليين في مؤسسات اجنبية وتصدير منتجاتها للبلاد العربية.

٣ ـ مكنت اتفاقية التعويضات الالمانية اسرائيل من تصريف الفائض عن حاجتها من المنتجات التي آلت إليها بحكم الاتفاقية في الاسواق العربية.

٤ ـ استيراد التجار اليهود للبضائع الاسرائيلية وتصريفها في الدول العربية تحت علامات اخرى.

٥ ـ لم تنشىء بعض الدول العربية مكاتب لمقاطعة اسرائيل الا في الفترة الاخيرة.. وبخاصة دول المغرب العربي وبلدان الخليج.

٦ ـ فوز اسرائيل ببعض المناقصات الدولية التي قامت بها بعض الوكالات الدولية للحصول على بعض المنتجات لتسويقها للدول العربية.

٧ ـ دخول اسرائيل في اتفاقيات تجارية مع بلدان اجنبية يتعهد فيها كلا الطرفين بتسويق منتجات الطرف الآخر في بلاد اخرى، الأمر الذي أدى بشكل أو بآخر الى تسرب بعض السلع الاسرائيلية تحت ماركات وعلامات تجارية اجنبية الى البلدان العربية.

٨ ـ احتلال الجنوب اللبناني واقامة علاقات تجارية متزايدة مع لبنان.

وباختصار، فقد نجحت اسرائيل الى حد ما في النفاذ الى الاسواق العربية، لكنها حرمت من أهم المجالات التي تتيح للاقتصاد الاسرائيلي ان ينمو نمواً طبيعياً ويتجنب التعرض للظروف الصعبة التي ولدت المشاكل الاقتصادية.

أما على صعيد المقاطعة الايجابية وتجارة اسرائيل الخارجية فقد سجلت الصادرات السلعية من المنتجات التي يمكن ان تخضع لمنافسة الصادرات العربية المماثلة معدلات نمو عالية نسبياً. أي ان عملية التوسع في صادرات اسرائيل لم تواجه منافسة ملحوظة من الصادرات العربية التي تؤدي الى اعاقة نموها. واتجهت هذه المنتجات الى الاسواق الاميركية والاوروبية، كما ان جزءاً منها اتجه الى أسواق الدول النامية في افريقيا وآسيا.

ويعود اخفاق المقاطعة في التأثير على تصدير هذه المنتجات الى كل من نشاط اسرائيل في دعم ومساعدة صادراتها والى عدم وضع خطة عربية جماعية لمنافسة هذه الصادرات.

وقد أدى فتح خليج العقبة للملاحة التجارية الاسرائيلية أمام ميناء ايلات بعد حرب ١٩٥٦ وما تبعه من سهولة الاتصال بأسواق افريقيا واسيا، الى زيادة حجم تجارتها الخارجية مع هذه المناطق، كما أن صادرات اسرائيل من خدمات السياحة والنقل قد سجلت معدلات عالية في قيمتها.

وكذلك فإن الاخفاق في اخضاع بعض الشركات العالمية لتعليمات المقاطعة قد سهل لاسرائيل غزو الاسواق الخارجية. واذا كان تقاعس الدول العربية قد أظهر عجزاً في تطبيق أحكام المقاطعة في وجهها الايجابي على الشركات الاجنبية، الا انه يمكن حصر حالات القصور او الخلل في تطبيق احكام المقاطعة على النحو التالي:

١ ـ أدت الاضطرابات السياسية وفقدان الاستقرار بالنسبة لبعض الدول العربية الى هروب رأس المال الاجنبي وحتى رأس المال العربي منها.

٢ ـ تخاذل بعض الدول العربية في تطبيق المقاطعة على بعض الشركات رغم تهديد أجهزة المقاطعة لهذه الشركات ومطالبتها بوقف تعاملها مع اسرائيل دون استجابة من هذه الشركات. وتجاهلت بعض الدول العربية في كثير من الاحيان المقاطعة بالنسبة لبعض الشركات وخاصة الاميركية منها.

٣ ـ تأخر بعض الدول العربية في استصدار التشريعات الخاصة بالمقاطعة مما يبقي بعض الشركات العالمية المقاطعة بمنجى عن تنفيذ عملية المقاطعة.

٤ ـ التردد في بعض الحالات عن اتخاذ الاجراءات السريعة والفعالة تجاه الشركات والمؤسسات الاجنبية التي تنشىء علاقات مع اسرائيل مخالفة احكام المقاطعة.

كما ان بعض الشركات الاجنبية التي تتعرض لتهديدات المقاطعة تلجأ للتحايل بمختلف الأساليب هروباً من وضعها في القائمة السوداء، وذلك رغم تعاملها مع اسرائيل، كأن تحاول تأسيس فروع لها بأسماء أجنبية ومظهرها يوحي بأنه يعمل لحساب غيرها بينما هو في واقعه يعمل لحسابها.

وتقوم بعض الشركات الاجنبية تحت اسم معين بتعبئة المدخرات العربية بعد ان تدخل للاسواق العربية باسم جديد ثم تعيد توجيه اموالها لدعم اسرائيل.

وهكذا لم تتعرض مجموعة الصادرات الاسرائيلية التي تخضع من الناحية النظرية لمنافسة من المنتجات العربية المماثلة بصورة واضحة لهذه المنافسة، واسترسلت الصادرات الاسرائيلية في تسجيلها لمعدلات نمو عالية نسبياً، ويعكس هذا الفشل الافتقار الى توفر جهاز عربي في اطار التعاون الاقتصادي التكاملي يتبنى خطة معينة لمواجهة اسرائيل تجاريا في المجال الدولي.

كما نجحت اسرائيل في توقيع اتفاق تجاري تفضيلي مع دول السوق الاوروبية المشتركة، مما سيؤدي الى نمو صادراتها.

ويرجع اخفاق المقاطعة في هذه الجوانب أصلاً الى تجزئة البلاد العربية الى كيانات اقتصادية مختلفة وعدم توحيد جهودها الاقتصادية لمواجهة اسرائيل في ضوء خطة منظمة للتطبيق، يضاف الى ذلك وجود بعض الثغرات في تطبيق احكام المقاطعة العربية سواء من حيث التخاذل او التغاضي احياناً او البطء في تنفيذ عملية المقاطعة.

التجارة الخارجية الاسرائيلية:

اعتمدت اسرائيل في نمو اقتصادها على التجارة الخارجية. وقد لعبت التجارة الخارجية منذ نشوء الكيان الاسرائيلي حتى اليوم دوراً رئيسياً في تنمية الصناعات الاسرائيلية.

وتحتل أوروبا الغربية وأميركا المرتبة الاولى في العلاقات التجارية الخارجية لاسرائيل. لكن اسرائيل لم تأل جهداً في تنمية تجارتها مع افريقيا وآسيا.

وتستوعب أوروبا الغربية وحدها اكثر من نصف الصادرات الاسرائيلية. وقد اعتمدت اسرائيل على السوق الاوروبية المشتركة كساحة رئيسية لتجارتها الخارجية، فهي تستوعب اكثر من نصف صادرات الحمضيات وأكثر من ٤٠٪ من اجمالي صادرات الماس.

لقد حققت اسرائيل ارتباطاً قوياً مع السوق الاوروبية المشتركة التي تتميز بمستوى مرتفع وقوة شرائية مرتفعة، كما حققت ارتباطاً مماثلاً مع الولايات المتحدة الاميركية، حيث تسهم الاخيرة في استيعاب اكثر من ٢٥٪ من صادرات اسرائيل، كما تسهم بحوالي ٣٥٪ من مستورداتها.

وتجتذب اسرائيل، بدعم من الحركة الصهيونية المستثمرين الاميركان، حيث يتم توظيف الاموال الاميركية في الصناعات الاسرائيلية المحلية.

وبعد أن حققت اسرائيل نجاحاً كبيراً في تجارتها الخارجية مع اوروبا الغربية وأميركا، توجهت نحو البلدان الافريقية والاسيوية. ورغم أن لهذه الدول علاقات واسعة مع البلدان العربية مما يعرقل اي

تقدم سريع في علاقات اسرائيل التجارية معها، الا ان اسرائيل بذلت جهوداً مستميتة لتذليل هذه العقبات، وحققت نجاحاً نسبياً على هذا الصعيد.

ورغم المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل والجهود العربية لعزلها دولياً، إلا أن اسرائيل بفضل أساليب الدعم والرعاية التي لاقتها تصديراً واستيراداً قد استطاعت تحقيق نمو اقتصادي نسبي متواتر، حيث ان لليهودية العالمية دوراً نشيطاً في التأثير الايجابي على تنمية التجارة الخارجية الاسرائيلية.

كما ان لجوء اسرائيل الى اقامة الغرف التجارية المشتركة مع الشركات الاجنبية والاعتماد على الجهاز الدبلوماسي في عواصم العالم وتعزيز اسطولها التجاري والاشتراك في المعارض الدولية واقامة مؤسسات مشتركة مع المؤسسات الاجنبية في ميادين الصناعة والتسويق قد ساهم بدوره في تحقيق هذا النجاح المتواتر رغم المقاطعة العربية الاقتصادية.

لكن، ورغم هذا النجاح النسبي، فان التجارة الخارجية الاسرائيلية لم تلاق الازدهار المنشود. فقد واجهت الخطط الاسرائيلية على هذا الصعيد مشاكل عديدة اعاقت تنفيذ هذه الخطط. وترتبط هذه المشاكل بطبيعة وجود اسرائيل السياسي والظروف المحيطة باقتصادها. فقد عانت اسرائيل وما تزال من عجز مزمن في كل من ميزانها التجاري وميزان العمليات التجارية، وهو عجز يتزايد باستمرار. وهذا يعود الى تطلع اسرائيل نحو تحقيق معدلات نمو عالية ومستوى معيشي مرتفع للسكان، مما يؤدي الى تضخم نفقاتها على المستوردات العسكرية سنة بعد اخرى وذلك للحفاظ على تفوقها العسكري ضد العرب مجتمعين من جهة، ولتغطية نفقات تدخلاتها واعتداءاتها العسكرية وتنفيذ سياستها، مما يشكل ضغطاً قوياً على ميزان مدفوعاتها، لاسيما وأن المدخرات الاسرائيلية منخفضة للغاية وتزداد الحاجة للمعونات المالية الاجنبية لتغطية عجز ميزان المدفوعات. وقد قامت اسرائيل بمحاولات عديدة لتحسين ميزان مدفوعاتها وتقليص معدل التضخم النقدي لديها.

ويرى الاقتصاديون الاسرائيليون ان أية سياسة تهدف الى شفاء أمراض الاقتصاد الاسرائيلي يجب ان تقوم على تقليص العجز في الموازنة العامة. وبالفعل فقد وضعت اجراءات عدة لتقليص العجز في الموازنة العامة.

فعلى سبيل المثال، كان فائض الاستيراد في اسرائيل عام ١٩٨٣ يقدر بحوالي خمسة مليارات دولار، في حين أن العجز في ميزان المدفوعات الجاري قد تجاوز ثلاثة مليارات دولار من فائض الاستيراد تم دفعها بواسطة التحويل من الخارج، في حين ان ثلثي هذه التحويلات تمت مباشرة الى القطاع العام والثالث للقطاع الخاص والقسم الاكبر من التحويلات للقطاع العام جاءت على شكل مساعدة من الولايات المتحدة الاميركية.

ويشير حساب بنك اسرائيل الى زيادة العجز الذي تم تنفيذه من قبل كل قطاع، وان العجز في الحساب الجاري الذي تسبب به كل قطاع - خلافاً للعجز المنفذ من قبله - يساوي فائض الطلب عنده. وبناء على هذا الحساب فقد كان اسهام القطاع العام عام ١٩٨٣ في العجز مساوياً لفائض طلبه

الاجمالي أي الخارجي والداخلي معاً وحسبما يمكننا ان نلاحظ من الجدول (رقم ١)، فقد وصل فائض هذا الطلب عام ١٩٨٣ حالي ١١٪ من الناتج او اكثر من ٢,٥ مليار دولار.

جدول رقم (١)

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
طباعة العملة	١,٧	١,٠	٢,١	٢,١	١,٨	٢,٣
تراكم ديون داخلية صافية	١٤,٧	٩,٥	١١,٢	١٣,٧	٦,٥	١,٤
شراء عملات صعبة من قبل الجمهور	١,٣	٥,٥	٤,٣	٣,٣	٥,٠	٧,٢

المصدر: تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٨٣

* وصل فائض الطلب المحلي للقطاع العام (العجز في عام ١٩٨٣ الى حوالي ١٠,٩٪ من الناتج القومي، والذي يعادل ٢,٥ مليار دولار، وبالمقابل يمكن ان نرى بأن نصيب القروض الداخلية في تمويل العجوزات في العامين الماضيين قد انخفض انخفاضاً كبيراً.

وهذا الرقم يشير الى التقليص المطلوب في العجز في موازنة القطاع العام من اجل تقليص اسهامه في العجز الى الصفر في الحساب الجاري باعتبار انه يمثل الزيادة في صافي ديون الاقتصاد وفي مستوى الديون الصافية القائمة (١٧,٧ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٣)، حيث تحول عبء عوائد وسداد الديون الى عبء كبير وثقيل.

جدول رقم (٢)
العجز المحلي للقطاع وطبيعة بنيته بالنسبة للناتج القومي (١٩٧٨ ـ ١٩٨٣) بالنسبة المئوية من الناتج القومي

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
العجز المحلي للقطاع العام (دون اسقاط الفائدة)	٦,٥	٤,٦	٦,٣	١٠,١	٦,١	٣,٣
الدعم الكامن في الاعتماد الرخيص	٤,٣	٧,٤	٦,٨	٤,٤	٣,٠	٦,٥
الفوائد على الديون الداخلية	٤,٣	٤,٠	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦
العجز المحلي للقطاع العام مع اقساط الفوائد	١٥,١	١٦,٠	١٧,٦	١٩,١	٣,٣	١٠,٩

وتجد الحكومة الاسرائيلية صعوبة في اقتراض المزيد من الاموال من السكان بسبب الزيادة السريعة التي حدثت في السنوات الاخيرة في ديونها الداخلية. فالديون الداخلية التي كانت أقل من ٦٠٪ من الناتج القومي في اوائل السبعينات وصلت عام ١٩٨٢ الى ١١٥٪ من الناتج القومي وبلغت حوالي ٢٨,٢٧ مليار دولار، وهذا يعني ان الديون الداخلية للحكومة وصلت عام ١٩٨٣ الى سبعة آلاف دولار عن كل شخص في اسرائيل.

وقد طفحت ديون حكومة اسرائيل بسبب تراكم العجز في ميزانيتها خلال السنوات الاخيرة. فالانفاق الحكومي على تسديد الديون ـ بما في ذلك الفوائد ـ والذي كان يشكل ٨٪ من الناتج القومي في سنة ١٩٧١، أصبح يشكل في عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ اكثر من ٣٦٪ من الناتج القومي، وهذا التطور الواضح في الجدول يشكل عنصراً أساسياً لتسريع المسار التضخمي. فالزيادة المتواترة في الديون بالنسبة الى الناتج القومي ناجمة عن عجز في ميزانية الحكومة يمول بقروض حقيقية (نحو ١٢٪ من القروض بالدولار، ونحو ٧ ـ ٨٪ فوائد حقيقية على برامج الادخار) في حين ان الناتج القومي في جمود ملحوظ.

وفي عام ١٩٨٣ اضيفت الى ديون الحكومة المتزايدة التزامات لكي تدفع لاصحابها الأسهم المصرفية في المستقبل (في عام ١٩٨٨) كامل القيمة الحقيقية للأسهم كما كانت عليه قبل الازمة. اذ بلغت قيمتها عام ١٩٨٤ نحو ٤٠٪ مما كانت عليه قبل الأزمة. وقد رفعت الالتزامات وسترفع كما يبدو دفعات الحكومة الناجمة عن الديون خلال السنوات القادمة نحو (١٠ ـ ١٥٪) اضافية من الناتج القومي.

جدول رقم (٣)
النسبة بين دفعات الحكومة الناجمة عن الديون (بما في ذلك الفوائد) وبين الناتج القومي

السنة	قروض خارجية	قروض داخلية	المجموع
١٩٧١	٤,٥٪	٣,٥٪	٨٪
١٩٧٥	٤,٤٪	٧,٦٪	١٢٪
١٩٧٩	٥,٦٪	٧,٥٪	١٣,١٪
١٩٨٣	٨,٠٪	١٣٪	٢١٪
١٩٨٤	١١,٥٪	٢٤,٥٪	٣٦٪

المصدر: ميزانية الحكومة الاسرائيلية لسنة ١٩٨٤.

وهكذا يبدو أن امكانية «دحرجة» قروض بهذا الحجم الى المستقبل آخذة بالتقلص. والوسيلة التي تلجأ اليها وزارة المالية الاسرائيلية هي اصدار الاموال.

وفي ضوء التورط في تسديد ديون باهظة وتضخم متصاعد، يظهر ان توقع الحلول السهلة عبارة عن

زعم كاذب، وقد طرح الحل البارد «الدولرة». والتي معناها مصادرة حق بنك اسرائيل في اصدار الشيكلات واستخدام قانوني للدولار كوسيلة دفع.

وفي الوقت الذي تسعى فيه اسرائيل الى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وعلاج اوجه الضعف التي يعاني منها الاقتصاد والتي تنعكس في استمرار على اعتماده على مصادر المساعدات الخارجية، فان السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تظل تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاساسية، مما يجعل امكانية التوصل الى اقتصاد اسرائيل مستقل ومتوازن أمراً مستحيلاً.

ورغم ان التمويل الاجنبي وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية قد لعب دوراً رئيسياً في تحقيق المعدلات المرتفعة للاستثمار التي استلزمتها عملية نمو الاقتصاد الاسرائيلي، الا ان سعي اسرائيل لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود والمضي في السياسة الاستيطانية التوسعية والحفاظ على التفوق العسكري الذي يكلف الكثير الكثير، كما ان السعي للحفاظ على مستوى معيشي مرتفع للسكان واستمرار رفع معدل الدخل الفردي يجعل هذه المهمة بعيدة المنال.

ولا ريب أن الاقتصاد الاسرائيلي قد ظل حتى اليوم بحاجة للتمويل الخارجي والمساعدات الخارجية، وقد قام اساساً على هذا السبيل، مما افقده القدرة على توفير امكانات استقلاله، وربط اسرائيل عضوياً ومصيرياً مع الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها الغربيين، ذلك ان اسرائيل لا يمكن ان تحقن اقتصادها المصاب بأمراض مزمنة بعيداً عن اشكال الدعم والمساعدات الاميركية والغربية.

خاتمة:

بعد هذا كله، فاننا نرى ان تنشيط آلية المقاطعة الاقتصادية العربية بصورة اكثر فاعلية واكثر جدوى من جهة، ومن ثم تفادي اوجه الخلل والثغرات الناشية في هذه الآلية من جهة اخرى، تتطلب اتخاذ الاجراءات والتدابير التالية:

أولا: انشاء مكاتب اقليمية للمقاطعة في الاقطار العربية التي لم توجد فيها بعد. وذلك لتطويق كل محاولة اسرائيلية لمد الجسور نحو المنطقة وعبر اية بوابة كانت.

ثانياً: توظيف الكفاءات والخبرات العلمية المؤهلة اقتصادياً وقانونياً في مجالات الاستخبارات والارشاد لمتابعة انشطة المقاطعة والكشف عن المخالفات التي تحدث وتزويدها بسلطات الضبط القضائي اللازمة.

ثالثاً: الحزم والدقة في تنفيذ قرارات المقاطعة وبالسرعة اللازمة.

رابعاً: تشديد اجراءات الرقابة على مناطق الحدود مع فلسطين المحتلة لمنع تسرب المنتجات بين الدول العربية واسرائيل وكذلك بالنسبة الموانىء الحرة. ومن اجل ذلك ينبغي ان يصار الى ابرام اتفاقات جديدة ومسؤولة مع الدول العربية المتاخمة لاسرائيل وبخاصة الدول التي تقيم معها علاقات تجارية واقتصادية مثل مصر ولبنان.

خامساً: تشديد الرقابة على عمليات تسويق البترول العربي في الخارج لضمان عدم تدفقه الى

اسرائيل.. وينبغي التفاهم مع مصر والضغط عليها لكي تمتنع او تكف عن بيع نفطها لاسرائيل.

سادساً: غلق المنافذ البحرية أمام التجارة الاسرائيلية التي تمر في الدول العربية للحيلولة دون مرور التجارة الاسرائيلية وعلى نطاق واسع الى الاسواق الخارجية خاصة في اسيا وافريقيا. وإن غلق هذه الممرات امام تجارة اسرائيل سيساهم في رفع تكاليف النقل للمنتجات الاسرائيلية المصدرة الى تلك الاسواق، كما سيرفع تكاليف المستوردات لاسرائيل.

سابعاً: انشاء مكاتب مقاطعة في جميع البلدان النامية وبصفة خاصة البلدان الاسلامية وبلدان عدم الانحياز وتعبئة شعوبها ضد التعامل الاقتصادي مع اسرائيل.

هذا على المدى القصير، أما على المدى الاستراتيجي فان تحقيق التكامل الاقتصادي العربي او الوحدة الاقتصادية العربية وحدها هي الكفيلة باحكام حبل المقاطعة على رقبة الاقتصاد الاسرائيلي، وحينئذ ستتوفر للبلدان العربية الفرصة التاريخية لتوفير سبل انهيار الاقتصاد الاسرائيلي تماماً.

المصادر:

(١) د. فؤاد بسيسو، **تاثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي**، عمان، منشورات البنك المركزي الاردني، ١٩٧١.

(٢) . جوزف مغيزل، **المقاطعة العربية والقانون الدولي**، بيروت مركز الابحاث ـ سلسلة دراسات فلسطينية، ١٩٦٨.

(٣) تقارير بنك اسرائيل لعامي ١٩٨٣، ١٩٨٤

(٤) ترجمات من الصحف الاسرائيلية (ارشيف وزارة شؤون الارض المحتلة ـ الاردن).

النشاطات الصهيونية والتشريعات الأميركية - الأوروبية المضادة للمقاطعة العربية

نواف الزرو

في اعقاب قيام الكيان الاسرائيلي عام ١٩٤٨ بقيت حالة الحرب بين الأمة العربية وذلك الكيان قائمة، وحالة الحرب هذه حتماً كان يجب ان تكون شاملة وعلى كافة الاصعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية.. الخ.. وقد كانت المواقف والجهود العربية في بادىء الأمر مبعثرة وغير منظمة، ولكنها اخذت تتبلور وتتصاعد منذ مطلع الخمسينات، فكانت اجراءات المقاطعة العربية للكيان الاسرائيلي.. تلك الاجراءات التي اعتبرت من انجع وانجح الوسائل والاعمال العربية المشتركة ضد الكيان الاسرائيلي وحلفائه وكل من تعاون ويتعاون معه، وكان ان حققت المقاطعة العربية في مراحل معينة من الصراع مع العدو نجاحات مؤثرة زادت من حدة عزلته وعدم شرعيته قيام كيانه، مما حدا بقيادته القيام بنشاطات مكثفة لمجابهة المقاطعة العربية الفعالة، ومن ضمنها تجنيد حلفائه وعملائه وادواته على الصعيدين الامريكي والاوروبي، الأمر الذي دفع بدوره المؤسسات الامريكية - الاوروبية الحاكمة الى اصدار تشريعات واتخاذ خطوات واجراءات مضادة للمقاطعة العربية بهدف تشكيل مظلة للعدو وحمايته من تأزم عزلته الدولية.

واذا كان من الصعب علينا في هذا السياق ان نحصر بصورة ملموسة وعلمية الاضرار التي الحقتها المقاطعة العربية للكيان الاسرائيلي واقتصاده فان ما توافر لدينا هنا من معطيات، كفيل بأن يلقي الضوء على حجم فعالية المقاطعة العربية.

ومن المفيد معالجة المعطيات الخاصة بالتشريعات والاجراءات الصهيونية - الامريكية - الاوروبية للمقاطعة العربية على صعيدين هما: الصعيد الاسرائيلي، والصعيد الامريكي الاوروبي.

النشاطات الاسرائيلية - الصهيونية المضادة للمقاطعة العربية:

شهد عام ١٩٥٨ بداية المساعي التي بذلتها مختلف المؤسسات الاسرائيلية والصهيونية لمكافحة المقاطعة العربية، فقد شكلت الوكالة اليهودية في ذلك العام جهازاً خاصاً بغية وضع الدراسات والقيام بالتحقيقات حول احكام ووسائل المقاطعة العربية، وكيفية مواجهتها صهيونياً ودولياً، وقد ترأس هذا الجهاز في حينه «مائير غروسمان».

وفي مطلع عام ١٩٦٠ قامت وزارة خارجية العدو بتشكيل ادارة خاصة تابعة لها هدفها تتبع نشاط المقاطعة العربية، وكان من مهماتها ما يلي[١]:

١ - القيام بجمع المعلومات عن اقتصاد الدول العربية.

٢ - جمع المعلومات عن الشركات والمؤسسات الاجنبية التي خضعت للمقاطعة العربية، والعمل على تهديد هذه الشركات بمختلف الوسائل لردعها.

٣ - العمل على تجنيد واشراك عناصر غير يهودية في عملية مجابهة المقاطعة العربية[٢]:

وفي نهاية عام ١٩٦٤ دعا المؤتمر الصهيوني «كافة الهيئات والمؤسسات اليهودية في جميع انحاء العالم الى اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهة المقاطعة العربية لاسرائيل»[٣].

وفي مطلع عام ١٩٦٥، وعلى ما يبدو نتيجة لمضاعفات المقاطعة العربية آنذاك من ناحية، وتلبية لدعوة المؤتمر الصهيوني السادس والعشرين من ناحية اخرى، نجحت «اسرائيل» في اقامة ما يسمى «بنظام المقاطعة المضادة» الذي استخدم الوسائل التالية[٤]:

١ - مقاطعة كل شركة تجارية او مؤسسة مصرفية تستجيب للمقاطعة العربية، وتفضل التعامل مع الدول العربية على التعامل مع «اسرائيل»[٥].

٢ - اتباع نظام القوائم السوداء لتدرج عليها اسماء الشركات والمؤسسات التي تفضل التعامل مع الدول العربية[٦].

٣ - اخضاع استيراد البضائع من الشركات التي تتعامل مع الدول العربية لاذونات خاصة تمنحها السلطات الاسرائيلية[٧].

وليس من شك في ان هذه الاجراءات التي لجأ اليها الكيان الاسرائيلي لم تكن الا وسيلة للضغط على الشركات والمؤسسات الاجنبية التي اذعنت للمقاطعة العربية، وقد عزز هذه الاجراءات موقف المؤسسات الحاكمة في الولايات المتحدة واوروبا الغربية، غير ان هذه المحاولة لم تحقق هدفها الرئيسي، في وقف ومحاصرة المقاطعة العربية.

وفي اعقاب حرب ١٩٦٧، والاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، والاستيلاء على المزيد من الاراضي والموارد العربية والاسواق العربية، تجاوزت سلطات الكيان الاسرائيلي «نظام المقاطعة المضادة» لتعود وتنشط مرة اخرى وبكثافة اكبر بعد حرب تشرين اول ١٩٧٣.

وعلى الصعيد الصهيوني العالمي ايضاً أقدمت المنظمات الصهيونية المختلفة مثل «المؤتمر اليهودي العالمي» ومؤتمر المنظمات اليهودية (كوجو) والمنظمة الصهيونية الامريكية «بني بريت» وفروعها على تشكيل ما يسمى «بعصبة مكافحة التشهير العربي» وغيرها، حتى اصبح موضوع مكافحة المقاطعة العربية «موضة» على الجبهة اليهودية على حد تعبير جريدة هآرتس العبرية[٨].

والى جانب كافة النشاطات التي قامت بها مختلف المؤسسات الاسرائيلية - الصهيونية لمحاصرة المقاطعة العربية لا ننسى عدوانية الكيان الاسرائيلي وغروره العسكري، حيث اقدم ذلك الكيان على تنفيذ عدة عمليات وحروب عسكرية عدوانية بهدف «اجبار العرب على طلب الاستسلام وانهاء مقاطعتهم

لاسرائيل»، غير ان هذا النهج العدواني لم يحقق اهدافه، بالرغم من ان الموقف العربي المشترك اصابه بعض الوهن والتراجع.

وقد سجلت النشاطات الاسرائيلية ـ الصهيونية في مواجهة المقاطعة العربية تحركا جديدا في اعقاب حرب تشرين اول ١٩٧٣، حيث ازداد قلق الكيان الاسرائيلي وخشيته من تزايد قوة العرب الاقتصادية، هذا الى جانب المضاعفات السلبية على ذلك الكيان التي نجمت عن التضامن الافريقي مع الامة العربية في قضيتها العادلة، واقدام كافة الدول الافريقية التي كانت تقيم علاقات دبلوماسية واقتصادية مع العدو على قطع هذه العلاقات.

وأقدمت سلطات العدو بعد ان مارست صحافته دوراً بارزاً في التنبيه الى مكامن الخطر في المقاطعة العربية، على اتخاذ اجراءات عملية، فقامت بتعيين «ابراهام اغمون» المدير العام الاسبق لوزارة المالية مستشاراً لها «لشؤون مكافحة المقاطعة العربية»، وكلف باعداد «خطة عمل ضد المقاطعة العربية»[٩].

وقامت المنظمة الصهيونية العالمية بتشكيل لجنة متخصصة على مستوى عال للبحث عن الوسائل الفعالة لشل فاعلية المقاطعة العربية، وترأس هذه اللجنة وزير مالية الكيان الاسرائيلي آنذاك، وعضوية رئيسة مؤتمر المنظمات اليهودية (كوجو)، وامين صندوق المنظمة الصهيونية العالمية، وثلاثة اعضاء اخرين.

وفي اعقاب الاجتماع الاول الذي عقدته هذه اللجنة، تم الاتفاق على ما يلي:[١٠]:

١ ـ ان يترك للمجتمعات اليهودية والمنظمات الصهيونية في كل دولة اختيار الوسائل الاكثر فاعلية لمكافحة المقاطعة العربية، تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية للبلد.

٢ ـ العمل على ابراز خطورة الموقف للرأي العام.

٣ ـ استخدام كافة الوسائل السياسية والقضائية ضد المقاطعة العربية[١١].

وبدأت كافة المنظمات والهيئات الصهيونية في الولايات المتحدة واوروبا ومناطق اخرى بتنفيذ اجراءاتها في مواجهة المقاطعة العربية، على أمل ان تؤدي صرخات الرأي العام الى اتخاذ خطوات عملية من قبل الولايات المتحدة والدول الاوروبية، وتضمنت هذه الاجراءات شن حملات تشهيرية واسعة النطاق ضد المقاطعة العربية ووصفها بانها تقوم على اساس التمييز العنصري والديني، وهدفت هذه الحملات الى اثارة الرأي العام الامريكي والاوروبي على المستويين الشعبي والرسمي للوقوف في وجه المقاطعة العربية واصدار تشريعات مضادة لها.

ففي الولايات المتحدة شنت الصحف الامريكية حملة تشهيرية ضد العرب تبنتها كبريات الصحف في محاولة لدفع الكونغرس الامريكي الى اقرار تشريعات مناهضة للمقاطعة العربية.

فنشرت صحيفة «نيويورك هيرالد تربيون» سلسلة مقالات هاجمت فيها المقاطعة العربية للكيان الاسرائيلي. وتطرقت الى التشريعات التي اقترحها عدد من اعضاء الكونغرس الامريكي لمواجهة المقاطعة العربية، وتأثيرها على الشركات والمؤسسات الامريكية، فذكرت في احدى مقالاتها «ان المقاطعة العربية

سوف يتسع نطاقها وتزداد فعاليتها اذا لم تنجح الحملة التي بدأت في الكونغرس الامريكي ضد هذه المقاطعة[١٢]».

وفي فرنسا نشرت مجلة «لارش» الصهيونية مقالاً بعنوان «المقاطعة العربية لعبة يخسر فيها العالم كله» ادعت فيه ان العرب يمارسون سياسة التمييز العنصري ـ الديني ضد اليهود، وقد واصلت الصحافة الصهيونية والغربية الحليفة لعبة حملات التشهير ضد المقاطعة العربية، التي اخذت منحى جدياً خطيرا في السنوات الاخيرة بانتهاجها سياسة عنصرية حاقدة ضد العرب متخذة مقولة «الارهاب العربي» المفتعلة عمادا لها.

تجنيد النفوذ الاقتصادي والاجتماعي اليهودي..

وقد اخذت نشاطات المنظمات والهيئات اليهودية في اطار سياسة سلطات الكيان الاسرائيلي المضادة للمقاطعة صوراً مختلفة اهمها:[١٣]

١ ـ قيام الشركات والمؤسسات الصهيونية بمقاطعة الشركات والبواخر الاجنبية التي تعلن اسرائيل عن مقاطعتها ووضعها في القائمة السوداء.

٢ ـ امتناع الشركات والمصانع اليهودية في مختلف الدول الغربية عن التعامل مع المنتجات والمواد الاولية العربية، كامتناع مصانع النسيج عن استخدام القطن المصري في انتاجها.

٣ ـ تحريض مختلف الشركات والمؤسسات والنقابات في الدول الغربية على مقاطعة كل ما له صلة بالعرب، وبشكل خاص تحريض موانيء ومطارات تلك الدول على مقاطعة البواخر والطائرات العربية، والامتناع عن تقديم اية خدمات لها احتجاجاً على نهج المقاطعة العربية واجراءات الدول العربية ضد الشركات والبواخر التي تتعامل مع الكيان الاسرائيلي.

النشاطات ـ التشريعات والاجراءات ـ الامريكية ـ الاوروبية ضد المقاطعة العربية:

شنت السلطات الاسرائيلية حملات اعلامية تشهيرية ضد المقاطعة العربية وجندت في ذلك كافة طاقاتها المحلية والدولية، وعلى وجه الاخص المؤسسات اليهودية ـ الصهيونية، ومارست ضغوطات لم تتوقف عبر هذه المؤسسات وعبر حلفائها الاستراتيجيين على المؤسسات الحاكمة في الولايات المتحدة والدول الاوروبية، وعلى الشركات العالمية التي استجابت او خضعت للمقاطعة العربية حفاظاً على مصالحها الكبيرة مع العالم العربي، وكانت هذه الضغوطات تهدف الى رفض المقاطعة العربية اولا، والى حمل هذه الشركات على فتح فروع لها في الكيان الاسرائيلي تحدياً لانظمة المقاطعة العربية ثانياً.

وقد رضخت عدة شركات لهذه الضغوط الكبيرة مضحية بالاسواق العربية، مثل شركة فورد الامريكية للسيارات، وشركة الكوكا كولا.. ولم تكن مثل هذه الشركات لتتراجع او تخضع للضغوط الصهيونية، لولم تتواطأ مع هذه الضغوط المؤسسات السياسية من قبلها، حيث قامت المؤسسات الحاكمة في بعض الدول الغربية باتخاذ مجموعة تشريعات واجراءات مضادة للمقاطعة العربية.

ففي الولايات المتحدة الامريكية مرت التشريعات المضادة للمقاطعة العربية في مراحل عديدة هي:[14]

- المرحلة الاولى وامتدت حتى عام ١٩٥٦: حيث كانت وزارة الخارجية الامريكية ترى ان المقاطعة العربية مسألة خاصة بين الدول العربية والكيان الاسرائيلية، وكانت السلطات الامريكية في تلك المرحلة تترك للشركات والمؤسسات الامريكية حرية التصرف وفقاً لما تمليه عليها مصالحها الخاصة في قبول او رفض طلبات المقاطعة العربية.

- المرحلة الثانية وامتدت حتى عام ١٩٧٤: حيث تزايدت الضغوط الصهيونية واشتدت الحملات ضد المقاطعة العربية، وقد اقدمت السلطات الامريكية انذاك على اصدار تعديلات على قانون الصادرات الامريكي بتاريخ ٣٠/٦/٦٥، وتضمنت التعليمات والاوامر التي اصدرتها وزارة التجارة الامريكية بهذا الشأن المطالبة بعدم التعاون مع المقاطعة العربية.

وهناك من يعتبر ان الموقف الامريكي الرسمي ضد المقاطعة العربية قد بدأ عام (١٩٦٠)، حيث ادخل الكونغرس الامريكي في ذلك العام تعديلات على قانون الضمان المتبادل (قانون المساعدات الخارجية) عبر فيه عن موقفه المناهض للمقاطعة العربية بشكل عام، اذ شجب المقاطعة والحصار الاقتصادي العربي للكيان الاسرائيلي، وشجب تقييد حرية الملاحة في الممرات المائية التي اطلق عليها بالدولية[15].

وقد شهدت هذه المرحلة نشاطات واسعة من قبل المنظمات الصهيونية واعضاء الكونغرس الامريكي الموالين والمؤيدين للكيان الاسرائيلي، حيث اثار هؤلاء الضجة والتساؤلات في كل مرة كانت تطرح فيها قضية المقاطعة العربية حول الاجراءات التي نفذتها الادارة الامريكية.

وكان ابرز تلك النشاطات مشروع القانون رقم (٣٢٢٠.س) الذي طرحه في الرابع عشر من ايلول عام ١٩٦٤ السناتور هاريسون وليامز وهو ديموقراطي من نيوجرسي في مجلس الشيوخ الامريكي، وقد تضمن هذا القانون تعديلات على قانون مراقبة الصادرات لعام ١٩٤٩، وقد نص مشروع التعديل على ما يلي:

«يصرح الكونغرس ان سياسة الولايات المتحدة تناهض الاجراءات التجارية المحاصرة او المقاطعات المنبثقة او المفروضة من قبل بلدان اجنبية ضد بلدان اخرى صديقة للولايات المتحدة».

وكان واضحاً تمام الوضوح ان هذا المشروع يرمي الى التشهير بالمقاطعة العربية والقضاء على فاعليتها تجاه الشركات والمؤسسات الامريكية التي تقيم علاقات مع الكيان الاسرائيلي، وكان هذا المشروع بمثابة الطلقة الاولى او الانذار الاول لبدء حملة امريكية - صهيونية واسعة النطاق ضد المقاطعة العربية[16].

وفي اوائل شباط عام ١٩٦٥ تقدم السناتور الامريكي وليامز نيابة عن ثلاثين من اعضاء الكونغرس بمشروع قانون رقم (٩٤٨.س) تضمن نصوص المشروع السابق، كما القى في المجلس بياناً شن فيه هجوماً شديداً على المقاطعة العربية ومقوماتها، مدعياً ان اتحاد غرف التجارة الدولية اتخذ قراراً في شباط

١٩٦٤ اوصى فيه الغرف الاعضاء بعدم المصادقة على وثائق الاصل السلبية التي تطلبها مكاتب المقاطعة العربية[17].

وفي مجلس النواب الامريكي تقدم العضوان هالبرن ومولتر من ولاية نيويورك بمشروعي قانون (٦٢٧) و(٤٣٦١) وهما مطابقان تقريباً لنصوص المشروع السابق.. كما اقدم اربعة وعشرون عضواً اخرون بطرح مشاريع قوانين مماثلة.

وقد توحدت جميع المشاريع المذكورة فيما بعد بمشروع قانون رقم (٧١٠٥) الذي اصبح المشروع الرئيسي لتعديل قانون مراقبة الصادرات، وحول المشروع الى لجنة البنوك والنقد في مجلس النواب الامريكي لدراسته وتقديم المقترحات الخاصة بالموضوع[18].

وقد دارت نقاشات واسعة في لجنة البنوك هذه ولجنة التجارة الدولية المتفرعة عنها، حيث عقدته اللجنة في ٥/٣/١٩٦٥ جلسة حضرها ٢٦ نائباً ووزير التجارة الامريكي انذاك جون كونر، وقد ادلى النائب روزفلت ببيان امام اللجنة تضمن مجموعة نقاط نصت اهمها على ان:[19] «المقاطعة العربية لاسرائيلي تعد مثالاً لاجراءات المقاطعات الاجنبية التي تحدد النشاط التجاري الامريكي».

وفي الثالث عشر من ايار من نفس العام عقدت اللجنة الفرعية للتجارة الدولية جلسة حضرها وزير التجارة الامريكي ادلى فيها عدد من المسؤولين الامريكيين ببيانات تشبه في مضمونها بيان النائب روزفلت المذكور.

وفي التاسع والعشرين من ايار ١٩٦٥ اصدر رئيس لجنة البنوك والنقد في مجلس النواب تقريره التشريعي حول اجراءات اللجنة بشأن مشروع القانون رقم (٧١٠٥) وصف المقاطعة العربية فيه «بأنها من ادق المشاكل التي عنيت بها اللجنة في تاريخها الحديث من حيث تضارب وجهات النظر والتفاوت البعيد بينها».

وفي الثامن من حزيران ١٩٦٥ عقد مجلس النواب الامريكي اجتماعاً للتصويت على مشروع القانون المذكور، حيث ايدت الاغلبية الساحقة المشروع ثم احيل الى مجلس الشيوخ[20].

وفي الثلاثين من حزيران ١٩٦٥ عقد مجلس الشيوخ اجتماعه الخاص لبحث المشروع، حيث وافق عليه بعد ادخال تعديل تقدم به السناتور جافتز والسناتور وليامز تضمن التزام جميع المؤسسات الاهلية بان تبلغ وزير التجارة الامريكي عند تسلمها طلبات المعلومات من مكاتب المقاطعة العربية اوتوقيع الاتفاقيات ،حتى يتخذ ما يراه مناسباً من اجراءات[21].

وفي الاول من تموز ١٩٦٥ صادق الرئيس الامريكي على مشروع القانون الذي يقضي بتمديد قانون مراقبة الصادرات لاربع سنوات اخرى، متضمناً التعديلات التي اجراها مجلسي النواب والشيوخ بقصد تقوية نصوص القانون بالنسبة للمقاطعة العربية، وتشجيع الشركات الامريكية على رفض المقاطعة العربية.

- المرحلة الثالثة وشملت اعوام ٧٤ - ٧٥ - ١٩٧٦[22]: حيث اجمع الرأي في الولايات المتحدة على شن حملة تهدف الى اضعاف المقاطعة العربية.. وفعلاً قامت وسائل الاعلام المختلفة بشن هجوم على المقاطعة

العربية، كما قامت لجنة الكونغرس باستدعاء وزير التجارة الامريكية اكثر من مرة لبحث موضوع المقاطعة العربية..

وبعد ذلك انتقلت السلطات الامريكية الى مرحلة التنفيذ، فأقرت ادخال تعديلات على قانون الاصلاح الضريبي الذي الزم الشركات الامريكية التي تستجيب للمقاطعة العربية بتقديم تقرير لوزارة المالية الامريكية يتضمن المعلومات التي تقدمها هذه الشركات لاجهزة المقاطعة العربية او للدول العربية، ونصت التعديلات كذلك على تغريم الشركات الامريكية التي تمتنع عن تقديم التقرير بـ ٢٥ الف دولار او السجن لمدة عام، وقد اعتبرت هذه التعليمات نافذة المفعول اعتباراً من ١/١٢/١٩٧٥[٢٣].

- **المرحلة الرابعة**: وتبدأ اعتبارا من مطلع ١٩٧٦[٢٤]: وقد تغيروضع الشركات الامريكية منذ بداية هذا العام، تلك الشركات المتعاملة مع العالم العربي، وبشكل خاص تلك المركزة منها ضمن حدود نيويورك.

فقد واصلت السلطات الامريكية اجراء تعديلات مختلفة على القوانين المتعلقة بمعالجة موضوع المقاطعة العربية، وكان أهم تلك التعديلات ذلك التعديل الصادر بتاريخ ٢٢/٦/٧٧ وما تلاه من سلسلة من الاوامر والتعليمات التفسيرية التي كان اخرها تلك التي صدرت في ١٨/١/٧٨ ولا تزال نافذة حتى يومنا هذا.

وقد نص التعديل الجديد على مطالبة رئيس الجمهورية بأن يصدر التعليمات والقرارات التي تمنع اي شخص في الولايات المتحدة من ان يتخذ اويوافق على ان يتخذ أياً من الاعمال التالية بقصد الاستجابة الى اودعم اوتأييد اية مقاطعة مفروضة من اية دولة ضد دولة صديقة للولايات المتحدة غير خاضعة لمقاطعة مفروضة عليها بموجب قوانين الولايات المتحدة[٢٥]:

١ - ان يرفض اويطلب من الغير ان يرفض التعامل مع الدولة المقاطعة اوفيها اومع اي من مواطنيها او شركاتها او المقيمين فيها، اومع اي شخص آخر تطبيقاً لاتفاق مع الدولة فارضة المقاطعة اوتنفيذاً لشرط معها اوبناء على طلب منها.

٢ - ان يرفض اويطلب من الغيران يرفض ان يوظف او ان يفرق بأي شكل اخرضد اي شخص امريكي على اساس العنصر او الدين او الجنس او العرق.

٣ - ان يعطي معلومات عما اذا كان اي شخص له اوكان له في الماضي اويعتزم ان يكون له في المستقبل علاقة مع الدولة المقاطعة اوفيها اومع اي شخص فيها اومع اي شخص محظور اومفترض انه محظور عليه التعامل مع الدولة فارضة المقاطعة اوفيها، هذا ولا يوجد ما يمنع اعطاء المعلومات التجارية العادية في نطاق العمل التجاري.

٤ - ان يعطي معلومات عما اذا كان اي شخص منتمياً الى منظمات خيرية او اجتماعية تؤيد الدولة المقاطعة اويتبرع لها اوله صلة بها.

أما على الصعيد الاوروبي، فقد قدمت السوق الاوروبية المشتركة «لاسرائيل» مساعدة لا تقدر بثمن لمحاصرة المقاطعة العربية وابطال مفعولها، وقد تمثلت هذه المساعدة بالامتيازات التي منحت للكيان

الاسرائيلي مثل اعفاء صادراته من نسبة عالية من الرسوم الجمركية، واعطاء ذلك الكيان المزيد من التسهيلات التجارية.. الخ..

ففي فرنسا مرت التشريعات المناهضة للمقاطعة العربية بالمراحل التالية[٢٦]:

١ - بتاريخ ٧/٦/١٩٧٧ أقر البرلمان الفرنسي الاجراءات التي تضيف الى قانون الجزاء الفرنسي عقوبات جديدة بحق كل شخص يقترف ما اطلق عليه تمييزاً عنصرياً عند ممارسة الاعمال التجارية، وقد عرفت هذه الاجراءات بتعديل (KRIEG).

٢ - بتاريخ ٢٤/٧/٧٧ اصدر رئيس وزراء فرنسا توجيهات نشرت في الصحيفة الرسمية حول موضوع تعديل (KRIEG) المذكور، وقد اشار الى ان المقاطعة العربية تستند فعلا على التعليلات التي مربها القانون الفرنسي، ولكنه استثنى جميع الذين يخضعون لهذه المقاطعة من العقوبات الجزائية وذلك حرصاً على المصلحة العليا للتجارة الخارجية الفرنسية.

٣ - وقد اثار نشر توجيهات الوزير الاول الفرنسي نوعين من الاحتجاجات:

أ - احتجاج مبدئي قامت به الغرفة التجارية العربية الفرنسية.

ب - احتجاج اكثر حدة من جانب «الجمعية للدفاع عن حرية التجارة» وهي جمعية صهيونية.

٤ - بتاريخ ٩/٥/١٩٨٠ اصدر رئيس مجلس الوزراء الفرنسي تعليماته الجديدة حول الموضوع، وقد حملت هذه التوجيهات الثانية «الجمعية الخاصة بالدفاع عن حرية التجارة» الى اقامة الدعوى مجدداً امام مجلس الدولة لالغائها.

٥ - كان من بين المطالب التي وجهت الى ميتران من قبل المجلس الممثل للمؤسسات اليهودية في فرنسا خلال الحملة الانتخابية الرئاسية طلب يشير مباشرة الى القوانين العربية الخاصة بمقاطعة «اسرائيل»، وقد نص هذا الطلب على «الغاء المنشور المؤرخ في ٩/٥/١٩٨٠ المخالف للمبادىء التي جاء بها القانون المضاد للمقاطعة العربية المؤرخ في ٧ حزيران ١٩٧٧ والذي صادق عليه البرلمان الفرنسي بالاجماع.

٦ - بتاريخ ١٧/٧/١٩٨١ اصدر رئيس مجلس الوزراء الفرنسي تعليمات جديدة حلت محل التعليمات الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء السابق.

وفي كندا مرت التشريعات المضادة للمقاطعة العربية بمرحلتين[٢٧]:

١ - مرحلة تمهيدية: وقد تميزت بقيام المنظمات الصهيونية في كندا بتصعيد حملة مناهضة للمقاطعة العربية، وذلك على غرار الحملة التي اثيرت داخل الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٦، وقامت بمختلف انواع الضغوط على الحكومة الكندية، الأمر الذي دفع وزير الخارجية الى الادلاء بتصريحات مناهضة للمقاطعة العربية، وببعض اعضاء البرلمان الكندي المؤيدين للصهيونية الى تقديم مشروعات قوانين ضد المقاطعة العربية.

وقد ادلى وزير الخارجية الكندي في البرلمان ببيان باسم الحكومة اعلن فيه: «ان الحكومة الكندية لا توافق على المقاطعة العربية، وانها ستقطع اي معونة عن اي شركة ملتزمة باحكام المقاطعة، كما انها لن تجدد اي عقود مع هذه الشركات، بالاضافة الى اعلان اسماء من يتعاون منها مع العرب في مقاطعة

اسرائيل.

٢ ـ المرحلة الثانية: وتم خلالها اصدار القانون رقم ١١٢ لعام ١٩٧٨ في مقاطعة اونتاريو، وقد نصت المادتان الثانية والثالثة على ما يلي:

«ان القصد والهدف من هذا القانون هو منع التمييز في اونتاريو على اساس العنصر او العقيدة او اللون او الجنسية او الاصل او مكان المنشأ او الجنس او الموقع الجغرافي للاشخاص العاملين..

وبمقتضى هذا التشريع: لا يحق لأي شخص في اونتاريو ان يطلب او يقدم بياناً خطياً او شفوياً يفيد ان اية بضاعة او خدمات مقدمة ليست من منشأ مكان معين بقصد القيام بافعال تمييز في الاعمال، لا يحق لاي شخص ان يطلب او يقدم معلومات خطية او شفوية حول ما اذا كان شخص اخر عضوا في اية منظمة خيرية او اخوية، او انه تبرع لها او انه مرتبط بها، وعلى كل شخص يتلقى طلباً سواء اكان خطياً او شفوياً للقيام باعمال تمييز في الاعمال او القيام بعمل يخالف ما جاء في هذا القانون ان يبلغ المدير بذلك الطلب وبمدى استجابته له خلال ٣٠ يوماً، وان يزود المدير بأية معلومات يطلبها بهذا الخصوص؛ يحق للشخص الذي يلحق به ضرر او خسارة نتيجة افعال مخالفة لهذا القانون ان يحصل على تعويض من الشخص الذي ارتكب المخالفة، ويتقرر الحق في التعويض من قبل محكمة مختصة؛ ان اي نص في العقد على مسألة من افعال التمييز ضد الاعمال يعتبر باطلاً ويلغى من العقد.

أما في هولندا فقد مرت التشريعات المضادة للمقاطعة العربية بمرحلتين ايضا[٢٨]:

الاولى: وهي الفترة التي تعرضت لها الحكومة الهولندية لاتخاذ اجراءات معينة للحد من نشاط المقاطعة العربية للكيان الاسرائيلي، ومن ابرز هذه الاجراءات:

١ ـ قيام اللجان الثلاث (الخارجية والسياسية والاقتصادية) في مجلس النواب بمطالبة المجلس باجراء تحقيق حول المقاطعة العربية لاسرائيل في هولندا، وانشاء لجنة خاصة تقوم بالتحقيق اللازم بهذا الشأن. وقد تم ذلك اثر قيام المركز الاسرائيلي للمعلومات والتوثيق (CIDI) في لاهاي بنشر كراس اطلق عليه «الكراس الاسود» بعنوان (المقاطعة العربية وهولندا) تضمن معلومات وبيانات عن الشركات الهولندية التي خضعت للمقاطعة العربية.

٢ ـ قيام اللجنة البرلمانية الهولندية باصدار تقريرها، وقد تميز هذا التقرير بتحيز واضح لصالح اسرائيل وادعاءات مؤسسة الوثائق الاسرائيلية.

٣ ـ اقتراح اسرائيل على هولندا باتباع اكثر من اسلوب لابطال مفعول قوانين المقاطعة العربية ومن ذلك: اتخاذ اجراءات ادارية تنص على قطع المساعدات الحكومية عن اية شركة تبرم اتفاقيات وعقوداً مع العالم العربي، تلتزم من خلالها بمراعاة قوانين المقاطعة، أو وضع قوانين تحول دون انصياع الشركات الهولندية لقوانين المقاطعة، او اللجوء الى دول السوق الاوروبية المشتركة لاتخاذ اجراءات موحدة ضد قوانين المقاطعة.

٤ ـ مناقشة البرلمان في اذار ١٩٨١ لبعض الشهادات الصادرة عن المراجع الرسمية الهولندية، وقد اسفر النقاش عن مطالبة الحكومة بوضع حد لاعطاء الوثائق التالية: وثيقة غير يهودي، شهادات المنشأ

التي تعلن ان البضائع المباعة للبلاد العربية لا تحتوي على مواد اولية او اجزاء صنعت في اسرائيل، كما حظر على الغرفة التجارية الهولندية التصديق على الشهادات التي تتضمن عبارات من النوع المبين اعلاه.

الثانية: وقد تواترت فيها المعلومات عن ان البرلمان الهولندي قد اقر تشريعات مضادة للمقاطعة العربية.

في انجلترا:

قامت المنظمات الصهيونية والسلطات الاسرائيلية بممارسة الضغوط المختلفة لحمل الحكومة البريطانية على اتخاذ موقف ضد المقاطعة العربية، واعلن نائب رئيس وزراء العدو في اوائل عام ١٩٦٥ عن مساعيه في حث الحكومة البريطانية على اصدار «مبادىء علنية لسياسة رسمية ضد المقاطعة العربية[٢٩]».

وفي اعقاب قضية «اللورد مانكروفت» عضو مجلس ادارة اتحاد التأمين على الحياة ـ نورويتش ـ انجلترا الذي ادرج في قائمة المقاطعة العربية بعد ثبوت ميوله الصهيونية ونشاطه في جمع المعونات للكيان الاسرائيلي وللمؤسستين الصهيونيتين (الصندوق اليهودي الموحد والنداء اليهودي المشترك)، حيث نجحت المقاطعة العربية بأن تفرض عليه الاستقالة من عضوية مجلس ادارة الشركة، انبرت الصحف البريطانية بحملة اعلامية تشهيرية ضد المقاطعة العربية للكيان الاسرائيلي، ما لبث ان شارك فيها المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية البريطانية حين قال: «لقد استاءت الحكومة البريطانية بصفة خاصة من الضغط الذي تتعرض له الشركات البريطانية».

اما على صعيد السوق الاوروبية المشتركة فقد تركزت الضغوط الاسرائيلية والصهيونية على وقف العمل باتفاقات السوق مع بعض الدول العربية، الا اذا قبلت هذه الدول بمبدأ عدم التمييز بين شركات دول السوق، على اساس تعاملها مع الكيان الاسرائيلي[٣٠].

وخلال المفاوضات التي اجرتها السوق الاوروبية مع كل من مصر ولبنان وجهت «اللجنة القومية الاسرائيلية» التي تضم غالبية العناصر التجارية في الكيان الاسرائيلي مذكرتين بهذا الشأن، الاولى لرئيس الغرف التجارية الدولية، والثانية للسكرتير العام لناقبة الغرف التجارية لدول السوق المشتركة طلبت فيهما من الهيئات التجارية الدولية ان تضغط على حكومات دول غربي اوروبا للحيلولة دون الاعتراف بالمقاطعة العربية.

كما توجهت لجنة عن «اللجنة القومية الاسرائيلية» الى هيئات تجارية دولية لحثها على العمل لدى مؤسسات السوق الاوروبية المشتركة من اجل عدم اتمام عقد اتفاق السوق مع مصر ولبنان. لأن ذلك يمثل اعترافاً بالمقاطعة العربية لاسرائيل[٣١].

وفي حقيقة الأمر لم تكن المؤسسات الحاكمة في الدول الاوروبية لتحتاج الى ضغوط كهذه من أجل اتخاذ مواقف منحازة الى جانب الكيان الاسرائيلي، اذ منذ اقيم ذلك الكيان وهو يحظى بالدعم والغطاء التامّين سواء من قبل الولايات المتحدة او الدول الاوروبية، وكانت مواقف الدول الاوروبية بشكل عام

معـززة لموقف الـولايـات المتحـدة الـداعم لاسرائيـل، وفي مجـال المقاطعة العربية صعدت دول السوق الاوروبيـة حملتهـا المنـاهضــة للمقاطعة العربية محتذية بذلك حذو الولايات المتحدة، وبشكل خاص في مطلع الثمـانينـات.. ففي فرنسـا اكـد الـرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بعد انتخابات عام ١٩٨١ انه سينفـذ المـادة ٣٢ من القـانون رقم ٧٧٥٧٤ تاريخ ٧ حزيران ١٩٧٧، الذي يحظر اي تدخل خارجي في النشاط الاقتصادي.

وقـد اتخـذت السوق الاوروبية المشتركة قانوناً مطابقاً للقانون الفرنسي يحظر كل الاجراءات التي اطلق عليهـا بالتمييـزية ضد اي بلد آخر، وبشكل تدريجي اعتبر التمييز في التجارة مخالفة يعاقب عليها القانون، والمقصود به المقاطعة العربية.

وفي عام ١٩٨١ اعلنت حكـومتـا السويد وبلجيكا(٣٢) انهما لن تعطيا للعناصر التي تتعامل مع الدول العـربيـة شهـادة تتعلق بالـدين، وفي عام ١٩٨٣ طلب المـؤتمـر اليهـودي العالمي من السوق الاوروبية المشتركة تطبيق المادة رقم ١٠٠ من اتفاقية روما، وذلك لضمان الاجراءات الفعالة لمواجهة المقاطعة العربية.

وفي عام ١٩٨٣ ايضا اصدرت حكومة مارغريت تاتشر قرارا يفيد بأنها لم تعد مطالبة بالتصديق على تصريحات موظفيها بأن ليس لهم علاقة «باسرائيل».

واخـيراً فانـه ليس من شك ابـداً بأن اعـداء المقـاطعـة العربية يعلمون تماماً طبيعة هذه المقاطعة الحقيقيـة ومشـروعيتهـا، ويعلمون كذلك انها تتفق في مضمونها واجراءاتها مع المبادىء العامة للقانون الـدولي. ولا تقـوم على اسـاس التمييـز في الـدين او العرق او العنصر(٣٣)، وبعبارة ادق «ان التشريعات المضـادة للمقـاطعـة العـربية انما وضعت في حقيقة الامر وقبل كل شيء بدوافع سياسية تعزز في الدرجة الاولى مصالح اسرائيل».

وبـالتأكيـد لم تكن الـدول الغربية الحليفة للكيان الاسرائيلي لتقدم على اتخاذ مجموعة التشريعات والاجـراءات المضـادة للمقـاطعة العربية والمناهضة للمصالح العربية والمنحازة تمام الانحياز الى جانب الكيان الاسرائيلي لو توفر لدى الأمة العربية شرطان حيويان(٣٤):

أولهمـا وقـائي ويقـوم على اسـاس تضـامن العلم العربي ولحمته ووحدة موقفه حيث ان الخلافات والتمزقات العربية المستمرة والمتفاقمة كانت تشكل دائماً (ولا تزال كذلك) قوة دفع لاعداء الامة العربية للتمادي في غيها وعدوانيتها ضد هذه الامة ومصالحها.

وثانيهما علاجي يتمثل بالتصدي الحازم للتشريعات الامريكية - الاوروبية المعادية للامة العربية، وللقضية العربية، وهذا يتطلب من الدول العربية(٣٥):

١ - الالتزام الجماعي الجدي بالتشريعات العربية المتعلقة بالمقاطعة العربية.

٢ - تشـديـد الرقابة على الصادرات والواردات والتأكيد على شهادات المنشأ للسلع المصدرة الى البلدان العربية، ومكافحة التهريب من والى البلدان العربية.

٣ - تطوير العلاقات العربية مع دول العالم الثالث ودول السوق الاوروبية المشتركة ودول المنظومة

الاشتراكية.

٤ - قيـام البعثـات الخارجية العربية بمواصلة شرح وجهة النظر العربية القائلة بأن اصدار التشريعات المضادة للمقاطعة العربية لا يخدم الدول التي تقدم على مثل هذه التشريعات.

٥ - اصـدار قرارات وتـوصيـات تؤكـد مقـاومـة الدول العربية للمحاولات الرامية الى اضعاف المقاطعة العربية لاسرائيل، ورفضها رفضا قاطعا لتهديدات الدول المنحازة لاسرائيل.

٦ - حث اجهـزة الاعـلام العـربية ومكاتب الاعلام التابعة لجامعة الدول العربية في الخارج على ضرورة التصدي المنهج والمستمر للحملات الصهيونية المضللة.

هوامش:

(١) عزيز مهدي الردام - **المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل**، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص١٦٣.

(٢) المكتب الاقليمي المصـري لمقـاطعـة اسرائيل، **بيان عن افتراءات الصهيونية العالمية والتشكيك في جدوى المقاطعة العربية لاسرائيل**. الاسكندرية ٦/١/١٩٦٣، ص٧.

(٣) **اليوميات الفلسطينية**. ١١/١/١٩٦٥.

(٤) عزيز مهدي الردام، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦٤.

(٥) **اليوميات الفلسطينية** ١١/١/١٩٦٥.

(٦) **اليوميات الفلسطينية**، ٣٠/٣/١٩٦٥، عن بيان اصدره المكتب الاقليمي العراقي لمقاطعة اسرائيل.

(٧) **اليوميات الفلسطينية**، ٢٨/١/١٩٦٥ - تصريحات ابا ايبان نائب رئيس حكومة العدو آنذاك.

(٨) **صحيفة هآرتس العبرية** - ١٣/٦/١٩٧٥.

(٩) **صحيفة هآرتس العبرية** - ١٣/٦/١٩٧٥.

(١٠) عزيز مهدي الردام، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦٨.

(١١) **مذكرة المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل**، تشرين الاول ١٩٧٥ ص١.

(١٢) **نيويورك هيرالد تريبيون**، ٣/٣/١٩٦٥.

(٣) عزيز مهدي الردام، **مصدر سبق ذكره**، ص١٧٣.

(١٤) د. نورالله نورالله، التشريعات المضادة للمقاطعة العربية لاسرائيل، **مجلة شؤون عربية**، العدد الثامن ١٩٨١، ص١٢.

(١٥) عزيزالردام، **مصدر سبق ذكره**، ص١٨١.

(١٦) **المصدر السابق**، ص١٨٢.

(١٧) **المصدر السابق** ص١٨٣.

(١٨) **المصدر السابق** ص١٨٤.

(١٩) **المصدر السابق** ص ١٨٤.

(٢٠) **المصدر السابق** ص ١٨٧.

(٢١) **المصدر السابق** ص ١٨٧.

(٢٢) د. نورالله نورالله - **مصدر سبق ذكره**، ص١٢.

(٢٣) **المصدر السابق**، ص١٢.

(٢٤) **المصدر السابق** ص١٣.
(٢٥) **المصدر السابق** ص١٣.
(٢٦) **المصدر السابق** ص١٤.
(٢٧) **المصدر السابق** ص١٤.
(٢٨) **المصدر السابق** ص١٧.
(٢٩) **اليوميات الفلسطينية**، ١٩٦٥/١/٢٨.
(٣٠) من **كلمة المفوض العام للمقاطعة العربية لاسرائيل** في افتتاح المؤتمر الحادي والثلاثين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية.
(٣١) **صحيفة هآرس العبرية**، ١٩٧١/٧/١٢.
(٣٢) **مجلة الارض**، عدد تشرين ثان ١٩٨٦، ص٣٣.
(٣٣) د. نوراله نوراله، **مصدر سبق ذكره**، ص١٧.
(٣٤) د. نوراله نوراله، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.
(٣٥) **مجلة الارض**، عدد تشرين ثان ١٩٨٦، ص٣٤.

نحو تطوير المقاطعة العربية لإسرائيل

عبد الجواد صالح

يشكل الكيان الصهيوني قاعدة استعمارية توسعية استيطانية تعمل على انشاء الأسس الاقتصادية التي تمكنها من استيعاب يهود العالم من أجل تحقيق اهدافها في السيطرة السياسية والاقتصادية على الوطن العربي والتحكم في ثرواته.

وعلى ضوء تغييب الخيار العسكري العربي في هذه المرحلة، في الوقت الذي تُستلزم فيه حماية وسائل الانتاج العربية المهددة دوماً من مخاطر الغزو الاقتصادي الصهيوني، فان تطوير المقاطعة العربية لاسرائيل قد أصبحت قضية ملحة اكثر من أي وقت مضى، وذلك من أجل تحويل المقاطعة الى سلاح جدي ومؤثر في ضرب الاقتصاد الاسرائيلي وشل قدرته على استيعاب المزيد من المستعمرين الجدد وافقاده الامكانية لتمويل المؤسسة العسكرية العدوانية وافشال المشروع الصهيوني برمته كقاعدة للاستثمار الامبريالي في قلب الوطن العربي.

لقد طرأت على الساحة العربية تطورات سلبية ربما تضعف دور المقاطعة العربية، منها ما تم فرضه بالقوة كالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين واجزاء من الارض العربية، ومنها ما تم باتفاق غيروطني، كمعاهدة كامب ديفد، ثم التواطؤ في عملية تهجير يهود اثيوبيا الى فلسطين عبر السودان، وكلها تطورات تشكل ثغرات حساسة في جدار المقاطعة العربية للكيان الصهيوني.

ولسنا هنا في صدد تقييم المقاطعة العربية لاسرائيل، فهذه عملية طويلة، مع أنه لا بد منها بعد مضي ٣٩ عاما على اقامة المشروع الصهيوني، وذلك لمعرفة مدى فعاليتها ومدى تحقيقها لما كان مطلوباً منها، حيث أن هناك تضارباً كبيراً في الآراء ووجهات النظر التقييمية المتعلقة بفعالية المقاطعة وتأثيرها على العدو. فمجلة (نيوزويك) الامريكية، مثلاً، ترى «ان المقاطعة العربية انتجت دخاناً سياسياً، ولم يكن لها ناراً اقتصادية كبيرة، وانها لم تتجاوز كونها مجرد ازعاج لاسرائيل، حيث أن ثمة شركات كثيرة استطاعت ايجاد طرق مختلفة لتفادي المقاطعة وتجنب اجراءاتها». بينما نجد ان مجلة (ايكونومست) الانجليزية،

تقـول «ان الاستثمـارات الاجنبيـة في اسرائيل تعيش حالة ذعر من المقاطعة اكثر من القتال المستمر على الحـدود.. وان المقـاطعة قد جرى تعزيزها وتقويتها بعد حرب ١٩٦٧، وان اسرائيل بدأت تشعر بالأزمة» (عن كتاب هاني الهندي) «المقاطعة العربية لاسرائيل ص ١٦٥».

ولا شك أن الحقيقة تقف على أحد أطراف هذا التناقض اوبينهما، مع انه لا بد من معرفة الحقيقة. ومن المؤسف أننـا لن نتمكن من معـالجـة هذا المـوضوع في هذه العجالة، حيث انه يجب ان يعالج على مستـوى علمي، وفي اسرع وقت ممكن، اذ يجب أن لا نتـوهم أن الضجـة الامـريكيـة ـ الاوروبيـة ضد المقـاطعـة هي بالضـرورة صراخ الألم من الضرر اللاحق بهم جراء المقاطعة، وانما التعبير عن متطلبات المـرحلة القـادمة. وبغض النظر عن النتائج التي يمكن ان تتوصل اليها أية دراسة تقييمية فان المقاطعة العـربيـة لم تقـدم مخططـاً لمعـالجة الوضع الذي نتج عن احتلال كامل التراب الفلسطيني، والجولان، وجنوب لبنان. ان السوق الفلسطينية وحدها، التي احتلت عام ١٩٦٧، اصبحت من أهم الاسواق، بعد الولايات المتحدة الامريكية، استيعاباً للصادرات الاسرائيلية. كما ان قضية عمل العمال الفلسطينيين ـ امـام فشـل استيعـابهم في القطـاعـات الـوطنية المختلفة ـ ونتيجة للاحتلال، تشكل ثغرة خطيرة في اطار المقاطعة العربية.

ومن الصعـوبـة بمكـان أن ننـادي بتطـوير المقاطعة العربية امام العجز عن معالجة قضيتي غياب المقـاطعــة في المنـاطق المحتلة وتـرك حوالي مليـون ونصف عربي فلسطيني ضحية استغـلال السـوق الاسرائيليـة، وتـرك حوالي مائـة وثـلاثـين الف عامـل عربي فلسطيني يعملون في القطـاعـات الـزراعية والخدماتية والصناعية الاسرائيلية.

ان ضرورة معـالجـة تسـريب الانتـاج الاسرائيـلي من خلال الاراضي العربية المحتلة، وعبر السوق المصرية، ووقف هذه العملية، مسؤولية لا بد من القيام بها كشرط اساسي لتطوير المقاطعة العربية.

فلم يعـد سراً أن هنـاك ثغرات في نظام المقاطعة العربية العام، والذي من خلاله يتم تسريب الانتاج الصهيوني الى الاسواق العربية. وان سد هذه الثغرات جميعها مسؤولية تاريخية تقع على عاتق القائمين على المقاطعة العربية.

وفي هذا المجال يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

١ ـ القيـام بدراسـة حول امكـانيـة تطبيق المقاطعة العربية في الاراضي المحتلة على اساس مرحلي، ولأي انتاج يمكن الاستغناء عنه من قبل السكان. وقد قامت بعض المؤسسات الوطنية في الداخل، منذ بداية الاحتـلال الـذي مضى عليـه الآن أكثـر من ١٩ عاما، بمحاولات فردية وعلى نطاق ضيق لمقاطعة الانتاج الاسرائيلي عن طريق طرح انتاج محلي في الاسواق العربية.

٢ ـ يجب ان تشمـل هذه الـدراسـة على مخطـط اعـلامي يحقق روح المقـاطعـة لـدى الشعب العربي الفلسطيني والتي تهـدف الى خلق وعي مسـؤول يمنـع صاحبه من استخدام اي انتاج اسرائيلي الا تحت ضغط الحاجة الضرورية التي فرضتها اطالة أمد الاحتلال.

٣ ـ العمل على منع تسريب الانتاج الاسرائيلي عبر المناطق العربية المحتلة، واذا كان هناك صعوبة آنية

في تحقيق مقاطعة عربية في الاراضي المحتلة، نتيجة استمرار الاحتلال طوال هذه المدة، فان منع التسريب يمكن ان يتحقق اذا ما اتخذ قرار سياسي بذلك، ومن ثم اتخاذ الاجراءات التالية:

أ ـ انشـاء وحـدة احصـائيـة تعمل في كافة الاراضي المحتلة لتقوم بدراسات احصائية تشمل كافة اوجه القطاع الزراعي ومن ثم الصناعي لحصر الانتاج العربي.

ب ـ انشـاء مكـاتب مقـاطعـة في داخل الاراضي المحتلة تعمل تحت ستار محلات بيع الاسمدة والادوات الزراعية بالتعاون مع الوحدة الاحصائية لمنع تسريب الانتاج الزراعي.

(الكاتب على استعداد لتقديم العون والرأي في تنفيذ هذا البند)

جـ ـ تشكيل لجنة عليا لمراقبة عدم تسريب الانتاج الاسرائيلي الى الدول العربية.

ومـع ان قضيـة العمـل في المـؤسسات الاسرائيلية خارج عن نطاق مفهوم المقاطعة العربية بشكلها التقليـدي، فانـه لا بد من وضع خطة لاستيعابهم في قطاعات الانتاج العربية. وقد سبق لبعض المجالس البلديـة العـربيـة أن استـوعبت مئـات العمال في مناطقها واعانتهم على عدم الوقوع فريسة للاستغلال الصهيوني، بما في ذلك منع اية خدمات يستفيد منها الكيان الصهيوني.

استراتيجية التطوير:

لقـد اعتمـدت المقاطعة العربية خلال ال ٣٩ عاما الماضية على مبدأ حرمان الاقتصاد الاسرائيلي من بعض المزايا والأسواق، وهي بالنتيجة، ومهما كانت فعاليتها، لم تؤد الى تدمير الاقتصاد الاسرائيلي الذي يقوم على أسس مصطنعة.

أمـا الاستـراتيجيـة المقترحة فانها تقوم على الدخول في منافسة الانتاج الاسرائيلي، واغراق اسواقه بانتاج منافس، حتى يتم افلاس ومن ثم اغلاق مؤسسات الانتاج الاسرائيلية.

عناصر التطوير:

يمكن الانطـلاق من عقـال السلبيـة للمقـاطعـة العـربية لاسرائيل، باتباع عدة اشكال من النشاط الاقتصـادي الذي يستخـدم قوانـين اقتصـاديـة مٌعـروفة، كالاغراق، والذي يقود في النتيجة الى تقديم انجازات هامة لصالح الاقتصاد القومي العربي.

لنأخذ مثلاً، «شركة سوليك بونيه»، وهي شركة متخصصة في البناء تابعة للهستدروت، تضم اكثر من ٧٠٠ مهنـدس، وتعمـل في مشـاريـع انشائية مختلفة داخل وخارج «اسرائيل» (بالاضافة الى نشاطاتها التقليـديـة فانهـا تقوم ببناء المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية) وبالذات في دول افريقيا وأمريكا اللاتينية وتتراوح ارباحها من هذه النشاطات الخارجية من ٥٠٠ ـ ٧٠٠ مليون دولار سنوياً. وقد احتلت المرتبة ١٧ في قائمة اكبر ٢٥٠ شركة بناء في العالم، وبلغت عقودها في العام ١٩٨٠ حوالي ٢,٥ مليار دولار.

بالمقـابـل، فان هنـالك عشرات من الشركات الهندسية العربية التي تمتلك الخبرة وربما رأس المال الـذي يؤهلهـا ان تنـافس شركة «سوليل بونيه» الاسرائيلية، والمنافسة في السوق الرأسمالية شيء طبيعي وممـارسـة عاديـة. على ان المطلوب هو تخصيص شركـة او اكثـر يكـون هدفها ونشاطها التصدي لكافة

المشاريع التي تقوم في تنفيذها الشركة الاسرائيلية. وحتى يمكن خوض مثل هذه المعركة فانه لا بد من دراسة كافة التعهدات التي نفذتها الشركة الاسرائيلية في عدة دول لمعرفة عدة حقائق اهمها:

١ ـ نسبة الارباح التي تتوخاها الشركة الاسرائيلية.

٢ ـ طبيعة التنفيذ ومدى الالتزام بشروط التعهد.

٣ ـ المسلكية في التعامل مع المؤسسات المحلية والمشرفة على التنفيذ.

٤ ـ كشف ابعاد الاستغلال ـ ان وجد ـ في كافة المجالات (الاسعار، النوعية في الاجهزة والادوات المستخدمة.. الخ).

بعد ذلك تتقدم الشركة العربية الى كل عطاء تتقدم اليه الشركة الاسرائيلية مسلحة بالمعلومات والحقائق المذكورة اعلاه، وتضع اسعارها المنافسة بهدف سحب البساط من تحت اقدامها، وربما تضطر الشركة العربية الى تخفيض اسعارها بهدف الفوز بالعطاء. وهنا يمكن انشاء صندوق خاص لتمويل الخسائر (يمكن ان يخصص ثمن طائرة عسكرية من تلك التي تتساقط كالذباب) وذلك لمرحلة مؤقتة، اذ حتما يتم انسحاب الشركة الاسرائيلية من السوق الدولي، ومن ثم يتم التعويض عن الخسائر التي تحققت نتيجة هذا التنافس الهادف.

ان مثل هذا النشاط لن يتيح الفرصة للشركات العربية ان تنمو وتتطور فحسب، وانما ايضاً أن تكتسب خبرات ربما لا تستطيع ان تحققها وهي محصورة في نطاقها العربي او المحلي. لنأخذ صناعة اسرائيلية اخرى، وهي صناعة الماس، والتي تصل صادراتها الى ٦٢٥ مليون دولار (الجروسالم بوست ٢/٨/٨٣) بينما زادت صادراتها عام ١٩٨٢ عن الف مليون دولار، وشكلت في السنة نفسها ٢٤,٥٪ من الصادرات الصناعية الاسرائيلية (كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي، دائرة الاحصاءات المركزية القدس، ١٩٨٣، عدد ٣٤، صفحة ٢٣١).

ومع ذلك، فان هذه الصناعة تواجه أزمة حقيقية، اذ أعلنت الصحافة الاسرائيلية عن محاولة لانقاذ صناعة الماس، مؤكدة ان «الحكومة الاسرائيلية بالتعاون مع البنوك واصحاب صناعة الماس قدمت ملايين الدولارات لمساعدة صناعة الماس» (الجروسالم بوست ١٠/٩/٨٢).

ان صناعة المجوهرات ليست غريبة عن شعبنا العربي، ففي دمشق وبغداد والقاهرة اشهر الصاغة، وأعظم فناني صناعة المجوهرات، وهي صناعة تمتد جذورها عبر التاريخ العربي. وليس من الصعوبة، على ما نعتقد دعم ومساعدة مجموعة من الصاغة العرب لخوض معركة تصنيع الماس، واغراق الاسواق الدولية التي تشكل السوق الرئيسية لهذه الصناعة التي تشكل ٢٤,٥٪ من مجموع الصادرات الصناعية الاسرائيلية، اذ بلغت قيمة صادراتها ١١٥٧ مليون دولار (كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي، دائرة الاحصاءات المركزية، القدس، ١٩٨٣، عدد ٣٤ ص ٢٣١).

وتشكل الصناعات الكيماوية والأدوية والدهان ١٣,٧٪ من الصادرات الصناعية الاسرائيلية اي ما يوازي ٦٤٧,٧ مليون دولار ـ عام ١٩٨٢ (المصدر السابق، الصفحة نفسها) بينما بلغت صادرات الكيماويات ومنتجات النفط ٥٨٠ مليون دولار (المصدر السابق ص ٢٣٢) مع العلم ان معظم المواد

الخام لهذه الصناعات مستوردة، بينما تتفوق الاقطار العربية المنتجة للنفط بوجود خام هذه الصناعات، كما ان بعضها قد أقام مثل هذه الصناعات. ولقد أبدى اصحاب مصانع الأدوية في الضفة الغربية استعدادهم ليس في منافسة الصادرات الاسرائيلية في هذا الميدان في الاسواق الافريقية فحسب، وانما حرمان صناعات الادوية الاسرائيلية من تلك الاسواق. كما أن هناك العديد من الصناعات الفلسطينية في الاراضي المحتلة التي يمكنها ـ لو دعمت بهدف اغراق السوق الاسرائيلية ـ منافسة وتدمير الصناعات الاسرائيلية المشابهة، مثل مصنع البلاستك في بيت جالا، ومصانع الاقمشة والملابس الداخلية وغيرها.

وتشكل صادرات الحمضيات نسبة عالية من الصادرات الاسرائيلية ودخلاً كبيراً من العملات الصعبة. فقد بلغت صادراتها من الحمضيات عام ١٩٨٢ ما قيمته ١٨٥,٦ مليون دولار اوما يعادل ٧٥,٤٪ من مجموع الصادرات الزراعية لذلك العام (كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي، دائرة الاحصاءات المركزية، القدس ١٩٨٣، عدد ٣٤ ص ٢٣١).

ويتلخص الهدف في هذا المجال بضرب هذا المورد الهام للاقتصاد الاسرائيلي، وذلك بمحاولة اغراق أسواق الدول المستوردة للحمضيات «الاسرائيلية» بالحمضيات الفلسطينية اولا، ثم بالحمضيات العربية ثانياً، وبالحمضيات الاسبانية ثالثاً، ان تعذرت عملية الاغراق بالانتاج العربي وحده.

ان المطلوب كخطوة اولى هو اجراء دراسة للأسواق الخارجية الاسرائيلية ووسائل تسويقها بالجملة والمفرق، وأثر دخول اسرائيل السوق الاوروبية المشتركة، ودراسة امكانية تنفيذ المخطط التفصيلي للأغراق، ورأس المال المطلوب لتغطية تكاليف عملية الاغراق هذه ـ أي الخسارة المتوقعة مرحلياً. وهناك مجال أوسع لتنفيذ مثل هذه النشاطات، حيث يقوم المواطنون في الاراضي الفلسطينية المحتلة بحرب سجال مع الانتاج الاسرائيلي، وخاصة الزراعي منه، وذلك بمبادرات ذاتية، تنطلق من حالة الدفاع عن الوجود، الذي يتمثل بمحاولة المزارع والمصنع الفلسطيني من القفز عن الحواجز القانونية والاجرائية التي تحاول سلطات الاحتلال فرضها لمنع تصدير الانتاج الفلسطيني الى ما يسمى «اسرائيل» وذلك لحماية انتاج المؤسسات الصهيونية. واذا كانت اسرائيل تعمل على تسريب انتاجها الى الاسواق العربية، محاولة بذلك تحطيم شروط المقاطعة العربية، فانه لا بد من الرد على ذلك، من خلال تحطيم الحواجز الاسرائيلية امام الانتاج العربي وذلك من خلال:

١ ـ حماية كل مزارع فلسطيني يعمل على ادخال الانتاج الزراعي العربي الى «اسرائيل» وخاصة تلك المواد التي لدى «اسرائيل» فائضاً منها، ودفع اية غرامات يتعرض اليها وتعويضه عن البضائع المصادرة. اذ بلغ مجموع ما صادره مراقبو مجلس الحمضيات الاسرائيلي بين شهر ايلول ١٩٨٤ وحتى نهاية شهر تشرين الثاني من العام نفسه ١٢٠ طناً من الحمضيات كانت في طريقها من قطاع غزة والمناطق المحتلة الى «اسرائيل»، وقد اشار رئيس قسم الرقابة في المجلس بأنه تم فتح ٨٦٠ ملفاً ضد التجار الذين اعتزموا بيع هذه الحمضيات في الاسواق الاسرائيلية. (جريدة الدستور الاردنية ١٣/١/١٩٨٥ ص ١٧).

٢ ـ العمل وبشتى الوسائل على تشجيع الفلاحين العرب في الاراضي المحتلة من خلال حملات احتجاجية

منظمة، للضغط على سلطة الاحتلال من أجل السماح بتسويق الانتاج الزراعي داخل الكيان الصهيوني وفضح الاوامر العسكرية التي تهدف الى تجميد القطاع الزراعي، مثل الأمر العسكري ١٠١٥ الذي يحرم على المواطن زراعة شجرة مثمرة واحدة دون موافقة الحكم العسكري.

خطوات على طريق التنفيذ:

١ ـ يشكل المفوض العام للمقاطعة العربية لجنة عليا للاشراف على تنفيذ هذا المخطط ويمكن ان تشكل هذه اللجنة من فريق العمل الذي عهد اليه بدراسة واقع وتطوير المقاطعة.

٢ ـ انشاء مركز للبحث والتطوير، بحيث يشكل هذا المركز من مجموعة من الخبراء في الصناعة والاقتصاد والادارة، على أن يتولى المركز الاشراف على توجيه السياسات العملية والتنفيذية التي من شأنها تحقيق اهداف مخطط ضرب المشروع الاقتصادي الصهيوني من خلال ضرب مؤسساته الزراعية والصناعية.

٣ ـ تشكيل عدة طواقم للبحث تقوم بتأدية المهمات الموكلة لها، وهي:

أ ـ طاقم يعمل في الاراضي المحتلة تكون من مهماته تجميع المعلومات التفصيلية حول الصناعات الاسرائيلية.

ب ـ طواقم تعمل في الدول الاوروبية والامريكية التي تشكل السوق الرئيسية للصادرات الاسرائيلية، ومن مهماتها متابعة الطرق والوسائل التي تستخدمها اسرائيل في غزو هذه الاسواق.

جـ ـ تزويد اللجنة العليا بالمعلومات الضرورية لتمكينها من اتخاذ قراراتها التنفيذية والجدوى الاقتصادية والسياسية.

٤ ـ الغطاء التنفيذي، ويتم ذلك باستخدام الغرف التجارية العربية الدولية في الاقطار الاوروبية والامريكية، كغطاء لتنفيذ هذا المخطط بعد تعزيزها بالكوادر المؤهلة وطنياً وعلمياً.

خاتمة:

ان المبادرة من أجل تنفيذ هذا المخطط تعتبر خطوة ضرورية لشل المشروع الصهيوني وتدمير الجانب الاقتصادي من اسلحته الحاسمة في تحقيق اهدافه التوسعية، مما يؤدي الى وقف الهجرة الوافدة وتصعيد عملية التهجير، وزيادة الاعباء الاقتصادية والمالية على نظام يواجه ازمة حقيقية.

والمطلوب الآن الشروع الفوري بمثل هذه المعركة المصيرية التي من شأنها أن تؤدي الى تطوير الصناعات العربية وتحسينها وتنويعها حتى يتم تشكيل وانشاء قاعدة صلبة لمستقبل اقتصادي عربي صناعي وزراعي متقدم يستطيع ان يواجه التحديات التي يفرضها الكيان الصهيوني.

ان البدء في تنفيذ هذا المخطط ضرورة تقتضيها المصلحة القومية التي يتهددها الوجود الصهيوني والذي يستهدف أول ما يستهدف لتحقيق مخططاته، تدمير وسائل الانتاج والمؤسسات الاقتصادية والمالية للشعب العربي.

نحو تطوير مبادئ المقاطعة العربية تجاه الأرض المحتلة

صلاح تيم

١ ـ مقدمة:

تمثل المقاطعة العربية لاسرائيل أحد الجوانب المهمة للصراع العربي الاسرائيلي في الوقت الحاضر باعتبارها عملاً عربياً مشتركاً بعد ان غُيبت جوانب الصراع الاخرى. ورغم ان المقاطعة العربية لاسرائيل لا تشكل للمواطن العربي أهمية كبيرة، الا أن اهميتها تبرز واضحة ضمن وجهة النظر الاسرائيلية التي وطنت نفسها على قطف ثمار صراعها بكافة ابعاده مع العالم العربي. فقد انشأت اسرائيل جهازاً مضاداً للمقاطعة العربية منذ عام ١٩٥٦، وسعت لدى الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة والدول الافريقية سواء باستصدار تشريعات مضادة للمقاطعة او المشاركة في منطقة التجارة الحرة، والسعي لعضوية السوق الاوروبية المشتركة، اوبتقديم القروض لبعض الدول الافريقية، وعقد الاتفاقات الثنائية للتنمية، واستغلال اية امكانية للتحايل على اجهزة المقاطعة العربية بشتى السبل.

وكذلك فان الشركات العالمية التي تتعامل مع الاسواق العربية تبدي اهتماماً كبيراً بالمقاطعة واجراءاتها يفوق الاهتمام العربي على كافة المستويات الرسمية والشعبية. ويعزى ذلك الى حجم السوق الاستهلاكي العربي وما يمثله من ثروات بالنسبة لهذه الشركات.

٢ ـ الحروب العربية الاسرائيلية والمقاطعة:

يرجع عدد من الاقتصاديين المهتمين بعوامل الصراع العربي الاسرائيلي ان احد الدوافع الاساسية الكامنة وراء الاعتداءات الاسرائيلية ضد الدول العربية في الاعوام ٥٦، ٦٧، ٧٣، كان الدافع الاقتصادي المتمثل في فتح اسواق جديدة للانتاج والاستثمار الصهيوني وذلك من خلال احداث ثغرات في الجدار غير المنيع للمقاطعة العربية السلبية لاسرائيل.

فبعد انسحاب اسرائيل من قطاع غزة بعد عام ١٩٥٦ سيطرت قواتها على خليج العقبة (ايلات) ومعابر البحر الاحمر مما سهل الملاحة والتجارة الخارجية لها مع شرقي افريقيا وجنوب شرق اسيا بحيث

اصبح ميناء ايلات من الموانىء الهامة في منطقة الشرق الاوسط.

كما وساهم فتح خليج العقبة (ايلات) باحداث التوسع الصناعي الاسرائيلي وتنشيط صادراتها الى الدول الاسيوية والافريقية وساهم أيضا في تعاظم دور التعويضات الالمانية في بناء الهيكل الصناعي لاسرائيل خلال الفترة ما بين عام ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦، والتي اتسمت نهايتها بوجود ازمة فائض انتاج صناعي جعل احتلال عام ١٩٦٧ للاراضي العربية المحتلة ذا محتوى اقتصادي لتسويق هذا الفائض ضمن الاسواق القريبة المتميزة بقلة الانتاج المحلي واعتمادها على المستوردات، فضلا عن انخفاض تكاليف نقل الصادرات الاسرائيلية اليها.

واستكمالاً لهذه السياسة فيلاحظ ان اسرائيل اشترطت الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل في كل مشروعات السلام مع الدول العربية،ولعل اتفاقيات التطبيع التي عقدتها اسرائيل مع مصر ابتداءاً من عام ١٩٧٤ وما تبعها من نتائج يبرر أهمية المقاطعة ضمن وجهة النظر الاسرائيلية.

٣ ـ الاراضي العربية المحتلة والمقاطعة:

يثير حجم الصادرات الاسرائيلية للاراضي المحتلة وأزمة فائض الانتاج الزراعي والصناعي للضفة الغربية وقطاع غزة، وامكانيات تسويقه عبر الجسور في الدول العربية المجاورة، كأحد الوسائل الاساسية في دعم صمود هذه المناطق المحتلة، العديد من التساؤلات حول موقع التبادل التجاري للاراضي المحتلة وكيفية التعامل معها ضمن احكام المقاطعة العربية ومبادئها التي تحظر التعامل مع الشركات الاجنبية في حالة ثبوت تعاملها مع اسرائيل.

وهنا يجدر الايضاح ان معنى التعامل المشمول بحظر التعامل هودخول رأسمال اوعمل اوخبرة او مشورة فنية اسرائيلية أو ادارة ذات ميول صهيونية اودعاية اوغيرها، مما يفيد الاقتصاد الاسرائيلي ويدعم المجهودات الحربية لاسرائيل. ولا يشمل حظر التعامل قيام الشركات الاجنبية بتسويق انتاجها في اسرائيل بينما يشمل حظر التعامل قيام الشركات الاجنبية بتسويق المنتجات الاسرائيلية او استعمالها كمدخلات في انتاجها.

كما وتشتمل قوانين معظم الدول العربية التي تطبق المقاطعة لاسرائيل على تشريعات تمنع وتعاقب من يحاول الاتجار مع العدو بأي شكل من الاشكال.

ضمن احكام ومبادىء المقاطعة العربية لاسرائيل وقوانين الاتجار مع العدو فان كافة مؤسسات الضفة الغربية وقطاع غزة ستكون ضمن قوائم المقاطعة السوداء، وكافة السكان فيهما ضمن قوائم الممنوعين من دخول البلاد العربية، فيما لوكان لاستعمال المدخلات الاسرائيلية الاساسية أي طبيعة اختيارية ابتداءاً من مصادر الطاقة التي اصبحت تحت سيطرة الاحتلال من ماء وكهرباء ووقود اضافة الى السلع التموينية الضرورية المحتكرة لصالح المؤسسات الاسرائيلية وذلك في ظل غياب القطاع العام العربي القادر على السيطرة والتوجيه، مقابل السياسة الاسرائيلية التي تعمل على احتواء الاراضي العربية المحتلة في ظل التشريعات والاوامر المدعمة بالقوة العسكرية المحتلة.

وفي هذا الصدد لا بد من تبيان ادوار اطراف المقاطعة العربية والاسرائيلية في تعاملها مع الاراضي المحتلة. فبالنسبة لاسرائيل، وأثر حرب حزيران عام ١٩٦٧ مباشرة وجدت نفسها بعد تسعة عشر عاماً من العزلة الاقتصادية امام سوق جديد يمكن الحاقه قسراً بشروط التبعية لاقتصادها، وكما يمكن ان يسهم هذا السوق في تغيير مسار الصادرات الاسرائيلية وان تنفذ عبره الصادرات والاستثمارات الاسرائيلية الى الاسواق الاستهلاكية العربية الواسعة والغنية بالموارد والقريبة من مصادر الانتاج، يضاف الى ذلك استغلالها لقوة العمل الرخيصة نسبياً للعمل في القطاعات الاسرائيلية وزيادة انتاجها لتلبية تزايد الطلب المتوقع وتوجه الاسرائيليون نحو القطاعات العسكرية.

تأكيداً لذلك فقد سمحت سلطات الاحتلال بعد فتح الجسور بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الاردن بانتقال منتجات الضفة الغربية والصناعية الى الضفة الشرقية باتجاه واحد فقط. ولكن التعليمات التي طبقتها الحكومة الاردنية على الجسور لضبط عملية نقل منتجات الاراضي المحتلة حالت دون تسرب الانتاج الاسرائيلي خلال سلع الاراضي المحتلة المنقولة، أو احداث اي خلل في احكام المقاطعة ومبادئها، باستثناء حالات التسريب المحدودة جداً، والتي ظهرت في بداية الاحتلال قبل تطبيق التعليمات الاردنية.

في المقابل لجأت سلطات الاحتلال الى سياسة دعم صادرات الاراضي المحتلة عبر الجسور بنسبة بلغت في المتوسط حوالي ٣٠٪ من اجمالي قيمة الصادرات. وأدت سياسة دعم الصادرات مضافا اليها الفجوة الاقتصادية بين الاقتصاد الاسرائيلي واقتصاديات الوحدات الاقتصادية القاصرة والمبعثرة في الضفة الغربية وقطاع غزة الى اغراق اسواقها بالسلع الاسرائيلية لدرجة ان اصبحت اسواق الاراضي المحتلة تشكل ثاني مستورد للصادرات الاسرائيلية حسبما ورد في الميزان التجاري الاسرائيلي، المنشور في الاحصاءات السنوية الصادرة عن مركز الاحصاءات الاسرائيلية خلال الثلاث سنوات الاخيرة. وتجدر الاشارة ايضا الى ان هذا السوق يعتبر مثالياً بالنسبة لاسرائيل، لقربه من مواقع الانتاج، وتوفيره قطعاً اجنبياً من مصادر خارجية لقاء عوائد تعامله مع العالم العربي باشكال التعامل المختلفة بما فيها الحوالات الخارجية بدون مقابل.

أما دور الاطراف العربية في المقاطعة تجاه تعامل الاراضي العربية المحتلة مع المنتجات الاسرائيلية او في ادخال منتجات الاراضي المحتلة الصناعية والزراعية فقد اكتفت اجهزة المقاطعة بالتعليمات الاردنية المطبقة على الجسور، على اعتبار انها تعالج موضوعاً وطنياً وانسانياً ضمن ظروف احتلال لا يملك الجانب العربي ازاءها حق اتخاذ القرار. وهنا يجدر التأكيد ان الاردن يحمل اكثر من امكاناته وطبق شروط المقاطعة واحكامها، ولوحظ في هذه التعليمات استيعاب الاردن لظروف الاراضي المحتلة مع الالتزام باحكام المقاطعة. ففي بداية الاحتلال عارضت اطراف عربية سياسة الجسور المفتوحة وذلك لمخالفتها احكام ومبادىء المقاطعة، ولما اصبحت الجسور المفتوحة أمراً واقعاً في غياب البدائل الاخرى، أجمعت نفس الاطراف المعارضة سابقاً على المطالبة بتسهيل تسويق منتجات الاراضي المحتلة في العالم العربي كاسلوب اساسي لدعم صمود سكان هذه الاراضي .

وأما الطرف الأخير الذي لا بد من الاشارة اليه فهو القانون الموحد والمباديء العامة لمقاطعة اسرائيل. فقد مضى على هذا القانون حوالي ثلاثين عاماً كانت حافلة بالاحداث والتطورات من ضمنها احتلال عام ١٩٦٧. والاراضي المحتلة تستحق مراجعة لهذا القانون وتطويره ومعالجة بعض المستجدات. فمثلاً مسألة دعم الصمود (بعد ان تبلورت لدى الدول العربية وسكان الاراضي المحتلة) لم تعد مجرد مسألة انفاق الاموال في الضفة الغربية وقطاع غزة بقدرما هي استثمارات لايجاد مشروعات صناعية وزراعية وانتاجية، تستوعب قوة العمل في الاراضي المحتلة المهددة بالهجرة، نجد ان المقاطعة تقف حائلا دون تسويق هذه المشروعات لانتاجها، وبالتالي انعدام الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات.

واكثر من ذلك وعلى سبيل المثال تشترط الشركات العالمية على المستوردين في الاراضي المحتلة بالتعامل مع الوكيل الاسرائيلي لانتاجها على اعتبار ان تمثيله التجاري يشمل اسرائيل والاراضي العربية المحتلة وترفض التعامل مع الشركات العربية فيها مباشرة. فماذا يمنع أن تساند اجهزة المقاطعة سكان الاراضي المحتلة وذلك بأن تنذر الشركات العالمية بحظر التعامل معها في اسواق الدول العربية اذا رفضت التعامل مع شركات الاراضي المحتلة الا من خلال الوكلاء الاسرائيليين. وبكل تأكيد فالشركات العالمية تحرص على حجم مبيعاتها لدى الاسواق العربية.

ويماثل هذه الحالة حالات كثيرة مشابهة تستطيع اجهزة المقاطعة مساعدة سكان الاراضي المحتلة الذين من اجل قضيتهم شرعت احكام ومباديء المقاطعة وطبقت. مع الاخذ في الاعتبار ان حجم التجارة الخارجية للاراضي المحتلة لا يتعدى حجم تعامل احدى الشركات الاميركية الكبيرة مثلا مع العالم العربي.

الطاقة في إسرائيل

تمثل قضية الطاقة في اسرائيل واحدة من أبرز اهتمامات النخبة الحاكمة، ذلك أن استراتيجية اسرائيل في مجال الطاقة تقوم على ركيزتين:

الاولى: ضرورة تأمين وتوفير احتياجات القطاعات المدنية والعسكرية من مصادر الطاقة اللازمة أثناء ظروف الحرب او خلال حالات السلم.

والثانية: تحقيق الحرية الكاملة في الحصول على المصادر المتنوعة واللازمة من الطاقة بحيث لا تقع الدولة الاسرائيلية تحت أي ضغط في أي وقت يكون من شأنه التأثير بالسلب على النشاطات اليومية للقطاعات المدنية والعسكرية.

وقد تمثلت الاشكالية الأساسية التي واجهت تنفيذ استراتيجية الطاقة في أن إسرائيل دولة فقيرة في واحد من أهم مصادر الطاقة التي وجدت في القرن العشرين وهو البترول، وقد انعكس هذا الضعف على السياسات والقرارات التي اتخذت والقوانين التي صدرت منذ عام ١٩٥٢، والذي صدر فيه أول قانون لتنظيم صناعة البترول. ولأن البترول كان ولا يزال أهم وأرخص وأكثر مصادر الطاقة وفرة، فقد شكل محور اهتمام صانعي القرار منذ قيام الدولة سنة ١٩٤٨، بل إن عمليات البحث والحفر والتنقيب قد بدأت منذ عام ١٩٤٥ تحت رعاية الوكالة اليهودية في فلسطين.

ويتضح من سياق التطور التاريخي مدى الارتباط والتلازم بين تنفيذ هذه الاستراتيجية من جهة والتطورات السياسية والاقتصادية العالمية من جهة ثانية والاوضاع الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي من جهة ثالثة.

فعلى الرغم من وقوع اسرائيل داخل الحزام البترولي لمنطقة الشرق الاوسط، إلا إنها لا تنتج سوى ٢٪ من احتياجاتها البترولية. ولم تؤد هذه الحقيقة إلى تقاعس عمليات البحث والتنقيب والكشف، بل كانت باعثاً وراء الجهد المكثف على مدى ٤٠ عاما لغربلة جيولوجية فلسطين ثم جيولوجية سيناء المصرية بعد احتلالها عام ١٩٦٧ بحثا عن البترول.

وشجعت وزارة الطاقة التي تهيمن على تنفيذ استراتيجية الطاقة الاسرائيلية، الشركات الأمريكية والكندية وأعطتها امتيازات واعفاءات ضرائبية هامة، ووقفت كارتلات مالية ذات وزن وراء تنفيذ الاستراتيجية المذكورة.

وخلال فترة احتلال سيناء، امتصت الشركات البترولية الاسرائيلية ٤٠٠ مليون برميل من النفط الخام قيمتها ٢١٠٠ مليون دولار باسعار تلك الايام، من حقول علما وسدر وخليج السويس. ثم غيرت اسرائيل من تكتيكاتها بعد حرب اكتوبر حيث أصرت اصراراً على ضرورة التزام مصر بتوريد ٢ مليون طن في اتفاقية كامب دافيد تحسبا للمتغيرات السياسية التي صعقت المنطقة مع سقوط نظام الشاه في ايران وضياع واحد من أهم حلفاء اسرائيل في المنطقة، والذي أدى الى ارتباك مخطط استراتيجية الطاقة الاسرائيلية، فالشاه كان يمد شريان النفط الرئيسي للميكانيزم الصناعي والاقتصادي الاسرائيلي.

وأدت هذه المستجدات والمتغيرات الى توجه اسرائيل نحو تنمية وتطوير علاقاتها السياسية ببعض الدول الافريقية البترولية مثل نيجيريا والجابون، وكذلك التوجه نحو تخزين البترول بما يعادل ٧٠٪ من استهلاكها تحت الارض في مستودعات محكمة ومتناثرة ومرتبطة بنظام الدفاع المدني.

ومع توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ـ بدأت اسرائيل في برنامجها الطموح للمصادر البديلة للطاقة والانطلاق في ابحاث استخراج الزيت من الصخور الزيتية واستخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء وكذلك البيوغاز، وأخيراً إنشاء المحطات النووية مع بداية العقد الثامن.

ولا يجب ان ننسى طوال مسيرة تاريخ قضية الطاقة في اسرائيل المساهمة والتعاون القوي فيما بين الولايات المتحدة بأجهزتها ومراكز ابحاثها ومؤسساتها من أجل تدعيم وتنمية الأنشطة المختلفة المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الطاقة الاسرائيلية.

وتبقى نقطة اخيرة: أن اسرائيل تركز على الثروة المعدنية والبترولية لسيناء المصرية بشكل دقيق، خاصة الغاز والانواع المختلفة من الخامات البترولية حيث تقوم باستيراد ضعف ما نصت عليه معاهدة السلام، وذلك بواسطة طريق آخر غير مباشر.

أولاً: البترول:

صدر أول قانون لتنظيم صناعة البترول سنة ١٩٥٢ متضمناً ثلاثة عناصر هامة:

١ ـ الشروط الخاصة بمنح تراخيص البحث والتنقيب والكشف.

٢ ـ تقسيم مناطق الدولة بتروليا.

٣ ـ تحديد ضريبة اساسية تقدر بـ ١٢,٥٪ من البترول المكتشف.

وتكونت شركتان هما:

- L'apidoth Israel petroleum Ltd:
- Israel oil prospectors corporation Ltd.

وتم اكتشاف أول حقل بترولي عام ١٩٥٥ وهو حقل Heletz في صحراء النقب جنوبي عسقلان. وعلى ضوء هذا الكشف اصدرت الحكومة الاسرائيلية «تنظيمات صناعة البترول» سنة ١٩٥٧ لدفع وتكثيف انشطة البحث والحفر والتنقيب، مما أدى الى تحقيق عدة استكشافات جديدة فيما بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٥.

ـ ففي يونيو ١٩٥٧ تم حفر آبار BRUR وكان هناك تصور في انها تمثل حقل بترولي مستقل ثم اتضح فيما بعد أنها عبارة عن حوض إضافي جنوب حقل هيلتز.

ـ وفي خريف عام ١٩٦٠ قامت شركة Lapidoth بحفر بئر (Negva 3) وظهرت كمية ضئيلة من البترول غير تجارية، وقد ظهرت طبقة كبيرة من الملح مع الحفر في اعماق ادنى.

ـ وفي سبتمبر ١٩٦٢ اكتشف بئر Kochav 1 ويقع في الامتداد الشمالي لحقل هيلتز. وأدى هذا الكشف الى رفع حجم البترول المنتج سنوياً من مليون برميل الى مليون ونصف برميل في العام.

ـ وفي عام ١٩٦٤ ظهر كشف جديد وهو Niram 4 وكانت انتاجيته ضعيفة، أي غير تجارية، إلا إن هذا الكشف قد أفاد كثيرا في اضافة العديد من المعلومات الجيولوجية عن طبيعة سلسلة نيرام الجبلية.

ـ ولم تحدث أي اكتشافات جديدة بعد ذلك وحتى حرب ١٩٦٧. وبقيت المنطقة المنتجة للنفط في اسرائيل منحصرة في الشريط الضيق الموازي للساحل عند عسقلان بعمق ثمانية اميال نحو الداخل. ولم يعوّض هذا العجز في استمرار عمليات البحث والتنقيب سواء في الجليل أو بالقرب من البحر الميت أو وسط صحراء النقب. وكثير من الآمال تدفقت نحو البحث في الأعماق البحرية Off Shore بواسطة شركة Petracona Oil Co التي بدأت أول بحث سيزمي بطول الساحل الاسرائيلي المطل على البحر المتوسط.

ـ وحتى عام ١٩٦٦ كان انتاج اسرائيل من النفط قد وصل الى ٣٧٠٠ برميل / يوم ويعطي ١٠٪ من استهلاكها. أما بعد احتلال شبه جزيرة سيناء عام ١٩٦٧ واستغلال إسرائيل لآبار مصر، فقد قفز الانتاج إلى ٢٣٨٠٠ برميل / يوم (١٩٦٧) ثم ٥٣٥٥٥ برميل / يوم (١٩٦٩) تمثل ٥٠٪ من الاستهلاك الكلي ثم ارتفع الى ٧٠٢٠٠ برميل / يوم عام ١٩٧٠ تعطي ٩١٪ من الاستهلاك، ثم وصل الى ١٢٠٠٠٠ برميل / يوم عام ١٩٧٢ بزيادة قدرها ٢٣٪ عن احتياجات اسرائيل. وقد قامت شركة Netiveinepht Ltd المملوكة للحكومة الاسرائيلية بتشغيل حقول أبورديس، ولقد تكونت هذه الشركة في اغسطس ١٩٦٧ فور وقوع الاحتلال وتحت الاشراف المباشر لقوات الجيش الاسرائيلي.

ـ وبدأت اسرائيل على الفور في أعمال التنقيب والحفر بحثاً عن البترول في جوف سيناء بالتعاون مع مجموعة من الشركات والمستثمرين الامريكيين والكنديين. وكان أول اكتشاف في منطقة خليج السويس عام ١٩٧١، تراوح حجم إنتاجه ما بين ٢٤٠٠٠ و ٧٠٠٠٠ برميل / يوم.

ولقد انفقت اسرائيل بواسطة هذه المجموعة من الشركات في عام ١٩٧٦ وحدة حوالي ٣٠ مليون دولار وكانت أكبر الشركات الأمريكية العاملة في سيناء بالاتفاق مع الاسرائيليين Western desert والتي ركزت نشاطها في بحيرة البردويل، وكذلك City drilling services of London والتي قامت بالتنقيب في أعماق البحر المتوسط على بعد بسيط من مدينة العريش المصرية. وخلال الفترة من ١٩٦٧ الى توقيع اتفاقية

فض الاشتباك الثاني تم كشف حقل هام بالقرب من مدينة الطور جنوبي سيناء وعلى بعد ٧٠ ميل جنوبي حقول ابورديس. ولهذا الحقل قصة تدخل في تضاعيف الصراع المصري ـ الاسرائيلي. فلقد وقع هذا الكشف داخل منطقة امتياز كانت الهيئة المصرية العامة للبترول قد اعطتها لشركة جابكو Gulf of suez petroleum عام ١٩٦٤. ولقد حاولت جابكو بالفعل عام ١٩٧٦ تنمية هذا الحقل وتكثيف اعمال الحفر من حوله، فما كان من السفن الحربية الاسرائيلية إلا القيام بأعمال تعرضية لأطقم الشركة وأجبارها على مغادرة المنطقة في خليج السويس.

ولقد اعترضت مصر على هذا السلوك لمخالفة ذلك لاتفاقية لاهاي الصادرة عام ١٩٠٧ والتي تدين أي نوع من انواع الاستغلال للموارد الجديدة في الاراضي التي تم غزوها واحتلالها بالقوة.

وعلى أي حال فان شركة Moncrief international Texas قد قامت بهذا الكشف، وهي شركة امريكية مسجلة في بنما وتمثل غطاء لمجموعة من شركات البترول الامريكية وبعض رجال الاعمال اليهود المشتغلين في مجال البترول، والجميع يعملون في الخفاء حتى لا يقعوا تحت طائلة المقاطعة العربية والتي قد تؤدي الى طردهم من السعودية والكويت إذا ما انفضحت علاقتهم باسرائيل. ولقد سمي الكشف الجديد بحقل علما Alma وبدأ بانتاج ٢٥٠٠ برميل في اليوم ووصل الانتاج عام ١٩٧٩ الى ٤٠٠٠٠ برميل / يوم أو ما يمثل ٢٢٪ من احتياجات اسرائيل البترولية اليومية.

وعلى الرغم من أن اسرائيل قد تعهدت خلال توقيع اتفاقية كامب دافيد على اعادة حقل علما لمصر، إلا انها اخرت اجراءات تسليم الحقل مدة عام كامل، قامت خلاله بأعمال حفر في ٧ آبار من أجل اعطائها قوة تفاوضية أكبر عند دخولها مع مصر في مسألة تحديد كمية البترول التي ستبيعها الاخيرة لها، بعد انسحابها من سيناء. وبالفعل فان اسرائيل تحصل حالياً من مصر على كمية ٢ مليون طن سنوياً بموجب ما اتفق عليه في مباحثات بليرهاوس وما نصت عليه معاهدة السلام في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٩، كما تسلمت اسرائيل تعويضات عن المنشآت والمعدات التي تركتها في حقل علما.

وخلال عقد السبعينات لم تكتف اسرائيل بالبحث عن البترول في سيناء فقط بل أعطت الحكومة الاسرائيلية العديد من حقوق الامتياز لعدد من الشركات الاجنبية والمحلية لتغطية اعمال البحث في المناطق الـ Off Shore الممتدة على طول الساحل الشمالي الغربي من Rosh Hanikra بالقرب من الحدود اللبنانية إلى عسقلان في الجنوب، ولقد لوحظ عدم اصدار الحكومة أية بيانات عن جنسية أوهوية أصحاب حقوق الامتياز.

ـ ومع إنسحاب اسرائيل من سيناء عادت الى الاعتماد مرة أخرى على استيراد احتياجاتها البترولية بنسبة ٩٨٪، ولكنها في نفس الوقت عمدت الى تكثيف عمليات البحث والتنقيب داخل الحدود القديمة والمناطق الـ Off Shore. وخلال السنوات الاخيرة من السبعينات ظهر تقرير هام أعده جيولوجي سابق في شركة شل وهو جميس ويلسون، اشار فيه الى احتمال وجود ٢٠٠٠ مليون برميل بترول كاحتياطي لدى اسرائيل في منطقة البحر الميت وفي السهل الساحلي. وقد شجع هذا التقرير وزارة الطاقة على اعتماد مبلغ ٣٥ مليون دولار كاستثمارات سنوية تنفق لمدة ٥ سنوات للتنقيب عن البترول والغاز تبدأ من عام ١٩٨١

وذلك بالمقارنة بإجمالي الانفاق الاستثماري الاسرائيلي منذ عام ١٩٥٢ في البحث والتنقيب والذي بلغ ١٨٥ مليون دولار.

ـ وفي عام ١٩٨٢ ألغت الحكومة الاسرائيلية الحصص الاستيرادية لتشجيع المنافسة بين شركاتها الثلاثة الكبرى: ديليك وسونول وبازأويل، وقامت وزارة الطاقة بتقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز للمستثمرين لتوسيع رقعة البحث والتنقيب بالاضافة الى فتح مناطق جديدة لحقوق الامتياز. وتضمنت الشروط الجديدة للتراخيص ما يلي:

الرقعة وصلت الى ١٠٠٠٠٠ كم² ـ مدة الامتياز ٣ سنوات قابلة للتمديد مدة ٤ سنوات اخرى، وفي حالة التوصل إلى البترول يمكن تحويل الترخيص الى عقد ايجار Lease مدته ٣٠ سنة قابلة للتمديد ٢٠ سنة اخرى. وهناك بدل نضوب ٢٧,٥٪، وتحتسب ضريبة شاملة على اعمال صاحب الامتياز قدرها ١٢,٥. أما الجديد في الموضوع فهو اعلان الوزارة عن قيامها بمساعدة أي مستثمر وصاحب حق امتياز في تدبير التمويل اللازم له عند طلبه لذلك! ويقتسم الربح بعد خصم المصاريف مناصفة بين وزارة الطاقة وأصحاب الامتياز، وتختصم الضريبة من الايراد كمصروف. ولوحظ ان هذه الشروط قد أتاحت الاقبال من جانب المستثمرين وشجعتهم على أعمال البحث والتنقيب بشكل كبير.

وظهرت نتائج مبشرة بالقرب من اشدود حيث قامت بأعمال الحفر هناك شركة: Paz Oil Exploration Co Lapidoth Group وساهمت أيضاً شركة Hannah الحكومية في توفير استثمارات دولية لتمويل خطط البحث والتنقيب على طول الساحل المطل على البحر المتوسط من حيفا الى سيناء.

ووصل معدل الضخ اليومي من بئر اشدود الى ٦٠ برميل فقط ثم زاد الى ٩٧ برميل عام ١٩٨٣ وحدثت عدة اكتشافات اخرى سميت Massaada 1 بالقرب من البحر الميت وأيضاً في موقع Gaa'sh شمال تل أبيب. ولهذا الكشف أهمية كبيرة رغم عدم تجارية الكميات المستخرجة حتى الآن، إلا أنه يقع على عمق ٥٣٠٠ متر وهي المرة الأولى التي يتم فيها العثور على الخام على مثل هذه الاعماق مما يشير الى احتمالات وجود كشوف مماثلة في مناطق اخرى ويعزز هذا الكشف نظرية البروفيسور Raphael Freund، الرئيس الراحل لقسم الجيولوجيا في الجامعة العبرية، والتي تقول ان سبب عدم العثور على البترول في اسرائيل لمدة طويلة يرجع الى التركيب الجيولوجي للبلاد والذي ادى الى سقوط طبقات البترول لعمق ٢,٥كم. ولذلك فان امكانيات العثور على البترول في اسرائيل لا تقل عن الامكانيات في السعودية او العراق او ايران، فالمهم هو العثور على الطبقات الصحية مثلما حدث في العراق بعد ١٥ عام من اعمال البحث والتنقيب.

وشملت خطة وزارة الطاقة الاسرائيلية خلال النصف الأول من الثمانينات اجراء ٢٠ عملية حفر كل عام بتكلفة قدرها ١٨٨ مليون دولار، منها ١٥٠ مليون دولار لاعمال الحفر و ٣٨ مليون دولار للمسح السيزمي.

وأسفرت جهود العام الاول من اكتشاف اول حقل لانتاج النفط الخفيف عام ١٩٨٢، وهو Zuk Tamrur بالقرب من مدينة Arad وقد تم الكشف على عمق ٦٠٠ قدم وبدأ بمعدل ضخ ما بين ٤٠ ـ ٥٠ برميل

/ يوم وقامت بهذا الكشف Exploration investment Co ، وهي احدى شركات الهيئة الاسرائيلية الوطنية للبترول.

ثم قامت مجموعة من المستثمرين اليهود من استراليا والولايات المتحدة بتقديم منحة للبحث لشركة King David Oil & Gaz لتطوير اعمال التنقيب في حقل Kavman III شمال عسقلان على الساحل المطل على البحر المتوسط.

وحدث الشيء نفسه عندما قامت الهيئة الاسرائيلية بمحاولة لجمع تمويل يقدر بـ ٣٠ مليون دولار للمساهمة في مشروع كبير للتنقيب عن النفط في منطقة البحر الميت تقوم به شركة Sismion Ltd عام ١٩٨٤، ونجحت هذه الشركة في تكوين شركة مشتركة مع بازأويل الاسرائيلية باسم Harsdom Oil لاجل هذا الغرض يكون مقرها دالاس في الولايات المتحدة.

ـ ولعل أهم تطور في تاريخ الجهود الاسرائيلية في مجال التنقيب عن البترول هو ما قامت به شركة Isramco inc ومقرها نيويورك، وهي شركة امريكية يرأس مجلس إدارتها مجموعة من المسؤولين الكبار في الشركات البترولية الامريكية الكبرى وعلى رأسهم J. Jerome Williams . وقد منحت هذه الشركة ٦ تراخيص للبحث والتنقيب تغطي مساحة ٤٢٥٠٠٠ هكتار في مناطق متفرقة، كما تبنت الشركة اعمال البحث والكشف التي قام بها د. جوايلمالح والتي ادت الى اكتشاف بئر Gurim 4 في صحراء النقب، والذي تراوح انتاجه في باديء الأمر نحو ٧٥ ـ ١١٠ برميل/ يوم.

وفي عام ١٩٨٥ قام عدد من المستثمرين الامريكيين اليهود وعلى رأسهم ارماندهامرا رئيس مجلس ادارة شركة اوكسيدنتال والملقب بملك البترول بتقديم تمويل قدره ٢٠٠ مليون دولار لتطوير اعمال البحث في حقل جوريم، ودفع هامر مليون دولار من جيبه الخاص كهدية. وأعلن في يوليو ١٩٨٥ أن هذا الحقل سوف يعطي ٢٠٠٠ برميل/ يوم وان مستقبله يبشر بالخير.

استيراد البترول:

إن ٩٨٪ من احتياجات اسرائيل البترولية تغطى بالاستيراد من الخارج وهذا يمثل حوالي ٦٦٪ من العجز التجاري. واسرائيل في حاجة الى ١٥٠ الف برميل، وأهم المصادر التي تغطي هذه الاحتياجات هي ايران ومصر والمكسيك، حيث يغطون ٨٠٪ من حاجة اسرائيل بعقود سنوية بينما تتم تغطية الفرق من السوق الفوري للنفط.

وقد مثلت ايران المصدر الاساسي للنفط لاسرائيل حتى عام ١٩٧٩ حيث كانت تقدم ٣٠ مليون برميل تمثل ٦٠٪ من احتياجاتها.

ولكن بعد سقوط نظام الشاه أصبحت مصر والمكسيك ونيجيريا المصادر الرئيسية للبترول لاسرائيل.

وقد قامت اسرائيل أيضاً بعقد صلات ممتازة مع النرويج لشراء بترول بحر الشمال واستلمت أول شحنة منه عام ١٩٨٣. ويقدر حجم تدفق بترول بحر الشمال بحوالي ٧٪ من احتياجات اسرائيل السنوية.

ولعل مصر هي اهم مورد بترولي لاسرائيل حالياً. ولقد حلت بالفعل في موقع ايران الى حد كبير، فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع اسرائيل، تتسم بأكبر قدر من الالتزام بين الطرفين سواء في تلبية طلبات

الشركات الاسرائيلية الثلاث (ديليك وسونول وبازأويل) التي تتعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول سنوياً لرفع كمية الـ ٢ مليون طن حسب شروط اتفاقية كامب دافيد وذلك من جانب مصر. اما اسرائيل فانها لا تتأخر أبداً سواء في فتح الاعتمادات المستندية او ارسال سفنها مثل ريفا(١) وجورج باسفيكس واوهكساجرام في المواعد الدقيقة لسحب الشحنات من مواني‌ء وادي فيران وراس غارب وراس شقير حسب البرامج الموضوعة.

وتغض الهيئة المصرية العامة للبترول الطرف عن الكميات التي تذهب لاسرائيل بواسطة عملاء الهيئة الاخرين، خارج اتفاقية السلام، حيث تستورد اسرائيل من مصر ما يقرب من ١,٨ مليون طن من كافة انواع الخامات المصرية بواسطة بعض الشركات المعروفة، كشركة جات أويل وبلك أويل وهاشن واموكو وتيومنكا ومارك ريتش وبينولا وكوخ أويل وغالبيتها شركات يهودية مركزها اوروبا وبالذات لندن وسويسرا.

ولقد تعهدت الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٩ بعد توقيع اتفاقية كامب دافيد ومعاهدة السلام مع مصر بضمان توفير احتياجات اسرائيل البترولية ولمدة ١٥ عام عند تقاعس مصر عن ذلك، بل لقد تم توقيع اتفاق خاص عام ١٩٨٠ ملحق لاتفاق عام ١٩٧٩ يضع اسرائيل تحت حماية الولايات المتحدة في ظل خطط هيئة الطاقة الدولية لمواجهة اي عجز طاريء لدى الدول الاعضاء (علما بأن اسرائيل ليست عضوا في الهيئة) بل يعطي الملحق الحق لاسرائيل في طلب اي كميات تعويضية من بترول Alaska عند طلبها ذلك وبأسعار تقل عن السوق الفورية.

ـ لقد سعت اسرائيل في اتجاه آخر وهو امتلاك آبار بترول خارج حدودها، وقد امتلكت بالفعل عدداً من الآبار في بعض الدول الافريقية مثل الجابون، ولكنها عدلت عن ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي في تلك البلاد. ولكن من المؤكد ان اسرائيل تمتلك استثمارات في آبار نفطية في ٤ دول اجنبية، بل انها تشارك في ملكية الشركات البريطانية العاملة في منطقة بحر الشمال.

ـ أما بالنسبة للتخزين، فإن المخزون الاستراتيجي قد وصل الى ٧,٧ مليون برميل عام ١٩٧٤. ولقد بدأت اسرائيل منذ عام ١٩٧٦، أي مع مقدمات التفاهم على السلام مع مصر، في التفكير ببناء مخازن للبترول تحت الارض في جنوب البلاد.

وفي عام ١٩٨٠ قدمت الولايات المتحدة الامريكية منحة قدرها ٢٥٠ مليون دولار لهذا الغرض، واعتمدت شركة المانية غربية لتقديم تقريرها عن كيفية اقامة هذه المنشآت وطرق امانها وعدم تسرب الخام منها ثم بدأ التنفيذ في ذلك. ولقد قررت الحكومة الاسرائيلية منذ عام ١٩٨٢ زيادة المخزون الاستراتيجي من نصف الاستهلاك السنوي الى ٧٠٪ منه وتوجيه هذا الحد الى المخازن المصممة تحت الارض.

ثانياً: صناعة التكرير

إجمالي الطاقة التكريرية لاسرائيل حسب آخر احصائية صدرت عام ١٩٨٥ هي ١٧٠٠٠٠ برميل/ يوم موزعة على النحو التالي:

١ ـ ٧٠٠٠٠ برميل / يومياً في معمل تكرير اشدود أي ٣,٥ مليون طن في العام.

٢ ـ ١٠٠٠٠٠ برميل / يومياً في معمل تكرير حيفا أي ٦ مليون طن في العام.

ويعني ذلك أن اسرائيل تقوم بتكرير ما يقرب من ١٠ مليون طن من النفط الخام وهو ما يزيد عن احتياجاتها وبالتالي فهي تلعب دوراً في تصدير منتجات النفط إلى سوق دول البحر الابيض المتوسط.

وتقوم شركة Oil refineries Ltd بادارة كلا المعملين، على أن تقوم الشركات الثلاث ديليك وسونول وبازأويل بالتوزيع. إلا ان هناك شركتين امريكيتين مملوكتين أساساً لبعض المستثمرين الأمريكيين اليهود بممارسة نشاط توزيع المواد البترولية المكررة وهما:

Granite investment Co, Bel Co

ولقد فتحت اسرائيل أسواقاً لها في تصدير المنتجات البترولية الى لبنان والى قبرص واخيرا الى مصر حيث تقوم بتوريد كميات كبيرة سنوياً تصل الى ما بين ٨٠ و ١٠٠ الف طن من سولار الكهرباء الى الهيئة المصرية العامة للبترول، ولكن ليس بصفة مباشرة بل عن طريق طرف ثالث مثل بلك اويل وجات أويل.

ثالثاً: الغاز

يمثل هذا المصدر ٢٪ من احتياجات اسرائيل من الطاقة. وقد وصل انتاج اسرائيل منه الى ١٣٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨١.

ولقد اكتشف اول بئر للغاز عام ١٩٥٨ وهو Zohar 1 بالقرب من Arad بواسطة شركة Naphta Petrolum Corp Ltd ثم بئر Kidod 1 عام ١٩٥٩ ثم بئر Kanain 1 عام ١٩٦١.

ولم تتم أية اكتشافات جديدة سوى عام ١٩٧٧ حيث تم اكتشاف بئر صغيرة بالقرب من اشدود بواسطة شركتي Lapidoth / Oil Prospecting & Invest Co ، وفي نفس العام تم الكشف عن حقل غاز في شمال سيناء وهو Sadot 1 وذلك بالاشتراك بين الهيئة الاسرائيلية للبترول وبعض الشركات الكندية. وقدرت احتياطيات البئر بحوالي ٣٤,٤ بليون قدم مكعب في أول الامر ثم اتضح ان هذا الرقم يمثل نصف الحقيقة فقط وانه يوفر ٣٪ من احتياجات اسرائيل من الغاز، وتم انشاء خط أنابيب لنقل الغاز بطول ٨٠ كيلو متر الى منطقة Arad الصناعية حيث قامت عليه فوراً عدة صناعات أهمها معمل فوسفات النقب.

ولقد اخرت اسرائيل تسليم هذا الحقل الى مصر حتى ابريل ١٩٨٢ وزادت بصورة مكثفة من استخراج ما في باطنه حتى وصل الى ٤٠ مليون قدم مكعب. ويقدر اجمالي المستنزف ما يقرب من الثلثين اي ١٩ بليون متر مكعب. وقد رفضت مصر استمرار تزويد اسرائيل بالغاز الطبيعي من حقل Sadot بعد الانسحاب.

أما بقية الآبار التي اكتشفت فهي Shikma جنوبي عسقلان عام ١٩٧٩ وبئر اخرى في وادي Hula شمال الجليل عام ١٩٨٥ وايضا في Arnat Sedom جنوب البحر الميت. وجدير بالذكر ان الكهرباء والطاقة الموصلة لكيبوتز Gonen تعمل كلها بالغاز منذ عام ١٩٨١.

ويمكن القول بصفة عامة ان اسرائيل فقيرة في مصدر الغاز.

رابعاً: خطوط الانابيب والغاز

توجد داخل اسرائيل شبكة من خطوط الانابيب تربط حقول الغاز والبترول بالموانىء ومعامل التكرير والمناطق الصناعية. ولدى اسرائيل ايضا اسطول من الناقلات معظمه يعمل تحت اعلام دول اجنبية بسبب دواعي الامن غالبا ولبعض الاسباب التجارية في احيان اخرى. ويصل عدد هذه الناقلات الى ٢٩ ناقلة تعمل في البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر.

١ ـ خط انابيب ايلات ـ حيفا:

تم الانتهاء من هذا الخط عام ١٩٦٠ بطول قدره ٤١٣ كم وقطر ١٦ بوصة وهو يصل ميناء ايلات على البحر الاحمر بمعامل التكرير في حيفا في الشمال على البحر المتوسط. وبفضل استخدام ماكينات ضغط قوية امكن زيادة طاقة الخط على ضخ ٢,٤ مليون طن في العام الى حوالي ٥ مليون طن متري. وقد أدى ذلك الى تمكين معامل التكرير في حيفا من العمل بطاقة كاملة ومضاعفة صادراتها من المنتجات البترولية. وقد قامت احدى فروع شركة بكتل العالمية الامريكية ببناء هذا الخط، ثم تكونت شركة لادارة المشروع ساهمت فيها بكتل والحكومة الاسرائيلية ومجموعة روتشيلد. وقد تولى البارون ادمون دي روتشيلد رئاسة مجلس ادارة الشركة، وتصل مدة امتياز ادارة الخط الى ٤٩ عاماً بدأت منذ عام ١٩٥٩.

٢ ـ خط انابيب ايلات ـ عسقلان: (Trans Israel Pipeline)

بعد عام واحد من اغلاق قناة السويس بدأت اسرائيل في مشروع انشاء هذا الخط (عام ١٩٦٨) واستمر العمل فيه مدة عامين وتم افتتاحه في فبراير ١٩٧٠ بتكلفة اجمالية قدرها ١٥٠ مليون دولار. ويبلغ طول الخط ٢٥٤ كم والقطر ٤٢ بوصة، وهو يربط ميناء ايلات على البحر الاحمر بميناء عسقلان مخترقا النقب على البحر المتوسط، وبه وصلة الى حيفا. وقد بدأ الخط بطاقة ضخ قدرها ١٩ مليون طن في السنة ارتفعت عام ١٩٧٧ الى ٤٠ مليون طن وتقبل الزيادة حتى ٦٠ مليون طن.

وقد قامت بالتخطيط للمشروع هيئة Water Planning For Israel Ltd. Teha أما مقاول التنفيذ فكان شركة Mekovot وتمتلك الخط شركة Kaveinaft Oil Line وهي قطاع مشترك بين مجموعة من رجال الاعمال والحكومة الاسرائيلية.

وقد تم بناء الخط تحت الرقابة والاشراف العسكريين ولذلك كان مسار المشروع سراً طوال فترة الانشاء، ولقد حاولت الحكومة الاسرائيلية اخفاء مصدر النفط الذي سيمر فيه حيث مررت الحكومة عام ١٩٧٠ قانوناً في الكنيست يمنع ويحظر نشر اي اخبار عن تحركات الناقلات من والى اسرائيل. ولكن ايران الشاه كانت هي المصدر الاساسي للنفط لهذا الخط، أما الجهات التي اتجه اليها البترول فهي معامل

التكـريـر الايطـالية ورومانيا ويوغسلافيا. ولقد قامت الشركة الاسرائيلية Trans Asiatic Oil بادارة عمليات البيع والشراء عبر مجموعة او شبكة من الوسطاء في لندن وهامبورج وسويسرا.

أما عملية نقل البترول الخام إلى ايلات فكانت تتم عن طريق ناقلات ضخمة مملوكة لشركة امريكية تدعى Maritime Overseas Corporation يرأسهـا مواطن اسرائيـلي يدعى Raphael Recanati وكـانت حوالي ١٥ ناقلة تحمل الاعلام الاسرائيلية.

ولقـد مات هذا المشـروع في الفتـرة الحـاليـة لسببـين: اعـادة فتـح قناة السويس وتزامن ذلك مع انخفاض اسعار النقل للناقلات. والسبب الآخر عزوف الحكومة الرومانية عن استخدام الخط واستبداله بقنـاة السـويس لنقـل ٢٥٠ ـ ٣٠٠ الف برميل يوميا من النفط الايراني لقلة التكلفة من جهة وخوفا من المقاطعة العربية من جهة اخرى.

٣ ـ خطوط انابيب الغاز

توجد شبكة من انابيب الغاز من حقول Rosh - Zohar في منطقة البحر الميت ومن Kidod, Hakanaim بطول ٢٩ كم وقطر ١٥ بوصة الى Dead Sea Potask Works في Sadom . وهناك خط آخر يصل بطول ٤٩ كم الى مدن النقب ومنطقـة Oron الصنـاعية (الفوسفات) كما كان هناك خط انابيب بطول ٨٠ كم لربط حقل Sadot في شمال سيناء بمنطقة أراد الصناعية في النقب.

٤ ـ خطوط أنابيب معامل التكرير

من معمل حيفا يخرج خط للمنتجات البترولية بقطر ٦ بوصة لتغذية تل أبيب وأشدود وبئر السبع، أمـا معمـل اشـدود فيستقبـل خطـا بقطر ١٨ بوصة من عسقلان ويربطه بالقدس ايضا خط للمنتجات البترولية طوله ٤٢ كم بقطر ٨ بوصة.

٥ ـ ناقلات البترول:

ذكـرنـا ان اسرائيل تمتلك ٢٩ ناقلة تصل طاقتها وحمولتها الى ٤ مليون طن سنويا. وقد بدأ التفكير عام ١٩٧١ في بناء ناقلات بترولية عملاقة Very Large Crude Carrier في الموانـيء الاسرائيلية ـ ١٢٠ الف طن فمـافـوق ـ ولقـد تأسست بالفعل شركة Maritime Dynamics لبناء ناقلات النفط العملاقة بحمولات تتجاوز ٢٠٠ الف طن وهي مملوكة مناصفة بين مؤسسة الشحن الاسرائيلية وشركة جنرال داينامكس الامريكية ومجموعة بنك فريست ناشيونال ستي بانك.

خامسا: الكهرباء

زاد استهـلاك الكهـربـاء بشكـل كبير في اسرائيل نتيجة للتطور والاهتمام بالصناعة. ولقد اعتمدت محطـات الكهـربـاء اسـاسـا على البتـرول في شكل منتجاته مثل السولار والمازوت، الا انه مع الارتفاع الشـديـد في اسعار البترول بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بدأ التفكير في التحول نحو استخدام الفحم وعقدت عدة اتفاقات مع استراليا في هذا الشأن. ولكن مع مطلع عام ١٩٨٦ والعودة الى سعر البترول الرخيص نتيجة تدهور الاسعار العالمية للنفط انحسرت فكرة تحول محولات الكهرباء من استخدام البترول الى الفحم.

ومن المتـوقـع ان يرتفـع استهـلاك اسرائيـل من الكهـربـاء الى ٨٠٠٠ ميجاوات عام ١٩٩٥ ثم الى ١٦٠٠٠ ميجاوات او اكثر عام ٢٠٠٥.

سادسا: مشروع ربط البحرين:

في عام ١٩٨١ أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي البدء رسمياً في مشروع ربط البحرين، وهو يهدف الى بناء نظام لتوليد طاقة هيدروليكية عن طريق ربط البحر المتوسط بالبحر الميت بقناة طولها ١١٠ كم، وبذلك يمكن استغـلال الفـارق الكبـير في الارتفاع بين البحرين حيث ينخفض البحر الميت بمعدل ٤٩٢ مترمما يساعد على توليد الكهرباء والتي تقدر بصفة أولية بحوالي ٨٠٠ مليون كيلووات / ساعة في السنة.

ويسـاهم المشـروع ايضـا على ايقاف التبخر المستمر لمياه البحر المتوسط وجفاف المنطقة الجنوبية والذي سيؤثر فيما بعد على ضياع الثروة المعدنية لهذه المنطقة.

وسـوف تعمـل المحطـة الهيـدروليكيـة بطـاقـة ٥٧٠ ميجاوات وستوفر ١٥٪ من كهرباء البلاد عام ١٩٩٠، وهنـاك امكـانيـة في المستقبل لاقامة محطة للطاقة النووية في النقب ويمكنها استخدام مياه قناة الربط بين البحرين في التبريد.

وتقدر تكلفة المشروع بـ ٨٠٠ مليون دولار قامت منظمة سندات اسرائيل بحملة خاصة للترويج لها في الولايات المتحدة الامريكية.

ولقد واجه المشروع عدة اعتراضات بخصوص انتهاء القناة داخل قطاع غزة المحتل، وطالب بعض النـواب في الكنيست بتغيـير نقطـة الانتهاء. كما اعرب الاردن عن قلقه البالغ ازاء المشروع بسبب آثاره السلبيـة والضـارة على صناعة البوتاس جنوب شرق البحر الميت عند دخول مياه البحر المتوسط الاقل في درجة الملوحة واختلاطها بمياه البحر الميت.

وردا على فكرة المشروع اعلن الاردن عام ١٩٨١ عن عزمه اقامة مشروع مماثل ولكن مضاد يربط البحـر الميت بالبحـر الاحمر، وادى ذلك الى تخوفات اسرائيل من كلا المشروعين فهما قد يؤديا الى افساد المشروعين الاردني والاسرائيلي للبوتاس.

وفجأة، تم اغـلاق ملف المشـروع الاسرائيـلي عام ١٩٨٤ على اثـر تقـرير انتقادي حاد اللهجة من مراقب حسابات الدولة حول اقتصاديات المشروع وربحيته.

مصادر الطاقة البديلة

واحـدة من أهم ركـائز استراتيجية الطاقة في اسرائيل هي تنمية وتطوير المصادر البديلة للطاقة. وقد بدأت وزارة الطـاقـة برنـامجهـا الكبـير لهـذا الغـرض عام ١٩٧٨، وأهم نقاط هذا البرنامج الاسراع في الابحاث الخاصة بهذه البدائل كالطاقة الشمسية والبرك الشمسية والزيت الحجري والبيوغاز.

كمـا يشتمـل البرنامج على تحسين تكنولوجيا استخدام الطاقة في المجتمع الاسرائيلي وتعديل البنية الاساسية حتى يمكنها من استيعاب التكنولوجيات الجديدة في الطاقة والتي يتم تطويرها سواء داخل او خارج اسرائيل.

وجدير بالذكر انه لولا المساعدة الفعالة والتعاون الوثيق بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال لما حدثت الطفرة اوهذا المستوى العالي من التطوير في الابحاث وتطبيقاتها.

ولقد تأسس عام ١٩٧٢ U. S. Israel Binational Science Foundation والذي يقوم بتنمية الابحاث العلمية والتكنولوجية التي تتم في الدولتين، ومن بينها التعاون في مجال الابحاث الخاصة بالطاقة الشمسية، مثل تحويل ثاني اكسيد الكربون الى طاقة باستخدام الطاقة الشمسية، كذلك تطوير الخلايا الشمسية بصورة أفضل كي تعمل بكفاءة أكبروتكلفة اقل. وساهمت وزارة الطاقة الامريكية منذ عام ١٩٨١ في تنمية عدة مشروعات عن الطاقة الشمسية ولمدة ٣ سنوات بتكلفة قدرها ٢,٩ مليون دولار.

١ ـ الطاقة الشمسية:

استفادت اسرائيل من ان الاحوال الجوية توفرلها اكثر من ٣ الاف ساعة شمس سنويا، ولذا فهي تستغل الطاقة الشمسية في اغراض عديدة مثل التدفئة والتبريد وتوليد الكهرباء وادارة الالات، ويوجد فيها اكثر من الف سخان شمسي.

ومنذ عام ١٩٤٨ اهتمت اسرائيل بتكنولوجيا الطاقة الشمسية، وهي تعتبر دولة رائدة في هذا المجال. وقد اقامت مختبرا للاشعاع الشمسي وعشرات المراكز البحثية والمعملية لدراسة وقياس الاشعة والغيوم والانقشاعات مع تطوير اجهزة القياس. كما قامت بدراسة عميقة حول الجغرافيا الشمسية ووضع خريطة شاملة لمعدلاتها اليومية على مدار العام.

ولقد أولت اسرائيل اهتماما خاصا لتطوير البرك الشمسية لتوليد الكهرباء. وصاحب فكرة هذا المصدر هو الدكتور Harry Tabor من الجامعة العبرية في القدس، وأحد الرواد الاوائل في العالم في تكنولوجيا الطاقة الشمسية. وقد عرض فكرته للمرة الاولى عام ١٩٤٨، ودخلت حقل التجارب عام ١٩٥٨، ثم خرج اول مولد شمس تجريبي من نوعه يعمل في عين بوقيق على البحر الميت ويقوم على امتصاص حرارة الشمس من بركة شمسية من المياه المتعددة الطبقات، تحتوي الطبقة السفلى منه على كمية كبيرة من الملح تمتص الحرارة وتحافظ عليها، وهناك مولد للبخار يحتوي على سائل عضوي يتحول الى غاز بفعل الحرارة وذلك من اجل تشغيل المولد.

وقد بلغت الطاقة الانتاجية لهذا المشروع التجريبي ٣٠٠ كيلووات وقامت بانتاجه شركة Ormat Turbines Ltd، ويعتبر جزءاً من برنامج دقيق يرمي لانتاج ٢٠٠٠ ميجاوات مع نهاية القرن الحالي. ويأمل الاسرائيليون ان يكون لديهم خلال هذا العقد ٢٠ محطة ذات طاقة ٢٠ ميجاوات تعمل باسلوب البرك الشمسية. وقد تم تقدير تكلفة الحرارة المولدة من البركة بما يوازي ٦ دولار للبرميل من النفط.

ويأمل الاسرائيليون في استغلال البحر الميت بمساحته التي تبلغ ٤٠٠ كم² كبركة طبيعية هائلة للطاقة الشمسية مما سيسمح في حالة حدوثه بتوفير جميع احتياجاتها الحالية من الكهرباء.

ولقد اسفرت البحوث عن تطوير جهاز شمسي لانتاج البخار للصناعات الثقيلة تم تركيبه في مصنع «تفود» للمنتجات الغذائية في منطقة Shaar Hanegev. وتم بناء الجهاز في شركة لوزانتر ناشيونال وهي شركة اسسها مهندس اسرائيلي هاجر الى الولايات المتحدة هو ارنولد جولدمان عام ١٩٨٠ ولكن بالاشتراك مع

وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية ورعاية: Us - Israel Binational Research & Development Fundation.

ويقوم الجهاز المتطور على مسطحات مقعرة تمتص أشعة الشمس لتتركز حرارتها على انبوب يتدفق فيه سائل يمتص اشعة الشمس ويحولها الى حرارة تتيح انتاج البخار للصناعة حتى درجة حرارة ٢٥٠ مئوية. وتتحرك المسطحات الممتصة لأشعة الشمس بواسطة اجهزة تحكم ووقاية تعمل بالآلات الالكترونية، ويمكن لهذا الجهاز توفير ٢٠٪ من استهلاك النفط للاغراض الصناعية في اسرائيل.

ويستخدم هذا النظام في مصنع Gibor للنسيج في Kfarsava وتم انفاق ما يقدر بحوالي ٦,٥ مليون دولار على اعمال تطوير هذا النظام، ونجحت اسرائيل في ابرام عقود قيمتها ١٠ مليون دولار مع ثلاث شركات نسيج امريكية لاستخدامه لديها.

ـ ومن التجارب الهامة التي اجرتها اسرائيل ايضا في هذا المجال تجربة في Avdat في صحراء النقب عام ١٩٧٨ لاستخدام الطاقة الشمسية لتحلية مياه البحر واستخدامها في ري الخضروات داخل الصوب الزراعية والتي تتم تدفئتها ايضا بواسطة الطاقة الشمسية. وتكمن أهمية هذا المشروع الذي تشرف عليه جامعة بئر السبع في انه سيفتح الباب امام الزراعة المكثفة على طول شريط الساحل الصحراوي. ويجدر بالذكر ان هناك تعاوناً وثيقاً بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال، ولقد تم توقيع برنامج للتعاون مع ولاية كاليفورنيا لتطوير استخدامات الطاقة الشمسية تقوم فيه الولاية بتهيئة التمويل اللازم للابحاث بينما تقدم اسرائيل الخبرة الفنية له. ولقد تم توقيع اتفاق عام ١٩٨٦ يقضي بتزويد اسرائيل ولاية كاليفورنيا بمحطات للطاقة الشمسية تبلغ قدرتها الاجمالية ١٥٠ ميجاوات.

٢ ـ الزيت الحجري:

بدأت اسرائيل في اواخر السبعينات بالاهتمام في استغلال الترسيبات من الصخور الزيتية في منطقة Zepa - Efeh بالقرب من البحر الميت والتي قدرت بحوالي ٦٠٠ مليون طن عام ١٩٧٨ لانتاج الزيت الحجري. وعلى الرغم من ضخامة هذه الكمية وسهولة استخراج الزيت منها فان التكلفة كانت غير اقتصادية حيث تراوحت ما بين ٢٠ ـ ٣٠ دولار للبرميل الواحد وفقا لتقديرات وزارة الطاقة. ولقد زاد الاحتياطي المحقق لدى اسرائيل من الصخور الزيتية الى ١٠ بليون طن عام ١٩٨٤ مما يكفي لسد احتياجات البلاد من الطاقة لعدة عقود.

وفي عام ١٩٨٠ تمكن فريق من علماء «تكنيون» من ايجاد وسيلة لاستخراج الزيت من الصخور بأشعة الليزر مما يقلل الى حد كبير تكاليف استخراجه، وحدث اهتمام كبير بهذا المورد الجديد. وتعاقدت الحكومة الاسرائيلية مع مركز للابحاث المتقدمة في المانيا الغربية بميزانية تقدر بـ ٢,٥ مليون دولار لتنمية استخدامات الزيت الحجري، كما تم تكوين شركة جديدة باسم Oil Shale Corporation عام ١٩٨١ بالاشتراك مع شركة «كيماويات اسرائيل» ومعمل تكرير حيفا والشركة الوطنية للفحم وذلك بغرض الاستغلال الاقتصادي لموارد البلاد الشاسعة من الصخور الزيتية. وخصصت الشركة في ميزانيتها مبلغ ٢٥ مليون دولارا للابحاث التطويرية.

وفي عام ١٩٨٠ كانت اسرائيل قد ارسلت ١٥٠ طن من الصخور الزيتية للاختبار المعملي الدقيق في الولايات المتحدة Paraho Development Corporation بكولورادو. وقد تم استخراج ٢٥ برميل من النفط الضعيف الجودة من ١٠٠ طن من الصخور، ثم اعلن بعدها وزير الطاقة الاسرائيلي ان اختبارات الترسيبات في الصخور الزيتية في منطقة Arad بصحراء النقب اثبتت انها تحتوي على ٦٠ لترزيت داخل الطن الواحد وأدى ذلك الى اعتماد وزارة الطاقة عام ١٩٨٢ لما قيمته ١٥ مليون دولار للبحث عن الصخور الزيتية وتحويل استخدامها تجاريا.

وفي عام ١٩٨١ تم انشاء اول غلاية تجريبية للبخار تعمل بالزيت الحجري عن طريق كونسورسيوم مكون من شركات التوزيع الرئيسية: ديليك وسونول وباز أويل ثم معامل تكرير حيفا وشركة كيماويات اسرائيل بمساعدة مالية وفنية من حكومة المانيا الغربية. وتم تصميم الغلاية على اساس الحرق المباشر للزيت الحجري مما سيتولد عنه ادارة توربينات تزود الكهرباء للمجمع الكيمائي في Rotem بالنقب.

وفي عام ١٩٨٤ تمكنت اسرائيل من انتاج زيت في معمل تجريبي بالنقب بتكلفة تقل عدة دولارات عن اسعار النفط الخام المستورد وذلك تحت اشراف البروفيسور Dan Savslavsky كبير علماء وزارة الطاقة، ويعمل المعمل بادارة Energy Resources Develop - Rama وأدى ذلك التطور الى موافقة وزارة الطاقة على بناء مصنع لانتاج ما بين ٣٠٠ ـ ١٠٠٠ برميل في اليوم من الزيت الحجري في Mishor rotem، ومن المتوقع ان تصل الطاقة التجارية للمشروع الى ما بين ٢٠٠٠٠ ـ ٤٠٠٠٠ برميل زيت في اليوم في عقد التسعينات.

وقد أعلن وزير الطاقة الاسرائيلي في عام ١٩٨٥ انه تجري مفاوضات جادة مع الولايات المتحدة الامريكية لاقامة محطة طاقة ١١٠ ميجاوات في النقب تستخدم الزيت الحجري في التشغيل.

٣ ـ الطاقة الهوائية:

أجريت عدة تجارب وقياسات لتحديد الأماكن التي يمكن من خلالها استغلال هذا المورد من الطاقة بطريقة اقتصادية، وقد أقامت اسرائيل عدة محطات ذات ابراج عالية في مناطق الجليل الاعلى والكرمل ومرج بني عامر وعرافه في النقب على ضوء اجهزة قياس سرعة الرياح واتجاهاتها وضغوط الهواء المختلفة. كما تم تركيب توربينات هوائية للتوليد الكهربائي في هذه المحطات حيث تقدر الطاقة المستغلة من الرياح بنحو ١٢٠٠ ـ ١٣٠٠ كيلووات/ساعة في كل متر مربع سنوياً واستخدمت هذه الطاقة في رفع المياه من الآبار لاغراض الري. وقد اقيمت عام ١٩٨١ اول «مروحة» هوائية كبيرة هي الاولى من نوعها لتوليد الكهرباء على هضبة بالقرب من معلوت عن طريق شركة «تعسان» بالاشتراك مع شركة ويندماتيك الدانماركية، وتغذي المروحة مصانع «يشكار» القريبة في نهاريا. وفي استطاعة مضخات الهواء في معلوت انتاج ٥٠ الف كيلووات/ ساعة في العام.

وقد اعلن احد المسؤولين في وزارة الطاقة أنه في امكان هذه المراوح ان تساهم في توفير ١٠٪ من اجمالي الكهرباء المنتجة في اسرائيل وأنه سوف تقام عشر مضخات من هذا النوع كمرحلة اولى.

٤ ـ نفايات الحيوان:

مع بداية عقد الثمانينات تمكنت اسرائيل من تطوير نظام جديد لانتاج البيوغاز باستخدام نفايات الابقار والمياه الملوثة وذلك داخل كبيوتز Kfar Biladi في الجليل الاعلى واطلق على هذا النظام اسم Nefah وادى الى استكفاء الكبيوتز من احتياجاته من الطاقة لتوليد الساخنه ثم توفير كمية من الرواسب الغنية بالبروتينات والفيتامينات التي توفر ١ / ٤ من الغذاء لعدد ابقار الكبيوتز التي وصلت الى ٤٠٠ بقرة.

وتكلفة المتر المكعب من البيوغاز في هذا النظام تصل الى ٠,٠٤ دولار أو ٨ / ٥ من تكلفة الغاز الطبيعي او ٥ / ١ من تكلفة النفط لنفس الكمية من الطاقة.

وهناك عقود مبرمة مع بعض الجهات في الولايات المتحدة لانشاء مصنعين للبيوغاز احدهما في اسرائيل والآخر في الولايات المتحدة لانتاج الاجهزة الخاصة به.

٥ ـ الفحم:

بسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط بعد حرب اكتوبر والرخص النسبي لاسعار الفحم فان خطة وزارة الطاقة الاسرائيلية منذ منتصف السبعينات اعتمدت على التحول شبه الكلي عن البترول الى استخدام الفحم كمصدر رئيسي لتوليد الكهرباء، وتم انشاء اول محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالفحم عام ١٩٨١ وهي محطة «هديره» حيث بدأت في العمل بطاقة محدودة ثم بطاقة كاملة عام ١٩٨٢ ووصلت طاقتها عام ١٩٨٤ الى ١٤٠٠ ميجاوات اي حوالي ٤٠٪ من اجمالي طاقة توليد الكهرباء في اسرائيل.

وهناك محطة ثانية تحت الانشاء في عسقلان من المتوقع البدء في تشغيلها عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وتستورد اسرائيل الفحم من جنوب افريقيا وبريطانيا واستراليا والولايات المتحدة وكولومبيا، وان كانت جنوب افريقيا وحدها تمثل ٦٥٪ من احتياجات اسرائيل. ويتوقع ان تستورد اسرائيل ٦ مليون طن سنوياً من الفحم عندما يبدأ تشغيل محطة عسقلان عام ١٩٩٠. وقد تم بناء مرسى للتفريغ في اشدود لتغذية محطة عسقلان، وهناك انباء عن مفاوضات تجريها اسرائيل لتملك بعض مناجم الفحم او الاشتراك في ملكيتها في بعض الدول ومن ضمنها الولايات المتحدة.

أما عن الابحاث داخل اسرائيل، فقد اقيم مصنع لانتاج «الفحم السائل» تتملكه شركة Coal Ltd. وهي مملوكة بدورها للشركات التوزيعية الثلاث (ديليك وسونول وبازاويل)، وتقوم عملية الانتاج في هذا المصنع على أساس خلط الفحم المسحوق بالمياه والبترول الثقيل (من المرجح ان يكون خام راس غارب المصري). وهذه «الخلطة» إن صح التعبير قد تم التوصل اليها أصلاً في الولايات المتحدة بواسطة شركة Coal Liquid Inc. وهي احدى شركات ماكدونال دوجلاس.

وتخطط شركة Coal Ltd الى بناء مصنع ثان بتكلفة قدرها ٤ مليون دولار في منطقة Kishon Port في حيفا لانتاج ١٠٠,٠٠٠ طن سنويا ليستوعب جزءاً هاماً من كمية الـ ٨٠٠,٠٠٠ طن التي تستوردها اسرائيل سنوياً من النفط الثقيل والتي تستخدمه القطاعات الصناعية بوفرة.

٦ ـ الطاقة النووية:

لقد أولت اسرائيل اهتماماً متزايداً لاستخدامات الطاقة النووية، سواء بصفتها مصدراً هاماً لتوليد الكهرباء أوكمصدر هام لتحلية المياه، ذلك ان ١٠٠٪ من الطاقة المائية مستخدمة بالكامل في اسرائيل.

ولقد مرت مراحل دخول الطاقة النووية كتكنولوجيا عبر ٤ مراحل خلال ثلاثة عقود:

١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ وقد اتسم هذا العقد بالبحث المكثف والحثيث عن المواد النووية في كافة انحاء اسرائيل واجراء الدراسات حولها، فقد اتضح ان اليورانيوم متوفر في صخور الفوسفات بالنقب التي يقدر احتياطيها بـ ٣٠٠ مليون طن اي حوالي ٥٠ الف طن من اليورانيوم داخلها.

وفي عام ١٩٥٢ تم تأسيس اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرية وبدأ اعداد أول الاطقم والكادر من العلماء والفنيين.

١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ تم انشاء خمسة مفاعلات ذرية تجريبية هي: هاريشون ليزيون وناحال زوريك (بطاقة ذرية ١ ـ ٥ ميجاوات) وديمونا (طاقة ٢٦ ميجاوات) والتكنيون ونبي روبين بالاضافة الى عدد من المعامل والمراكز البحثية، وتبلغ الطاقة الحرارية التشغيلية للمفاعلات الذرية الاسرائيلية اكثر من ٢٤٥ مليون وات حراري، لها قدرة على توليد اكثر من ٣٥٠ ـ ٥٠٠ ميجاوات من القوى الكهربائية.

كما تم خلال هذا العقد احراز تقدم كبير في برامج اعداد الطاقة البشرية اللازمة مع التطوير في استخدامات الطاقة الذرية مما يساعد على تحويل اسرائيل من دولة شبه متطورة الى دولة صناعية.

١٩٧٠ ـ ١٩٨٥: بدأ التفكير الجدي والتمهيد لادخال استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء، وتمت دراسات لتحديد المواقع المناسبة لاقامة محطات الكهرباء بالطاقة الذرية ودراسة ربط عمليات تحلية المياه بالمفاعلات النووية. وفي عام ١٩٧٥ تم طرح مناقصة لاقامة مفاعلات لانتاج الكهرباء، ووقع الاختيار على العرض المقدم من شركة وستنجهاوس الامريكية وتم توقيع خطاب نوايا عام ١٩٧٧ مع الشركة يتضمن بناء مفاعلين للطاقة كل واحد منهما ٩٠٠ ميجاوات.

واختير موقع Nitzanim في الجنوب لاقامة المفاعل الاول على ان يبدأ العمل فيه عام ١٩٨٠ وينتهي بعد ١٥ عام ثم يبدأ العمل في اقامة المفاعل الثاني عام ١٩٨٢.

وخلال فترة رئاسة جيمي كارتر تم تجميد الموضوع بسبب رفض اسرائيل التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، واستبعد موقع Nitzanim بسبب عدم استقراره سيزميا. وفي عام ١٩٨٠ تم تشكيل لجنة عليا من مسؤولين حكوميين وأكاديميين ومن بعض العاملين في قطاع الصناعة تحت رئاسة Amar Hovev رئيس Haifa Technion لاعادة دراسة ملف بناء محطات نووية من كافة جوانبه وبالذات مسألة التعرض للهجوم في اوقات الحرب.

وقد تصورت اللجنة اقامة ٣ او ٤ محطات تنتج كل منها ١٠٠ ميجاوات تقوم بتزويد ما بين ٢٥ و ٤٠٪ من احتياجات اسرائيل من الكهرباء على ان يبدأ البناء عام ١٩٩٢ حتى تبدأ المحطات عملها في نهاية القرن الحالي. وتم تشكيل لجنة فرعية لدراسة افضل المواقع المحتملة في النقب والجليل وحالوتسا في جنوب غرب بئر سبع وقطاع الباشوركا تمت دراسة امكانية انشاء مفاعلات نووية تحت الارض.

وسعت اسرائيل الى الاتصال بعدة دول مثل فرنسا وبلجيكا وكندا لبحث امكانية شراء مفاعلات ذرية منها، وأجرت مباحثات هامة مع الفرنسيين Framatome وكادت تصل لذروة الاتفاق الا ان وزير الطاقة الاسرائيلي موشي شاحال اعلن في بداية عام ١٩٨٦ انهيار المباحثات بسبب تخوف فرنسا من المقاطعة العربية واشتراطها كذلك القيام بتزويد العراق بمفاعل نووي مماثل للاوزاريك الذي دمرته اسرائيل عام ١٩٨١.

وقد اعلن في عام ١٩٨٦ عن اكتشاف موقعين لليورانيوم داخل اسرائيل بكميات تجارية، واعلن مدير معهد سوريك للابحاث النووية هاتيفه تسافرير «ان اسرائيل تأمل في تصدير اليورانيوم واستغلال الباقي في تشغيل المفاعلات النووية المنتظر التعاقد عليها لتوليد الكهرباء».

مستقبل الطاقة في اسرائيل.. إلى أين؟

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها النخبة السياسية في اسرائيل في مجال الطاقة، فإن المجتمع الاسرائيلي لا يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال. وهناك الكثير من الصعوبات التي تؤثر في نجاح الاستراتيجية الاسرائيلية، فالاستهلاك لعناصر الطاقة يزداد بشكل حاد من عقد الى عقد، والاهتمام المتزايد بالصناعات المتقدمة والصناعات الحربية المتطورة يتكثف مع مرور الايام، بالاضافة لحالة التعبئة شبه الدائمة في الجيش وتواصل العمليات العسكرية والطلعات الجوية فوق جنوب لبنان أو الجولان، مما يمثل استنزافاً واستهلاكا لا مفر منه.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها اسرائيل في الابحاث والتطبيقات النووية فان هذا الطريق مبهظ للتكاليف وان كانت اسرائيل تود الاعتماد عليه في تحلية المياه وتوليد الكهرباء بالتوازي مع ضرورته العسكرية، فالتكاليف المالية المؤثرة ستلعب دوراً في مستقبل هذه الظاهرة.

وهناك مشكلة اخرى وهي الخوف المترسب في نفسية صانعي القرار ازاء الظاهرة ذاتها والذي تجلى على سبيل المثال مع انهيار الشاه في ايران وسرعة الحركة في ضرورة ايجاد مصدر آخر يضمن تدفق البترول لميكانيزم الصناعة الاسرائيلي، فكانت المفاوضات مع مصر واشتراط الامدادات البترولية. ومن ثم فان العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية في مجال البترول ستلعب هي الاخرى دوراً مؤثراً تجاه مستقبل هذه الظاهرة. ولأن اسرائيل تقع في القلب من الأمة العربية وعلى مرمى خطوط ومسارات النفط العربي، فإن هذه التجارة الدولية تخضع في الكثير من عناصر تسويقها الى سيطرة الكارتلات المالية اليهودية، ولذلك فإن واحداً من رغبات اسرائيل يتمثل في ان تتحكم هي في مصير التجارة الدولية للنفط وان تكون البورصة الخاصة بها في منطقة الشرق الاوسط، ودليلاً على ذلك فكرة انابيب ايلات ـ عسقلان والطاقة التكريرية التي تزيد عن حاجتها والمرشحة للتصدير بالذات في منطقة البحر المتوسط.

ومن المؤكد انه بدون المعونة التكنولوجية والمالية من الولايات المتحدة الامريكية في مجالات الطاقة المختلفة، فإن جهود اسرائيل قد تتعثر في مجال تطوير ابحاثها وامكانياتها، ومن ثم فإن هذه المعونة سوف تلعب هي الاخرى واحداً من أهم المؤثرات المتعلقة بتطور هذه الظاهرة ونموها.

والســؤال الــذي يطرح نفسه في النهاية: هل هناك استراتيجية عربية مواجهة في المقابل؟ للأسف لا توجـد مثـل هذه الاستراتيجية، بل ان احكام المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع اسرائيل ليست ذات جدوى بسبب الثغرات الهائلة التي تخرج عنها وعدم الدقة والالتزام في تطبيقها.

الهوامش:

(١) حمـد سليمـان المشـوخي: **هيكل الصناعة الاسرائيلية: النظرية والتطبيق، النشاة واستراتيجية التطور والتنبؤ بالافاق المستقبلية**، منشأة المعارف: الاسكندرية ١٩٧٩.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **العلم والتكنولوجيا في اسرائيل ١٩٨٠ ـ ١٩٨١**، ترجمات مختارة من مصادر عبرية ـ اعداد سمير جبور / ١٩٨٢.

(٣) عايدة عبدالحميد ابو هيف: **المتغيرات في الاقتصاد الاسرائيلي ١٩٤٨ ـ ١٩٧١** معهد البحوث والدراسات العربية ـ ١٩٧٥.

(٤) Quarterly Energy Review - the middle East
(the economist intelligence unit) - the economist publications ltd - London
1985 N - 2 p.22
N - 3 P.16
N - 4 P.21
Annual supplement PP 38-39
1986 N - 1 P.24

(٥) Quarterly Economic Review - the economist intelligence unit Israel
1965 N - 51 march P.8
N - 53 sept P.7
1970 N - 2 april PP.14-15
1971 N - 1 January
N - 3 August PP.13-14
1972 N - 2 July P.11
1977 2nd ouarter PP.10-11
Annual supplement P.11
1978 1st quarter P.9
2nd " P.12
3rd " PP.15-17
4th " P.15
1979 1st " PP.18-19
2nd " PP.16-17
3rd " PP.16-17
4th " PP.12-13-15
1980 1st quarter PP.15-16
2nd " P.11,14-15
3rd " PP.13-14
4th " PP.10-11
Annual supplement PP.10-11

1981 First quarter PP.12-13
2nd " PP.13-14
3rd " PP.10-12
4th " PP.11-12
1982 1st quarter PP.10-11
2nd " P.14
Annual supplement PP.10-11

(٦) International Petroleum Encyclopedia.
(Pennwell Publishing Co.)
1973 - Vol P.72,74
1977 - Vol 10 P.187
1978 - Vol 11 P.159
1979 - Vol 12 PP.150-151
1980 - Vol 13 P.187
1981 - Vol 14 PP.208-209
1982 - Vol 15 P.230
1983 - Vol 16 P.128-129
1985 - Vol 18 P.116-118

(٧) Petroleum Ecomomist-the international Energy journal
1976 March. P.113
April. P.153
Oct. P.378
Nov. P.442
1977 Jan. V.X111 P.33
1978 Jan. V.X11 P.33
1978 Feb. P.77
1980 Feb V.X171 N-2P.84
April N-4 PP.167-169
May N-5 P.221
August N-8 P.356
sept N-9 P.405
Oct. N-10 P.453
Nov. N-11 P.483
Dec. N-12 P.541
1981 April VL XIV111 N-4 P.169
Oct. N-10 P.433
1984 P.269,272
1986 Feb. V.L111 N-2 P.65

(٨) Encylopeolia of zionism and Israel ed. Raphael Patai
(Herzel Press - Macgrow Hill- Ny: 1971) PP.882-884

(٩) World directory of energy information Vol-2
Cambridge information and research services Ltd.
Gower Pulbishing Co - Hands - England 1981 PP.69-71

(١٠) World En ergy demands and the middle East Part II

the 26th aunual conference of the middle east institute
Washinton D.C.sept 29/30 1972
[''Oil - Have and have - nots - their developmental position and relations Between them''. Resume of Pannel discussion - Rapporteur: Nasburoughs Anthony]
PP. 41-42

(١١) Isrameregyptoil? Economist 259:95 may 8. 1976 - P.95

(١٢) Cloak and Dagger drilling Economist 265: 102 dec 3,1977 PP.102-103.

(١٣) Troubled waters: Economist 287:101 April 23, 1983-P.101.

(١٤) The mystery of Israel's disappearing tankers - Atlas - Vol 20 march 1971 PP.26-29.

(١٥) The Middle East and North Africa 1984/85
(Europa Publishers Ltd.London)

فـؤاد بسـيسو

«تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي»

من منشورات دائرة الابحاث والدراسات في البنك المركزي الاردني صدرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب عام ١٩٧١ للدكتور فؤاد حمدي بسيسو.

يضم الكتاب أربعة فصول موزعة على ١٩٤ صفحة من القطع العادي. الاول تحت عنوان «المقاطعة الاقتصادية العربية تاريخيا وتنظيميا» ويتحدث عن تاريخ المقاطعة الاقتصادية العربية وتطورها، واهداف هذه المقاطعة ومبادئها ووسائلها، وعن هذه المقاطعة الاقتصادية وفعاليتها باعتبارها واحداً من الاسلحة العربية الاقتصادية. كما يضم الفصل الاول بياناً للهيكل التنظيمي لاجهزة المقاطعة.

وفي الفصل الثاني «الاقتصاد الاسرائيلي» يتعرض المؤلف وبلغة الارقام الى الصناعة الاسرائيلية والاقتصاد الاسرائيلي، خصائص هذه الصناعة، مقوماتها، مشاكلها، الصادرات من هذه الصناعة ومستقبلها. كما يتحدث عن التجارة الخارجية الاسرائيلية من زوايا: تركيبها السلعي، توزيعها الجغرافي وخاصة مع أوروبا الغربية والسوق الاوروبية المشتركة، وكذلك مع الولايات المتحدة الامريكية، ثم عن عوامل تنمية هذه التجارة واساليب دعمها ومشكلاتها واتجاهاتها المستقبلية. كما يورد باباً يبين فيه اهمية التمويل الاجنبي للاقتصاد الاسرائيلي، صوره ومستقبله، وهل يقوى هذا الاقتصاد على الاستغناء عن هذا التمويل.

أما الفصل الثالث فقد جاء دراسة تحليلية للمقاطعة الاقتصادية العربية وأثرها على الاقتصاد الاسرائيلي حيث يبين المؤلف ان المقاطعة يمكن ان تكون واحداً من حدي سيف كل منهما قاطع، فهي إما مقاطعة سلبية على الاقتصاد الاسرائيلي، وإما مقاطعة ايجابية إن كانت محكمة على كل من الصادرات والواردات الاسرائيلية.

وفي الفصل الرابع والاخير يدرس المؤلف بتفصيل أكثر عملية التطبيق في المقاطعة الاقتصادية العربية، وقد جاء هذا الفصل موزعاً على ثلاثة أبواب: أولها المقاطعة السلبية في التطبيق من خلال التجارة الخارجية، التعاون

الاقليمي، عوامل الانتاج العربية والانفاق العسكري. وثانيها المقاطعة الايجابية في التطبيق وأثر ذلك على تجارة اسرائيل الخارجية، والانشطة اليهودية العالمية، ثغرات المقاطعة، الاتجاه للسوق الاوروبية المشتركة، ثم العلاقات الافريقية الاسرائيلية. وفي الباب الثالث يورد المؤلف خلاصة عامة وتوصيات، وذلك من خلال الحديث عن التأثير العام للمقاطعة الاقتصادية العربية على اقتصاد الاسرائيلي. كما يورد توصيات لدعم المقاطعة الاقتصادية العربية ودعم انشطتها على المدى القصير والمدى الطويل. كما يثبت في نهاية هذا الباب القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل.

ولتكون هذه الدراسة - كما يلمح المؤلف - موضوعية ودقيقة، فانه يلجأ الى ثلاثة انواع من المصادر، أولها الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وخاصة تقارير صندوق النقد الدولي. وثاني المصادر هي الاسرائيلية، الرسمية منها والاكاديمية، وثالثها هي المصادر العربية الصادرة عن الجهات المختصة: جامعة الدول العربية، تقارير مكتب مقاطعة اسرائيل الرئيسي ثم دراسات مركزالابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، اضافة الى أبحاث لباحثين عرب متخصصين في الاقتصاد الاسرائيلي، فجاءت الدراسة موثقة بشكل ممتاز.

وكما جاء في مقدمة المؤلف، فإنه يبين أنه ملتزم بالتحليل الاقتصادي العلمي في بحثه هذا دون التعرض لجوانبه السياسية التي يبين انه يتركها للباحثين المختصين بالعلوم السياسية.

وفيما يلي ايجاز لفصول الكتاب:

الفصل الاول: المقاطعة العربية تاريخيا وتنظيميا:

يبين المؤلف أن المقاطعة الاقتصادية العربية كانت على مرحلتين: أولاهما شكلت البداية التاريخية لهذه المقاطعة والتي بدأت على المستوى الشعبي مع ثورة سنة ١٩٣٦ ثم امتدت الى المستوى الرسمي في اطار جامعة الدول العربية بعد تأسيسها وانتهت مع حرب فلسطين في أيار ١٩٤٨، وكانت المقاطعة في هذه المرحلة ردة فعل لشروع المخطط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وبناء صناعة يهودية في فلسطين، حيث لجأ الشعب الفلسطيني الى مقاطعة المنتجات اليهودية ومقاومة الاستيطان ومنع الهجرة، بوازع وطني وبهدف عدم تمكين الصناعة اليهودية من النمو. أما ثانية المرحلتين فقد بدأت بعد انتهاء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وتميزت بوجود تخطيط معين وتوفير جهاز متكامل يعمل على تحقيق اهداف المقاطعة.

استمرت المقاطعة على المستوى الشعبي إلى ان احتوتها جامعة الدول العربية بعد تأسيسها دعماً للشعب العربي الفلسطيني في موقفه من المنتجات اليهودية والعمل على اعاقة نمو الصناعات اليهودية، حيث اصدر مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٢/١٢/١٩٤٥ توصية للدول العربية بممارسة المقاطعة. ثم واصل قراراته بتكوين مكتب دائم للمقاطعة وانشاء لجان مهمتها متابعة وتنفيذ سياسة المقاطعة العربية للمنتجات اليهودية في فلسطين. غير آن المقاطعة في مرحلتها الاولى لم تكن فعالة ولم تعق نمو الصناعة اليهودية وذلك لتركيزها على الجانب

السلبي الذي كان يعني عدم شراء المنتجات الصناعية مع عدم التعرض الى متابعة الصناعة اليهودية في الخارج، اضافة الى ان المقاطعة واحكامها لم تدعمها وتلتزم بها كافة الدول العربية، حيث راحت الصناعة اليهودية تتسرب الى بعض الاسواق العربية.

وبدأت المرحلة الثانية على المستوى الرسمي العربي بقرار جامعة الدول العربية في ايار ١٩٥١ بانشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية وتحت اشراف المكتب الرئيسي الذي تقرر ان يكون مركزه الرئيسي في دمشق، على ان تعمم على كافة المكاتب اضافة للمركز الرئيسي المعلومات والبيانات التي تتجمع لدى اي من هذه المكاتب بهدف المتابعة والتحليل والتنفيذ. وفي هذه المرحلة التزمت كافة الدول العربية بالامتناع عن التعامل مع اسرائيل بالطريق المباشر وغير المباشر. واستمر تطوير انظمة المقاطعة واجراءاتها بما يزيد من فعالية واهداف المقاطعة.

أما الأسس التي قامت عليها اجهزة المقاطعة من الناحية الادارية فهي:

١ - تولي جهاز المقاطعة تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة اسرائيل، ويرأس هذا الجهاز مفوض عام يعينه أمين عام جامعة الدول العربية يعاونه مندوب عن كل دولة عربية بصفة ضابط تعينه حكومته.

٢ - ينشأ برئاسة المفوض مكتب مركزي مقره دمشق ينسق مع المكاتب الفرعية تدابير وانشطة المقاطعة.

٣ - يدعو المفوض ضباط الاتصال للاجتماع مرتين كل عام وكلما اقتضت الظروف.

٤ - تنشيء كل دولة المكتب الخاص بها وتجهزه بالموظفين والوسائل اللازمة.

٥ - تكون المكاتب على صلة وثيقة بالمكتب المركزي للتزود بالمعلومات اللازمة والعمل وفقا لتوجيهات المفوض العام.

٦ - يقدم المفوض العام تقارير نصف سنوية عن شؤون المقاطعة لامانة الجامعة العربية لابلاغها لحكومات الدول العربية متضمنة قرارات اجهزة المقاطعة بهدف تنفيذها وفقاً للتشريعات المتعلقة بالمقاطعة.

ومما تجدر ملاحظته - كما يبين المؤلف - أن قرارات اجهزة المقاطعة تصدر بصيغة توصيات للدول العربية، وليست لها صفة الالزام، بل يترك لكل دولة ان تنفذها حسب قوانينها.

ويتحدث المؤلف عن اهداف المقاطعة الاقتصادية لاسرائيلي فيبين ان لها وجهين: أولهما سلبي ويعني عدم الدخول في أية علاقات اقتصادية مع اسرائيل سواء في الميدان التجاري او المالي او النقدي تصديراً واستيراداً، أو من خلال ميدان المعاملات المالية والمصرفية. وثانيهما ايجابي ويمتد الى محاولة منع رؤوس الاموال الاجنبية من التدفق على اسرائيل، واغراء الموجود فيها للهرب منها، والعمل على منافسة اسرائيل في أسواق صادراتها وعرقلة حصولها على المواد اللازمة لصناعتها. واستخدمت المقاطعة العربية سلاح القائمة السوداء في وجهها الايجابي ليشمل كافة المؤسسات الاقتصادية والمالية والمصرفية التي تمتد اليها الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة الاسرائيلية، وامتد نظام القائمة السوداء ليشمل السفن والطائرات التي تقوم على تقديم تسهيل

من اي نوع لاسرائيل.

ويعتبر المؤلف المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل أحد اوجه الحرب الاقتصادية، غير أنها بعيدة عن استخدام السلاح العسكري لدعم الاسلحة الاقتصادية، وذلك بافتراض عدم قيام حرب فعلية بينهما، وهي غير مرتبطة بفترة زمنية. كما يبين ان اضعاف القدرة الاقتصادية للعدو يعتبر من أهم العوامل المساعدة في الاجهاز عليه عسكرياً، حيث يضرب مثالاً من التاريخ حين لجأ نابليون الى سياسة الحصار القاري سبيلاً لاخضاع اوروبا في حروبه. ومثل ذلك انشأت بريطانيا في اوائل الحرب العالمية الثانية وزارة للحرب الاقتصادية تقوم بتحديد الاهداف الاقتصادية لدول المحور بحيث يجري تدميرها بالتنسيق مع سلاح الجو والبحرية. وأهم هدف يتم التوجه اليه هو المواد الخام الاستراتيجية والغذائية التي يحتاج اليها العدو. كما إنه يلزم الحرص على كفاءة السلاح العسكري في دعمه للسلاح الاقتصادي في تحقيق اهدافه اثناء قيام الحرب. ثم يبين المؤلف انواع اسلحة الحرب الاقتصادية، وهي: الحصار البحري، حظر النقل والتعامل في البضائع المحظورة، الرقابة على الاستيراد والتصدير، نظام القوائم السوداء، سلاح المشتريات التحويلية من دول اخرى، سلاح الغارات الجوية لضرب المراكز الاقتصادية.

الفصل الثاني: الاقتصاد الاسرائيلي:

المقاطعة في وجهها السلبي تهدف الى حرمان القطاع الصناعي الاسرائيلي من الامكانات الاقتصادية العربية كالاسواق والمواد الخام، وكذلك في حقل الزراعة. أما الوجه الايجابي فيتمثل في حرمان الاقتصاد الاسرائيلي من الاسواق العالمية غير العربية، اضافة الى المواد الخام والتسهيلات التعاملية الاخرى مع أية دولة.

ويبين المؤلف أن الصناعة الاسرائيلية تلعب دوراً خطير الأهمية في مستقبل اسرائيل الاقتصادي، بل في كيانها كله، حيث ان الصناعة تمثل في مفهوم اسرائيل ورشة التنمية وميدان التدريب واكتساب الخبرات للمهندسين والعاملين في الابحاث التطبيقية وهو المحور الرئيسي الذي تدور حوله جميع مؤسسات وتنظيمات مصادر المياه والكهرباء والموانيء والمطارات والمدارس المهنية ومراكز التدريب وغيرها من المرافق. وتساهم الصناعات الاسرائيلية في الصادرات السلعية والخدمات، والتي هي في ازدياد اونقصان مع مرور الزمن ما بين اسهامها في الانتاج المحلي أوصادرات السلع والخدمات.

ويبرز المؤلف نقطتين هامتين من خلال بحثه في الاقتصاد الاسرائيلي: أولاهما أن عمر الصناعة الاسرائيلية لا يبدأ بقيام الكيان الصهيوني وانما يمتد للوراء الى فترة الانتداب البريطاني الذي جعل لتلك الصناعة إطاراً سياسياً وتنظيمياً ساعده على النمو قبل قيام اسرائيل. وثانيهما اهمال هذا الاقتصاد للقواعد الاقتصادية، وتركيزه على الحاجة العسكرية في قطاعات معينة كالتعدين والتنمية بهدف التركيز على توفير الأمن واستيعاب المهاجرين اليها.

وفي حديث المؤلف عن خصائص الصناعة الاسرائيلية وهيكلها يتحدث عن المواد الاولية اللازمة للصناعة، ملكية الصناعة، الهيكل

التنظيمي للانتاج، انتاجية العامل الاسرائيلي، تصنيف المنتجات الصناعية، مستوى اسرائيل الصناعي، مقومات نجاح الصناعة الاسرائيلية وغير ذلك مما يتصل بهذا البحث، مشيرا الى ان الانتاج الصناعي الاسرائيلي يرتفع بمعدل سنوي ١٠,٣٪. وهويعيد ذلك لعوامل من أهمها: استقطاب المهرة والفنيين من المهاجرين، مساهمة اليهودية العالمية في انحاء العالم في توجيه الدعم المالي والاستثمار في هذه الصناعة وترويج الانتاج، توفر مواد خام هامة في الاراضي المحتلة، توافر جهاز مصرفي وتمويلي متقدم في اسرائيل، التعويضات الالمانية، تدفق التبرعات من خلال الصهيونية العالمية، النمو السريع للطلب المحلي مع ازدياد عدد السكان وخاصة عن طريق الهجرة، نشاط صناعة البناء، ثم حماية السلطة للصناعة المحلية.

كما يبين المؤلف ان الصناعة الاسرائيلية تواجه مشكلات من أهمها: عدم توفر كافة المواد الخام، ارتفاع مستوى الاجور، ضيق حجم السوق المحلي، ثم بُعد الاسواق الخارجية عن اسرائيل. والأهم من كل ذلك استمرار انظمة المقاطعة العربية محلياً وعالمياً.

وفي حديثه عن التجارة الخارجية الاسرائيلية، يبين المؤلف ان اهم الصادرات السلعية هي الماس والحمضيات. وأن أهم الاسواق هي الدول الاوروبية وخاصة بريطانيا، وهنالك تخفيضات جمركية متبادلة بين اسرائيل ودول السوق الاوروبية، ومثل ذلك مع الولايات المتحدة الامريكية التي تأتي في مرتبة متأخرة كسوق للصادرات الاسرائيلية لبعد المسافة بينهما.

كما يشير المؤلف الى ان هنالك عوامل تدعم النمو في تجارة اسرائيل الخارجية وهي: اليهودية العالمية، إقامة الغرف التجارية المشتركة، الجهاز الدبلوماسي الفعال، الاسطول التجاري الاسرائيلي، الاشتراك في المعارض الدولية، اقامة المؤسسات المشتركة، دعم وتشجيع الصادرات، والتمويل الاجنبي الذي زاد في نمو الاقتصاد الاسرائيلي وساعد في استيعاب المهاجرين واسكانهم وتشغيلهم، وساعد في نماء الخدمات والتغلب على أوجه الضعف في الاقتصاد الاسرائيلي، وانعكس كل ذلك على الانتاج الاجمالي بحوالي ١٨ ضعفاً ما بين عامي ١٩٥١ و١٩٦٧ بمعدل نموحقيقي بلغ ٩٠٪ سنويا. هذا ويعتبر التمويل الاجنبي هو المصدر الوحيد للاقتصاد الاسرائيلي ككل.

وبهدف تشجيع الاستثمار الاجنبي في اسرائيل وضعت الحكومة الاسرائيلية قانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٥٩، جاءت فيه كل المزايا التي تشجع وتدعم المستثمرين الاجانب في اسرائيل من حيث الاعفاءات الضريبية والتحويل وخاصة في مجال العقارات. وساعد ذلك على استقطاب المستثمرين ومضاعفة التحويلات بدون مقابل وتحويلات المؤسسات القومية اليهودية والصهيونية العالمية، وكذلك التحويلات من قبل الحكومات الاجنبية على شكل هبات او قروض او سندات دين.

ويبين المؤلف أن هنالك ما يدعو للتشاؤم خاصة فيما يتعلق بضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد يعتمد على نفسه في تمويل نموه، وهذا ما لن يتأتى في يوم من الايام اذا ما علم ان الذين يتفاعلون للاقتصاد

الاسرائيلي هم الذين يرون استمرار حماسة اليهودية العالمية لتمويل الاقتصاد الاسرائيلي وخاصة لشعورها الدائم بأن الكيان الاسرائيلي في خطر دائم. أما الدعم الحكومي الاجنبي فيتمثل أولاً في التعويضات الالمانية، وفي دعم الحكومة الامريكية الذي ليس له حدود.

الفصل الثالث: المقاطعة العربية والاقتصاد الاسرائيلي:

في هذا الفصل يقدم المؤلف تقييماً لآثار المقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي من الجانبين السلبي والايجابي في ضوء معرفة ما تحقق وما لم يتحقق من آثار هذه المقاطعة، فالمؤلف يبحث (على خلاف الفرض كما هو في الهندسة المستوية) حيث يفترض قيام نوع معين من العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العرب واسرائيل، ويفترض كذلك انفتاح كل من الاسواق العربية والاسرائيلية أمام منتجات كل منهما، وبذا تتحرك عوامل الانتاج بين أسواق الجانبين، وفي هذه الحالة لا بد من توافر الفرص للاقتصاد الاسرائيلي دونما قيود ادارية أو جمركية تحد من توسع التبادل التجاري، مما يساهم في خفض تكاليف الانتاج والاستخدام الامثل للموارد، ويؤدي الى زيادة الدخل القومي في الاقتصاد وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

وفي ضوء هذه الفرضية يبرز المؤلف الحقائق التالية عن واقع الاقتصاد الاسرائيلي:

- الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد غير مستقل يواجه أهدافاً صهيونية على قمتها استيعاب المهاجرين.
- يعاني هذا الاقتصاد من ندرة الموارد الطبيعية والمواد الخام، ولذا فان عليه الاعتماد على العلاقات الاقتصادية الدولية.
- القطاع الصناعي الاسرائيلي هو الركيزة الاساسية لتحقيق اهداف التنمية الاسرائيلية.
- الاقتصاد الاسرائيلي يعتبر الاسواق العربية الميدان الحيوي الطبيعي لمنتجاته الصناعية.
- والاسواق العربية هي كذلك الميدان الانسب للحصول على المواد الخام بأسعار أرخص بفعل قرب هذه الاسواق، اضافة لتوفر المواد الخام بكميات وفيرة.
- الطاقة العمالية العربية من أهم عوامل الانتاج وبمستوى رخيص في الأجر نسبياً.
- رأس المال العربي الذي يمكن أن يتحرك نحو اسرائيل تحت تأثيرات مختلفة.
- عن طريق الوطن العربي يسهل الاتصال بالعالم الخارجي. برياً وبحرياً وجوياً مما يخفف تكاليف التصدير والاستيراد للاقتصاد الاسرائيلي ويساعد في تحقيق نموه ورفاهيته.

وكما أسلفت، وعلى خلاف الفرض، فان الواقع يحكي غيرذلك، حيث أن نسبة الصادرات العربية منسوبة الى الدخل القومي خلال عام ١٩٦٧ تراوحت ما بين ٢٨,١٪ ـ ١٠٥,٥٪ بينما بلغت في الاقتصاد الاسرائيلي ١٦,٧٪. فلو كانت الاسواق العربية مفتوحة أمام الاقتصاد الاسرائيلي لاختلفت هذه النسب اختلافاً جذرياً. ويثبت هذه الفرضية انفتاح المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أمام الاقتصاد الاسرائيلي وأثر ذلك على هذا الاقتصاد ايجابيا حيث تحركت نسبة الصادرات من ٩٪ (١٩٤٨ ـ ١٩٦٢) الى ١٦٪ (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨).

وفي هذا المجال يبين المؤلف أن المقاطعة حرمت اسرائيل فرصة حيوية لتصبح مركزاً هاماً

محتملا لسوق تجارية في تجارة الترانزيت باعتبارها تربط طرفي الوطن العربي في كل من آسيا وافريقيا، وان الفائدة التي يمكن ان تجنيها اسرائيل من بيع خدماتها للدول العربية ـ لو لم تكن المقاطعة ـ كانت ستشكل أهم المنافع التي يمكن ان تعود بالمردود الكبير على الاقتصاد الاسرائيلي (وهو رأي للاستاذ برهان الدجاني أورده المؤلف في هذا الفصل).

وعلى افتراض ان المقاطعة العربية غير موجودة، وأن حالة العداء القائمة قد انتهت بين الدول العربية وبين اسرائيل، فإن الاقتصاد الاسرائيلي سيزدهر بسبب توقف الانفاق في الجانب التسليحي الذي يعتبر أهم ابواب الانفاق في هذا الاقتصاد، وخصوصاً إذا ما تحول هذا الجانب من الانفاق الى الانفاق في حقوق التنمية الوطنية، مما سيؤدي الى تغييرات هيكلية في الحياة الاقتصادية لاسرائيل.

ويعود المؤلف ثانية للحديث عن الايدي العاملة العربية الوفيرة، والتي ظهر أثرها جلياً بعد حرب عام ١٩٦٧ واحتلال مناطق اخرى من بلدان عربية وما أحدثته الايدي العاملة العربية الوفيرة والرخيصة نسبياً على الاقتصاد الاسرائيلي حيث ساهمت في عدم ارتفاع الاجور في اسرائيل، وهذا ما يجعلنا نحكم ان المقاطعة منعت تدفق القوى العاملة العربية على اسرائيل مما سيفيدها من الوجهة الاقتصادية البحتة.

وصفوة القول، فإن تأثير المقاطعة السلبية على الاقتصاد الاسرائيلي قد حرمته من مختلف العوامل الايجابية والفعالة التي بإمكانها ان تحدث تغييرات هيكلية في هذا الاقتصاد من خلال ترقية الأحوال العامة لهذا الاقتصاد.

أما في مجال المقاطعة الايجابية فيبين المؤلف الأمور التالية التي تحول دون انعاش الصادرات الاسرائيلية بشكل منافس للصادرات من الدول العربية، وكذلك الواردات التي يمكن ان تحصل عليها والتي ستكون بأسعار مرتفعة من خلال القاء الضوء على الجوانب التالية:

- الصادرات الاسرائيلية المنافسة للصادرات العربية محصورة في كل من الحمضيات والماس فقط.
- حجم الصادرات من الدول العربية يفوق بدرجات حجم ما تصدره اسرائيل في العديد من السلع كالقطن والبترول والفواكه والارز وغيرها.
- توافر الايدي العاملة العربية وبمستوى رخيص، لاسيما اذا ما عرفنا أن نقص الايدي العاملة في اسرائيل سببه انخراط الايدي العاملة المفترضة في سلك الجندية.
- الثروات الطبيعية متوافرة في البلدان العربية بشكل يفوق ما يمكن ان يتوافر منها في اسرائيل.
- الاسواق العربية والبلدان العربية أقرب للأسواق الاوروبية وخاصة دول شمال افريقيا العربية.

ويعترف المؤلف، بأن عوامل التفوق في الصادرات الاسرائيلية على الصادرات العربية مردها إلى الاعتبارات التنظيمية والادارية من حيث قدرة اسرائيل على التغلغل والانتشار في الاسواق الخارجية بدعم من الجاليات اليهودية الرأسمالية.

أما أثر المقاطعة الايجابية على الواردات الاسرائيلية، فإنها إن لم تكن محرومة من كثير من الاسواق فإنها تحصل على وارداتها بأسعار

عالية بصورة عامة للأسباب التالية:

ـ اعتماد اسرائيل على المعونات الاجنبية.

ـ يلاحظ ان حوالي ٨٠٪ من مستوردات اسرائيل من الولايات المتحدة ومن أوروبا.

ـ يأتي الماس الخام في قائمة المستوردات الاسرائيلية.

ـ يصعب على الدول العربية ملاحقة اسرائيل في مصادر مستورداتها بهدف حرمانها من هذه المستوردات من خلال قيام الدول العربية باستيرادها لصالحها.

ولذا يتوصل المؤلف الى القول بأن المستوردات الاسرائيلية تظل بمنأى عن تأثير المقاطعة الايجابية العربية. أما الاستثمار الأجنبي في اسرائيل فإن التشجيع الذي تقدمه الحكومات الاسرائيلية والتسهيلات لهذا الاستثمار يجعله يبلغ درجة من النجاح حيث وصل الى نسبة ٤٠٪ في الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٦٥)، علماً بأنه يمكن ان يكون للمقاطعة الايجابية تأثير على الاستثمار الاجنبي وذلك لتفوق الاعتبارات الاقتصادية العربية التي تشكل قوة الجذب للاستثمار الاجنبي الخاص والميزات التي يمكن ان يتمتع بها بالمقارنة مع ما يمكن ان تقدمه اسرائيل.

الفصل الرابع: المقاطعة العربية في التطبيق:

كانت الترجمة العملية للمقاطعة السلبية تتمثل في عدم الدخول في أية علاقات اقتصادية وتجارية مع اسرائيل وحرمانها من المنافع الاقتصادية التي تنجم عن الاستيراد والتصدير. كما أدت لحرمانها من منافع تصدير الخدمات واستيرادها مع البلاد العربية، ومن كونها مركزاً للترانزيت مع البلاد العربية، وكذلك من الاستفادة من اقامة مشاريع مشتركة مع الدول العربية، ثم من امكانية الاستفادة من عوامل الانتاج العربية، وأخيراً حرمت من امكانية تحويل الانفاق العسكري الى انفاق اقتصادي منتج.

في مجال التجارة الخارجية، كيف عالجت اسرائيل الموقف؟

لقد لجأت لثلاثة انواع من الاجراءات: أولها ان تنتج ما تستطيع انتاجه مما حرمته من الاسواق العربية. وثانيها ان تحصل على بعض المنتجات العربية بطرق غير مشروعة وعن طريق طرف ثالث. وثالثها أن تحصل على منتجات اجنبية مماثلة لما حُرمته من الاسواق العربية.

ومثال على ما قامت به طبقاً للبند الأول اهتمامها بزراعة القطن وانتاجه. أما عما جاء في البند الثاني فقد لجأت اسرائيل للحصول على البترول العربي عن طريق تفريغ ناقلات محملة من موانيء عربية في مناطق بعيدة عن هذه الموانيء في ناقلات اسرائيلية. أما البند الثالث فمثاله استيراد اسرائيل لمواد لم تستطع الحصول عليها من الاسواق العربية مثل البترول والحبوب، رغم أن اسعارها أعلى بكثير مما هو في الاسواق العربية.

أما عن تصدير اسرائيل لمنتجاتها الى الاسواق العربية فقد لجأت لثغرات ومنافذ منها:

ـ النفاذ لبعض الاسواق العربية بسبب عدم الدقة في الالتزام بقوانين المقاطعة.

ـ اسهم الاسرائيليون في شركات اجنبية كالشركات التركية لتصدير انتاج هذه الشركات للاسواق العربية.

ـ اتفاقية التعويضات الاسرائيلية الالمانية مكنت

اسرائيل من تصدير فائض ما آل اليها الى الاسواق العربية.

ـ تعاون تجار وشركات اجنبية في وضع علامات تجارية غير اسرائيلية أدى لتسرب البضائع الاسرائيلية للاسواق العربية.

ـ تأخر بعض الدول العربية في تطبيق أنظمة المقاطعة وانشاء هذه المكاتب ادى لهذا التسرب كذلك.

ـ فوز اسرائيل بمناقصات دولية بالتعاون مع وكالات دولية ساعد في تصريف بعض المنتجات في الاسواق العربية.

ـ دخول اسرائيل في اتفاقيات مع بلدان اجنبية ادى لتسريب المنتجات الى الاسواق العربية.

ـ احتلال الضفة الغربية وبعض اجزاء من مصر وسورية واستمرار الاتصال التجاري العربي مع سكان المناطق المحتلة فتح المجال لتسريب بضائع اسرائيلية للأسواق العربية.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد حرمت اسرائيل من جعل الاسواق العربية سوقاً لمنتجاتها. ويمكن القول بأن اسرائيل قد تمكنت من النفاذ لما وراء أسوار المقاطعة العربية في بعض المجالات بينما بقيت أهم المجالات التي افتقدتها بفعل المقاطعة العربية الاقتصادية السلبية بعيدة المنال عنها، مما لم يسمح للاقتصاد الاسرائيلي أن ينمو نمواً طبيعياً ويتجنب التعرض للظروف السلبية.

أما في مجال المقاطعة الايجابية، فإن عملية التوسع في صادرات اسرائيل لم تواجه منافسة ملحوظة من الصادرات العربية تؤدي الى اعاقة نموها، وخاصة في الأسواق الامريكية والاوروبية، وذلك بسبب دعم ومساعدة الحكومة الاسرائيلية لهذه الصادرات من جهة، ومن جهة اخرى بسبب عدم وضع خطة عربية منافسة تلتزم كل الدول العربية بتنفيذها. ومن جهة اخرى فإن ميناء ايلات قد ساعد في نفاذ اسرائيل الى اسواق افريقيا وبعض بلدان آسيا.

إن سياسة القائمة السوداء بالنسبة للمؤسسات العالمية جراء تعاملها مع اسرائيل لم تنجح النجاح المطلوب بسبب عدم التزام كافة الدول العربية بسياسة وانظمة المقاطعة العربية. وبالنسبة للدول التي التزمت بأنظمة المقاطعة العربية فإن موقفها قد اثر على ما نسبته ٩٠٪ من الشركات والمؤسسات التي وضعت على القائمة السوداء للتراجع عن التعامل مع اسرائيل طمعاً في الاحتفاظ بالاسواق العربية.

وجراء هذه السياسة العربية في المقاطعة فقد قام نشاط يهودي معاد للمقاطعة العربية في المجالات التالية:

ـ تهديد المؤسسات العالمية التي تخضع لتعليمات المقاطعة العربية، ومن أمثلة هذه المؤسسات شركة فورد وشركة كوكا كولا، وقد استجابت هذه المؤسسات بسبب الضغط المساعد من الولايات المتحدة، الذي وصل الى درجة التهديد.

ـ ضغط المنظمات اليهودية على حكومات الدول التي يتواجد فيها يهود لاصدار تشريعات مضادة للمقاطعة العربية.

ـ حشد رأس المال اليهودي على المستوى الدولي للاستثمار في اسرائيل لانشاء جبهة مضادة للمقاطعة العربية.

ـ شكلت الوكالة اليهودية دائرة خاصة عام

١٩٥٨ لاجراء دراسات وتحقيقات بشأن المقاطعة العربية ووضع الدراسات لمقاومتها.

هذا وقد ظهرت ثغرات في المقاطعة العربية الايجابية أدت الى:

- هروب رأس المال العربي ورأس المال الاجنبي من بعض الدول العربية بسبب الاضطرابات السياسية فيها.
- تخاذلت بعض الدول العربية في تنفيذ انظمة المقاطعة بشكل ايجابي ودقيق.
- ترددت بعض الدول العربية في تنفيذ انظمة المقاطعة متعللة باحتياجها لوقت طويل لدراسة اوضاع الشركات التي دُعيت لمقاطعتها.
- وبالاضافة لذلك فإن العديد من الشركات العالمية لم تكترث بالمقاطعة العربية إما بسبب التهديد الذي كانت تتلقاه أو بسبب الدعم الذي كانت تتلقاه من المنظمات اليهودية والمؤسسات والحكومات المتعاطفة معها.

هذا وظهرت أسواق راجت فيها التجارة الاسرائيلية للصناعات الاسرائيلية، وهذه الاسواق ساعدت في تسريب هذه الصناعات لبعض الاسواق العربية بطرق ملتوية، ومن هذه الاسواق: السوق الاوروبية المشتركة، اسواق بعض الدول الافريقية التي نجحت اسرائيل في اقتحامها بشكل واضح لأن العديد من الدول الافريقية صاحبة هذه الاسواق كانت في اوضاع اقتصادية سيئة وقد كانت اسرائيل أكثر نشاطا من الدول العربية في الوصول لهذه الاسواق.

ومما يجدر ذكره أنه على الرغم من فقدان بعض العوامل الفعالة لعملية التنمية الاقتصادية الاسرائيلية نتيجة المقاطعة الاقتصادية العربية، فإن الاقتصاد الاسرائيلي قد نما، وازداد معدل دخل الفرد، ويرجع ذلك لاسباب من أهمها تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على اسرائيل، وقيام اسرائيل بالتغلغل في الاسواق العالمية، والذي يقابله عجز عربي في التوجه الجاد في هذين الاتجاهين لاحكام المقاطعة وانجاحها.

كما انه ينبغي للنجاح في هذا الأمر واحكام المقاطعة:

- استكمال انشاء مكاتب المقاطعة في كافة الدول العربية مثل تونس والمغرب.
- ضرورة تزويد مكاتب المقاطعة العربية بالكفاءات العلمية في ميدان العلوم الاقتصادية والقانونية لتتمكن من متابعة وتنفيذ المقاطعة.
- ضرورة التزام جميع الاقطار العربية بالمقاطعة حالما يصلها الايعاز من المركز الرئيسي للمقاطعة.
- تشديد اجراءات الرقابة على الحدود والمطارات العربية لعدم السماح بتسرب البضائع الاسرائيلية للاسواق العربية.
- استمرار تشدد اجراءات الرقابة على الجسور الاردنية المفتوحة بين الضفة الشرقية للاردن والضفة الغربية.
- تشديد الرقابة على الاستيراد من الدول ذات العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع اسرائيل لضمان عدم تسرب البضائع الاسرائيلية من خلال الواردات من تلك الدول.
- تشديد الرقابة على تصدير البترول العربي لضمان عدم وصوله للسوق الاسرائيلية.
- محاولة غلق المنافذ البحرية في وجه التجارة البحرية الاسرائيلية مثل ميناء ايلات وقناة السويس.

- السعي لدى الدول النامية وخاصة الدول الاسلامية لانشاء مكاتب للمقاطعة لديها.
- تحقيق الترابط بين الجاليات والمنظمات العربية والاسلامية لدعم هذه المقاطعة بما لديها من امكانيات.
- إيجاد التنسيق والترابط لخدمة هذا الهدف بين الممثليات والاجهزة الدبلوماسية العربية في الخارج.
- وعلى المدى البعيد فان تحقق الحلم العربي بالوحدة الاقتصادية العربية سيكون من أقوى دعائم المقاطعة العربية لاسرائيل، وذلك عن طريق توجيه رأس المال العربي في الاتجاه الصحيح، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد العربي في الاسواق العالمية مما يؤدي لعرقلة جهود اسرائيل في تنمية علاقاتها مع الاسواق العالمية. وكذلك ضرورة ربط الجهاز الرئيسي للمقاطعة باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. كما إنه يلزم التخطيط لانتاج المنتجات العربية التي تنافس المنتجات الاسرائيلية في الاسواق العالمية.

وقد وضع المؤلف في نهاية مؤلفه هذا القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثانية والعشرين بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٤، وقد ضم هذا القانون اثنتي عشرة مادة.

وبالاضافة للتوصيات التي اوردها المؤلف لانجاح أحكام المقاطعة العربية فإنني أرى:

- أن يبادر العديد من المختصين والباحثين بوضع الابحاث والدراسات والمؤلفات في هذا المجال ونشرها لتكون في متناول كافة الدارسين والمواطنين العرب في مختلف المستويات ليصبحوا في المستوى اللازم من الوعي الاقتصادي والسياسي لهذا الموضوع الحساس في حياة المواطن والوطن العربي بأكمله.
- إن الثغرات التي تعيب المقاطعة العربية والموجودة في جسم وكيان الاقطار العربية يجب اقفالها باحكام بهدف انجاح المقاطعة العربية.
- إن أهم ثغرة وأوسعها هي الثغرة المتأتية عن اتفاقات كامب ديفيد، حيث فتح باب واسع لنفاذ الاقتصاد الاسرائيلي للسوق العربية في مصر العربية التي يقض وضعها بعد تلك الاتفاقيات مضجع كل عربي، تلك الاتفاقيات الهشة القابلة للانهيار في أية لحظة، حيث يطل رأس التفاؤل ويأتي بصيص الأمل ويصح الرهان على حركة التاريخ وقوانينه، ولا يعود ساذجاً ولا رومانسياً، إن الحق هو الذي ينتصر والباطل هو الذي يزهق. ويومئذ ستعود مصر العربية الى موقعها الصحيح في الطليعة العربية، ليقوى العرب بها وتقوى هي بأمتها العربية فتقوى المسيرة وتشتد، ويتآزر جناحا الوطن الشرقي منه والغربي. وعندئذ تقوى الارادة، فيكون للقرار معناه وأثره وصداه لدى الشعوب العربية ولدى الحكومات العربية، وسيكون للمقاطعة حينئذ وقع صحيح ومؤثر، ويومئذ لن يكون ذلك هو القرار الوحيد، ولكن الطموح بأن القرار سيكون السير لمحو العار الذي لحق بالأمة جراء قيام هذا الكيان في غير موقعه الصحيح مثل الورم الخبيث في جسم الانسان الذي يجب ان يسعى لاجتثاثه.

صبحي ابراهيم عساف

عزيز عبد المهدي الرّدام

"المقاطعة الاقتصادية العربيّة لإسرائيل"

يشكل كتاب «المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل» أرضية رحبة وواسعة للباحثين في هذا الموضوع، إذ أن مؤلفه تمكن أن يجمع المادة الخام الصالحة للبحث في ميادين المقاطعة العربية لاسرائيل على تعدد اشكالها ووجوهها. والكتاب الذي يضم في دفتيه مادة تصلح لعدة كتب، عمد الى منهجية تستهدف طرح الافكار على شكل نقاط تقود القارىء اليها بيسر رغم أن كثرتها قد تدفع لتكرار الافكار في نقاط مختلفة.

يأخذ الكتاب قيمته في أنه تصدى لموضوع المقاطعة العربية في ابعادها الزمانية بتتبعها منذ قامت مع قيام الكيان الصهيوني أو قبله حين كانت تقوم على صعيد شعبي مارسه الشعب الفلسطيني باحساسه الوطني والقومي ونبه من خلاله الى خطر استفحال الصهيونية واهدافها باحتلال أرض الشعب العربي الفلسطيني واقتلاعه من ارضه واستقدام المهاجرين اليها.

كما أن المؤلف قد رصد المقاطعة بوجهيها السلبي والايجابي وتحرك بها على مستويات مختلفة، فجاء الكتاب عاماً لطبيعة موضوعه رغم أنه ركز على الوطن المحتل بشكل محدود، وتحدث عن المقاطعة من خلال مكاتبها ومن خلال قرارات وتوصيات جامعة الدول العربية ومكتب المقاطعة الرئيسي التابع لها.

ومن وجهة نظرنا، فقد كنا نفضل ان يتناول المؤلف المقاطعة العربية بين كل دولة من دول المواجهة أو الطوق وبين اسرائيل وأن يتحدث عن المخالفات للمقاطعة العربية من دول عربية واجنبية. كما أن المؤلف لم يتحدث عن فترة تطبيع العلاقات بين اسرائيل ومصر وبما أدت اليه من انتهاء مقاطعة هذا القطر العربي لاسرائيل على أصعدة مختلفة لأن زمن الكتاب كان في الفترة التي سبقت توقيع اتفاقيات كامب ديفيد التي اخرجت مصر من صف المقاطعة العربية.

يتحدث الكتاب في اتساعه عن منطلقات عامة الا انها مفيدة. وعلى الرغم من خطورة الموضوع الذي تناوله المؤلف عزيز عبد المهدي الردام الا ان المكتبة العربية ما زالت تفتقر في تصانيفها الى كتب تتناول هذا الموضوع بتفاصيله ومستجداته من خلال الارقام والحقائق والمتابعات.

وحتى نكون منصفين فان هناك اوراقاً عدة

قدمت لواحد من مؤتمرات المقاطعة العربية، وهو الذي عقد في عمان عام ١٩٨٥، حيث حوت على كثير من المعلومات والفوائد، الا انها لم تجمع في كتاب ليتسنى للباحثين الاطلاع عليه والافادة منها، حيث ان مكاتب المقاطعة العربية ما زالت غير قادرة على ارساء تقاليد البحث والمتابعة فيها ولم تتوجه الى احداث دراسات عميقة وجادة لكشف جوانب المقاطعة واتجاهاتها.

وفي هذا المجال فإننا نسجل للاستاذ الردام جهده الكبير ومعاناته في الحصول على المعلومات العديدة التي ضمنها كتابه «المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل» والذي نعرض له.

ونبقى نتمنى ان يستكمل باحثون جادون آخرون ما كان بدأه الاستاذ الردام ومن سبقوه لايفاء الموضوع في تفرعاته المختلفة حقه من البحث في الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية.

* * *

من هنا صدر كتاب عزيز عبد المهدي الردام عن مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد عام ١٩٧٩، وهو يقع في (٤٠٨) صفحات من القطع المتوسط، وهو يتكون من الأبواب والفصول التابعة لها التالية:

الباب التمهيدي، ويتحدث فيه المؤلف عن المقاطعة الاقتصادية في العلاقات الدولية، فيعرف بها ويناقش المقصود بالمقاطعة الاقتصادية وانواعها ومشروعيتها، ثم يتناول المقاطعة الاقتصادية في العلاقات ما بين الدول في وقت السلم وفي حالة الحرب، متوقفاً عند المشتريات الوقائية والحصار ونظام القوائم السوداء.

ويفرد المؤلف فصلاً هو الثالث عن المقاطعة الاقتصادية في نطاق المنظمات الدولية، ويضرب على ذلك امثلة في هذا المجال بالمقاطعة الاقتصادية في عهد عصبة الامم وفي ميثاق الامم المتحدة حيث، قامت اشكال من هذه المقاطعة في الصين الشعبية وكوريا الشمالية، وبين البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية.

وفي جزء من الفصل الثالث، يتحدث المؤلف عن المقاطعة التي تمارسها المنظمات الاقليمية والتي ذكر منها: منظمة الدول الامريكية، ومنظمة الدول الافريقية، وجامعة الدول العربية. وهو اذ يبحث هذه النقطة الأخيرة فإنه يتوقف ليفرد باباً كاملاً بعنوان المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل والجهود الاسرائيلية المضادة موزعاً هذا الباب الهام على ثلاثة فصول، حيث يتحدث عن أجهزة المقاطعة العربية التي ترجع فكرتها الى عدة سنوات قبل انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨، وذلك عندما رفع في فلسطين شعار «مقاطعة الصناعات الصهيونية».

يقول المؤلف: «لقد وجد العرب في المقاطعة سلاحاً لمواجهة النشاط الصهيوني فقرروا ممارستها أملاً في أن تؤدي الى استئصال الخطر الصهيوني قبل استفحاله.. لذلك فان المقاطعة العربية تمت على مرحلتين. الاولى انتهت بقيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ والثانية ابتدأت بصدور قرار مجلس جامعة الدول العربية بجلسة ايار عام ١٩٥١ والتي تقضي بانشاء جهاز خاص بالمقاطعة العربية لاسرائيل» (ص٧٩).

ويتحدث المؤلف عن المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل، وهو جهاز تابع للأمانة العامة

لجامعة الدول العربية ومركزه دمشق، وعن المكاتب الاقليمية الأخرى في كل من العراق والمغرب، حيث يرتبط فيهما بوزارة الخارجية، وفي مصر وسوريا يرتبط بوزارة الدفاع وفي السعودية ولبنان يرتبط بوزارة الاقتصاد والتجارة وفي الاردن والكويت يرتبط بادارة الجمارك، أما في الجزائر فان المكتب الاقليمي يتبع الحزب الحاكم.

كما يتعرض المؤلف الى مؤتمرات المقاطعة العربية التي يعقدها ضباط اتصال المكاتب الاقليمية برئاسة المفوض العام، ويحصر ٣٩ مؤتمراً بين عام ١٩٥١ وعام ١٩٧٩ ويلخص توصياتها في اربع فئات:

- الاولى: توصيات ذات طابع اداري.
- الثانية: توصيات تتعلق ببذل مساع معينة أو اجراء الاتصالات او التحريات عن اوضاع اشخاص بقصد ادراجهم في القائمة السوداء أو رفعهم منها.
- الثالثة: توصيات تصدر عن مؤتمرات المقاطعة ولا تحظى بموافقة المجلس الاقتصادي ومجلس جامعة الدول العربية فلا يعمل بها.
- الرابعة: توصيات يوافق عليها المجلس الاقتصادي ومجلس الجامعة فتصبح من المبادىء العامة للمقاطعة، ويقتضي العمل بها في البلدان العربية.

وعن اهداف المقاطعة العربية ووسائلها، يتعرض الردام للوجه السلبي من المقاطعة ويقوم على منع التعامل مع اسرائيل بطريق مباشر. وبغية منع التعامل المباشر بين البلاد العربية واسرائيل فقد قررت المقاطعة العربية:

١ - مراقبة وسائل النقل البرية والجوية والبحرية لعدم تمكينها من نقل السلع والمنتجات العربية الى اسرائيل وبالعكس. ولذلك فان البواخر والناقلات وغيرها من وسائل النقل البحري تدرج على القائمة السوداء في الحالات الآتية:

أ - عندما يثبت انها مرت على ميناء عربي وآخر اسرائيلي في ذات الرحلة، وتستثنى البواخر السياحية العالمية بشروط خاصة.

ب - اذا ثبت انها نقلت مواداً تفيد المجهود الحربي لاسرائيل.

جـ - اذا أجرت شركات أو هيئات اسرائيلية.

د - اذا نقلت مهاجرين يهوداً الى فلسطين المحتلة.

٢ - منع التعامل مع اسرائيل بطريق غير مباشر وذلك عن طريق:

أ - منع الحصول على المواد الغذائية والاولية العربية بطريق غير مباشر. ومن الاجراءات لخدمة هذا الهدف:

* ان تخضع صادرات الدول العربية لاجازات التصدير في الحالات التي يحتمل فيها تسرب تلك الصادرات الى اسرائيل.
* تضمين الاتفاقيات التجارية التي يعقدها أي بلد عربي مع بلد اجنبي، ما يحرم على ذلك البلد الاجنبي اعادة تصدير البضائع العربية الى اسرائيل.
* ما يتعلق بالبترول العربي واتخاذ الاجراءات بمنع تسربه الى فلسطين المحتلة.

٣ - مراقبة التسلل الاسرائيلي الى الاقتصاد العربي للسيطرة على اسواقه ومنع ذلك، حيث ان اسرائيل تلجأ الى الوسائل التالية:

أ - تحاول التصدير عن طريق ميناء اجنبي،

ولذلك اقتضت المقاطعة مراعاة أن يخضع الاستيراد من جميع البلدان لنظام الاجازة، وأن يجري التثبت من منشأ البضاعة المستوردة وان تتضمن الاتفاقيات ما يحرم تصدير المنتجات الاسرائيلية، وأن تشدد الرقابة على البضائع الواردة الى المناطق الجمركية الحرة في البلاد العربية.

ب - محاولة انشاء مصانع اسرائيلية في بعض البلدان الاجنبية القريبة أو مساهمتها في شركات اجنبية قائمة في هذه البلدان.

جـ - محاولة السيطرة على الاقتصاد العربي عن طريق رؤوس الاموال الصهيونية والتي تحمل جنسية غير اسرائيلية.

ويتحدث المؤلف عن الوجه الايجابي للمقاطعة، والذي تسعى المقاطعة العربية من خلاله الى تحقيق ثلاثة أهداف هي: منع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى اسرائيل، ومنافسة اسرائيل في اسواق صادراتها، ثم عرقلة حصولها على المواد الاولية اللازمة لصناعاتها.

ومن اجل ذلك فان المقاطعة العربية رأت أن منافسة اسرائيل في اسواق صادراتها سيؤدي الى مضايقتها والحاق الضرر باقتصادها، ويعتقد ان ثمة وسائل كفيلة بوقف تطور الانتاج الاسرائيلي منها:

١ - انشاء صناعات عربية لانتاج سلع مماثلة لتلك التي تنتجها اسرائيل بغية منافستها في اسواقها الخارجية.

٢ - اقامة المعارض العربية في البلدان الاجنبية.

٣ - ان تسعى الدول العربية الى عقد اتفاقات تجارية مع الدول الاجنبية وبصفة خاصة مع دول حوض البحر المتوسط والبلدان المتخلفة اقتصادياً.

ويتحدث الكتاب ايضاً عن طبيعة المقاطعة العربية، مشيرا الى أن المقاطعة العربية لا تقوم على أساس عنصري أو ديني، بل هي موجهة اساساً الى اسرائيل ولا تمس الشركات والمؤسسات غير الاسرائيلية. كما أن المقاطعة العربية تستخدم نظام القوائم السوداء مع ان هناك اجراءات تسبق ذلك. والمقاطعة ايضاً لا ترغم الشركات الاجنبية على قطع تعاملها مع اسرائيل وانما تخيرها بين بقاء ذلك التعامل وبين تعاملها مع الاسواق العربية. كما تسعى المقاطعة العربية الى كسب المؤسسات الاجنبية وذلك برفع الحظر عنها إذا تراجعت عن تعاملها مع اسرائيل. فالمقاطعة تتطور بمرور الوقت وتبعاً لمتطلبات عمل المقاطعة. كما ان مكاتب المقاطعة تسعى من اجل انجاز اعمالها الى عدم الحاق الضرر بالدول العربية من جراء هذه العملية.

ويتوقف المؤلف عند مناقشة مشروعية المقاطعة العربية، ليخلص - بعد ايراد أسس اربعة في شرعيتها - أنها تأتي كرد على استيلاء غير مشروع على الارض العربية في فلسطين وتشريد سكانها من العرب الفلسطينيين.

كما ينتقل الى الحديث عن تاريخ المقاطعة العربية فيقسمه الى خمس مراحل: الأولى ما قبل عام ١٩٤٨، والثانية من ١٩٥١ - ١٩٥٦، والثالثة من ١٩٥٦ - ١٩٦٧، والرابعة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣، والخامسة وتبدأ من عام ١٩٧٣.

ففي المرحلة الاولى بدأت المقاطعة العربية كرد فعل شعبي مارسه الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه ضد الغزو الصهيوني، الى أن جاءت مرحلة المقاطعة التي نظمتها جامعة

الدول العربية في نهاية عام ١٩٤٥.

أما المرحلة الثانية والممتدة من ١٩٥١ ـ ١٩٥٦، فقد ترافقت مع بداية عمل مكاتب المقاطعة، عندما أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراراً بتشكيل جهاز خاص للمقاطعة العربية.

وعن هذه الفترة يقول هاني الهندي صاحب كتاب «مقاطعة اسرائيل: قواعدها وأهدافها» انها «فترة ارساء أسس المقاطعة وفترة وضع المباديء العامة ودراسة كل المحاولات الممكنة لتطويق العدو اقتصادياً ومحاصرته». كما أنها فترة تتميز بتصاعد انشطة اسرائيل لدعم اقتصادها، اضافة الى أنها فترة عقد الاتفاقيات التجارية.

أما المرحلة الثالثة والتي امتدت من ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧، فقد شهدت فتح خليج العقبة للملاحة الاسرائيلية، وتحقيق اهداف اسرائيلية في آسيا وافريقيا.

أما الفترة الرابعة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣، فقد برزت فيها مجموعتان من الظواهر:

ـ الأولى السلبية الناتجة عن حزيران عام ١٩٦٧ وعليها ترتبت السياسة الاقتصادية لسلطات الاحتلال في أن تكون المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ امتداداً للسوق الاسرائيلية، والتركيز على الاحتياجات الاسرائيلية في الانتاج السلعي الزراعي وفتح مجالات العمل في فلسطين المحتلة أمام العمال العرب واضطهادهم، وأن تكون العلاقات الاسرائيلية هي النموذج الذي يحتذى به في المستقبل مع الدول العربية الاخرى.

ومن آثار الاحتلال الاسرائيلي على المقاطعة العربية يتحدث المؤلف عن الجسور المفتوحة وما ترتب عليها من حركة لتجارة الضفة الغربية وحمضيات قطاع غزة وانتقال الاشخاص عبرها، والمشروعات الصناعية المشتركة في المناطق المحتلة.

ـ أما الظواهر الايجابية الخاصة بتوسيع نطاق المقاطعة، فمنها:

١ ـ محاولة استعمال البترول كسلاح في المعركة.

٢ ـ محاولة حظر التعامل مع الدول المساندة لاسرائيل.

أما المرحلة الخامسة والتي بدأت من حرب تشرين عام ١٩٧٣ فإنها، كما يذكر المؤلف، قد امتازت باستخدام البترول كسلاح في المعركة حيث ترك ذلك آثاراً من الناحية القومية العربية هدفت الى مساندة دول المواجهة العربية وحرمان الولايات المتحدة من البترول العربي والتأثير على دول اوروبا الغربية لتمارس ضغطها على امريكا واسرائيل من أجل الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة.

وترتب على الحرب بعد ذلك كله آثاراً سياسية منها السماح بمرور الشاحنات الاسرائيلية في قناة السويس اثر توقيع اتفاقية سيناء الثانية في ايلول عام ١٩٧٥.

وفي جانب آخر من الكتاب أفرد المؤلف فصلاً تحدث فيه عن النشاط المضاد للمقاطعة العربية، متناولاً ما اتخذته اجهزة المقاطعة العربية من اجراءات وتدابير لمواجهة تلك الجهود

الاسرائيلية والصهيونية، حيث تعرّض للنشاط الاسرائيلي والصهيوني المضاد للمقاطعة العربية، ولموقف الولايات المتحدة من المقاطعة العربية، وللجهود العربية لمواجهة النشاط المضاد للمقاطعة العربية.

ويذكر المؤلف ان اسرائيل قد انشأت عام ١٩٦٠ ادارة خاصة في وزارة الخارجية هدفها تتبع نشاط المقاطعة العربية ومن مهامها:

١ ـ القيام بجمع المعلومات عن اقتصاد الدول العربية.

٢ ـ القيام بجمع المعلومات عن الشركات والمؤسسات الاجنبية التي تخضع للمقاطعة العربية وتقاطع اسرائيل، والعمل على معاكسة هذه الشركات والمؤسسات وتهديدها.

٣ ـ محاولة اشراك عناصر غير يهودية في عملية مكافحة المقاطعة العربية.

ويذكر المؤلف أن من وسائل نظام المقاطعة المضادة:

١ ـ مقاطعة كل شركة تجارية أومؤسسة مصرفية تستجيب للمقاطعة العربية وتفضل التعامل مع الدول العربية على التعامل مع اسرائيل.

٢ ـ اتباع نظام القوائم السوداء لتدرج عليها أسماء الشركات والمؤسسات التي تفضل التعامل مع الدول العربية.

٣ ـ اخضاع استيراد البضائع من الشركات التي تتعامل مع الدول العربية لاذونات خاصة تمنحها السلطات الاسرائيلية.

أما عن موقف الولايات المتحدة من المقاطعة العربية فإنه تجلى بعد حرب عام ١٩٧٣ بشكل قاطع، حين نشطت المحاولات الاسرائيلية الصهيونية وتصاعدت مطالبها في الولايات المتحدة بشأن المقاطعة العربية لاسرائيل، حيث سخّر عدد من اعضاء الكونغرس جهودهم لذلك وتقدموا بطلبات تقضي بأن تستخدم الولايات المتحدة الضغوط الاقتصادية ضد البلدان العربية التي تقاطع شركات امريكية بسبب تعاملها مع اسرائيل، مطالبين ايضاً ان تقطع الولايات المتحدة معوناتها الاقتصادية والعسكرية عن هذه البلدان ووقف الصادرات الامريكية لها. وأهم ما تميز به الموقف الأميركي من المقاطعة العربية في هذه الفترة بعد عام ١٩٧٣ هو التشريع الضريبي المضاد للمقاطعة العربية الذي صدر في عهد الرئيس جيرالد فورد وقانون تعديل قانون الصادرات الامريكية لسنة ١٩٧٧ الصادر في عهد الرئيس جيمي كارتر.

ثم ينتقل المؤلف الى الحديث عن مدى فاعلية المقاطعة العربية لاسرائيل ووسائل زيادة فاعليتها، مستنداً في تناوله لذلك الى مدى نجاح المقاطعة العربية في تحقيق اهدافها وأثرها على العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل ووسائل زيادة فاعليتها.

ويرى المؤلف أن هدف المقاطعة العربية هو «حرمان اسرائيل من فرص الاستفادة من التبادل التجاري والاقتصادي مع الدول العربية والسعي الى وضع العراقيل بوجه العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل بهدف التأثير على الاقتصاد الاسرائيلي وعرقلة نموه» (ص٢٠٧). ثم يسرد الآثار التطبيقية لمنع التعامل المباشر مع اسرائيل وهو بصدد تبيان نجاح الوجه السلبي للمقاطعة فيذكر من ذلك:

١ ـ منع تبادل السلع والمواد الأولية.

٢ ـ منع انتقال عناصر الانتاج.
٣ ـ عدم اقامة المشروعات الخاصة والمشتركة.
٤ ـ الاستيراد من الدول العربية.
٥ ـ التصدير الى الدول العربية.

ثم ينتقل الى الحديث عن مدى نجاح الوجه الايجابي للمقاطعة، فيناقش: المقاطعة الايجابية والاستثمارات الاجنبية في اسرائيل، وكذلك منافسة الصادرات الاسرائيلية في اسواقها الخارجية، وتحويل المشتريات الاسرائيلية. وحول هذه النقطة الاخيرة، يرى الباحث ان تحقيقها صعب لاعتبار ان المصدرين الرئيسيين لتمويل اسرائيل باحتياجاتها من السلع والمواد الخام هما اوروبا والولايات المتحدة الاميركية (ص٢٣٣).

وبالمقابل فان الباحث يتوقف عند العوامل التي خففت من أثر المقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي، فيذكر منها: تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على اسرائيل، وتوسع النقل البحري الذي طرأ على الاسطول التجاري الاسرائيلي، وتطوير ميناء ايلات الاسرائيلي، وتطور التجارة الخارجية الاسرائيلية تطوراً واسعاً.

ثم ينتقل المؤلف ليتحدث عن أثر المقاطعة العربية على العلاقات التجارية الخارجية لاسرائيل، فيختار الحديث عن تجارة اسرائيل مع السوق الاوروبية المشتركة ومحاولات اسرائيل لأن تكون عضواً في السوق الاوروبية المشتركة بما يترتب على ذلك من مكاسب كبيرة لها في حال حدوث ذلك، من خلال تدعيمها لاقتصادها بما ستحظى به من اعفاءات جمركية، وتسريب المنتجات للأسواق العربية المتعاملة مع السوق الاوروبية وتسهيل تبادل الخبرات الاسرائيلية الفنية مع السوق وبالعكس. وفي ذكره لهذه النقاط يبين المؤلف ان اتفاق ١٩٦٤/٦/٤ بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة أسفر عن تخفيضات في التعرفة الجمركية الموحدة لدول السوق على عشرين سلعة من الصادرات الاسرائيلية.

ومع كل ذلك، فإن المؤلف يذكر ان واقع الحال يشير الى وجود صعوبات كبيرة تتعلق بتسويق المنتجات الزراعية الاسرائيلية (الحمضيات) في السوق بسبب الانتاج الايطالي، ولاحقاً ومنذ عام ١٩٨٦ بسبب الانتاج الاسباني، منبهاً الى ان الاتفاقية اللاحقة الموقعة بين اسرائيل والسوق عام ١٩٧٥ أعطت لاسرائيل تخفيضاً على منتوجاتها الزراعية الاسرائيلية بمقدار يصل الى ٨٥٪.

وفي مبحث تطور العلاقات الاقتصادية العربية في المجالات الدولية كوسيلة من وسائل زيادة فاعلية المقاطعة العربية، يرى المؤلف أن هذه الوسائل تتبدى من خلال:

تطوير العلاقات مع البلدان الافريقية ومع السوق الاوروبية المشتركة، والدول الاشتراكية والدول النامية.

وفي نهاية كتابه القيم يتعرض المؤلف الى مبحث بعنوان تطوير الدعم العربي للمقاطعة، داعياً الى قيام الدول العربية التي لم تصدر حتى الآن التشريعات الخاصة بالمقاطعة الى ان تنشىء مكاتب اقليمية، وأن تسرع في اصدار التشريعات وانشاء المكاتب، والى ضرورة الالتزام بالتنفيذ الجماعي الحازم والسريع لقرارات مقاطعة المؤسسات والشركات والبواخر التي

يثبت تعاملها مع اسرائيل بما يخالف احكام المقاطعة العربية.

وفي المقترح الثالث يقول بضرورة الاستمرار، وبقوة، في دعم المقاطعة العربية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاعلامية بما يظهر عزم الدول العربية على تمسكها بمقاطعة اسرائيل والشركات التي تدعم اقتصادها ومجهودها الحربي. وكذلك الى تشديد الرقابة على الواردات السلعية للدول العربية من البلدان التي ترتبط بعلاقات تجارية متطورة مع اسرائيل. والتأكيد على الممثليات العربية في الخارج للاهتمام والتأكد من شهادات المنشأ للسلع والبضائع المصدرة للبلاد العربية والتحري عن صحة معلوماتها قبل المصادقة عليها، وتشديد الرقابة على الاسواق الداخلية في كل بلد عربي لضبط ومصادرة البضائع ذات المنشأ الاسرائيلي أوتلك التي من انتاج شركات محظور التعامل معها، وتشديد مراقبة الحدود البرية والبحرية للدول العربية المتاخمة لاسرائيل منعاً لتهريب وتسرب البضائع من وإلى اسرائيل. وأخيراً توعية الجماهير العربية وتبصيرها بالمقاطعة العربية وأهدافها، وضرورة اتخاذ موقف عربي موحد وحازم تجاه المقاطعة العربية وخاصة ضد الدول الاجنبية التي تتخذ مواقف مضادة او تصدر تشريعات مناهضة للمقاطعة العربية.

سلطان حطاب

هاني الهندي

"المقاطعة العربية لإسرائيل"

دراسة الباحث المعروف «هاني الهندي»: المقاطعة العربية لاسرائيل، من الدراسات الجادة والمتميزة في مجالها، وهي دراسة سياسية تاريخية اكثر منها دراسة اقتصادية تحليلية، [حاولت] تسليط الاضواء على المقاطعة منذ بداياتها الاولى، حين كانت فكرة تتدارسها العناصر الوطنية بقصد استخدامها ضد الموجات الاولى من الغزاة الصهاينة، مروراً بمراحل تطورها واتساع اجهزتها الرسمية وامتدادها بعد انتقال زمام توجيهها وادارتها الى الانظمة العربية الحاكمة بعد عام النكبة (١٩٤٨) (ص٨).

صدرت الدراسة عن مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، واشتملت على المباحث التالية:

١ ـ الخلفية السياسية.
٢ ـ المقاطعة سلاح سياسي.
٣ ـ المقاطعة العربية: نشأتها وتطورها.
٤ ـ المقاطعة باشراف جامعة الدول العربية.
٥ ـ محطات اساسية في مسيرة المقاطعة
٦ ـ بعد نكسة حزيران ١٩٦٧.
٧ ـ تقييم المقاطعة
٨ ـ ملاحق.

١ ـ الخلفية السياسية:

يتحدث هذا المبحث عن المقاطعة العربية لاسرائيل، من خلال الثورات الفلسطينية والحروب العربية ـ الاسرائيلية، حتى حرب رمضان / تشرين اول ١٩٧٣، ليصل المؤلف ـ بعد ان يستعرض تصريحات لبعض قادة العدو حول تأثير المقاطعة على الاقتصاد الصهيوني ـ الى خلاصة مؤداها: «ان الغاء المقاطعة ليس شرطاً اسرائيلياً جديداً للسلام وهو ليس مطلب الصقور وحدهم، بل ان الحمائم تطالب به ايضاً ومنذ سنوات طويلة» (ص٢٤) و«ان المقاطعة العربية ازعجت العدو كثيراً، وضايقته لدرجة انها كانت تدفعه دائماً لأن يطالب بالغائها ووضع حد لاعمالها» (ص٢٧).

٢ ـ المقاطعة كسلاح سياسي:

يورد المؤلف هنا، عدة تعريفات سياسية واقتصادية لمصطلح «المقاطعة»، واثبات ان المقاطعة ليست ظاهرة جديدة، «فقد جرى استخدامها بشكل جدي قبل مائتي سنة، حين

اعلن الثائرون الامريكيون على الحكومة البريطانية التمرد والعصيان ومقاطعة البضائع الانكليزية» (ص٢٧)، مروراً بما لجأ اليه نابليون من فرض الحصار على بريطانيا، وما اعلنه الرئيس ابراهام لنكولن خلال الحرب الاهلية الامريكية من فرض حصار بحري على الولايات الجنوبية المتمردة لمنعها من تصدير القطن الى بريطانيا وفرنسا، اضف الى ذلك ما جرى في الحرب اليابانية ـ الروسية.. الخ.

ويورد هذا المبحث كذلك، مثلة على المقاطعة بين الدول الاوروبية منذ الحرب العالمية الاولى والى عام ١٩٦٠.

٣ ـ المقاطعة العربية: نشأتها وتطورها:

يثبت المؤلف هنا، فكرة مركزية في نظام المقاطعة هي: «ان المقاطعة العربية لم تكن إلا وجهاً من وجوه المقاومة العربية، وهي بهذه الصفة لم تكن موجهة ضد «الصناعات الصهيونية» فقط، كما انها لم تظهر الى الوجود في عام ١٩٣٦، بل بدأت المقاطعة في اواخر القرن المنصرم. وكانت المقاطعة ـ كاحدى اسلحة هذه المقاومة ـ فكرة بدأت ايام الحكم العثماني ومع بدايات الغزوة الصهيونية لفلسطين، وتبلورت مع الزمن من خلال الممارسة والكفاح الشعبي خلال الانتداب وقبل الثورة [الفلسطينية] الكبرى في ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وازدادت اهميتها ـ كسلاح مقاومة في اواخر الانتداب [البريطاني] بحيث شعرت جامعة الدول العربية في كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٥.. بوجوب الاهتمام بالمقاطعة العربية [لاسرائيل] ومحاولة رعايتها» (ص٤٢).

بعد ذلك، يفصل الباحث، نماذج المقاطعة الفلسطينية منذ بداية الغزوة الصهيونية لفلسطين ودور الصحافة الوطنية الفلسطينية في توعية الرأي العام الفلسطيني والعربي، مقتبساً عدة نصوص حول ذلك، من صحيفتي: «الكرمل» و«فلسطين»، يلي ذلك تبيان الدعوات الاستيطانية التي اطلقها قادة صهاينة ودور الاستعمار البريطاني، وايراد وقائع الندوات والمؤتمرات الشعبية التي عقدها الفلسطينيون منذ عام ١٩٢٠ ولغاية تزعم الجامعة للمقاطعة العربية.

٤ ـ المقاطعة العربية باشراف جامعة الدول العربية:

يحدد المؤلف، بداية اشراف الجامعة العربية على «المقاطعة العربية لاسرائيل» في أيار (مايو) ١٩٥١ عندما «أقر مجلس جامعة الدول العربية توصية اللجنة السياسية التي اتخذتها في آب (اغسطس) ١٩٥٠، وتقضي بانشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية.. وتعمل هذه المكاتب تحت اشراف مكتب رئيسي، إتخذ دمشق مركزاً له للقضاء على حركات التهريب الى اسرائيل واحكام مقاطعتها اقتصادياً» (ص٨٤ ـ ٨٥).

ويشتمل هذا المبحث ايضا على العناوين الفرعية التالية: هدف المقاطعة، وسائل المقاطعة، عمل اجهزة المقاطعة، المبادىء العامة للمقاطعة.

٥ ـ محطات اساسية في مسيرة المقاطعة:

يؤرخ هذا المبحث للمراحل التاريخية التي مرت بها «المقاطعة العربية لاسرائيل» على النحو التالي:

المرحلة الاولى: تبدأ من قيام اجهزة المقاطعة (المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية) وتنتهي مع فشل العدوان الثلاثي، وخلال هذه

السنين الخمس عقدت اجهزة الجامعة عشرة مؤتمرات، ذكرها المؤلف واوضح نصوصها.

المرحلة الثانية: تبدأ من مطلع عام ١٩٥٧ وتستمر حتى نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وقد شهدت انعقاد (١٤) مؤتمراً لمكاتب المقاطعة، كما شهدت ازدياد عدد الدول العربية.. كما انشئت مكاتب اقليمية للمقاطعة في بلدان عربية صغيرة (دول الخليج العربي) قبل حصولها على الاستقلال.

المرحلة الثالثة: بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وتستمر من حرب رمضان / تشرين اول ١٩٧٣، اي ستة اعوام واربعة اشهر.

٦ ـ بعد حرب حزيران ١٩٦٧:

نظراً لأهمية المرحلة الثالثة، فقد افرد لها المؤلف، عنواناً مستقلاً تحت اسم: بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، رأى المؤلف ان حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كانت نقطة تحول كبرى في تاريخ المنطقة العربية.. ومن الطبيعي ان تنعكس نتائج هذا الحدث على مقاطعة اسرائيل ومسيرتها (ص١٢٧).

وقد حدد الفترة الزمنية التي شغلتها المرحلة الثالثة بـ(٦٧) شهراً، عقدت خلالها عشرة مؤتمرات لمكاتب المقاطعة، ذكرها المؤلف.

يلي ذلك، تبيان أثر الظواهر التي تمخضت عن هزيمة حزيران ١٩٦٧، على نظام المقاطعة العربية، وهذه الظواهر هي:

● استيلاء العدو على آبار النفط في سيناء.

● ظاهرة الرحلات السياحية المشتركة: «فقد كانت المقاطعة تشدد قبل نكسة حزيران (يونيو) على منع مرور اية سفينة اجنبية على مينائين عربي واسرائيلي في الرحلة الواحدة.. الا ان وقائع ما بعد النكسة شكلت تراجعا في هذا المضمار» (ص١٤٦).

● الظاهرة الرابعة: ازدياد المعونات الاقتصادية الاميركية للعدو الصهيوني وما رافق ذلك من تحدي عدد من الشركات الاميركية للمقاطعة العربية.

● الظاهرة الخامسة: اشتداد الحملة المعادية التي تشنها الاجهزة الاعلامية الصهيونية ضد المقاطعة، مبدأ واسلوباً.

● الظاهرة السادسة: «وهي ايجابية ـ توصل اجهزة المقاطعة في المؤتمر الحادي والثلاثين الى القناعة بأهمية المشاركة الشعبية في اعمال المقاطعة» (ص١٥٧).

٧ ـ تقييم المقاطعة:

يبين المؤلف في هذا المبحث آراء خبراء اقتصاديين وكتاب عرب وصهاينة لفعالية نظام المقاطعة العربية وأثر ذلك على الاقتصاد الصهيوني، والمزايا والايجابيات: الناحية السلبية والايجابية، وكذلك اقتراحات الخبراء، حيث يرى المؤلف: «.. والمقاطعة، باعتبارها احد اسلحتنا الاساسية يجب ان تتعرض سياستها ومبادئها واجراءاتها للمناقشة والنقد، ولا بد ان تطرح قضاياها للجماهير، ولا يجوز ان تبقى محصورة في الاجواء البيروقراطية، وحبيسة المكاتب والدواوين» (ص١٩٠) و«..ولا شك ان في المقاطعة ثغرات وان الحصار ليس كاملا ومحكما» (ص١٩٦).

٨ ـ ملاحق:

يورد المؤلف هنا، نصوصاً توثيقية لـ:

● مشروع القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل كما أقره مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثانية والعشرين بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٤.

اشتمل هذا المشروع على (١٢) مادة، ذكر المؤلف نصوصها.

● المبادىء العامة لمقاطعة اسرائيل. يونيو (حزيران) ١٩٧٢، كما حددها المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل، وقد جاءت عناوين هذه المبادىء على النحو التالي:

التصدير، الاستيراد، المناطق الجمركية الحرة العربية والاجنبية، التجارة المارة بطريق الترانزيت في الاراضي العربية، اعفاء ارساليات المنظمات الدولية الواردة الى الدول العربية في شكل هدايا ومعونات من شرط تقديم شهادات المنشأ التي تقتضيها قواعد المقاطعة العربية، الطرود البريدية المشحونة الى البلاد العربية والمحتوية على عيّنات او هدايا للاستعمال الشخصي وعلى نطاق غير تجاري، شهادات المنشأ الخاصة بالكتب والمطبوعات الواردة الى البلاد العربية، اعفاء بعض المواد المستعملة من شرط ذكر اسم المصنع او الجهة المنتجة في شهادات المنشأ، مراقبة البيوت المالية، الاجراءات التي تتخذ ضد الاشخاص الذين يثبت او تقوم دلائل على انهم من عملاء اسرائيل، الاجراءات الواجب اتخاذها عند اتهام رعايا الدول العربية بمخالفة مبادىء المقاطعة، منع الاجانب القادمين الى البلاد العربية ـ بجوازات تحمل تأشيرات اسرائيلة اوبجوازين احدهما صالح للبلاد العربية والآخر صالح لاسرائيل ـ من الدخول الى البلاد العربية، مكافحة التهريب من البلاد العربية، الاستعانة بالممثليات العربية في الخارج، الشركات والمؤسسات الاجنبية التي تعمل على تدعيم اقتصاديات اسرائيل (٢٢٧ ـ ٢٥٧)، شركات الملاحة الاجنبية، شركات البترول العالمية العاملة في اسرائيل، المصارف الاجنبية المتعاملة مع اسرائيل، شركات الطيران الاجنبية، الشركات السينمائية الاجنبية والممثلون الاجانب الضالعون مع اسرائيل والافلام المتضمنة دعاية لاسرائيل أوطعناً في العرب، مصانع الاسلحة الاجنبية التي تمد اسرائيل بالاسلحة والذخائر، شركات التأمين الاجنبية التي تؤمّن ضد مخاطر المقاطعة، الشركات والمؤسسات التي لها صبغة احسانية وتتبرع اوتهدي اسرائيل اموالاً او مواد عينية، وكالات الشركات العربية في الخارج، جمعيات الصداقة الاسرائيلية الاجنبية المشتركة، البضائع المشحونة الى البلاد العربية، المطبوعات الاجنبية المتضمنة دعاية لفلسطين المحتلة أوطعناً في العرب، الصحفيون الاجانب، الاتصالات الدبلوماسية والاتفاقات التجارية مع البلدان الاجنبية، الاتصال بالشركات والمؤسسات الاجنبية العاملة في البلاد العربية، مستوردات البعثات السياسية الاجنبية الموجودة في البلاد العربية من منتجات الشركات المحظور التعامل معها، الاحوال التي يسمح فيها باستيراد بعض منتجات شركات محظور التعامل معها، الشركات التي تبيع مواد محولة او اولية الى اسرائيل، الاجماع على تنفيذ قرارات المقاطعة، تسرب بعض المنتوجات الاسرائيلية الى الاسواق العربية وخاصة مناطق الخليج عن طريق ايران، استيراد الماس من هونغ كونغ، الوثائق التي

تطلب من المصدرين الباكستانيين عن منتجاتهم المشحونة الى البلاد العربية، العلاقات الاقتصادية بين رومانيا واسرائيل من جهة، وبين البلاد العربية ورومانيا من جهة اخرى.

● ملحق رقم (٣): مشروع مقاطعة «الدول التي دعمت العدوان الاسرائيلي» كما حددها المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل (ص ٣٠١ ـ ٣٠٤).

ماجد توهان الزبيدي

٨ وثائق حول المقاطعة العربية لإسرائيل

وثيقة رقم (١)
قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الرابع عشر المنعقد في دمشق من ١٤ ـ ١٩ أيار (مايو) سنة ١٩٥١

وافق المجلس في جلسته الثالثة بتاريخ ١٨ أيار (مايو) سنة ١٩٥١ على الآتي:

مقاطعة اسرائيل:

وافق المجلس على تقرير اللجنة السياسية وهذا نصه:

بعد الاطلاع على مقترحات اللجنة السياسية الصادرة في آب (أغسطس) سنة ١٩٥٠ المتعلقة بتنظيم مقاطعة اسرائيل وعلى ضوء البحث الذي جرى في مجلس الجامعة في جلسته بتاريخ ١٨ أيار (مايو) سنة ١٩٥١ بخصوص هذا الموضوع ولما كانت مقاطعة اسرائيل عاملاً أساسياً فعالاً في مكافحة الصهيونية تحتمه المصلحة القومية:

١ ـ وجوب الاسراع في تنفيذ مقترحات اللجنة السياسية في أغسطس سنة ١٩٥٠ وانشاء جهاز يتولى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة اسرائيل والعمل على تحقيقها برأسه مفوض يعينه الأمين العام. يعاونه مندوب عن كل دولة بصفة ضابط اتصال تعينه حكومته خلال شهرين على أن يتم تعيين المفوض خلال شهر واحد وانشاء جهاز خلال ثلاثة اشهر.

٢ ـ ينشأ برئاسة المفوض مكتب مركزي مقره دمشق وتكون مهمته تأمين الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل دولة لتنسيق تدابيرها وأعمالها وتأمين إطراد نشاطها.

٣ ـ يدعو المفوض ضباط الاتصال لعقد اجتماعات برئاسته كلما اقتضت الظروف في المكان الذي يعينه المفوض.

٤ ـ تقوم كل دولة بانشاء مكتب خاص فيها يعنى بجميع شؤون المقاطعة ويكون مجهزاً بالموظفين والوسائل اللازمة تجهيزاً كافياً يمكنه من القيام بواجباته على وجه واف بالقصد.

٥ ـ تكون المكاتب في الدول العربية على صلة وثيقة بالمفوض والمكتب المركزي لتزويدها

بالمعلومات اللازمة وتقوم باعمالها وفقاً لتوجيهات المفوض وتحت إشرافه.

٦ ـ ويوصي المجلس بأن تمنح دول الجامعة للموظفين المذكورين جميع التسهيلات التي تيسر لهم القيام بواجباتهم بناء على طلب المفوض.

٧ ـ يقدم المفوض تقارير دورية مرة كل ثلاثة اشهر عن كافة شؤون المقاطعة وعمل مكاتبها وموظفيها الى الامانة العامة التي تقوم بابلاغها على الفور الى حكومات الدول العربية وعرضها على مجلس الجامعة. كما يقدم الى الامانة العامة تقارير خاصة عن القضايا العارضة عند الاقتضاء او عندما يطلب منه ذلك. ويسلم المفوض على الفور نسخاً من هذه التقارير الى ضباط الاتصال.

٨ ـ لما كان التعامل الاقتصادي مع بعض البلدان الاجنبية يتخذ واسطة لاجراء اعمال التهريب الى اسرائيل ومنها. فان المجلس يوصي جميع الحكومات العربية ان تبذل اهتماماً خاصاً بهذه الناحية وتعمل على تنظيم التصدير والاستيراد مع تلك البلدان واتخاذ غيرذلك من التدابير التي يكون من شأنها ما يضمن عدم التعامل مع اسرائيل عن طريق تلك البلدان.

٩ ـ يوصي المجلس ان تبادر الدول الاعضاء الى اتخاذ ما يلزم من تدابير ادارية وتشريعية لتنفيذ ما تقدم ولزجر من يثبت عليه من رعاياها والمقيمين بها التعامل مع اسرائيل او تسهيله.

وثيقة رقم (٢)

مشروع القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل كما أقره مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثانية والعشرين بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١١

المادة الأولى:

يحظر على كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات اوبالواسطة إتفاقاً مع هيئات أو أشخاص مقيمين في اسرائيل أومنتمين اليها بجنسيتهم او يعملون لحسابها أولمصلحتها أينما أقاموا وذلك متى كان محل الاتفاق صفقات تجارية أو عمليات مالية أو أي تعامل آخر أياً كانت طبيعته. وتعتبر الشركات والمنشآت الوطنية والاجنبية التي لها مصالح أوفروع اوتوكيلات عامة في اسرئيل في حكم الهيئات والاشخاص المحظور التعامل معهم طبقاً للفقرة السابقة حسبما يقرره مجلس الوزراء أو السلطة المخولة منه بذلك وفقاً لتوصيات مؤتمر ضباط الاتصال.

المادة الثانية:

يحظر دخول اوتبادل أو الاتجار في البضائع والسلع والمنتجات بأنواعها كافة وكذلك القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة الاسرائيلية في... وتعتبر إسرائيلية البضائع والسلع المصنوعة في اسرائيل أو التي دخل في صناعتها جزء أياً كانت نسبته من منتجات اسرائيل على اختلاف انواعها. سواء وردت من اسرائيل مباشرة أو بطريق غير مباشر.

وتعتبر في حكم البضائع الاسرائيلية السلع والمنتجات المعاد شحنها من اسرائيل او مصنوعة خارج اسرائيل بقصد تصديرها لحسابها أو لحساب احد الاشخاص او الهيئات المنصوص عنها في المادة الاولى.

المادة الثالثة:

يجب على المستورد في الحالات التي تعينها السلطات المختصة تقديم شهادة منشأ موضح فيها البيانات التالية:

أ ـ بيان البلد الذي صنعت فيه السلع.

ب ـ انه لم يدخل في صناعة السلع أية مادة من منتجات اسرائيل أياً كانت نسبتها.

المادة الرابعة:

على السلطات المختصة ان تتخذ ما يلزم من التدابير لمنع تصدير السلع التي يعينها مؤتمر ضباط الاتصال الى البلاد الاجنبية التي يثبت أنها تعيد تصديرها الى اسرائيل.

المادة الخامسة:

تسري الاحكام الواردة في المواد (٢ و٣ و٤) على السلع التي تدخل مناطق حرة في.... أو تصدر من تلك المناطق. كذلك تسري هذه الاحكام على السلع التي تنزل الى اراضي... أو تمر عبر أراضيها وتكون برسم اسرائيل أو أحد الاشخاص أو الهيئات المقيمين بها على ألا يخل هذا الحكم باحكام الاتفاقات الدولية التي تكون احدى تلك الدول طرفا فيها.

المادة السادسة:

يحظر بيع البضائع والسلع والمنتجات المنوه عنها في المادة الثانية أوبيعها أوشراؤها أو حيازتها ويعتبر في حكم البيع والشراء في تطبيق أحكام هذه المادة كل صفقة تتم على سبيل التبرع أو البدل.

المادة السابعة:

يعاقب كل من يخالف أحكام المواد الاولى والثانية والثالثة بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات. ويجوز مع الحكم بالاشغال الشاقة الحكم بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه مصري ؟أو ما يعادلها) فاذا كان الجاني في احدى الجرائم السابقة شخصاً اعتباريا تنفذ العقوبة على من ارتكب الجريمة من المنتمين للشخص الاعتباري. وفي جميع الاحوال يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة لجانب الحكومة كما يحكم بمصادرة وسائل النقل التي استعملت في ارتكاب الجريمة متى علم أصحابها بذلك.

المادة الثامنة

يعفى من العقوبات المنصوص عنها في المادة السابقة ـ عدا المصادرة ـ من بادر من الجناة عند تعددهم باخبار الحكومة عن المشتركين في احدى الجرائم المذكورة آنفاً وأدى هذا الاخبار فعلاً الى اكتشاف الجريمة.

المادة التاسعة:

تنشر ملخصات جميع الاحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا القانون على نفقة المحكوم عليه بحروف كبيرة على واجهة محل تجارته او المصنع او المخزن أو غيره من الاماكن التي يعمل بها مدة ثلاثة اشهر. ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو إخفائها بأية طريقة أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا (اوما يعادلها) أو باحدى هاتين العقوبتين.

المادة العاشرة:

تصرف بالطريقة الادارية مكافآت لكل شخص سواء كان من موظفي الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الاشياء موضوع الجرائم المنصوص عليها في القانون أو سهل ضبطها وتكون المكافآت بنسبة ٢٠٪ من قيمة الاشياء المحكوم بمصادرتها الا إذا نصت القوانين المحلية على مكافآت أكثر من ذلك وعند تعدد مستحقي المكافآت توزع بينهم كل بنسبة مجهوده.

المادة الحادية عشرة:

يقوم باثبات الجرائم التي تقع مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له الموظفون المنوط بهم هذا العمل في الدولة بما لديهم من سلطة وصلاحيات قانونية.

المادة الثانية عشرة:

تلغى القوانين والمراسيم والقرارات التي تتعارض مع أحكام هذا القانون.

وثيقة رقم (٣)
قرار مجلس الجامعة رقم (٢٨٠٠) الصادر في دور إنعقاده السادس والثلاثين بتاريخ ١٩٦١/٩/١٩ بشأن تحديد إختصاصات أجهزة المقاطعة بصورة عامة

يقرر المجلس الموافقة على توصيات المؤتمر السادس عشر لضباط الاتصال الآتية:

تحديد إختصاص أجهزة مقاطعة اسرائيل:

اطلع المؤتمر على مذكرة المكتب الرئيسي بشأن الموضوع المبين أعلاه وبعد المناقشة تبين له أن اجهزة المقاطعة كانت تتبنى في الماضي كافة الموضوعات التي لها صلة باسرائيل. وكان لهذا الوضع ما يبرره نظراً لأنها كانت الاجهزة الوحيدة التي تعمل في حقل مكافحة النشاط الاسرائيلي والصهيوني. أما وقد قرر مجلس الجامعة في دورته الثانية والثلاثين بتاريخ ١٩٥٩/٩/٧ إنشاء اجهزة متفرغة لشؤون فلسطين بالدول الاعضاء كما قرر في دورته الخامسة والثلاثين وضع أسس تشكيل هذه الاجهزة مع تحديد اختصاصاتها، وأشار الى ضرورة تنسيق العمل والتعاون وتبادل المعلومات بين أجهزة فلسطين وأجهزة المقاطعة تفادياً للازدواج والتعارض، لذلك فان المؤتمر يوصي بما يلي:

أولاً: توصية مجلس الجامعة بالموافقة على تحديد اختصاصات أجهزة المقاطعة بما يلي:

١ ـ المقاطعة السلبية وتشمل ما يلي:

أ ـ منع التعامل أو التهريب المباشرين الدول العربية واسرائيل وما يتبعه من اجراءات.

ب ـ منع التعامل أو التهريب غير المباشر من أو الى اسرائيل عن طريق الدول الاجنبية وما يتبعه من اجراءات.

٢ ـ المقاطعة الايجابية وتشمل ما يلي:

أ ـ منع تدفق رؤوس الاموال أو الخبرة الفنية الى اسرائيل وبصفة أعم الحيلولة دون تدعيم اقتصاديات اسرائيل ومجهودها الحربي، ويتبع هذا حظر التعامل مع الشركات والمؤسسات التي ترتكب أحد الافعال التي تؤدي الى تحقيق منافع لاسرائيل مما سبق ذكره، وكذلك القواعد الخاصة بالقوائم السوداء للبواخر الاجنبية والممثلين والشركات السينمائية الاجنبية التي

تخالف مبادىء المقاطعة وما يتبع ذلك من تحريات واجراءات.

ب ـ مراقبة تطور الاقتصاد الاسرائيلي وصناعاتها ووضع الخطط التي تؤدي الى عدم تحقيق آمال اسرائيل.

جـ ـ متابعة نشاط اسرائيل الاقتصادي والتجاري والصناعي في الدول الاجنبية وبصفة خاصة الأسيوية منها والافريقية ووضع الخطط اللازمة لاحباط هذا النشاط وأهمها منافستها في أسواق صادراتها ووارداتها.

د ـ ملاحقة الدعايات الاسرائيلية المضللة فيما يتعلق بشؤون المقاطعة ومحاولة دحضها والكشف عن حقيقة اغراض المقاطعة ومبرراتها.

هـ ـ التصرفات أو الاعمال التي تعتبر من قبيل الدعم لاقتصاديات اسرائيل.

٣ ـ كل الشؤون التي تضمنتها أحكام قانون المقاطعة ومبادئها المقررة فيما لم يرد ذكره اعلاه.

ثانياً: على المكاتب الاقليمية للمقاطعة قصر تبليغاتها للمكتب الرئيسي على المعلومات والانباء المتعلقة بشؤون المقاطعة والداخلة في اختصاصات اجهزتها على ضوء ما ورد بالفقرة «أولاً».

ثالثاً: على المكتب الرئيسي للمقاطعة قصر تبليغاته للمكاتب الاقليمية على المعلومات والانباء المتعلقة بشؤون المقاطعة فقط، أما المعلومات الأخرى التي تهم أجهزة الجامعة الأخرى فعليه أن يقوم بابلاغها الى ادارات الامانة العامة المختصة.

وثيقة رقم (٤)
اللائحة الداخلية
لمؤتمر ضباط إتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل التي أقرها المؤتمر السابع عشر بقراريه رقم (١ و٥٥)

المادة الاولى:

يدعو المفوض العام ضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة إسرائيل الى عقد مؤتمرين دوريين كل عام برئاسته الاول في يناير (كانون الثاني) والثاني في يوليه (تموز) وله أن يدعو الى عقد اجتماعات استثنائية عند الاقتضاء.

المادة الثانية:

يحدد المفوض العام مكان وزمان الاجتماعات الدورية والاستثنائية.

المادة الثالثة:

يكون إنعقاد مؤتمر ضباط الاتصال صحيحاً إذا حضره ضباط إتصال أغلبية الدول الاعضاء في الجامعة وتكون الاجتماعات سرية.

المادة الرابعة:

يجوز بعد موافقة المؤتمر دعوة ضباط اتصال مكاتب المقاطعة في البلاد العربية غير الاعضاء في الجامعة العربية للاشتراك في اعمال المؤتمر إذا هي أصدرت قانون المقاطعة الموحد والتزمت بمبادئها المقررة، ويكون لضباط الاتصال في هذه الحالة حق الاشتراك في المناقشات والمداولات دون حق التصويت.

المادة الخامسة:

يعد المكتب الرئيسي مشروع جدول اعمال المؤتمر ويبلغه لضباط الاتصال قبل موعد الاجتماع بشهر على الاقل محسوبة من تاريخ وصوله الى المكاتب الاقليمية بالنسبة للدورات العادية وبعشرة ايام بالنسبة للدورات الاستثنائية. على أن يخطر ضباط الاتصال في

هذه الحالة برقياً بموعد الاجتماع ولكل ضابط اتصال الحق في أن يقترح قبل انعقاد المؤتمر بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما أدراج مواد جديدة. ويعد المكتب الرئيسي جدولاً اضافياً يبلغ لضباط الاتصال قبل انعقاد المؤتمر بوقت كاف.

المادة السادسة:

يفتتح المفوض العام رئيس المؤتمر الجلسات ويوقفها ويرفعها ويدير اعمال المؤتمر مع مراعاة تطبيق أحكام هذه اللائحة ويعلن إقفال باب المناقشة ويطرح الاقتراح لأخذ الرأي عليه ويعمل على تنظيم أعمال اللجان الفرعية التي يقرر المؤتمر تأليفها ويبلغه الرسائل التي ترد اليه خاصة باعمال المؤتمر.

المادة السابعة:

يصادق المؤتمر في بداية كل دورة اجتماع على جدول اعماله وله ان يضيف الى الجدول مسائل غير مدونة فيه بقرار يصدر بالاغلبية.

المادة الثامنة:

للمؤتمر تشكيل لجنة فرعية أو أكثر لبحث مواضيع معينة وتكون اجتماعات هذه اللجان صحيحة اذا حضرها اغلبية اعضائها. وتصدر توصيات اللجان باغلبية اصوات اعضائها وترفع توصياتها الى المؤتمر لاتخاذ القرار والتوصية اللازمة.

المادة التاسعة:

لمؤتمر ضباط الاتصال أن يصدر قرارات في الموضوعات والشؤون التي يستند في تنفيذها الى قرارات سابقة لمجلس جامعة الدول العربية وله أن يصدر توصيات ترفع الى مجلس الجامعة في المسائل التي تتضمن قواعد أو مباديء جديدة.

ويتخذ المؤتمر قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات الدول الاعضاء بالجامعة العربية.

المادة العاشرة:

يمثل نائب المفوض العام اثناء الاجتماعات وجهة نظر المكتب الرئيسي في الموضوعات المعروضة على المؤتمر ويعين المفوض العام من يتولى اعمال السكرتاريا.

المادة الحادية عشرة:

توضع لاجتماعات المؤتمر محاضر يدون فيها النص الكامل للقرارات والتوصيات.

المادة الثانية عشرة:

يتولى المكتب الرئيسي تلقي وطبع وتوزيع وتبليغ الوثائق والتقارير والقرارات والتوصيات واعداد المحاضر وتوزيعها على اعضاء المؤتمر بالسرعة الممكنة.

المادة الثالثة عشرة:

تقدم، كتابة مشروعات القرارات والتوصيات والتعديلات والاقتراحات التي يراد أخذ الرأي فيها ويعلن الرئيس نتيجة التصويت، ولا يعاد فتح باب المناقشة في الموضوعات التي تم التصويت عليها الا بموافقة ثلثي اصوات ضباط الاتصال.

المادة الرابعة عشرة:

يقتصر اتصال ممثلي الشركات (وكلاء او محامين او مدراء) أثناء انعقاد المؤتمر على مدير المكتب الاقليمي المضيف.

المادة الخامسة عشرة:

لا تجوز دراسة الوثائق او المستندات او الطلبات التي ترد من الشركات او غيرها الى المؤتمر أثناء انعقاده ما دامت الموضوعات المتعلقة بها غير مدرجة في جدول اعماله.

وثيقة رقم (٥)

نموذج من البيانات التي تطلب من الشركات الاجنبية لبيان علاقاتها باسرائيل

١ ـ هل انكم أو أياً من شركاتكم الفرعية:

ـ لكم الآن أوكان لكم في الماضي شركة او مصنع فرعي أو رئيسي او مصنع للتجميع في اسرائيل؟

ـ لكم الآن أوكان لكم في الماضي وكالات أو مكاتب عامة في اسرائيل لاعمالكم في الشرق الاوسط او الدولية؟

ـ منحتم حق استعمال اسمكم او علاماتكم التجارية أو براءات الصنع او الاختراع الخ.. الخاصة بكم او تلك الخاصة بأي من شركاتكم الفرعية الى اشخاص او مؤسسات اسرائيلية؟

ـ تساهمون أو تملكون الآن أو في الماضي أسهما في مؤسسات أو أعمال اسرائيلية في داخل اسرائيل أو خارجها؟

ـ تقدمون الآن أوقدمتم في الماضي أية خدمة استشارية أو مساعدة فنية الى اية مؤسسة أو اعمال اسرائيلية؟

ـ تمثلون الآن أو مثلتم في الماضي أية مؤسسة أو اعمال اسرائيلية في اسرائيل او خارجها؟

٢ ـ ما هي اسماء وجنسيات كافة الشركات التي تساهمون فيها؟ وما هي النسبة المئوية لمساهمتكم بالنسبة لرأسمال كل منها؟

٣ ـ ما هي أسماء وجنسيات كافة الشركات التي تساهم في شركتكم ذاتها أو في شركاتكم الفرعية؟ وما هي النسبة المئوية لمساهمتها في رأسمال كل شركة بالنسبة للرأسمال الكلي للشركة المساهم فيها؟

وثيقة رقم (٦)

قائمة الاصناف والمواد التي تفيد المجهود الحربي الاسرائيلي

١ ـ الاسلحة والذخائر والمعدات الحربية وقطع غيارها والمفرقعات والمواد المتفجرة من جميع الانواع.

٢ ـ المعادن الخام. والنصف مصنوعة والمعدة للصنع، والخردة (القضبان الحديدية، والفولاذية وصفائح المعادن أو الالواح والاسلاك عموما شائكة، سبكة، مغلفة بالكالسيوم والكوك).

٣ ـ الوقود على اختلاف أنواعه (البترول ومشتقاته، الفحم الحجري والخشبي).

٤ ـ المواد الكيماوية (الحوامض، والقلويات، والماء الثقيل، نترات الآزوت).

٥ ـ القطن، والكتان، والحرير الطبيعي، والصوف (خام وخيوط).

٦ ـ المطاط الخام (الكاوتشوك) والاطارات ذات المقاييس الكبيرة.

٧ ـ الخشب بكافة اوصافه.

٨ ـ الاحجار الصناعية (فلورسبالت، دولوميت). الطوب الحراري، الزجاج الحراري، والمواد المشعة كالاورانيوم والكوبالت.

٩ ـ السفن عموما.

١٠ ـ المواد العازلة، فيبرامينت، فلين.

١١ ـ أدوات المخابر الكيماوية.

١٢ ـ محطات توليد الكهرباء والمولدات

الكهربائية، والبطاريات السائلة والجافة والمكثفات.

١٣ ـ الانابيب والمضخات المستعملة في تمديدات البترول والمياه ومحابسها.

١٤ ـ القاطرات الحديدية وعرباتها ولوازمها وقطع غيارها.

١٥ ـ الجرارات وأدوات الحفر والروافع ولوازمها وقطع غيارها.

١٦ ـ المهمات العسكرية (مطابخ، البسة، المخيمات، بطانيات).

١٧ ـ الطائرات ولوازمها وقطع غيارها.

١٨ ـ الاجهزة (الالكترونية، اللاسلكية، اللاقطة والمرسلة الطبوغرافية الحرارية العدادات بكافة انواعها).

١٩ ـ السيارات العسكرية (ناقلات الجنود وقاطرات الدبابات والسيارات المصفحة).

٢٠ ـ المحركات (الديزل).

٢١ ـ النقود والسبائك الذهبية والفضية والاوراق المالية ولوازم صناعتها.

وثيقة رقم (٧)

قرار مجلس الجامعة رقم (١٧١٦) الصادر في دور إنعقاده العادي الرابع والثلاثين بتاريخ ١٩٦٠/٩/٧ بشأن تشكيل اللجان الاقتصادية العربية المشتركة في الدول الاجنبية وتعيين ضباط الاتصال واختصاصاتهم

وجدت اللجنة أن المصلحة تقتضي بانشاء اللجان المنوه عنها في البلدان الاجنبية ذات الحساسية الخاصة بالنسبة للمقاطعة ولذلك فهي توصي المجلس الموقر بالآتي:

ـ الموافقة على توصية مؤتمر المقاطعة المبينة فيما يلي:

اولا: تأليف لجان مشتركة تتكون من مندوب عن كل ممثلية عربية في الاماكن الحساسة بالنسبة لمقاطعة اسرائيل.

ثانياً: تعيين موظف تابع للامانة العامة لجامعة الدول العربية في تلك الاماكن يعمل بصفة ضابط اتصال بين كل من اللجان المشار اليها في البند اولا، والامانة العامة (المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل).

ثالثاً: تخصيص اعتمادات مناسبة لتمكين كل من اللجان المذكورة من القيام بمهمات التحري والتحقيق وغير ذلك من الاعمال التي تطلب منها. وذلك بواسطة مؤسسة استقصاء محلية.

رابعاً: يكون مقر اللجان المنوه بها واجتماعاتها ـ المكاتب التابعة للجامعة العربية سواء كانت مكاتب تجارية اومكاتب اعلام حيثما وجدت، والا فاحدى البعثات العربية التي تتوافر لديها الامكانيات.

خامساً: تكون مهمة هذه اللجان كالآتي:

أ ـ التحري والتحقيق عن الشركات التي تتعامل معها اسرائيل.

ب ـ التحقق بناء على طلب الممثليات العربية، من صحة البيانات الواردة في شهادات المنشأ بالنسبة للبضائع المصدرة الى البلدان العربية حتى لا تتسرب اليها البضائع الاسرائيلية او التي تدخل في صناعتها أي مادة او عمل اسرائيلي.

جـ ـ مراقبة مصير البضائع المصدرة من البلدان العربية الى الدول الاجنبية التي توجد

بها اللجان المذكورة حتى لا يعاد تصديرها الى اسرائيل.

د ـ اخطار شركات الملاحة ووكالات الشحن باسماء البواخر المدرجة في القائمة السوداء أولاً بأول حتى لا تشحن عليها بضائع مصدرة الى البلاد العزبية.

هـ ـ مراقبة تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين اسرائيل والدول الاجنبية التي توجد بها اللجان المذكورة وابلاغ المكتب الرئيسي للمقاطعة أولاً بأول باحصاءات وافية تبين هذا التطور.

و ـ دراسة الوسائل التي تؤدي الى كسب اسواق الدول الاجنبية التي تباشر اللجان المذكورة نشاطها فيها ومحاولة ايجاد رباط اقتصادي بينها وبين الدول العربية كوسيلة عملية لمنافسة اسرائيل وحرمانها من اسواق هذه الدول مع التعرف على اذواق المستهلكين في البلد الذي توجد به اللجنة واخطار المنتجين العرب لمراعاة انتاج ما يناسب هؤلاء المستهلكين. أي أن تكون هذه اللجان بمثابة بورصة يلتقي عندها العرض العربي والطلب الاجنبي وبالعكس.

وثيقة رقم (٨)

الشروط الواجب توافرها في كتب فتح الاعتمادات الخاصة بالبضائع الاجنبية المستوردة الى البلاد العربية

تعتمد الصيغ التالية في الشروط الاساسية الواجب توافرها في كتب فتح الاعتماد للبضائع الاجنبية غير العربية المستوردة الى البلاد العربية فيما يختص بالاوضاع ذات الصلة بشؤون المقاطعة العربية لاسرائيل:

أولا ـ شهادة المنشأ:

يتعين على المستورد العربي أن يطلب من المصدر الاجنبي إرفاق الشهادات التالية التي يجب أن تكون مصدقة أولاً من غرفة التجارة العربية ـ الاجنبية إن وجدت في بلد التصدير وضمن منطقة اختصاص الغرفة، ومن ثم من اية ممثلية دبلوماسية أو قنصلية عربية إن وجدت في بلد التصدير:

١ ـ شهادة منشأ صادرة عن المصنع أو الشركة المصدرة تثبت أن البضاعة المصدرة الى البلد العربي هي من منشأ وطني بحت للدولة المنتجة للبضاعة. ويمكن قبول تصريح خاص يتضمن اسم المصنع او الشركة المنتجة باقرار منفصل عن شهادة المنشأ.

٢ ـ في حالة كون البضاعة المصدرة قد دخل فيها مادة أو عمل لدولة اجنبية اخرى غير الدولة المنتجة للبضاعة، فيجب ان ينص في هذه الحالة في شهادة المنشأ، بالاضافة الى البيانات الواردة بالفقرة (١) السابقة، على بيان نسبة وجنسية المواد المدخلة.

٣ ـ وبالنسبة للبضائع الاجنبية التي تنتجها بعض المصانع الموجودة في بعض الدول الاجنبية وتكون تابعة لشركات كائنة في دول اجنبية اخرى فتقبل الشهادة من المصنع او المنتج النهائي للسلعة ـ أي الفرع ـ بشرط ان تكون الشهادة بنفس الصيغة المنوه عنها بالفقرة (٢) السابقة.

٤ ـ تقبل شهادات المنشأ الصادرة عن دول السوق الاوروبية المشتركة شريطة ان تكون مستوفية كافة البيانات الواردة في الفقرتين (١و٢) أعلاه بما في ذلك بيان اسم البلد المنتج

الاصلي للبضاعة.

ثانياً: النقل على البواخر:

يتعين الاشتراط بتقديم شهادة صادرة عن مالك الباخرة أو وكيلها أو ربانها يقر بموجبها:

«بأن الباخرة المنقولة عليها البضاعة ليست اسرائيلية ولن تمر على ميناء اسرائيلي في رحلتها الناقلة عليها البضاعة، وهي ـ أي الباخرة ـ ليست ممنوعة من الدخول الى الموانىء العربية لأي سبب من الاسباب وفقا لقوانينها وأنظمتها».

(تحفظ الوفد العراقي على البندين «اولا وثانيا» اعلاه)

ثالثاً: تظل الاحكام الخاصة بالاستيراد والنقل على البواخر بالنسبة للبضائع المستوردة من الصين الشعبية وباكستان سارية المفعول في ضوء ما قضت به التوصية رقم (٤٥) المتخذة في المؤتمر العشرين لضباط الاتصال بالنسبة للصين الشعبية، وقرار مجلس الجامعة رقم (٢٤٩٨) المتخذ بدورته الحادية والخمسين بالنسبة لباكستان.

هوامش:

(١) توصية رقم ٦ ـ المؤتمر / ٥٤.

(٢) توصية رقم ٣ ـ المؤتمر / ٤٦.

المقاطعة العربية في مجال الفنون والثقافة والإعلام

الفصل الأول: الشركات السينمائية والتلفزيونية الاجنبية

المادة (١١٨):

١ ـ يحظر التعامل مع الشركات السينمائية والتلفزيونية التي تثبت عليها تهمة الميول الصهيونية أو العمل لمصلحة اسرائيل ويعتبر الأمر كذلك في الاحوال التالية:

أ ـ اذا تكرر منها التبرع كشخص معنوي بشكل يلمس منه التحيز والعمل لمصلحة اسرائيل وذلك على الرغم من الاتصال بها وافهامها عواقب فعلها هذا.

ب ـ اذا تكرر منها انتاج افلام قصد بها قصة او حواراً أو مضموناً تشويه تاريخ العرب ديناً أو قومية في الماضي او الحاضر بالرغم من الاتصال بها بعد اخراج فلمها الأول المتضمن ما سبق لافهامها الآثار التي ستترتب على هذا.

جـ ـ اذا تكرر منها انتاج افلام قصد بها قصة أو حواراً أو مضموناً الدعاية لاسرائيل أو استدرار العطف عليها بالرغم من الاتصال بها بعد اخراج فيلمها الاول المتضمن ما سبق لافهامها الآثار المترتبة على عملها هذا.

د ـ إذا تكرر منها انتاج افلام اسرائيلية اجنبية مشتركة وثبت رفضها دون أسباب مقبولة القيام بانتاج مماثل عربي اجنبي مشترك بالرغم من افهامها الآثار التي ستترتب على موقفها هذا.

هـ ـ إذا أسست بمساهمة بعض رؤوس اموال اسرائيلية أو ساهمت مع رؤوس الاموال الاسرائيلية في انشاء مؤسسات او شركات سواء أكان ذلك داخل اسرائيل أو خارجها أو أنشأت فرعا انتاجيا لها في اسرائيل أو اذا قدمت المشورة او الخبرة الفنية لشركات أو مؤسسات اسرائيلية.

٢ ـ يتبع عند حظر التعامل اورفعه بالنسبة للشركات السينمائية والتلفزيونية الاجنبية الاجراءات المتبعة بالنسبة للشركات الاجنبية التي تخالف احكام ومبادىء المقاطعة المقررة.

الفصل الثاني: الافلام السينمائية والتلفزيونية

المقطع الاول: أحكام عامة

البند الاول: الحظر

المادة (١١٩):

١ ـ الافلام السينمائية:

يحظر عرض الافلام الاجنبية بكافة نسخها ولغاتها المختلفة في جميع البلدان العربية في الاحوال التالية:

أ ـ اذا كان الفيلم قصة اوحواراً اومضمونا قصد به تشويه تاريخ العرب ديناً أوقومية في الماضي أو الحاضر.

ب ـ اذا كان الفيلم قصة أوحواراً اومضموناً قصد به الدعاية لاسرائيل او الصهيونية او استدرار العطف عليهما.

جـ ـ اذا اشترك في تمثيله ممثلون من ذوي الجنسية الاسرائيلية.

د ـ اذا كان الفيلم قد صور بكامله أوبعض اجزائه في اسرائيل اوكان من انتاج اسرائيلي اجنبي مشترك.

هـ ـ اذا ثبت من الفيلم ذاته اوبصفة رسمية ان شركة او اكثر من الشركات المحظور التعامل معها هي الموزعة له في مناطق العالم المختلفة[١].

و ـ اذا اشترك في تمثيله ممثلون اوممثلات اجانب ثبتت ميولهم الصهيونية وفي هذه الحالة تمنع جميع الافلام التي يشترك الممثل او الممثلة بأدوار فيها[٢] و [٣].

٢ ـ اشرطة التسجيل المرئية (أفلام الفيديو):

أولاً: تمنع اشرطة التسجيل المرئية (أفلام الفيديو) المختلفة من الدخول او التداول في الدول العربية في الحالات التالية:

١ ـ اذا كانت من انتاج او اخراج اوتمثيل او توزيع شخص (طبيعي او اعتباري) يحمل الجنسية الاسرائيلية أوبمشاركة منه مهما كانت طبيعتها، أو تم تصويرها كلياً او جزئياً في اسرائيل.

٢ ـ اذا كان الفيلم قصة أوحواراً أومضموناً قصد به تشويه تاريخ العرب ديناً أوقومية في الماضي أو الحاضر. أو الدعاية لاسرائيل أو الصهيونية او استدرار العطف عليهما.

٣ ـ اذا كانت الاشرطة المشار اليها من انتاج او اخراج اوتوزيع شخص (طبيعي او اعتباري) محظور التعامل معه اوممنوع من دخول البلاد العربية او بمشاركة منه مهما كانت طبيعتها.

٤ ـ اذا كانت نسخاً تم تسجيلها عن افلام سينمائية او تلفزيونية ممنوع عرضها في الدول العربية.

ثانياً: استثناء من احكام الفقرتين (٣و٤) من المقطع (أولاً) اعلاه السماح بتداول اشرطة التسجيل المرئية (افلام الفيديو) على نطاق تجاري ولمدة ستة أشهر فقط[٤] وذلك في الحالات التالية:

١ ـ اذا كانت قد دخلت الى البلاد العربية بطريقة نظامية قبل صدور قرار المنع.

٢ ـ اذا كان قد تم التعاقد على استيرادها بطريقة نظامية اوفتح اعتماد مصرفي غيرقابل للرد لهذا الغرض قبل صدور قرار المنع.

(لا يسري الاستثناء المنوه بالفقرتين اعلاه على محطات البث التلفزيوني في الدول العربية، وتمتنع عن عرض الاشرطة فور صدور قرار المنع مهما كانت اسبابه).

ثالثاً: مطالبة الدول العربية الاعضاء بتشديد الرقابة على المحلات المرخص لها وكذلك مراكز الحدود بما يكفل عدم تسرب نسخ من أشرطة التسجيل (أفلام الفيديو) الممنوع تداولها.

(ق. م. ج ـ رقم ٤١٥٨ ـ د / ٧٧)

٣ ـ اجراءات حظر عرض الافلام السينمائية

واشرطة الفيديو:

أ ـ على المكاتب الاقليمية في حال اصدار قرار بمنع فيلم سينمائي اوفيديو لاحد الاسباب المبينة في هذه المادة أن تقدم الى المكتب الرئيسي بياناً مفصلا بأسباب المنع تتضمن بصورة خاصة موجزاً مفصلا لقصة الفيلم وحواره وما يحتويه هذا الحوار من اساءة للعرب اودعاية لاسرائيل والصهيونية مع بيان اسماء الممثلين والعناصر الاخرى التي شاركت في انتاج او اخراج الفيلم وكذلك اسم الشركة الموزعة له وغير ذلك من البيانات الضرورية.

ب ـ اذا توافرت القناعة لدى المكتب الرئيسي بأسباب منع الفيلم يوصي بقية المكاتب الاقليمية باتخاذ الاجراءات لمنع الفيلم المعني ويعاد النظر بمنع الفيلم بناء على طلب من أغلبية المكاتب الاقليمية.

جـ ـ اذا لم تتوافر القناعة لدى المكتب الرئيسي بأسباب منع الفيلم يكتفي بابلاغ المكاتب المشار اليها بالواقعة مع الطلب اليها وضع الفيلم المعني تحت المراقبة حتى اذا توافرت معلومات مؤكدة عن مخالفة وضع الفيلم لأحكام المقاطعة ومبادئها تبلغ الوقائع الى المكتب الرئيسي لاصدار التوصية اللازمة بشأنه.

(توصية رقم ـ ٧ ـ المؤتمر/ ٥١)

٤ ـ يعتبر الممثل او الممثلة من ذوي الميول الصهيونية في الحالات التالية:

أ ـ إذا ثبت بأدلة مقنعة نتيجة تحريات رسمية تكرار تبرعه اوقيامه بجمع تبرعات بأية وسيلة كانت لاسرائيل اولهيئات صهيونية وذلك بعد الاتصال به وإفهامه ان عمله هذا يعتبر تحيزا منه لجانب اسرائيل والصهيونية.

ب ـ اذا طلبت منه احدى الهيئات الخيرية العربية التبرع فرفض ذلك مع قيامه بالتبرع بمبالغ كبيرة لاسرائيل او لهيئات او لجمعيات صهيونية.

جـ ـ اذا دعي لزيارة البلاد العربية والقيام ببعض الادوار في اي انتاج عربي أجنبي مشترك فرفض ذلك في الوقت الذي يكون قد لبى فيه دعوات مماثلة من اسرائيل ما لم يقدم مبررات مقنعة لرفضه الدعوة او عدم اشتراكه في التمثيل.

د ـ اذا كان عضواً في احدى المنظمات الصهيونية وله نشاط ملحوظ فيها بعد انذاره وفقاً للاصول بالانسحاب من هذه المنظمة.

(ق. م. ج ٢٠٨٣ ـ د/ ٤٣ ـ ٢١/٣/١٩٦٥)

(توصية المؤتمر/ ٢١)

٥ ـ إذا ثبت ميول احد الفنانين للصهيونية فان المنع يشمل كافة انتاجه الفني على اختلاف صوره بالاضافة الى منعه هوشخصياً من الدخول الى البلاد العربية.

البند الثاني:

الاكتفاء بقص بعض المناظر او العبارات

المادة (١٢٠):

يكتفي بقص بعض المناظر او العبارات من الافلام الاجنبية قبل عرضها في البلاد العربية في الاحوال التالية:

أ ـ اذا تضمن الفيلم بعض المناظر او العبارات التي قد تسيء الى العرب وكان الفيلم قصة أو حواراً اومضموناً لا يقصد به تشويه تاريخ العرب ديناً او قومية في الماضي او الحاضر.

ب ـ اذا كان الفيلم قصة اومضموناً اوحواراً لم يقصد به الدعاية لاسرائيل او الصهيونية ولكنه

تضمن بعض المناظر او العبارات التي قد تعتبر دعاية لاسرائيل او الصهيونية.

جـ ـ يكتفى بقص المناظر التي يظهر فيها الممثلون الممنوعون اذا اقتصر ظهورهم على كونهم ضيوف شرف او كمقدمين للفيلم. وعند اعتبار دور أي ممثل في فيلم ما انه ثانوي او ضيف شرف لا يلتفت الى ماورد في مقدمة الفيلم فقط بل يجب ان يوصى بقص المشاهد التي يظهر فيها الممثل او منع الفيلم بكامله في ضوء شهرة الممثل وأهمية الدور الذي قام به والفترة التي ظهر فيها بالفيلم.

وهذا يقتضي ان تتبادل المكاتب الاقليمية مع المكتب الرئيسي الرأي حول ما سبق، بعد الاستشارة برأي السلطات المشرفة على رقابة الافلام، ويتخذ القرار بناء على اغلبية آراء المكاتب الاقليمية.

(ت. م ـ ٦/ ٢٨ و ٣١/)

المادة (١٢١):

اذا ورد في الفيلم السينمائي او التلفزيوني أغان أو الحان ممنوعة لتضمنها طعناً بالعرب او دعاية لاسرائيل، اوكانت الاغاني او الالحان اسرائيلية فان الاجراء الواجب اتخاذه في مثل هذه الاحوال هو قص هذه الاغاني او الالحان.

(ت. م ـ د /٢٩)

المقطع الثاني:

الاجراءات والاستثناءات

البند الاول:

الاجراءات المتعلقة بالافلام السينمائية الواجب منع عرضها او قص بعض اجزائها او عباراتها:

المادة (١٢٢):

١ ـ اذا ثبت لاحدى السلطات المختصة في احدى الدول العربية ان فيلما اجنبيا قد تضمن طعنا في العرب اودعاية لاسرائيل وفقاً للفقرتين (أ/١ وب/١) من المادة (١١٩) وقررت منع عرضه في بلادها لهذا السبب فعلى المكتب الاقليمي المختص ان يبعث الى المكتب الرئيسي فوراً بملخص واف عن الفيلم المطلوب منعه على ان يوضح بصفة خاصة ما تضمنه الفيلم من طعن في العرب اودعاية لاسرائيل بالاضافة الى بيان اسماء العناصر الفنية البارزة او الاسرائيلية المشتركة فيه.

٢ ـ في حالة قيام احدى السلطات المختصة باحدى الدول العربية بقص بعض المناظر او العبارات وفقالما هومبين بالمادة(٢٠) فعلى المكتب الاقليمي المختص ان يبلغ المكتب الرئيسي ما سبق ليتولى ابلاغه بدوره الى المكاتب الاقليمية الاخرى لاتخاذ اجراء مماثل في حال عرض الفيلم لديها.

أما اذا لم يقتنع المكتب الرئيسي بالاسباب التي ادت الى حظر عرض الفيلم اوقص بعض اجزائه اولم يرفيه ما يمكن اعتباره طعناً بالعرب اودعاية لاسرائيل او اذا رأى وجوب حظر عرض الفيلم بكامله بدلاً من القص فعليه ان يستطلع رأي المكاتب الاقليمية في الامر ويتخذ القرار اللازم وفقاً للأصول المعمول بها.

ويتبع نفس الاجراء اذا عارض احد المكاتب الاقليمية في الرأي الذي ابداه المكتب الرئيسي.

٣ ـ يجوز السماح بعرض الافلام الاجنبية التي منع عرضها في البلاد العربية بسبب الميول الصهيونية لممثليها البارزين بشرط توافر ما يلي:

أ ـ ان يتبين للسلطات المختصة المحلية بموجب مستندات رسمية معتمدة من السلطات العربية ان هذه الافلام سبق استيرادها اوجرى التعاقد عليها، ايجاراً اوبيعاً، من قبل أحد المقيمين في البلد العربي قبل صدور قرار منع عرضها في البلاد العربية.

ب ـ الا يكون المستورد او المتعاقد أحد فروع او وكلاء الشركات السينمائية الاجنبية الموجودة في البلاد العربية.

جـ ـ ان ينتهي الاستثناء المشار اليه في الفقرة (أ) فور انتهاء المهلة المحددة بالعقد اوبعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ بدء عرض الفيلم، ايهما اقل، بمعنى انه لا يجوز السماح بعرضه مجدداً بعد انتهاء المدة المنصوص عليها ولا يستفيد من هذا الاستثناء الا صاحب العقد الاصلي بعد صدور قرار الحظر كما لا يستفيد منه الا في نطاق منطقة نشاطه الثابتة في العقد.

د ـ ان يقدم المستورد او المتعاقد على افلام حظر عرضها كشفاً الى المكتب الاقليمي يبين فيه الافلام التي استوردها او تعاقد عليها قبل صدور قرار الحظر على ان يرفق بالكشف المذكور العقود والمستندات التي تثبت ذلك مصدقاً عليها من السلطات العربية المختصة، وعلى المكتب المذكور ارسال صورة رسمية عن هذه العقود والمستندات الى المكتب الرئيسي لتعميمها على المكاتب الاقليمية حتى تكون السلطات المختصة لديها على علم بالظروف التي سمح فيها بعرض مثل هذه الافلام.

المادة (١٢٣):

١ ـ يسمح بعرض افلام الممثلين والممثلات الاجانب (غير الاسرائيليين) الذين حظر عرض افلامهم ومنعوا من دخول البلاد العربية في ظل القواعد القديمة، لسابق قيامهم باعمال اعتبروا من اجلها صهيونيي الميول، اذا اعربوا عن حسن نيتهم وقاموا لصالح البلاد العربية بعمل مماثل للعمل الذي كان سبباً في منع عرض افلامهم في تلك البلاد ودخولهم اليها ولا يشمل السماح بالعرض الافلام التي تتضمن دعاية لاسرائيل او طعناً في العرب.

٢ ـ تقوم اللجان المشتركة لشؤون المقاطعة وضباط الاتصال بها، كل في نطاق عمله، بافهام اية ممثلة او اي ممثل ترغب اويرغب في رفع الحظر عن افلامه والسماح له بالدخول الى البلاد العربية بالاجراء الواجب عليه القيام به لرفع هذا الحظر عنه.

وإذا تبين ان هذا يسبب حرجاً للجنة يقوم المكتب الرئيسي بافهام الممثلة او الممثل ما يجب عمله بخطاب صادر عنه.

البند الثاني:

الاجراءات المتعلقة بالافلام السينمائية والتلفزيونية التي تصور في البلاد العربية

المادة (١٢٤):

١ ـ على السلطات المختصة بالدول العربية أن تقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة التي تكفل دقة التحري عن الشركات السينمائية والتلفزيونية الاجنبية التي تطلب تصوير بعض افلامها بأراضيها قبل السماح لها بذلك وأخذ الضمانات او التعهدات الضرورية التي تحول دون تحريف الشركات للافلام المصورة مما يسيء للدول العربية.

٢ ـ ضرورة مراقبة السلطات المختصة في البلاد العربية مراحل تصوير الافلام التي تنتجها هذه

الشركات حتى لا تترك لها فرصة ادخال بعض المناظر التي تسيء الى العرب.

٣ ـ اذا ثبت بعد تصوير الفيلم ان الشركة قد حرفت مناظره اوحواره بالخارج مما يسيء الى العرب تمنع الشركة من تصوير افلام اخرى بالبلاد العربية بالاضافة الى منع الفيلم المشار اليه.

البند الثالث:

مراقبة الافلام السينمائية والتلفزيونية قبل عرضها

المادة (١٢٥):

توصي حكومات الدول العربية باشتراك ممثلين عن مكاتب اولجان المقاطعة مع سلطات مراقبة الافلام السينمائية والتلفزيونية ضمانا لتنفيذ الغاية المقصودة واعمالا للاحكام المقررة في هذا الشأن من قبل مجلس الجامعة في دور انعقاده الرابع والعشرين.

المادة (١٢٦):

تكلف البعثات الدبلوماسية العربية في البلدان الاجنبية بتتبع مواضيع الافلام التي تعرض في منطقتها حتى اذا ما تبين لها ان من بينها ما يتضمن طعناً في العرب أودعاية لاسرائيل عمدت بالطرق الممكنة الى محاولة منع عرضه في البلاد التي تمثل فيها مع اخطار حكوماتها بذلك لتمنع عرضه في بلادها.

الفصل الثالث: الاسطوانات واشرطة التسجيل

المادة (١٢٧):

١ ـ تمنع الاسطوانات واشرطة التسجيل المختلفة من الدخول او التداول الى وفي الدول العربية ويصادر الموجود منها في الاسواق في الحالات التالية:

أ ـ اذا كانت من انتاج اوتوزيع اوتاليف او تلحين او اداء شخص (طبيعي او اعتباري) يحمل الجنسية الاسرائيلية او بمشاركة منه.

ب ـ اذا تضمنت دعاية لاسرائيل او طعناً في العرب.

جـ ـ اذا كانت من انتاج اوتوزيع اوتاليف او تلحين او اداء شخص (طبيعي او اعتباري) اجنبي محظور التعامل معه اوممنوع من دخول البلاد العربية.

٢ ـ استثناء من احكام الفقرة (ج) اعلاه، يسمح بتداول الاسطوانات واشرطة التسجيل المختلفة في الحالات التالية:

أ ـ اذا كانت قد دخلت الى البلاد العربية قبل صدور قرار المنع.

ب ـ اذا كان قد تم التعاقد على استيرادها اوفتح اعتماد مصرفي غير قابل للرد لهذا الغرض قبل صدور قرار المنع.

لا يسري الاستثناء المنوه عنه بالفقرتين السابقتين على محطات التلفزيون والاذاعة ودور السينما في الدول العربية. وتمنع من إذاعة الاغنيات او التسجيلات ايا كان السبب في منعها فور صدور قرار المنع.

(ت. م ـ د/٤٣)

الفصل الرابع: المطبوعات الاجنبية المتضمنة دعاية لاسرائيل او طعناً في العرب

المادة (١٢٨):

١ ـ تصادر الكتب والخرائط والمطبوعات الاجنبية الاخرى التي تتضمن دعاية لاسرائيل وطعناً في العرب.

٢ ـ اما بشأن الكتب والمطبوعات العلمية البحتة

التي تتضمن معلومات مجردة عن اسرائيل فيترك التصرف فيها لتقدير السلطات المختصة بالدول العربية.

(ق. م. ج ـ/٢٤)

٣ ـ وفي جميع الاحوال لا يجوز السماح بتداول اية مطبوعات اجنبية قبل نزع اوطمس اي اعلان يتعلق باسرائيل او بشركات او مؤسسات اسرائيلية.

(ت. م. ـ د/١٣)

٤ ـ لا محل لوضع الصحف الاجنبية على القوائم السوداء، إذ ان منع تداولها على قلة المتداول منها في البلاد العربية، لا يمكن ان يكون عاملاً مؤثراً فيها.

(ق. م. ج ـ ٢٤١٨ ـ د/٤٩)

هوامش:

(١) بالنسبة لهذه الفقرة تنظر:
ـ التوصية رقم (٦) المؤتمر/ ٣٨، والتوصية رقم (٢) المؤتمر/٤٧ ـ اللتان قضتا بتأكيد أحكامها.

(٢) تبقى سارية المفعول أحكام هذه الفقرة بشأن الممثلين والممثلات الاجانب حتى بعد وفاتهم. (توصية ٥٩ مؤتمر/٢٣ وقرار مجلس وزراء الاعلام العرب د/٤ ومجلس جامعة الدول العربية د/٤٧)

(٣) ينظر البند (٤) من هذه المادة بشأن الميول الصهيونية للممثلين والممثلات.

(٤) حددت مدة الستة اشهر المنصوص عليها بالبند (ثانياً) من قرار مجلس الجامعة اعتبارا من تاريخ ٢/٥/١٩٨٢، وذلك بموجب الكتاب رقم ١٨٣٦/٨٢ج تاريخ ٢/٥/١٩٨٢.

التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

عند مناقشة اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة، يبرز عاملان لا يخدمان الاخذ بنهج تحليلي يفضي الى فهم أكبر لديناميات الوضع وتعزيز مصالح سكان تلك المناطق. أولهما أن الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة لا يتيح استجلاء تحديد المشاكل الاقتصادية وتحليلها. فقد أدى وجود قوة احتلال اجنبي وتدخلها في معظم جوانب الحياة الفلسطينية اليومية بما فيها الجوانب الاقتصادية الى خلق اوضاع على مدى ١٩ سنة تخضع تشغيل الاقتصاد لمجموعة من العوامل غير الاقتصادية. فضلا عن تلك العوامل التي كثيراً ما تتعرض لها العملية «العادية» للتنمية الاقتصادية. وثانيهما أن التحليل الاقتصادي التقليدي والمفاهيم الاقتصادية التقليدية قد يفقدان بعض لياقتهما حين يطبقان في اطار غير تقليدي لا ينبع من الاحتلال فحسب بل ومن عوامل تاريخية ادت الى خلق كيان (أي الاراضي الفلسطينية المحتلة) لا يتسنى فيه دائما لتطبيق الادوات التقليدية للتحليل الاقتصادي الوطني الخروج بنتائج يعول عليها[1]. وبدلا من اتباع مثل هذا النهج، وقد قيل[2] بانه في ظروف الاحتلال تكون المصلحة والتطلعات والاهتمامات الاقتصادية الغالبة لسكان الاراضي هي تأمين حاجاتهم الاساسية وضمان مستقبل لهم في بلدهم. ورهنا بهذه القيود يحاول هذا التقرير، من خلال تشخيص الاتجاهات الفعلية والمحددات الاساسية ان يصل الى فهم أفضل للعمليات الاقتصادية الفاعلة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

* تقرير صادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ـ مجلس التجارة والتنمية في دورته الثالثة والثلاثين جنيف ـ ايلول ١٩٨٦

السياسات الاسرائيلية والتطورات الاقتصادية الرئيسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦

محددات التنمية

يلاحظ أن الاراضي الفلسطينية المحتلة تعاني، اكثر من اي وقت مضى منذ عام ١٩٦٧، من ازمة اقتصادية خطيرة تتجلى جوانبها في كل من وضعها الاقتصادي المحفوف بالخطر وفعل عناصر تؤثر على هذا الوضع. وكما سيستعرض هذا التقرير، تشير معظم المؤشرات المعيارية للنمو والتنمية الى ظهور مشاكل هامة واجهت الاراضي الفلسطينية المحتلة في الاعوام الاخيرة. ورغم أن هذه المؤشرات تميل عادة الى اظهار تقلبات قوية، فان الاتجاهات الشاملة في الاراضي اتجاهات غير مستقرة وسلبية على وجه الخصوص. ولما كان هذا التطور غير شاذ بالنظر الى مجمل المناخ الاقتصادي الاقليمي والدولي السائد في الاعوام الماضية، فانه يكتسب اهمية خاصة عند بحثه على ضوء الفرص المحدودة للمناورة، المتاحة لاقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ويتحدد مسار التنمية الاقتصادية في الاراضي بأربع مجموعات منفصلة من العوامل:

أ ـ قاعدة الموارد القائمة والهيكل الاقتصادي وجهود وتطلعات التنمية المحلية للاراضي الفلسطينية المحتلة.

ب ـ سياسات وتدابير السلطات الاسرائيلية فيما يتعلق بالاراضي الفلسطينية المحتلة:

جـ ـ التطورات في الاقتصاد والسياسات الاسرائيلية التي لا تتعلق بالاراضي الفلسطينية المحتلة بشكل مباشر وان كانت لها آثار ترابطية كبيرة عليها:

د ـ البيئة الاقتصادية في المنطقة العربية (ولاسيما في الدول المنتجة للبترول) بالقدر الذي يسمح للاراضي باستبقاء روابطها الاقتصادية التقليدية معها.

ولقد اصبحت التأثيرات، المتضاربة في الغالب، والتي تمارسها هذه العوامل، واضحة بشكل خاص في الاعوام الاخيرة وكانت آثارها محسوسة في كل اقتصاد الاراضي. والقيود غير العادية التي تمارسها هذه التأثيرات هي التي تشكل الطابع الفريد للمشاكل التي تواجه اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلى عكس الاقتصادات الاخرى، لا توجد لدى قاعدة الموارد القائمة والهيكل الاقتصادي القائم للاراضي، المؤسسات اللازمة لبلورة مسار عمل مستقل ولتوجيه دفة قدراتها الانتاجية المتاحة وتحويل هياكلها بغية خلق اقتصاد متكامل، مدعوم ذاتيا وقادر على البقاء. كما انه ليست لديها بالفعل الوسائل اللازمة لكي تقاوم بشكل فعال التعدي المطرد على الموارد من الارض والمياه بسبب المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي. وعليه ظل اقتصاد الاراضي مجزءاً داخلياً ومعتمدا على الغير خارجياً، وسلبياً امام تفاعل القوى المؤثرة داخل حدودها وخارجها على السواء.

ومنذ عام ١٩٦٧ تولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سلطة تنظيم ومراقبة النشاط

الاقتصادي وغيره في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ومن خلال حكومة عسكرية تحولت جزئياً في الاعوام الاخيرة الى «ادارة مدنية»[٣]. وتحكم هذه السلطة بأوامر ومراسيم عسكرية دورية تسترشد في اصدارها بقرارات وتوجيهات سياسية شاملة أو محددة مستمدة من السلطات المركزية الاسرائيلية. ومع منتصف عام ١٩٨٤ صدر ما مجموعه (١٩٥٠) امراً عسكرياً (بتعديلاتها) في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها نحو ٩٣٥ (النصف تقريبا) عنيت مباشرة بمسائل اقتصادية: الضرائب، الجمارك، النشاط المصرفي، المال والتأمين، الزراعة، الصناعة والحرف، التجارة، الارض والمياه، اليد العاملة ومجالات اخرى[٤]. وفي حين ان بعض هذه الاوامر هي صور مكيفة او معدلة من القوانين الاردنية او المصرية التي كانت نافذة حتى عام ١٩٦٧، الا ان معظمها يمثل لوائح جديد تعكس اهتمامات السياسة الاسرائيلية[٥]

وبوجه عام تم انجاز السياسة الاسرائيلية رسمياً على النحو التالي: «لن تكون هناك تنمية (في الاراضي) تبادر بها الحكومة الاسرائيلية، ولن تعطي تصاريح للتوسع في الزراعة او الصناعة (هناك) من شأنها ان تؤدي الى منافسة مع دولة اسرائيل»[٦]. ويلاحظ ان السياسات والتدابير التي تطبقها السلطات الاسرائيلية تقوم على ثلاثة افتراضات رئيسية: كفالة الحد الادنى من النظام في الشؤون الاقتصادية للاراضي دون التزام صريح بتعزيز المصالح الاقتصادية للاراضي، وضمان اتساق هذا التنظيم للنشاط الاقتصادي في الاراضي مع الانماط العامة للسياسة والتشريع المتصلين بذلك في اسرائيل، والأهم من ذلك ضمان عدم تعارض النشاط الاقتصادي في الاراضي مع المصالح الاقتصادية الاسرائيلية أو اضراره بها. وهكذا تعمل هذه المحددة الرئيسية الثانية للنشاط الاقتصادي للاراضي من خلال استراتيجية تمليها المصلحة الوطنية الشاملة لاسرائيل. ويجمل هنا تعرف كيفية تقبلها في التطبيق آخر الأمر وماهية آثارها على الاحوال الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ان المحددات السالف ذكرها (الهيكلية والسياسية) أقل خضوعاً للتقلب من العاملين الاخرين المؤثرين على اقتصاد الاراضي، وهما العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع اسرائيل ومع العمق العربي. وبالنظر الى طبيعة العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والاراضي فقلما يوجد، ان وجد، في حوزة هذه الاراضي من الوسائل ما تتوقى به التغيرات الحادثة في الاقتصاد الاسرائيلي[٧]. وهكذا فان جاز للاراضي ان تتوقع من حيث المبدأ الاستفادة من النمو في الطلب من جانب الاقتصاد الاسرائيلي في أوقات الازدهار (بعد حرب ١٩٦٧ مثلا) فانها تشارك ايضا في آثار الكساد في اوقات الانحسار[٨]. وكان للتطورات الاخيرة في الاقتصاد الاسرائيلي، التي تميزت بالانحسار الواضح وببرنامج تقشف اقتصادي يشمل الانفاق العام مقروناً بمراقبة الاجور والاسعار لوقف التضخم المتصاعد، اثر مباشر على معظم جوانب اقتصاد الاراضي. ومع ذلك تنعدم فعليا قدرة اقتصاد الاراضي على تفادي هذه التطورات بسبب طبيعة هيكله من جانب وديناميات الروابط الاقتصادية التي تربطه باسرائيل من جانب آخر والتي عزلته الى

حد كبير عن بقية العالم.

ومنذ عام ١٩٦٧ حدث تغير جذري في نمط العلاقة بين الاراضي الفلسطينية المحتلة وعمقها المتمثل في البلدان العربية. ورغم انه احتفظ على مر السنين ببعض تدفقات التجارة واليد العاملة والتدفقات المالية لما قبل عام ١٩٦٧ بين الاراضي والبلدان العربية (ولاسيما الاردن)، ظلت هذه التدفقات محدودة بسبب الحواجز المؤثرة التي اقيمت منذ الاحتلال في وجه حرية تنقل البضائع والافراد والاموال بين الاراضي الفلسطينية المحتلة والبلدان العربية. وفي هذا الجزء الهام من العلاقات الخارجية للاراضي، تخضع الاراضي لشروط تحددها اعتبارات اخرى، كتلك التي تمليها المصالح الامنية او الاقتصادية او السياسية للسلطات الاسرائيلية وتقلبات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية. ويتساوى في الاهمية، ان لم يكن اربح من الدخل الذي يدره العمل في اسرائيل، الدخل المكتسب، على مدى اكثر من عقد، من العمل في البلدان العربية المنتجة للبترول. هذا بالاضافة الى الدور المضطلع به في دعم اقتصاد الاراضي عن طريق التحويل الآحادي الموارد المالية (المعونة العربية والفلسطينية، رواتب موظفي الحكومة وتحويلات اخرى). وادت الازمة الحالية في المنطقة العربية ككل الى هبوط حاد في الطلب على اليد العاملة المهاجرة التي سبق ان توافرت لشتى البلدان العربية[٩]. وحدوث هبوط هام بالمثل في الطلب (وخاصة في الاردن) على السلع الزراعية والصناعية التي تصدرها الاراضي. وفضلا عن الهبوط في التحويلات وفي عائدات الصادرات المتحصلة للاراضي. هبطت كذلك التحويلات الآحادية (المعونة الخارجية) الى الاراضي. وساعد ذلك في خلق بيئة ازدادت فيها العزلة وعدم التيقن والانحسار في اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة مما اثر تأثيراً كبيرا على اداء المؤشرات الاقتصادية، التي ستناقش ادناه، والتي يحاول الاقتصاد الصمود فيها اليوم.

ولا مبالغة في تأكيد ثقل العوامل الثلاثة الاخيرة التي نوقشت اعلاه في تقرير الحدود المعروضة على تنمية اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب على اي تحليل للتنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مثلما يجب على أي جهد لتحسين تلك العملية، ان يأخذ ذلك في الاعتبار تماماً. ومن الواضح ان الخلل الرئيسي في تشغيل الاقتصاد يتصل بطبيعة العلاقات بين الاراضي الفلسطينية المحتلة وبيئتها، ولاسيما ذلك الجانب الذي يمثله استمرار ١٩ عاما من الاحتلال الاجنبي وفي اي وضع مماثل في اي مكان آخر في العالم، يتعين على الاقتصاد المحلي ان يلجأ على الاقل الى قوته المركزية لتنظيم هذه العوامل الخارجية وفقاً لمصالحه الخاصة وان يمارس تلك القوة بكل ما في وسعه. ومع ذلك، فلا وجود لتلك القوة في حالة الاراضي الفلسطينية المحتلة اذ ان ممارستها آلت فعلياً الى مجموعة من القوى الاقتصادية الخارجية وغيرها ابرزتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي. ومع ذلك فما زال من الممكن دراسة الاحوال والاتجاهات الحالية دون الدخول في مناقشة بشأن ما لغياب هذه السلطة المحلية او الوطنية المركزية من آثار سلبية على عملية التنمية[١٠].

نمو الناتج المحلي الاجمالي[١١]

من الملامح البارزة لاقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة الضعف النسبي لقدرتها الانتاجية المحلية واعتمادها المتزايد على «صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج» (أي اساساً من اليد العاملة من سكان الاراضي المحتلة التي تعمل في اسرائيل وكذلك من اولئك الفلسطينيين العاملين في البلدان العربية). وقد هبط اسهام الناتج المحلي الاجمالي في الناتج القومي الاجمالي هبوطاً مطردا في الاعوام الماضية من ٧٥ في المائة عام ١٩٨١ الى ٧٣ في المائة الى عام ١٩٨٣ ووصل الى ادنى مستوى له على الاطلاق وهو ٥٦ في المائة بحلول عام ١٩٨٤[١٢]. وبعد عقد من الزمان شهد معدلات نمو ما بين عالية ومعتدلة في الناتج المحلي الاجمالي[١٣] حدث اتجاه متناقص في الناتج المحلي الاجمالي فقلت معدلات النمو الى ٢.٩ في المائة في ١٩٨٠/ ١٩٨١ والى ـ٤.٠ في المائة في ١٩٨٣/ ١٩٨٤. ومن الناحية المطلقة وصلت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٤ الى ١٠٨٥ مليون دولار، وهو مستوى تم الوصول اليه اصلا عام ١٩٨٠[١٤]. وفي حين يمكن تبين السلوك المتقلب لمعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، يكشف الاتجاه العام عن هبوط في معدل النمو السنوي. ولئن بولغ بعض الشيء في متوسط الهبوط السنوي في ١٩٨٣/ ١٩٨٤ بسبب الناتج الزراعي الضعيف، فان الموقف يعكس تباطؤا شاملا في النمو في جميع القطاعات خلال فترة العامين.

ان أداء اكبر قطاعين، أي الزراعة والتجارة/ النقل/ الخدمات الشخصية، هما السبب الأساسي في هبوط الناتج المحلي. فقد تقلب اسهام هذين القطاعين معا في الناتج المحلي الاجمالي بين ٥٨ في المائة و٦٣ في المائة خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤. وشهد نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي هبوطاً مطرداً من ٣٢ في المائة في ١٩٧٨ الى ٢٨ في المائة في ١٩٨٤، في حين ازداد نصيب التجارة، النقل، الخدمات الشخصية من ٢٦ في المائة الى ٣٣ في المائة في الفترة نفسها. ومع ذلك فان متوسط معدل النمو السنوي في التجارة، النقل، الخدمات الشخصية تباطأ منذ ١٩٨٠/ ١٩٨١، الأمر الذي عكس الصلة القوية بين الزراعة والتجارة، النقل، دون اي تنويع هيكلي للاقتصاد يسمح باعادة توزيع بديل على قطاعات اخرى. وهكذا لا يسهل على التجارة والنقل في الاراضي المحتلة ان يجدا مجالات عمل اخرى في حالة حدوث تدهور زراعي. فالصناعة لا هي متنوعة ولا هي من القوة بما يكفي لتوفير بدائل تعوض الهبوط في التجارة الزراعية. وفي الوقت نفسه ففي الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤ تقلب نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بين ٧ في المائة و ٩ في المائة، والتشييد من ١٦ في المائة الى ١٧ في المائة، والخدمات العامة من ١٣ في المائة الى ١٦ في المائة. وفي حين تقلص في الاعوام الاخيرة النمو في قطاع التشييد الذي كان مزدهراً ذات يوم ليصل الى معدل سنوي بلغ في المتوسط ـ١.٨ في المائة في ١٩٨٣/ ١٩٨٤، كانت الصناعة هي القطاع الوحيد الذي شهد نمواً ايجابيا عاليا وصل الى مستويات تراوحت بين ٧ في المائة و٩ في المائة منذ عام ١٩٨٢.

مصادر الدخل[١٥]

تفيد دراسة مكونات الدخل الخاص

الاجمالي[١٦]، في زيادة ايضاح تضاؤل دور الناتج المحلي الاجمالي في اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة. وكعنصر من عناصر الدخل الخاص الاجمالي، هبط الناتج المحلي الاجمالي من ٧٠ في المائة عام ١٩٧٨ الى مستوى منخفض بلغ ٥٨ في المائة عام ١٩٨٣ وذلك قبل ان يرتفع الى ٦٦ في المائة عام ١٩٨٤. وقد احتفظت التحويلات الحكومية والخاصة معا بنصيب مستقر نوعاً في الدخل الخاص الاجمالي في هذه الفترة فبلغت نحو ١ في المائة و٥ في المائة على التوالي[١٧]. وازداد نصيب دخل عوامل الانتاج من ٢٣ في المائة عام ١٩٧٨ الى ٣٤ في المائة عام ١٩٨٣ ثم هبط الى ٢٨ في المائة عام ١٩٨٤ اي ما يعادل ٤٧٠ مليون دولار. وهناك جانب هام لهذه التدفقات هو ازدياد نصيب الدخل الخاص الاجمالي المخصص كضرائب وتحويلات اخرى الى الحكومة. وقد ارتفعت هذه من مستوى نسبته ٦ في المائة من الدخل الخاص الاجمالي في عام ١٩٧٨ الى اكثر من ١١ في المائة من جميع الدخل المتحصل للاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٨٤. وهكذا ففي عام ١٩٨٤ حولت الاراضي الفلسطينية المحتلة الى السلطات الاسرائيلية مبلغاً قدره ١٨٥ مليون دولار، أي ما يعادل اكثر من ضعف المبلغ المحول من الخارج. وأحد عشر ضعف التحويلات الى الاراضي الفلسطينية المحتلة من السلطات الحكومية الاسرائيلية والسلطات المحلية الفلسطينية، و٤٠ في المائة من حصيلة الاجور من العمل في اسرائيل والخارج. و١٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

وكما لوحظ من قبل، شهد دخل عوامل الانتاج هبوطاً حاداً عام ١٩٨٤ ـ وهو اول هبوط منذ استعين باليد العاملة من الاراضي المحتلة لتعمل بشكل متزايد في اسرائيل في منتصف السبعينات. وقد صاحب هذا الهبوط هبوط مماثل في الدخل من التحويلات الخاصة من الخارج، وهو ايضا اول هبوط لوحظ منذ الاحتلال. ويمكن القول بأن هذين التطورين يعكسان المحددات الاقتصادية الاسرائيلية والعربية للنشاط الاقتصادي للاراضي المحتلة المذكورة اعلاه مع بدء تاثير الانحسار وما صاحبه من سياسات. وفي حين اظهر الناتج المحلي الاجمالي هذا الاتجاه من خلال ركود الناتج، فمع حلول ١٩٨٤ لم يكن هناك ما يشير الى حدوث هبوط مطلق في الانتاج. والواقع ان الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من مستوى ٩٣٠ مليون دولار عام ١٩٨٣ الى ١٠٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٤[١٨]. ويبدو ان هذه التطورات تبين وجود صلة بين هبوط في فرص العمل في اسرائيل والخارج وبين ما تلاه من مشاركة اكبر في الانتاج المحلي. وقد يبدو في هذا ما يشير الى دينامية معينة في الاقتصاد المحلي يمثله المعدل العالي للنمو الصناعي في ١٩٨٣/ ١٩٨٤. وهكذا يمكن القول بأن العمالة في اسرائيل والخارج ربما كانت لها آثارها المعاكسة على التنمية الاقتصادية على المدى الطويل بالنظر الى الافتقار الى سلطة محلية مركزية قادرة على ترشيد مكاسب وتكاليف عملية الهجرة. ان هذه العقبة المزدوجة التي تعترض اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة والناتجة عن نقل الموارد الى اسرائيل واستيعاب اليد العاملة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي بدرجة متزايدة تمثل عاملا رئيسيا في تقييد

القاعدة الانتاجية المحلية.

استخدام الموارد(١٩)

ربما كان اوضح مؤشر للقيود التي تعاني منها الموارد المحلية للاراضي الفلسطينية المحتلة هو مقارنة الناتج المحلي الاجمالي بالانفاق الاستهلاكي الفردي. فقد ازداد هذا العامل الاخير باطراد خلال الفترة بمعدل سنوي متوسطه اكثر من ٣ في المائة واصبح يشكل حصة ثابتة تقريباً في كل استخدامات الموارد في الاراضي المحتلة (اي بين ٥٦ في المائة و ٦١ في المائة منذ عام ١٩٧٨). ومع ذلك، فلولا الدخل من العمل في اسرائيل والخارج فضلا عن التحويلات، لما كان امام قدرة الانتاج المحلي من سبيل لدعم المستوى العالي للاستهلاك الفردي. ومنذ عام ١٩٧٨ فاق الاستهلاك الفردي الناتج المحلي الاجمالي بهوامش تراوحت بين نسبة منخفضة بلغت ٣ في المائة عام ١٩٨٠، وهو عام اتسم بأداء اقتصادي قوي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ونسبة عالية بلغت ١٨ في المائة عام ١٩٧٩ و١٤ في المائة عام ١٩٨٤. ولا يمكن التهوين من الاثر الضار لهذا الاتجاه على الاستثمار المحلي وميزان المدفوعات.

واستنادا الى البيانات السابقة يمكن القول بأن المستوى العالي نسبياً من الانفاق الاستهلاكي الفردي اصبح سمة دائمة للاقتصاد. ومع ذلك ازداد الاستهلاك الخاص للفرد منذ عام ١٩٧٩ بمعدل متزايد الانخفاض فمن زيادة سنوية بلغت نسبتها في المتوسط ٢ في المائة في ١٩٧٩/ ١٩٨٠، تقلب النمو في استهلاك الفرد بين ٠.٨ في المائة و١.١ في المائة في الاعوام التي تلت ذلك، وهبط الى ٠.٩ في المائة في ١٩٨٣/ ١٩٨٤. وليس هذا بمستغرب في ضوء معدل النمو المنخفض والمتناقص بالمثل للناتج المحلي الاجمالي للفرد في الاراضي الفلسطينية المحتلة والذي هبط بحلول ١٩٨٣/ ١٩٨٤ الى -١.٤ في المائة(٢٠).

وثمة طريقة اخرى لمعرفة قوة اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة هي عن طريق مقارنة الناتج المحلي الاجمالي للفرد فيها بالناتج المحلي الاجمالي للفرد في بلدان اخرى. ويتبين انه في عام ١٩٨٢، حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد في الاراضي المحتلة ٨٦٧ دولارا في السنة (١٠٣٢ دولارا في الضفة الغربية و٦١٠ دولارات في قطاع غزة) كان متخلفاً كثيرا عن الناتج المحلي الاجمالي للفرد في اسرائيل (٦٠٨٦ دولارا) وعن المتوسط العالمي (٢٣٩٩ دولارا) وعن الجمهورية العربية السورية (١٩٠٤ دولارات) والاردن (١١٠٩ دولارات) وكل البلدان النامية (٨٩٣ دولارا) ولبنان (٩٧٠ دولارا). وكان اعلى بشكل طفيف فقط عن بلدان عربية اخرى كمصر (٧٢١ دولارا) والمغرب (٦٧٨ دولارا) واقل البلدان العربية نموا. ومع عام ١٩٨٤ هبط الناتج المحلي الاجمالي للفرد الى ٨٤٨ دولارا للاراضي الفلسطينية المحتلة ككل لسبب اساسي هو حدوث هبوط في الناتج المحلي الاجمالي للفرد في قطاع غزة ليصل الى ٥٥٥ دولارا. وحتى اذا اضيف الدخل الخارجي المتاح للاراضي المحتلة الى الناتج المحلي الاجمالي، فان الرقم للناتج القومي الاجمالي للفرد يصبح ١٢١٤ دولارا في عام ١٩٨٤. ان الفجوة الانمائية بين الاراضي الفلسطينية والبلدان العربية المجاورة وبلدان نامية كثيرة واضحة ولا يبدو ثمة ما ينبيء

بتناقصها.

وقد ظل مستوى تكوين رأس المال الاجمالي منخفضاً نسبياً. فهبط نصيبه في الاستخدام الكلي للموارد من ١٦ في المائة عام ١٩٧٨ الى ١٤ في المائة عام ١٩٨٤. وفي الآونة الاخيرة كان متوسط معدل النمو السنوي لتكوين رأس المال الاجمالي سلبيا، فبلغ معدل الاستثمار السالب -٦ في المائة في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤. ولا تقابل هذه الاتجاهات اي بادرة تنبيء بأن ثمة استثمارا، ان يكن محدودا، قد حدث في القطاعات الانتاجية. وشكل استثمار القطاع الخاص منذ عام ١٩٧٨ نحو ٩٠ في المائة من مجموع تكوين رأس المال الاجمالي، لكن قيمته الحقيقية هبطت بنسبة ٦ في المائة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٤. وهذا يعكس هبوطا في الاستثمار في السلع الرأسمالية، في حين تم الابقاء على مستوى متماسك للاستثمار في اعمال البناء والتشييد. ومنذ عام ١٩٧٨ خصص اكثر من ٨٠ في المائة من استثمار القطاع الخاص للتشييد السكني. ويستهدف ذلك تلبية الحاجة المتنامية الى الاسكان، ودرء التضخم الذي وصل الى اكثر من ٤٠٠ في المائة عام ١٩٨٤، واقامة وجود مادي على الارض بالرغم من الضرائب العالية (١٧ في المائة ضرائب ملكية فضلا عن ١٥ في المائة ضريبة القيمة المضافة)، بما يقلل فرص مصادرة الارض.

ولم يستطع مستوى الاستثمار الحكومي الاسرائيلي موازنة هذا الاتجاه. وفضلا عن ذلك لم تكن هناك اهداف انمائية واضحة مقرونة بحوافز لاستمالة الاستثمار الخاص في المجالات الانتاجية. اما الزيادة في نصيب القطاع العام في تكوين رأس المال الاجمالي بالاراضي الفلسطينية المحتلة فقد تعزى اساسا الى التوسع في اعمال البنية الاساسية للطرق والكهرباء المضطلع بها في الاعوام الاخيرة. فقد ارتفع هذا النصيب تدريجياً في ١٣ في المائة عام ١٩٧٨ الى ١٩ في المائة عام ١٩٨٤، الامر الذي عكس اساسا الهبوط في نصيب الاستثمار الخاص. فقد شكل هذا النصيب ٢.٨ في المائة من الاستخدامات المحلية للموارد و ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٤، وهو رقم منخفض جدا وخاصة بالنظر الى المرحلة الحالية للتنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة وحاجة هذه الاراضي الماسة الى انفاق استثماري متزايد. وفضلا عن ذلك، وبدلا من اجراء توسع مباشر في القاعدة الانتاجية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، فان المبالغ الصغيرة المخصصة تعكس بوجه عام انفاقا على البنية الاساسية يتصل بالمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة(٢١). ويذكر انه «في غيبة سلطة مركزية للتخطيط الاقتصادي لا يتوافر التشجيع على تكوين رأس المال الذي يستهدف تشجيع النمو. وتوضح سياسات الميزانية التي تتبعها السلطات الاسرائيلية ما تتسم به السياسات الرسمية من تجميد متعمد فيما يتعلق بالقطاع الانتاجي الفلسطيني»(٢٢).

مركز ميزان المدفوعات(٢٣)

ان اعتماد الاراضي الفلسطينية المحتلة بشكل متزايد على الموارد الخارجية لزيادة مستواها المنخفض من الدخل يتجلى بوضوح في مركز ميزان مدفوعاتها. ففي عام ١٩٨٤، شهدت الاراضي المحتلة عجزا في البضائع والخدمات

قدره ٩٦ مليون دولار بسبب وجود عجز تجاري بلغت قيمته ٣٨٤ مليون دولار، عوضه جزئياً فقط فائض في الخدمات قيمته ٢٨٨ مليون دولار. وتشير هذه الارقام الى اتجاه مستمر نحو عجز شامل متنام في ميزان المدفوعات ارتفع بنحو ٣٦ مليون دولار من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٤. ويتمثل العامل الرئيسي وراء هذه الزيادة في التدفق الضخم من الواردات من البضائع التي وصلت قيمتها الى ٦٨٩ مليون دولار عام ١٩٨٤، رغم كبر «الدائنية» في مجال البضائع (الصادرات) وفي دخل عوامل الانتاج. ان عنصر «الدائنية» في الخدمات يتالف كلية تقريبا من الدخل من اجور عمال الاراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل التي شكلت ٩٤ في المائة من كل «الدائنية» في الخدمات منذ عام ١٩٨٢. والواقع ان ٤٨ في المائة من مجموع «المديونية» في البضائع والخدمات عام ١٩٨٤ عوضته «الدائنية» في الدخل من الاجور. ومع ذلك فحتى هذا البند هبط في عام ١٩٨٤ بمقدار زاد عن ٧٠ مليون دولار بعد ان بدأت تظهر آثار الانحسار الاسرائيلي على اليد العاملة الفلسطينية في اسرائيل. كما ساعد فائض قدره ٩٢ مليون دولار في التحويلات عام ١٩٨٤، وان كانت أقل من الاعوام السابقة، في موازنة العجز في ميزان مدفوعات الاراضي الفلسطينية المحتلة. وتشتمل هذه المدفوعات على منح وقروض من مصادر فلسطينية واردنية واخرى عربية ودولية، ومن اجور تدفع لموظفين حكوميين اردنيين في الضفة الغربية، وتحويلات من الفلسطينيين العاملين في البلاد العربية واماكن اخرى.

وتشير آخر الارقام المتاحة الى أن العجز في ميزان المدفوعات مع اسرائيل والذي بلغ ١٤٧ مليون دولار عام ١٩٨٤، ارتفع بمقدار النصف ليصل الى ٢١٩ مليون دولار عام ١٩٨٥. ويعزى ذلك اساسا الى هبوط مقداره ٨٠ مليون دولار في الدخل الذي حققه العمال في اسرائيل، «.. ضحايا تآكل الرواتب الاسرائيلية وتقلص اعمال التشييد»[٢٤]. ويوحي ذلك بأن اقتصاد الاراضي المحتلة لا يستطيع تحمل هذا الاعتماد المستمر على مصادر دخل خارج سيطرته كلية، سواء كانت معونة اجنبية او تحويلات او دخل من العمل في اسرائيل واماكن اخرى. فما زالت القدرة الانتاجية والتصديرية المحلية في وضع شديد الضعف، عاجزة عن تعويض الاعتماد المتزايد على استهلاك الاراضي المحتلة للواردات (المنتجة في اسرائيل اساسا).

هيكل واتجاه التجارة في الاراضي الفلسطينية المحتلة[٢٥]

يتمثل شريان اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة في روابطه التجارية الدولية القديمة. فمن الناحية التاريخية كانت الضفة الغربية مورداً لسلع اساسية معينة وبضائع مصنوعة مضمونة بوجه عام في السوق الخارجية ولاسيما الزيتون وزيت الزيتون والصابون. وبالمثل أوجد قطاع الحمضيات في قطاع غزة اسواقاً لانتاجه في عدد من بلدان اوروبا الشرقية ومؤخراً في العالم العربي. وفي ظل الاحتلال الاسرائيلي، تم الابقاء على هذا النمط بوجه عام بينما ادخلت عناصر جديدة. وفي حين سمحت سلطات الاحتلال

باستمرار التجارة مع البلدان العربية وغيرها (ما سمي بسياسة «الجسور المفتوحة») فكبيرة هي المشاكل العملية (النقل والتخزين، التمويل، التسويق والتوزيع، الرسوم والاجراءات الجمركية الاسرائيلية) المرتبطة بنقل البضائع من الاراضي المحتلة الى الخارج. وهناك في الوقت نفسه انظمة محددة تحكم التجارة مع اسرائيل وبموجبها لا تفرض قيود على الصادرات الاسرائيلية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة في حين لا يجوز تصدير مجموعة من سلع الاراضي المحتلة الى اسرائيل[٢٦]. كما ان معظم الروابط الاسرائيلية مع الصادرات الصناعية للاراضي المحتلة مهيأة للتعامل مع المراحل كثيفة العمالة في عملية الانتاج (مثل المنسوجات والملبوسات). وهذه توكل بعقود مربحة من الباطن للاقتصاد فائض العمالة في الاراضي المحتلة وتصدر المنتجات الناتجة الى اسرائيل في شكل جاهز جزئياً او كلياً، دون ان تعود بمكاسب نمو كان يمكن لولا ذلك ان يحققها الاقتصاد المحلي من الاستثمار في قدرات انتاجية جديدة. وهكذا اقيم نمط محدد جدا في العلاقات التجارية بين الاراضي المحتلة واسرائيل. وقد اتسم ذلك بتشوه المبادىء العادية للميزة النسبية تشوها بلغ به ان جعل معدلات التبادل التجاري لا تتحدد من خلال السوق بل من خلال مقتضيات النشاط الاقتصادي الاسرائيلي ومدى تمشي انتاج الاراضي المحتلة مع تلك المقتضيات. ونتيجة لذلك تتعرض العلاقات التجارية للاراضي المحتلة مع كل من اسرائيل والعالم العربي الى حد كبير لوضع تجاري مشوه وغير متكافىء.

وفي عام ١٩٨٤ صدرت الاراضي الفلسطينية المحتلة ما قيمته ٣١٦ مليون دولار من البضائع الصناعية والزراعية الى اسرائيل والاردن وبقية العالم. وقد دخل الاتجاه في الصادرات مؤخراً مرحلة انحدار بعد ان كان قد بلغ ذروته عام ١٩٨١ حين وصلت قيمة الصادرات الى ٤٠٣ ملايين دولار. وتشير ارقام الصادرات للنصف الاول من عام ١٩٨٥ مقارنة بأرقام النصف الاول من عام ١٩٨٤ الى استمرار هذا الهبوط. ولم يكن الاتجاه الاخير في الواردات بهذا القدر من الوضوح. فبعد ان زادت الواردات زيادة مطردة حتى عام ١٩٨١ ووصلت قيمتها الى ٦٦٤ مليون دولار، بدأت في الهبوط وتماسكت عام ١٩٨٣ فقط لتهبط مرة اخرى الى ٦٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٤. وقد شهدت الاراضي الفلسطينية المحتلة عجزاً في مركزها التجاري ازداد بمعدل سنوي بلغ في المتوسط نحو ٦ ـ ٨ في المائة، وبحلول عام ١٩٨٤ وصل العجز الى ٣٩٠ مليون دولار. بل كان العجز مع اسرائيل في عام ١٩٨٤ اكبر حجما اذ بلغ ٤٢٤ مليون دولار واستمر في النمو منذ عام ١٩٦٧. ان الفائض التجاري مع الاردن هو وحده الذي ساعد على تخفيف العبء في العلاقات التجارية مع اسرائيل. ومع ذلك يظهر الفائض علامات اولية على حدوث اتجاه انحداري، فاستقر عند نحو ٩٠ مليون دولار في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ بعد ان بلغ ذروته عند رقم ١١٦ مليون دولار عام ١٩٨٢.

وهناك تركيز عال في اتجاه وتركيب التجارة. فثلثا الصادرات تقريباً[٢٧] يتجه الى اسرائيل في حين أن معظم الثلث الباقي يتجه الى الاردن او عن طريقها وتتجه نسبة صغيرة فقط الى بلدان

اخرى. وتشكل الصادرات الصناعية نصيبا متزايدا من مجموع صادرات الاراضي الفلسطينية المحتلة فوصلت الى نسبة قياسية بلغت ٧٧ في المائة عام ١٩٨٤. وفي حين ان هذا قد يعتبر تطوراً ايجابياً في الظروف العادية، الا ان الصناعة ليست مساهما رئيسيا في الناتج المحلي الاجمالي، وتشكل معظم الصادرات الصناعية جزءاً من عملية انتاج ترتبط مباشرة بالقطاع الصناعي الاسرائيلي. ومع ان الصناعة شكلت ٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٤، فقد شكلت الصادرات الصناعية ما يعادل ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في تلك السنة. وينبع هذا الوضع من الاختلاف بين القيمة الصناعية المضافة المنخفضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي تجعل نصيب الصناعة منخفضاً في الناتج المحلي الاجمالي، وبين القيمة الاعلى للصادرات الصناعية التي تعكس القيمة الاجمالية للبضائع المصنوعة محليا، فضلا عن النسبة الكبيرة من البضائع شبه المصنوعة المستوردة من اسرائيل لتجهيزها محليا واعادة تصديرها الى اسرائيل في ظل ترتيبات تعاقد من الباطن.

وهكذا فمنذ عام ١٩٧٨ تألفت نسبة تراوحت بين ٧١ في المائة و٨٢ في المائة من الصادرات الى اسرائيل من سلع صناعية. ولان هذه الصادرات تشكل نسبة مئوية متنامية من مجموع صادرات الاراضي الفلسطينية المحتلة (وصلت الى ٥٤ في المائة في عام ١٩٨٤) فان هذا الوضع يشير الى الهيمنة الاسرائيلية على القدرات التصديرية للاراضي المحتلة. ويعوض هذا جزئياً الصادرات الصناعية الى الاردن (٢٢ في المائة من صادرات الاراضي المحتلة) والصادرات الزراعية الى الاردن وعن طريقها والتي تشكل نسبة متناقصة من صادرات الاراضي المحتلة (من ٢٣ في المائة عام ١٩٧٨ الى ١٤ في المائة عام ١٩٨٤). وتألفت ٨ في المائة فقط من مجموع صادرات الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٨٤ من سلع زراعية اتجر فيها مع اسرائيل. وبوجه عام، وفي حين ان الاراضي المحتلة ذاتها لا تورد جزءاً هاماً من واردات اسرائيل (حوالي ٣ في المائة من الواردات الاسرائيلية غير العسكرية) تزيد اسرائيل من هيمنتها على العلاقات التجارية الخاصة بتلك الاراضي. وتتمثل الرابطة التجارية الوحيدة التي يبدو انها تشير الى اهمية الاراضي المحتلة في العلاقات التجارية الاسرائيلية في دور سوق الاراضي المحتلة كمستهلك للصادرات الاسرائيلية. ان ١٦ في المائة في المتوسط من الصادرات الاسرائيلية (التي هبطت الى ١٣ في المائة عام ١٩٨٤ لاول مرة منذ عدة سنوات) تتجه الى الاراضي الفلسطينية المحتلة مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني واحدا من اكبر اسواق التصدير الاسرائيلية (غير العسكرية) بعد الولايات المتحدة الامريكية[٢٨] ومع ذلك ليس امام الاراضي المحتلة من طريق للتأثير في هذا العامل او تحويله لصالحها، كما ان الرقابة قليلة او منعدمة على نوعية وكمية البضائع التي تدخل الاراضي على نحو يكفل مصلحة القدرة الانتاجية المحلية في الزراعة او غيرها. وكما لوحظ فان «هذا التصدير ممكن لان البضائع المصنوعة الاسرائيلية تتمتع بحماية ضخمة تقدر بنسبة ٦٠ في المائة من قيمة المنتجات في السوق

الدولية»[٢٩]

اليد العاملة والعمالة في اسرائيل[٣٠]

من الجوانب الهامة لاقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة، على نحو ما لوحظ من قبل تلك العلاقة بين ضعف القدرة الانتاجية المحلية وارتفاع نسبة الدخل القومي المتولد من مصادر خارج الاراضي. ان ظاهرة اليد العاملة المهجرة التي توفر جزءا كبيرا من الدخل القومي عن طريق التحويلات المالية ليست امرا غير شائع دوليا او اقليميا[٣١]، ولا هي بالضرورة ظاهرة سلبية: انها اذا وجهت بعناية قد تكون مصدرا من مصادر الدخل الضرورية والمستحثة للنمو في اقتصاد يشهد فائضا في اليد العاملة ويناضل من اجل تنمية امكاناته المحلية. وفي هذا الاطار، وفيما يتعلق بالاراضي الفلسطينية المحتلة، هناك مسألتان ينبغي وضعهما في الاعتبار: ما اذا كانت اسباب هذه الهجرة محلية الدوافع وتعزى الى عدم كفاية توزيع اليد العاملة في اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة، وما اذا كانت المكاسب المادية من وراء هذه العملية يسفر استخدامها عن تحقيق نتائج انمائية ام انها تجد طريقها الى انماط استهلاكية غير منتجة.

وكانت السمة الهامة لتنمية القوة العاملة في الاراضي المحتلة في السنوات القليلة الماضية ازدياد معدل نمو القوى العاملة الذي فاق ازدياد معدل نمو السكان. ففي حين نما عدد السكان في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ باقل من ٣ في المائة كان نمو القوة العاملة بمقدار ٥ في المائة، بحيث اصبحت الحاجة تدعو الآن الى توفير ١٢٠٠٠ وظيفة جديدة في كل عام وكان معنى هذا نمو مجمل معدل الانخراط في القوة العاملة، الذي ارتفع من ٢٣ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٤. والعامل الرئيسي خلف هذا التطور هو هبوط هجرة اليد العاملة الى البلدان العربية[٣٢]. وليس من المفاجيء، بعد اقتران هبوط هذه الهجرة من الانحسار الشامل، ان تجد هذه القوة العاملة المتزايدة صعوبة في الحصول على العمل. وبحلول عام ١٩٨٤، كان معدل البطالة في الاراضي المحتلة قد ارتفع الى ٢,٩ في المائة. وفي النصف الاول من عام ١٩٨٥، كان هذا المعدل قد ارتفع الى ٣,٧ في المائة بحيث اصبح زهاء ٩٠٠٠ شخص لا يستطيعون العثور على عمل. والارجح انه ظل عند هذا المستوى، او زاد عليه، في النصف الثاني من عام ١٩٨٥[٣٣].

وهذه الحالة من البطالة المتزايدة تنطوي في صميمها على انخفاض فرص العمال الفلسطينيين للعمل في اسرائيل وفي البلدان العربية لانهم اخذوا يواجهون الفصل من العمل في فترات الازمة الاقتصادية في كل من السوقين[٣٤]. وطبيعة الاقتصاد المحلي، الذي يعتمد على الطلب الخارجي في ناتجه وفي عمالته، تبلغ درجة لا تتيح الا القليل من البدائل[٣٥].

وهناك، في الواقع سوقان للعمل في الاراضي المحتلة، هما سوق العمل في هذه الاراضي نفسها، وسوق العمل داخل اسرائيل. وربما كان النظر فيهما معا نهجا ملائما لتحليل جانب العرض. ولكن المحددات الرئيسية، لكثير من خصائص القوة العاملة، منشؤها ظروف الطلب، ولاسيما في اسرائيل. وهذا التأثير يقع على القوة العاملة التي تعمل في اسرائيل كما يقع، الى مدى اقل، على العمالة المحلية. اما الاتجاه القطاعي الرئيسي في القوة العاملة المقيمة في الاراضي المحتلة الذي

أثر بدرجة كبيرة على تطورات العمل في القطاعات الاخرى فكان الهبوط الحاد في نسبة (واعداد) المستخدمين في الزراعة. وهكذا، فبعد ان كانت العمالة في الزراعة تشكل ٣٩ في المائة من مجموع القوة العاملة في عام ١٩٧٠، جاء بعدها هبوط مطرد طيلة العقد، حتى بلغت ٣٢ في المائة، وبحلول عام ١٩٨٤ كان القوة العاملة المحلية المستخدمة في الزراعة في الاراضي المحتلة اقل من ٢٥ في المائة. وتجلى هذا الهبوط في تأثير عدد من العوامل: المحاولات للتنافس في السوق المحلية مع الزراعة الاسرائيلية وتحرير فائض العمالة، وجاذبية الاجور العالية من العمل في اسرائيل، والضغط المستمر على المناطق المزروعة الذي فرضته سياسة الاستيطان الاسرائيلية[٣٦]. وفي حين اطرد نمو العمالة في القطاعات المحلية الاخرى في الثمانينات، فان نموها في الصناعة كان يتصل مباشرة بالتعاقد من الباطن في الصناعة الاسرائيلية وبحلول عام ١٩٨٤ كان ١٦ في المائة من العمال المقيمين في الاراضي المحتلة يعملون في الصناعة، و١٠ في المائة في التشييد واكثر من ٤٨ في المائة في قطاعات اخرى (معظمها في الخدمات العامة والتجارة)[٣٧].

ومنذ عام ١٩٦٧، دفعت نسبة متزايدة من القوة العاملة في الاراضي المحتلة الى العمل في اسرائيل. وفي عام ١٩٧٠، كان الفلسطينيون الـ ٢١٠٠٠ العاملون في اسرائيل لا يشكلون اكثر من نسبة ١١ في المئة من القوة العاملة في الاراضي المحتلة، اما بحلول عام ١٩٧٩، فقد اصبح العمال الـ ٧٤٠٠٠ المترددون على اسرائيل يشكلون ٣٥ في المائة من القوة العاملة. غير ان العدد والنسبة بلغا الذروة اخيرا، فيما يبدو عندما اصبح هناك ٩٠٠٠٠ فلسطيني يعملون في اسرائيل وهو ما يمثل زهاء ٣٧ في المائة من القوة العاملة في الاراضي المحتلة[٣٨]. وينم الطلب الاسرائيلي على اليد العاملة من الاراضي المحتلة عن اتجاهات شبيهة نوعاً ما بالاتجاهات في سوق العمل المحلية. وقد هبط نصيب اليد العاملة من الاراضي المحتلة المستخدمة في الزراعة الاسرائيلية. من ٢٤ في المائة من اليد العاملة من الاراضي المحتلة التي استخدمت في اسرائيل في عام ١٩٧٠ الى ١٤ في المائة في عام ١٩٨٤. وارتفع عدد العمال من الاراضي المحتلة المستخدمين في الصناعة الاسرائيلية في السبعينات الى ٢٣ في المائة من عدد الذين استخدموا في اسرائيل في عام ١٩٧٩، ولكنه هبط الى ١٨ في المائة في عام ١٩٨٤. وكان النشاط في التشييد على الدوام مجال الاستخدام الرئيسي لعمال الاراضي المحتلة في اسرائيل وهبط نصيب القوة العاملة المهاجرة في هذا القطاع من نسبة ٥٤ في المائة وهي النسبة المرتفعة التي سبق ان تحققت في السبعينات الى ٤٨ في المائة التي تعتبر انعكاسا للانحسار.

ومن شأن دراسة خصائص القوة العاملة المهاجرة ان تلقي مزيدا من الضوء على عملية الهجرة. وينبغي ايلاء الاعتبار للعوامل الجغرافية لأن هناك فوارق معينة موجودة في انماط الهجرة بين عمال الضفة الغربية وعمال قطاع غزة العاملين في اسرائيل. وقد وجد، من الناحية القطاعية، ان نسبة كبيرة من عمال الضفة الغربية تستخدم في التشييد بينما وجد ان عددا متزايدا من المهاجرين من قطاع غزة يعمل في الزراعة والتجارة والخدمات

الاسرائيلية[٣٩]. ويتأكد عدم وجود حركة كبيرة بين القطاعات، حتى في حالة الانتقال من عمل محلي الى عمل اسرائيلي، عندما يلاحظ ان اكبر نسبة من عمال الضفة الغربية العاملين في الزراعة الاسرائيلية هم في الواقع من المراكز الزراعية لطولكرم وجنين في الضفة الغربية. وبالمثل، فان اكبر نسبة من عمال الضفة الغربية المهاجرين والعاملين في الصناعة الاسرائيلية تفد من المراكز الصناعية لنابلس ورام الله. وتضم القوة العاملة المقيمة نسبة من الفئات الوظيفية «الكتابية» (٢٢ في المائة)[٤٠] اعلى مما تضمه القوة العاملة المهاجرة (٥ في المائة). وهناك، بالاضافة الى ذلك، نسبة من عمال الانتاج غير المهرة في القوة العاملة المهاجرة (٤٣ في المائة) تزيد على النسبة الموجودة في العمال المقيمين (٢٢ في المائة) والدليل على ان قسوة اوضاع المعيشة في الاراضي المحتلة هي احد العوامل في عملية الهجرة متوفر في النسبة الكبيرة نسبياً للمهاجرين الذين يزيد عدد افراد اسرتهم على سبعة اشخاص (٦١ في المائة). وفضلا عن ذلك، فان زهاء ٥٥ في المائة من مهاجري الضفة الغربية (وهم أقل من المهاجرين من قطاع غزة)، هم ممن ليس لهم الا عائل واحد في الاسرة. ويقوم اكثر من ٣٥ في المائة من المهاجرين من الضفة الغربية ايضا بفلاحة مزرعة، ومعظم القادمين من الضفة الغربية الذين يقومون بفلاحة مزرعة يشكلون أسراً ذات عائل واحد.

ومن شأن العوامل المذكورة أعلاه ان تدل، فيما يبدو، على انه بالاضافة الى اي أثر «جذب» يمارسه الاقتصاد الاسرائيلي على المهاجرين المحتمل قدومهم، توجد عناصر «دفع» تعزز ديناميات العملية. وتتصل هذه العناصر في المقام الاول بتدني مستويات العيش، والضغوط على مستويات الكفاف للأسر الكبيرة، وعدم قدرة المزرعة العائلية على اعالة الاسرة. ولئن كانت عملية الهجرة استجابة ضرورية لتردي الظروف الاقتصادية في الاراضي المحتلة، الا انها تقوم دور هام في تأمين الكفاف. ويتحقق هذا بتوزيع دخل عوامل الانتاج في الاقتصاد المحلي، وتوفير الموارد للاستثمارات في الزراعة، أو اتاحة مواصلة تشغيل تلك المزارع التي ربما كان من المستحيل استمرارها في ظل الظروف السائدة.

التطورات القطاعية الرئيسية[٤١]

كانت القطاعات الرئيسية والقطاعات الثانوية اول القطاعات المتأثرة بالانحسار في اسرائيل وفي المنطقة العربية. وفي حين أن ديناميات الاداء الزراعي والصناعي تتولد داخليا الى مدى كبير الا ان الاتجاهات في القطاعات الثلاثة، ولاسيما في التشييد والتجارة، تعكس، مباشرة أو بفارق زمن معين، الديناميات في القطاعين الانتاجيين الرئيسيين. وكان النشاط التجاري يتصل أساسا بقدرة الاراضي المحتلة على التجارة مع اسرائيل ومع بقية العالم. في حين يعتمد نشاط البناء الى مدى كبير على المدخرات المتراكمة المتولدة من عدة مصادر[٤٢] ولذلك، كان من المفيد بحث التطورات في الزراعة والصناعة في ضوء التحليل الذي سبق اجراؤه عن استمرار التباطؤ في النشاط الاقتصادي وهبوط النمو الملاحظ في الاراضي المحتلة.

وتتحدد الاحتمالات المباشرة لاقتصاد الاراضي المحتلة الى مدى كبير بسير التنمية الزراعية. وكما سبق ذكره، تواصل الزراعة

القيام بدور مركزي في الانتاج المحلي. فهي قطاع رئيسي في التصدير وفي الحصول على القطع الاجنبي. وتوفر فرص عمل هامة لسكان الارياف الكثيرين، وتمتص الايدي العاملة الفائضة من القطاعات الاخرى وقت الانحسار(٤٣). وللزراعة، علاوة على ذلك، بعض «الروابط الامامية» الهامة، ولاسيما مع الصناعة، توفر فيها المواد الخام الهامة لبعض الفروع الصناعية الرئيسية في الاراضي المحتلة (زيت الزيتون والصابون والجلود). ويبقى أن نرى ما اذا كان بوسع الزراعة تحقيق امكاناتها لتشجيع المزيد من التوسع الصناعي في مجالات كتجهيز الاغذية. غير ان الزراعة تواجه قيودا بالغة الاهمية في السياسة العامة مفروضة على تنميتها.

فبعد اكثر من عقد ازداد النشاط الزراعي خلاله بوجه عام (من حيث الناتج والقيمة والانتاجية). بدأت مساهمة الزراعة في الهبوط منذ بداية الثمانينات. وترجع المسؤولية الرئيسية عن هذه الحالة الى ما أوجدته السياسة الاسرائيلية من قيود هامة على الزراعة. وعلى سبيل المثال، فان بوسع السلطات حماية الزراعة الاسرائيلية من منافسة الاراضي المحتلة، وذلك من خلال سياسة وضع حصص انتاجية لاكثر المحاصيل الفلسطينية غلة، في اطار «تخطيط انتاجي متكامل وشامل لانتاج الخضروات في اسرائيل، والضفة الغربية وغزة»(٤٤). وهناك عوائق اخرى مثل، عدم وجود مرافق للتسويق والتسليف واعانة المدخلات وارتفاع تكلفة المياه بدرجة غير مواتية تنزع الى زيادة اضعاف المنتجين المحليين. وبوجه عام، فقد قيل: «ان الحياة الاقتصادية في الاراضي المحتلة. اصبحت احبولة الانظمة الاسرائيلية، التي يستخدم بعضها سياسيا. فالقيود الاسرائيلية المفروضة على تصدير منتجات الضفة الغربية وغزة، ولاسيما المنتجات الزراعية، الى اسرائيل، تحد من فرص السوق المحلية. وفي حين يفرض الاردن قيودا على منتجات الضفة الغربية لحماية السوق فان اسرائيل تقوم احيانا بحظر التصدير الى الاردن كعقوبة على وقوع حادث أمني»(٤٥).

ويمكن تصوير الهبوط في الزراعة بعدة مؤشرات. فقد استمرت المساحة المزروعة في الضفة الغربية في التناقص، من ١٦٠٠٥٧ هكتارا في عام ١٩٨٢، الى ١٥٨٤٨٠ هكتارا في عام ١٩٨٤. وعلى الرغم من الضآلة النسبية لهذا التناقص، الا انه يجعل مجموع المساحة تقل لأول مرة عن ١٦٠٠٠٠ هكتارا منذ عام ١٩٦٧، ويدل على اتجاه نزولي متواصل عن الرقم ٢١٦٨٧٠ في عام ١٩٦٤. ومعظم الارض المروية مكرسة للخضروات والبطيخ والحمضيات. وقد هبطت هذه النسبة لمجموع الارض المزروعة بحوالي ٨ في المائة في عام ١٩٨٤، بعد ان ارتفعت ارتفاعا طفيفا في عام ١٩٨٣(٤٦). «ويؤثر انتزاع الارض من جانب السلطات الاسرائيلية لصالح المستوطنات وللاستخدام العسكري وفي اطار خطط انشاء الطرق الرئيسية، واعادة تصنيف المناطق المشاع لتصبح من اراضي الدولة، تأثيرا بالغا على حياة الفلسطينيين وعلى انشطتهم الاقتصادية»(٤٧).

وتوجد اقوى الدلائل على الهبوط الزراعي في ثلاث مجموعات من الارقام: مجموع قيمة الناتج الزراعي (اي في سوق الجملة). الدخل الناشيء من الزراعة (صافي دخل المزارع بعد خصم

الاجور والمدخلات)، وقيمة الناتج للفرد (المستخدم). وتشير هذه جميعها الى ازمة خطيرة اخذت تنشأ في الزراعة في الاراضي المحتلة. وعلى الرغم من تفاقم التقلبات الناجمة، من جهة، عن الدورة الانتاجية الثنائية لمحصول الزيتون وعن ندرة هطول الامطار بدرجة خاصة في عام ١٩٨٤، الا انه يبقى جليا من جهة اخرى ان الزراعة في الاراضي المحتلة تتعرض الآن لضغوط قاسية من مصادر داخلية وخارجية معا. وهكذا، فان قيمة الناتج تراجعت بحلول عام ١٩٨٤ الى مستواها في عام ١٩٨١ وهو ٢٨٥ مليون دولار، رغم الارتفاع الذي حدث الى اعلى من ذلك المستوى في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣(٤٨). وكانت المحاصيل الرئيسية، التي تعرضت للتأثر بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٤ وأثرت بالتالي على الاداء الشامل في هذا القطاع، هي اشجار الزيتون واشجار الفاكهة غير الحمضية التي هبطت قيمة ناتجها في هذه الفترة من ٤٧ مليون دولار الى ٢٨ مليون دولار، ومن ٥٦ مليون دولار الى ٣٩ مليون دولار على التوالي. وفي حين ارتفع صافي ناتج المزارع في عام ١٩٨٢، الا انه هبط في عام ١٩٨٣(٤٨) قريبا من مستواه في عام ١٩٨١ وهو ٣٠٢ مليون دولار، ثم هبط بعد ذلك الى ٢٤٩ مليون دولار بحلول عام ١٩٨٤. وانعكس هذا الهبوط بالانتاجية، مقاسة بقيمة الناتج للفرد الواحد المستخدم في الزراعة. ومن ١٠٥٠٠ دولار، وهو ناتج الفرد المستخدم في عام ١٩٨٠، ارتفع المستوى بحلول عام ١٩٨٢ ثم اخذ ينخفض منذ ذلك الوقت حتى بلغ ١٠٢٠٠ دولار بحلول عام ١٩٨٤. وليس هناك ما يدل على ان لهذا الهبوط صلة بظاهرة العمالة الناقصة، التي تتعلق بالحالات التي يمكن فيها سحب العمال (أو اضافتهم) دون اجراء تغيير متلازم في الناتج. وفي السنة الوحيدة التي ارتفعت فيها العمالة (بحوالي ٢٧٠٠ في عام ١٩٨٢)، حدثت زيادة متزامنة في قيمة مجموع الناتج وفي نصيب الفرد منه. ونظرا لأن قيمة الناتج وصافي الدخل من المزارع بدأت تهبط في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، فقد تصرف المزارعون تصرفا رشيدا بخفض عدد الفلاحين المستخدمين بالاجر: وهبطت العمالة من ٢٩٦٠٠ في عام ١٩٨٢ الى ٢٧٥٠٠ في عام ١٩٨٤.

ولم يتغير الهيكل الاجمالي للصناعة في الاراضي المحتلة تغيرا كبيرا في السنوات الاخيرة، كما لم تتغير روابطه الخارجية. وظلت مساهمته في الانتاج المحلي ثابتة عند مستوى حوالي ٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، ولم يتغير توزيع الفروع في الوحدات(٤٩). وفي غضون ذلك، بقيت انماط التسويق في الصناعة في الاراضي المحتلة على ما هي عليه: مع اسرائيل عن طريق ارتباطات تعاقدية من الباطن حسنة الرسوخ، كانت في اساسها في المنسوجات والجلود، ومبيعات مواد البناء المنتجة في الاراضي المحتلة. ومع الاردن، من خلال واردات السمن الصناعي النباتي وزيت الزيتون والصابون واحجار البناء: والتسويق المحلي لزيت الزيتون والصابون والورق ولفافات التبغ والمنتجات الغذائية وهناك تدفقات تجارية محدودة جدا فيما بين الاراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) في كل من السلع الصناعية والسلع الاساسية الزراعية(٥٠).

والصورة التي تظهر عن الصناعة في الاراضي

المحتلة هي صورة مجموعة متنوعة من وحدات انتاجية صغيرة في معظمها. وهي وحدات كثيفة العمالة في عملياتها الانتاجية ولكنها تمتص عددا قليلاً نسبياً من مجموع العمال المستخدمين، وذات مستوى انتاجي منخفض[٥١]، ليس فيها اي من الصناعات الرئيسية او «الرائدة» او المتقدمة تكنولوجيا التي قد يتوقع وجودها في احد البلدان النامية[٥٢]. وفي حين ظلت السلطات الاسرائيلية تقيد البدء في اقامة مصانع جديدة منذ عام ١٩٦٧ لاسباب سياسية واقتصادية، وفي حين اعلنت بعض الاماكن «محظورة على مشاريع التنمية بسبب الاعمال المخلة بالامن المحلي»[٥٣]، فان السياسة الاسرائيلية ازاء الصناعة في الاراضي المحتلة سياسة لا تفي بالاحتياجات الخاصة بقطاع محلي ضعيف غير محمي ومحدود الاسواق وخاضع لهيمنة قطاع صناعي اسرائيلي قوي. «والقطاع الصناعي الفلسطيني غير قادر على الصمود امام المنافسة الاسرائيلية. وفضلا عن ذلك، كان على الصناعة ان تتنافس مؤخراً مع مؤسسات اسرائيلية واقعة في المستوطنات وتتمتع بحوافز واعانات بالغة الشأن»[٥٤].

وهناك ما يدل على ان الاتجاه النزولي في الاقتصاد الاسرائيلي وغيره من الاقتصادات في المنطقة اخذ يؤثر على القطاع الصناعي في الاراضي المحتلة. وتدل احدث الارقام المتاحة على ان مؤشر العائد الشهري للصناعة في الاراضي المحتلة، الذي كان متوسط زهاء ٩.٢ مليون دولار في عام ١٩٨٤ في الضفة الغربية، و٣.٢ مليون دولار في قطاع غزة، بدأ يتكشف عن علامات على الانحسار في النصف الاول من عام ١٩٨٥ وكان المؤشر قد هبط عن مستواه الاساسي البالغ ١٠٠ في منتصف عام ١٩٨٤ الى ٩٥ في الربع الاول ثم عاد فسجل مستوى ١٠١ بحلول منتصف عام ١٩٨٥. وبلغ الهبوط اقصاه في الاغذية والمشروبات، والجلود ومنتجات الاخشاب واحجار البناء، التي سجلت كلها هبوطا في رقم الاعمال. وفي قطاع غزة، هبط المؤشر هبوطاكثرحدة الى ٧٨بحلول منتصف عام١٩٨٥ ولم تكن توجد في غزة اي صناعة تحسن رقم اعمالها اعتبارا من منتصف عام ١٩٨٤. وحتى بل وشهد الفرع الذي يتمتع بأكبر قيمة شهرية في الناتج، وهو فرع المنسوجات والالبسة المتعاقد عليها من الباطن. هبوطا في الايراد بلغ ٤٠ في المائة في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥. وهكذا، ادى تقلص الطلب المحلي وضعف سوق التصدير وتضاؤل النشاط الصناعي الاسرائيلي، الى جعل القيود المفروضة من قبل على النمو الصناعي في الاراضي المحتلة، تشتد في السنوات الاخيرة نظرا للبيئة المفتوحة وغير المحمية المتعين على الصناعة ان تعمل فيها.

القضايا البارزة في تنمية الاراضي الفلسطينية المحتلة

يبحث هذا الفرع بعض القضايا ذات الاهمية الرئيسية للتنمية في الاراضي المحتلة ويستهدف النهج المتبع تعيين القضايا التي لا يمكن بحثها كاملا في التحليل القطاعي والتي تستحق الاهتمام، رغم ذلك. بوصفها مبعث قلق رئيسي لسكان الاراضي المحتلة وذات اهمية لتنميتها. ومن خلال هذه القضايا بين القطاعات.

يمكن القاء مزيد من الضوء على أثر السياسات الاسرائيلية في التنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة. ويدل استعراض الحالة الاقتصادية الراهنة على بروز موضوعين هما: التشعبات الاقتصادية للسياسات الاسرائيلية ازاء تفويض السلطة، والحكم الذاتي، في الاراضي المحتلة وازاء المشاكل الخاصة بمنطقة يفرض عليها الفقر في الاراضي المحتلة اي قطاع غزة. وقد نالت كلتا هاتين القضيتين اهتماما خاصا نظرا لما لهما من اهمية مباشرة وآثار طويلة الاجل في السياسة العامة.

الحكم الذاتي وتفويض السلطة والتنمية في الاراضي المحتلة

كشف التحليل الذي سبق التطورات الاقتصادية الأخيرة في الاراضي المحتلة عن عدد من المشاكل الملحة. ومن ابرز هذه المشاكل تضييق قاعدة الموارد المحلية، والاعتماد المفرط على المصادر الخارجية للدخل، والاختلالات القطاعية، وانخفاض الاستثمار الانتاجي والتدفقات غير المنضبطة وغير المواتية في التجارة وفي اليد العاملة. كما أورد ايضا شرح كيفية احتدام هذه المشاكل بسبب عدم وجود سلطة محلية قادرة على تقييم احتياجات التنمية ووضع العلاجات الملائمة. كذلك اقترح ان تحسين احتمالات التنمية في الاراضي المحتلة يتوقف على التشغيل الحر لهذه المؤسسات المحلية المفوضة بالسلطة اللازمة لتخطيط السياسات الملائمة وتنفيذها. ويبدو ان جميع المعلومات المتاحة توحي بأن السلطات الاسرائيلية لم تسمح بظهور هذه المؤسسات كما انها لم تؤد هذا الدور بنفسها. بل تعين على المؤسسات الاقتصادية المحلية وعلى اصحاب المشاريع كل على حدة التماس معونة الوكالات الدولية والمنظمات الطوعية الخاصة وكذلك التماس المعونة الاردنية والفلسطينية والمعونة المالية العربية الاخرى، في محاولة لوضع مشاريع محلية ذات طبيعة انمائية. ونظرا لعدم التناسق وعدم المركزية في نمط وضع المشاريع، والتمويل والتنفيذ، مقترنين بما تضعه الحكومة الاسرائيلية من مبادىء توجيهية محددة، كانت النتائج في ادنى الحدود وكانت مشتتة التأثير[٥٥]، ومن المؤكد ان هذه الجهود المتفاوتة وغير المترابطة لم تعوض انتفاء الجهد الانمائي العام الفعال تخطيطا وتمويلا.

وقد نالت السياسة الاسرائيلية في هذا المجال اهتماما محليا ودوليا في السنوات الاخيرة ولاسيما في ضوء الاعلانات الاسرائيلية بشأن التدابير الرامية الى تحسين، نوعية الحياة، في الاراضي المحتلة. وهذه العبارة، التي صدرت في الأصل عن مسؤولين حكوميين في الولايات المتحدة، اصبحت رمزا للنوايا السياسية التي اعلنها مسؤولون اسرائيليون منذ اواخر عام ١٩٨٤[٥٦]. وكان ينتظر ان تتضمن التدابير **اللازمة** خطوات على مستوى السلطة المحلية والخدمات الاجتماعية، وكذلك الموافقة على مشاريع التنمية مع تخفيف القيود على التمويل العربي والفلسطيني لهذه المشاريع وعلى التدفقات النقدية من الاردن[٥٧]. وقد اعتبرت معظم المصادر الفلسطينية والعربية وبعض المحللين الاسرائيليين هذا الاتجاه جزءا من «سياسة تهدئة» للاراضي المحتلة، لان السياسة الاسرائيلية في هذا الصدد استهدفت «السماح بالرفاهية الشخصية ولكن مع التقييد القسري

للتنمية المجتمعية»[٥٨]. وكان **هناك اتفاق** بين معظم المراقبين الاسرائيليين على ان السياسات الجديدة هي جزء من مبادرة سياسية شاملة تقوم بها الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بالاراضي المحتلة[٥٩]. غير ان ما يهم هو الكيفية التي وضعت بها السلطات طرائق تنفيذ هذه السياسة فيما بعد. وتدل التطورات حتى الآن على انه بالرغم من نوايا السياسة الاسرائيلية الجديدة، فان احتمالات حصول الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة على السلطة والقدرة لتخطيط وادارة تنميته الاقتصادية تظل احتمالات قاتمة.

وابتداء من اواخر عام ١٩٨٥، اقترح المسؤولون الحكوميون الاسرائيليون عدة مفاهيم ذات صلة بما سبق ذكره لوصف رأيهم في الطرائق الممكنة لتنفيذ أهدافهم المعلنة في السياسة الاقتصادية. وينبغي التشديد على ان الأمر لم يقتصر على ان هذه المقترحات كانت تخضع لظروف سياسية متغيرة، بل انها بقيت حتى الان على حالتها الاصلية، أي بقيت مقترحات لا خططا منفذة. ومع ذلك، فمن المفيد بحثها وذلك لسببين: الاول انها تدل على الخيارات التي تتوخاها السلطات الاسرائيلية للتنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة، وكذلك ان فيها بعض الخطوات الجزئية نحو تنفيذ هذه الطرائق، وبهذه الصفة فانها تستحق الاهتمام.

وقد أشير الى أول هذين المفهومين بوصفه ترتيبا لتقاسم السلطة في «سيادة مشتركة Condominium» للاراضي المحتلة بين اسرائيل والاردن وسكان الاراضي المحتلة. وان كانت المعلومات المتاحة قليلة فيما يتعلق بالجوانب العملية لهذا المفهوم[٦٠]. غير انه سرعان ما وسع عن طريق اقتراحات لفرض حكم ذاتي من جانب واحد، في بعض المناطق من الاراضي المحتلة: «وفي اطاره، سوف تنتقل المسؤولية عن الشؤون الداخلية والتعليم والصحة والمجارير والاصحاح والخدمات الاجتماعية الى المجالس المحلية..»[٦١]. غير ان الموارد المائية والتشييد والاراضي والنقل عبر الجسور والتنمية الاقتصادية ستظل تحت الاشراف الاسرائيلي المباشر[٦٢]. وقد اطلق على صيغة اخرى من هذا المخطط وصف «تفويض السلطة، أي منح السكان قدرا معينا من الحكم الذاتي الحقيقي»[٦٣]. ولم يفصل المفهوم الرسمي لهذه العملية الاخيرة، بل ان عددا من المعلقين الاسرائيليين الثقاة قدم اقتراحات تتعلق بالمشاريع والتدابير التي يتعين وضعها لاعطاء هذا المصطلح معنى ما. وتضمنت هذه الاقتراحات: صيغا مختلفة لانشاء نظام مصرفي فعال في الاراضي المحتلة، وسياسة لتصنيف الاراضي واستيطانها اقل اضرارا بالسكان الفلسطينيين، وتشجيع الاستثمار الخاص الاجنبي، وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بالسلطة المحلية والادارة[٦٤]. ووقف **تشييد** المستوطنات وبناء الطرق، وتعيين موظفين فلسطينيين في الادارات المحلية وايجاد هيكل أساسي للصناعة المحلية[٦٥] «تمكن المجتمع المحلي العربي من تكثيف نشاطه الاقتصادي، بما في ذلك انشاء مصارف محلية واستثمار رأس المال الخارجي في الصناعة وفي الهياكل الاساسية»[٦٦] وتضمنت التدابير الاخرى المقترحة توسيع نطاق المعونة الاسرائيلية المقدمة

للتنمية الاقتصادية وتشجيع زيادة صادرات الاراضي المحتلة الى البلدان العربية[٦٧]. واحدث **صيغة** تدرسها الحكومة الاسرائيلية الآن **هي تطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد، أو تفويض** السلطة، في قطاع غزة وحده (في مقترح اطلق عليه غزة اولا)، وذلك من خلال تدابير مماثلة للتدابير الوارد وصفها أدناه تتضمن الموافقة على مشروع مقترح لاقامة مصنع لتجهيز الحمضيات في غزة[٦٨].

ويدل اعلان النية على الشروع في هذه التدابير على ان السلطات الاسرائيلية تدرك ان سياستها الاقتصادية ازاء الاراضي المحتلة لم تف بالحد الادنى من الاحتياجات اللازمة لتنمية هذه الاراضي. ومن الجدير بالذكر ان المطلب الاساسي المحدد اعلاه، اي وجود قدرات وسلطات للتنمية الاقتصادية المحلية والحرية في وضعها موضع العمل، هو أمر لم تتطرق اليه المقترحات الواردة اعلاه. بل ان الجانب الحاسم من تخطيط التنمية وتنفيذ المشاريع في الاراضي المحتلة يظل، رغم اي تغييرات اخرى قد تحدث في السياسة، حكرا على القوة المحتلة، مع ترك مجال قليل او عدم ترك اي مجال كان للمؤتمرات والمصالح المحلية كي تمارس تأثيرها على تلك العملية. كذلك لا يبدو لاسباب خارجة عن عملية التنمية نفسها، ان «الحكم الذاتي» او «تفويض السلطة» او اي صيغ اخرى تنفذ الآن بهذه الصفة. بل ان هناك خطوات مشتركة معينة قد اتخذت لتخفيف بعض القيود المفروضة على التدفقات النقدية، كما ان هناك محاولات، وان جانبها النجاح الى مدى كبير بذلت لتعيين بعض الفلسطينيين لتولي بعض السلطات والادارات المحلية، ووفق على بعض المشاريع التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي، والتي سبق ان اقترنت بالرفض[٦٩]. وفي غضون ذلك، شرعت السلطات في جهد يرمي الى تأمين قيام برنامج الامم المتحدة الانمائي وحكومة الولايات المتحدة بتمويل مشاريع موجهة للتنمية في الاراضي المحتلة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار[٧٠]. وهذه المبادرة الاخيرة تستحق المزيد من البحث لمعرفة ما اذا كانت هذه الخطوات تمثل اي انطلاق ذي شأن عن السياسة السابقة، فمن جهة وفي حين ان الجهد المبذول من جانب السلطات لجمع الاموال هو الاول من نوعه، الا ان اسرائيل نفسها لن تقدم اي شيء من المبلغ المقترح لان المسؤولين يدعون ان اسرائيل «ليست لديها الاموال للبدء في هذه المشاريع»[٧١]. كما ان تمويل المشاريع، وبعضها مشاريع انتاجية ولكن معظمها يتعلق بالهيكل الاساسي، لن يقبل الا بمقتضى شروط معينة. ووفقا لما يقوله منسق الحكم العسكري لشؤون الاراضي المحتلة، «ان المعونة لن تكون مقبولة ما لم تكن غير متعارضة مع مصالح (اسرائيل) الاقتصادية والأمنية..»، كما ان المعونة «لن تذهب الى صناعات تنافس المصنوعات الاسرائيلية»[٧٢]. وعلى نفس القدر من الاهمية ما ورد من تاكيد ان المشاريع المقترحة «.. لا تشكل اي خطة شاملة للتنمية الاقتصادية للاراضي. وان اسرائيل ستبحث المشاريع على اساس كل حالة بمفردها، ثم تترك تنفيذها للفلسطينيين في الاراضي المحتلة وللوكالة المشتركة»[٧٣].

ومما له دلالة، من ثم، ان السلطات لا تزمع، فيما يبدو، اجراء التغييرات المؤسسية وفي

السياسة العامة اللازمة لتشجيع التنمية الاقتصادية. وان من غير المحتمل للتدابير المزمع اتخاذها ان تغير المنهج غير المخطط وغير المنسق لتحقيق التنمية، ذلك النهج الذي ظل يسم السنوات الماضية. والاهم من ذلك، ان السلطات اكدت بقاء المبادىء التوجهية في السياسة العامة وبقاء اعتبارات المصالح الاسرائيلية على ما هي عليه. وان اسرائيل ليست لديها أي نية لتحمل تكلفة التنمية في المناطق المحتلة. وفي غضون ذلك، يستمر تنفيذ الخطط الاسرائيلية في الاستيطان والاستثمار الصناعي في الاراضي المحتلة. وان السيطرة الفلسطينية على الهياكل الاساسية مثل الامداد بالطاقة الكهربائية المحلية والمواصلات السلكية واللاسلكية تواجه على نحو متزايد الادماج في الشبكة الاسرائيلية. كما ان بناء شبكات الطرق المصممة لخدمة انماط الاستيطان اليهودي ومصالح اسرائيل الامنية، مستمر لا يفت في عضده شيء[٧٤].

قطاع غزة وجذور الافتقار في الاراضي الفلسطينية المحتلة

تاثرت الاتجاهات المثبطة للتنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة بمجموعة العوامل التي ذكرت منذ البداية، وهي، الموارد الموجودة، وديناميات التطورات الاقتصادية الاسرائيلية والعربية، والسياسة الاسرائيلية ازاء الاراضي المحتلة. واذا كان من الممكن اعتبار التنمية الاقتصادية للاراضي المحتلة ككل مقيدة بآثار الاختلال الاسرائيلي وبالظروف التي ادت الى ذلك. فان قطاع غزة يمثل عندئذ تجسيدا مثيرا للانتباه للعوائق الموضوعة. ويستعرض هذا الفرع بايجاز **الحالة** السائدة. في قطاع غزة، ويبرز الجوانب التي ينفرد بها، والتي ينبغي دراستها في اي تحليل لمشاكل التنمية واحتمالاتها في الاراضي المحتلة. ومن المهم تركيز الانتباه على هذا الموضوع سواء لما يتمتع به من اهمية خاصة وتفرد خاص، اونظرا لما لقطاع غزة من وزن في التنمية الشاملة للاراضي المحتلة. وفي الصدد الاخير، يجدر التذكير بالنقطة التي اثيرت من بداية الامر حول مشاكل تحليل وحدة اقتصادية (الاراضي المحتلة) توجد نتيجة لعوامل غير اقتصادية.

وقد اعترف مؤخرا عدد من المراقبين والمحللين[٧٥] بالمركز الخاص لقطاع غزة وفي حين ان المعايير الرئيسية لتصنيف القطاع في عداد اقل الاقتصادات نموا غير منطبقة الا ان القطاع، من حيث معظم المؤشرات، يكون اقل جزئي الاراضي المحتلة نموا وهو قريب من ادنى هامش للبلدان والمناطق النامية[٧٦]. ومن جوانب كثيرة، تزداد نقاط الضعف في اقتصاد الاراضي المحتلة بنقاط الضعف الخاصة الموجودة في اقتصاد قطاع غزة.

ومنذ عام ١٩٨٠ والناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة يهبط بمعدل سنوي بلغ متوسطه ٣ في المائة. وهو اتجاه أشد بروزا من الاتجاه الملاحظ في الضفة الغربية[٧٧]. وهذا في المقام الاول نتيجة هبوط سنوي في الناتج الزراعي. سجل معدلا سلبيا بلغ متوسطه زهاء ٤ في المائة منذ عام ١٩٧٨ ولم يكن النمو في الصناعة التحويلية وفي الخدمات قويا بما يكفي للتعويض عن ذلك. وفي عام ١٩٨٤ كان نصيب كل من الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ١٦ في المائة و ١١ في المائة على التوالي حيث بلغ نصيب الفرد

في الناتج المحلي الاجمالي ٥٥٥ دولارا، وهو أدنى نقطة بلغها منذ سنوات عديدة، وأدنى من نصيب الفرد في الضفة الغربية بزهاء ٣٠٠ دولار. وقد بدأ يحدث هذا الهبوط اعتبارا من عام ١٩٨٠ حيث اخذ يهبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سنوي زاد متوسطه على ٢ في المائة. وفي عام ١٩٨٤، كان قطاع غزة، الكثيف السكان، يمثل ٣٩ في المائة من مجموع سكان الاراضي المحتلة، و٦ في المائة من مساحتها، و٢٦ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي. واعتماد القطاع على موارد الدخل الخارجية متجل في نصيب دخل عوامل الانتاج القادمة من الخارج من الناتج القومي الاجمالي وهو ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٤ مقابل ٢٤ في المائة في الضفة الغربية. وبالمثل، فان العجز في ميزان مدفوعات قطاع غزة هو اكثر بروزا من العجز في ميزان مدفوعات الضفة الغربية. كما ان صافي الفائض الضئيل في السلع والخدمات الذي كان موجودا قبل عام ١٩٨٤ تحول الى عجز في تلك السنة وكان ذلك في المقام الاول نتيجة الهبوط الذي حدث في مدفوعات الخدمات التي هي اجور في معظمها وبعد ان كان القطاع في مركز يتمتع فيه بفائض كلي بلغ ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣. فقد سجل عجزاً بلغ ١٦ مليون دولار في عام ١٩٨٤. وكان السبب في ذلك ما حدث من هبوط في فائض الدخل من الاجور، من ٢٤٨ مليون دولار الى ٢١٧ مليون دولار، بصورة متزامنة مع ارتفاع عجزه التجاري من ١٥٠ مليون دولار الى ١٦٣ مليون دولار بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤.

ومما اعاق المكاسب التي كان يمكن ان تجنيها الاراضي المحتلة من نمو صادرات الضفة الغربية، ولو نموا متدنيا، منذ عام ١٩٧٨، الهبوط الذي حدث في صادرات قطاع غزة في الفترة نفسها. ولما كانت نسبة السلع المصدرة من قطاع غزة الى اسرائيل اكثر مما هي في الضفة الغربية (٨٣ في المائة مقابل ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٤)، فليس من المفاجيء ان تهبط الصادرات في ضوء التباطؤ في الاقتصاد الاسرائيلي. ومن المهم ان يلاحظ مدى انعزال قطاع غزة والضفة الغربية عن بعضهما من حيث تسويق الناتج الزراعي فمعظم امدادات القطاع من السلع الزراعية تنتج محليا. بينما جميع ما تبقى تقريبا هو اسرائيلي المنشأ والحالة مماثلة لذلك في الضفة الغربية التي تستهلك قدرا كبيرا من انتاج قطاع غزة. ويحول الانتاج والاسواق الاسرائيلية دون وضع اي ترتيبات هامة للتسويق المشترك بين المنطقتين.

ومنذ عام ١٩٨٠ حتى الآن مر قطاع غزة بمستوى ثابت لا بأس به في مجموع قيمة ناتجه الزراعي ولهبوط نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي. وبمستوى ثابت نسبياً لدخل المزارعين الزراعي المنشأ. وساعد تناقص العمالة الزراعية في القطاع على تعزيز قيمة ناتج الشخص الواحد المستخدم وحافظ على ثبات صافي نصيب الفرد (للمزارع الواحد) من الدخل الزراعي في تلك الفترة. وتمكن أصحاب المزارع، عن طريق تسريح العمال الأجراء، من الصمود في وجه كساد المبيعات الزراعية ومن تحسين هوامش ارباحهم (اي قيمة الناتج بعد تنزيل تكاليف المدخلات والأجور)، في حين ظل المستوى المطلق للارباح ثابتا. ومع ذلك فلا يزال تأزم

الحالة في الزراعة متجليا بعدد من الطرق. ففاكهة الحمضيات، التي هي مصدر كسب تصديري مستديم لقطاع غزة، ظلت في هبوط دائم منذ اوائل العقد، حيث اقتلعت اشجار كثيرة وحيث بدأ انتاج الاشجار الموجودة في الهبوط[٧٨]

. وعلى الرغم من استغلال المساحة المذكورة جزئياً لانتاج الخضروات، فان أسواق هذه المحاصيل غير موجودة الا في اسرائيل، في حين ان الصادرات من فاكهة الحمضيات هيأت للقطاع درجة كبيرة من الاستقلال عن السوق الاسرائيلية. وافادت كمصدر للقطع الاجنبي. كذلك فان صيد الاسماك في قطاع غزة، الموروث عن صناعة الاسماك الفلسطينية لفترة ما قبل عام ١٩٤٨، يواجه مشاكل خطيرة بسبب القيود التي تفرضها السلطات على مناطق الصيد، وبسبب الضغوط من صناعة الاسماك الاسرائيلية[١٩]. وكان محصول الاسماك للفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ لا يزيد على ثلث محصوله في نفس الموسم للفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ (تشرين الاول / اكتوبر ـ حزيران / يونيه). كما ان الرقم للسنة كلها سيكون في أغلب الاحتمالات ادنى من النقطة المتدنية التي بلغها في الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ وهي ٨٤٠ طنا.

والارقام عن متوسط الايراد الصناعي الشهري للقطاع في عام ١٩٨٥ تبين هبوطا حادا في جميع الفروع. كما وردت الاشارة الى ذلك في الفصل الاول. ويمكن لهذا الهبوط، مقترنا باستمرار الهبوط الزراعي، أن يساهم في جعل الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة في مستوى أدنى من ذلك ايضاً في عام ١٩٨٥. والصناعات التقليدية الذائعة الصيت فيما مضى. كالفخار والنسيج، افسحت الطريق في السنوات الاخيرة للمنسوجات الضيقة النطاق والمتعاقد عليها من الباطن. والورشات ذات الصلة بالملبوسات والتشييد التي تتعامل اساسا مع مؤسسات صناعية اسرائيلية.

ونظرا لأن الهيكل الأساسي الصناعي في قطاع غزة أضعف في ذاته، ولأن ثمة قطاعا زراعيا أكثر اعتمادا على الصادرات الى اسرائيل مما هو الحال في الضفة الغربية. فقد كانت نسبة القوة العاملة المستخدمة في اسرائيل اكبر منها في حالة الضفة الغربية[٨٠]. وفي حين ان هذه النسبة ارتفعت في الضفة الغربية من ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم هبطت ثانية الى ٣١ في المائة في منتصف عام ١٩٨٥. فان الارقام بالنسبة لقطاع غزة كانت ٤٣ في المائة في عام ١٩٧٩. ثم ازدادت الى ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٤ وبقيت على هذا المستوى خلال النصف الاول من عام ١٩٨٥ وبينما اخذ عدد عمال الضفة الغربية، المستخدمين في اسرائيل، في الهبوط في عام ١٩٨٤، فان عدد عمال قطاع غزة المستخدمين في اسرائيل تكشف عن زيادة طفيفة وهكذا، فان المعدل الرسمي للبطالة في قطاع غزة بقي منذ السبعينات ادنى كثيراً من المعدل الرسمي للبطالة في الضفة الغربية. غير ان القوة العاملة المهاجرة من قطاع غزة تختلف عن القوة العاملة المهاجرة من الضفة الغربية من حيث درجة استخدامها في الزراعة والتجارة والنقل والخدمات في اسرائيل. كذلك في ارتفاع نسبة الاسر الكبيرة المتعين اعالتها والتي لا تضم الا عائلا واحدا في الاسرة. وعلاوة على ذلك. فان عدد

المهاجرين من قطاع غزة ممن يعملون في المزارع هو اقل ايضاً من مثيله في الضفة الغربية، وذلك نظراً لاحتوائه على نسبة اكبر من سكان مخيمات اللاجئين او الفلاحين الذين نزعت ملكيتهم.

ولا يمكن في هذا الاستعراض تغطية جميع جوانب انخفاض التنمية في غزة، ولاسيما الجوانب التي تتصل بالهيكل الأساسي والتطور المؤسسي والهيكل الاجتماعي. فقطاع غزة، على عكس الضفة الغربية، اكثر استلفاتا للنظر بفقر قاعدة موارده الطبيعية وبارتفاع درجة كثافة سكانه ارتفاعا مطلق العنان، وافتقاره الى قطاع للسياحة المحلية والتجارة المتقدمة. وازدياد درجة انعزاله عن العالم العربي، وضعف مستوى السلطة البلدية والمحلية والخدمات الاخرى، بما في ذلك مؤسسات البحث والمؤسسات الاكاديمية. وكان الهيكل الاجتماعي لقطاع غزة أعمق تأثراً بالنتائج التي ترتبت على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولديه نسبة من اللاجئين الذين قدموا من فلسطين في عام ١٩٤٨ والتي يتكون منها سكانه تفوق النسبة الموجودة في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، وفي حين يستطيع سكان الضفة الغربية الاستفادة من حيازة الجنسية الاردنية الكاملة، فان معظم سكان غزة تقريبا لا يزالون عديمي الجنسية ولا يملكون الا وثائق السفر الخاصة باللاجئين وهذه العوامل جميعها كان لها دور في ايجاد ظروف وهياكل وعلاقات تحدق بها مجموعة من مشاكل لا تزال تتطلب الاهتمام الدولي. وهذا الاهتمام يمكن ان يؤدي كما يؤمل، لا الى تحسين الظروف الحالية فحسب ولكن ايضا الى اقامة أسس سليمة ودائمة تقوم عليها آخر الأمر التنمية الاقتصادية ورخاء سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة في المستقبل.

الهوامش

(١) تشكك مراقب اسرائيلي من الثقات في سلامة التعويل على مصادر البيانات الرسمية، واصفاً مؤشرات الاقتصاد الكلي للاراضي الفلسطينية المحتلة بأنها مؤشرات «خير ما يقال فيها أنها غير دقيقة واسوأ ما يقال فيها أنها مضللة». مضيفا أن «الحسابات الوطنية للأراضي ليس لها أساس اقليمي» بسبب ضم الارقام المتعلقة بالمستوطنين اليهود في الاراضي الفلسطينية المحتلة الى ارقام الاقتصاد الاسرائيلي. انظر م. بنفينستي:

M Benvenisti 1986 Report Demo - graphic. economic. legal. social and political developments in the West Bank

(القدس، مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية، ١٩٨٦) الصفحة ٥. وثمة قصور اضافي ينبع من حذف البيانات المتعلقة بالقدس الشرقية في السلسلة الاحصائية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وترد هذه البيانات كجزء من السلسلة الاحصائية الرسمية للاقتصاد الاسرائيلي. وهي بذلك غير متاحة بشكل جاهز للتحليل.

(٢) أ. منصور، A.Mansour, Palestine Une economie de résistance en Cisjordanie et à Gaza (Paris. Harmattan, 1983)

(٣) للاطلاع على بيان كامل ومستكمل لعمل الادارة العسكرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. انظر مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية West Bank Handbook. (Jerusalem, WBDBP 1986)

(٤) معلومات مجمعة من قوات الدفاع الاسرائيلي. مناشير واوامر وتعيينات. منطقتا يهودا والسامرة وقطاع غزة (العدد ١ ـ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ـ).

(٥) يمكن العثور على مثال على التوحيد القائم بين التشريع الاقتصادي لاسرائيل وللاراضي الفلسطينية المحتلة في عملية التنسيق الجاري المتدرج للنظام الضريبي للاراضي كي يتمشى مع النظام الضريبي السائد في اسرائيل.

(٦) Jerusalem Post ١٥ شباط / فبراير ١٩٨٥.

(٧) وهذا يتبين من امكانية تسويق جميع الانتاج الزراعي الاسرائيلي في الاراضي المحتلة في حين انه ليست أمام المزارعين الفلسطينيين سوى فرصة محدودة فحسب لادخال انتاجهم في السوق الاسرائيلية، انظر الفرع واو ادناه.

(٨) تتفاوت بالطبع مرونة الطلب الاسرائيلي على اليد العاملة الفلسطينية في مجال التشييد مثلا بالمقارنة الى مرونة الطلب على السلع الصناعية الجاهزة جزئياً للاراضي بتفاوت ارتباطها بمختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي. وهكذا يحدث الازدهار والانحسار آثاراً مختلفة في كل من السوقين (سوق العمل وسوق التصدير الصناعي). فمثلا يحتمل في فترات الانحسار ان تتأثر بها اليد العاملة الفلسطينية في مجال التشييد قبل قطاع التعاقد من الباطن للنسيج والملبوسات بالاراضي وهو قطاع يرتبط بقطاع التصدير الصناعي الاسرائيلي الاكثر اهمية. وكلما ازداد الانحسار وطاة ازداد تاثر قطاعات اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة (التعاقد من الباطن، الصادرات الزراعية، الخدمات الخاصة) اعتمادا على مدى اهميتها للانشطة الاقتصادية الاسرائيلية الرئيسية. ويزيد من تعقيد هذه العملية ما تحدثه من اثر مضاعف على مستويات الاستهلاك في الاراضي (للبضائع المحلية والمستوردة) نتيجة هبوط الدخل من العمل في اسرائيل. ويساعد هذا المثل في توضيح مدى تأثر الاحوال الاقتصادية في الاراضي تأثراً مباشراً بالتقلبات في الاقتصاد الاسرائيلي. هذا ان لم تحدد هذه التقلبات مصير تلك الاحوال.

(٩) انظر على سبيل المثال ت. عبد الجابر (T. Abdul Jaber) ،العائدون من حقول النفط، (عمان، منتدى الفكر العربي ١٩٨٦) (بالعربية).

(١٠) لا يمكن، على التدقيق، فصل مسألة التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عن المسائل غير الاقتصادية الاوسع نطاقا والمتمثلة في تقرير المصير والسيادة وتعزيز المصالح الوطنية التي تشكل الشرط الادنى لتشغيل اي اقتصاد وطني. ولئن لم يكن لهذا التقرير، ولا من مقاصده، ان يناقش هذا المعوق الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الاراضي، فان تحليل الاوضاع والاتجاهات الاقتصادية الجارية يجب ان يعترف بها كجزء من أي جهد يبذل لتحسين الاوضاع وحل المشاكل.

(١١) الارقام الواردة في هذا الفرع، ما لم يذكر غير ذلك، محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل. **احصائيات منطقة يهودا والسامرة وغزة** (القدس، مكتب الاحصاء المركزي)، المجلد الخامس عشر، الرقم ٢، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥، الصفحات ٧٢ ـ ٧٣ و ٧٩ ـ ٨٠. ومن اجل تسوية التقلبات الدورية وتوفير تحليل اوضح للاتجاهات، تحسب معدلات النمو الواردة في هذا التقرير كمتوسطات للتغيرات الكمية السنوية عن العام السابق (متوسطات متحركة لعامين) استنادا الى الاسعار الثابتة لعام ١٩٨٦، ما لم يذكر غير ذلك.

(١٢) ارقام عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ مستمدة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، **الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥** (Statistical Abstract of Israel. 1985) (القدس، مكتب الاحصاء المركزي، ١٩٨٥) الصفحة ٧٠٨.

(١٣) انظر R Meron, Economic Development in Judea, Samaria and the Gaza District 1970 - 80 (Jerusalem, Bank of Israel, 1983)

(١٤) تم حساب ارقام الدولارات الامريكية حسب متوسط اسعار الصرف السنوية للشاقل الاسرائيلي، في صندوق النقد الدولي، «الاحصائيات المالية الدولية» (International Financial Statistics) (واشنطن دي. سي، صندوق النقد الدولي، ١٩٨٥).

(١٥) الارقام في هذا الفرع محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، «احصائيات منطقة يهودا والسامرة وغزة» (القدس، مكتب الاحصاء المركزي)، المجلد الخامس عشر، الرقم ٢، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥، الصفحتان ٧٣ و ٨٠.

(١٦) توضح المعادلات التالية الصلة بين مختلف المكونات على النحو الوارد ادناه. ولا تتقيد الحسابات والتسميات تقيداً

صارماً بالمحاسبة النموذجية للدخل القومي:

GPY GDP FI G PT,

GDPY GPY T,

GDPY GDP FI G PT (T).

حيث

GDPY الدخل الخاص الاجمالي المتاح

GPY الدخل الخاص الاجمالي

GDP الناتج المحلي الاجمالي

FI دخل عوامل الانتاج (من العمل في اسرائيل والخارج)

G تحويلات واعانات السلطة الحكومية والمحلية

PT التحويلات الخاصة من الخارج

T ضرائب غير مباشرة على الانتاج، وضريبة الدخل وتحويلات اخرى الى السلطات الحكومية والمحلية.

(١٧) في الفترة ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ هبطت التحويلات الخاصة، ومعظمها من مصادر اردنية وفلسطينية وعربية اخرى، فضلا عن التحويلات القادمة من اقارب، الخ، من ٩٦ مليون دولار الى ٨٤ مليون دولار.

(١٨) يلاحظ مع ذلك انه في حين ازداد الناتج المحلي الاجمالي من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٤، فقد شهد معدل نموه اتجاها هبوطياً في الاعوام الاخيرة.

(١٩) الارقام في هذا الفرع عن استخدام الموارد والناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي وتكوين راس المال المحلي ومعدلات التضخم محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، «احصائيات منطقة يهودا والسامرة وغزة» (القدس، مكتب الاحصاء المركزي)، المجلد الخامس عشر، الرقم ٢، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥، الصفحات ١٥ ـ ٢٦ و٦٧ و٧٠ و٧٣ ـ ٧٤ و٧٧: اما ارقام السكان المستخدمة في حساب البيانات للفرد فمستمدة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، «الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥» (القدس، مكتب الاحصاء المركزي، ١٩٨٥)، الصفحة ٧٠٣: وتستمد الارقام المقارنة للناتج المحلي الاجمالي للفرد من الاونكتاد Handbook of international trade and development statistics، ملحق ١٩٨٥، (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع E F 85.11 D 12) الصفحات ٤١٦ ـ ٤٢١.

(٢٠) لاغراض هذا التحليل، يمثل الناتج المحلي الاجمالي للفرد مؤشرا على قدرة الاقتصاد على دعم سكانه ادق كثيرا من الناتج القومي الاجمالي للفرد الذي يعكس عوامل اخرى غير القوة الانتاجية المحلية. كما تركز السلسلة الاحصائية الدولية على الناتج المحلي الاجمالي كمعيار اكثر تمثيلا للدخل القومي.

(٢١) من الصعب تحديد النسبة اذ ان أرقام الانفاق في الاراضي الفلسطينية المحتلة تظهر كجزء من المعاملات الشاملة في ميزانية الحكومة الاسرائيلية. ان شبكات الطرق والمياه والكهرباء وغيرها تستهدف عموما خدمة المستوطنات الاسرائيلية وحدها. وقلما تعود منها فوائد مباشرة على السكان الفلسطينيين.

(٢٢) Benvenisti المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٢٣) الارقام في هذا الفرع محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، «الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥» (القدس، مكتب الاحصاء المركزي، ١٩٨٥)، الصفحة ٧١٢.

(٢٤) Jerusalem Post، ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٦.

(٢٥) الارقام التجارية الواردة في هذا الفرع مستقاة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، «احصاءات منطقة يهودا والسامرة وغزة» (القدس، مكتب الاحصاء المركزي)، المجلد الخامس عشر، الرقم ٢، الصفحتان ٦ ـ ٧؛ مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، «الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥» (القدس، مكتب الاحصاء المركزي، ١٩٨٥)، الصفحة ٧١٣؛ مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل Administered Territories Statistics Quarterly (القدس، مكتب

الاحصاء المركزي)، المجلد الحادي عشر، تموز / يوليه - ايلول / سبتمبر ١٩٨١، الصفحتان ٦ - ٧؛ مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، «الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٤» (القدس، مكتب الاحصاء المركزي، ١٩٨٤).

(٢٦) بعض المحاصيل النقدية الناتجة في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي قد تنافس الانتاج الاسرائيلي (الخيار، الطماطم، الباذنجان، البطيخ، الخ).

(٢٧) تقلب هذا الرقم بين ٦٠ في المائة و٧٤ في المائة ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤.

(٢٨) منذ منتصف السبعينات كانت الاراضي الفلسطينية المحتلة تشغل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية فقط كمستورد للبضائع الاسرائيلية. وباستبعاد الصادرات الاسرائيلية من الماس الى الولايات المتحدة تكون الاراضي المحتلة هي اكبر سوق وحيد للصادرات الاسرائيلية. انظر F. Gharaibeh, The Economies of the West Bank and Gaza Strip (Boulder, West - view Press, 1985), P.110.

(٢٩) Benvenisti المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٣٠) البيانات في هذا الفرع محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، احصائيات منطقة يهودا والسامرة وغزة، (القدس، مكتب الاحصاء المركزي)، المجلد الخامس عشر، الرقم٢، الصفحات ٢٧ و١٨٢ و١٨٤ - ١٨٥، ومكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، «الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥ (القدس، مكتب الاحصاء المركزي، ١٩٨٥)، الصفحة ٧٢٥.

(٣١) تشكل مصر والاردن واليمن بلدانا عربية ثلاثة استفادت من هذه العملية في الاعوام الاخيرة. ويتعين ملاحظة ان الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ليسوا، على وجه الدقة، «مهاجرين»، اذ هم يقيمون في الاراضي الفلسطينية المحتلة ويعملون في اسرائيل - والاصح وصف هذه العملية باليد العاملة المتنقلة.

(٣٢) للاطلاع على بحث واضح المعالم لانماط الهجرة من الاراضي المحتلة واسبابها وآثارها الاقتصادية، انظر S.Gabriel and E.Sabatelom "Palestinian migration from the West Bank and Gaza: Economic and demographic analyese". Economic Development and Clutural Changes, Vol. 34, No. 2, January, 1986.

(٣٣) تدل المقارنات بالتقلبات الموسمية في العام السابق على هذا الاحتمال: وكان معدل البطالة في منشأ الانحسار في اسرائيل، اعلى بوجه عام منه في الاراضي المحتلة طوال الفترة، ومن الجدير بالذكر ان المصادر الفلسطينية المحلية تورد مستويات من البطالة اعلى من المستويات التي تذكرها التقارير الرسمية Benvenisti المرجع المذكور، ص(١١). وللاطلاع على مناقشة موحية لارقام البطالة صدرت حديثا، انظر International Labour Conference, Report of the Director General on the Situation of Workers in the Occupied Arab Territories, 72nd session, (Geneva, ILO, 1986), pp. 20 - 21.

(٣٤) انظر، على سبيل المثال Women likely to be next victimes of unem-ployment, Jerusalem Post, 19 January 1986 ومن بين العمال الاجانب الاخرين في البلدان العربية المنتجة للنفط، كان الفلسطينيون بين اوائل ضحايا تخفيض النفقات والعمالة.

(٣٥) بالنظر لهذه الازمة ولطبيعة الاتجاهات في تنمية الموارد البشرية المحلية (الجامعات ومؤسسات التدريب التقني، الخ)، كانت هناك نسبة متزايدة من خريجي التعليم العالي في عداد القوة العاملة غير المستخدمة في الاراضي المحتلة. انظر، على سبيل المثال، Arab Graduates Club Unemployed Graduates in the West Bank and Gaza Strip, a Statistical Bulletin, Jerusalem, 1985 (in Arabic)

(٣٦) يرد بحث هذه القضايا، ادناه.

(٣٧) لا تناقش في هذا التقرير الخصائص الاخرى، بما في ذلك سمات الحيازة والتوظف والسمات الديموغرافية (التعليم / العمر / الجنس).

(٣٨) تدل البيانات الواردة عن الربعين الاولين في عام ١٩٨٥ على مستوى أدنى من مستوى نفس الفترة في عام ١٩٨٤، مما يمثل متوسطا سنويا اكثر انخفاضا. وليس من الممكن، لسوء الحظ، تحليل خصائص العدد غير المحدد من عمال الاراضي المحتلة الذي كان يعمل سابقا في البلدان العربية والذي ادت عودته الى الاراضي المحتلة في السنوات الاخيرة الى

تفاقم حالة العمالة المحلية.

(٣٩) تشير الارقام التالية جميعها الى بيانات عام ١٩٨٤.

(٤٠) **العمال العاملون في المجالات العلمية والمهنية والادارية وعمال المبيعات.**

(٤١) لما كان من الممكن استعراض الحالة في جميع القطاعات، فقد ركز الاهتمام على الزراعة والصناعة. والارقام الواردة عن الزراعة مستمدة من: **الاونكتاد**، استعراض الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة (TD/B/1065) ومن مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، احصاءات منطقة يهودا والسامرة وغزة، مكتب الاحصاء المركزي)، المجلد الخامس عشر، الرقم٢ الصفحات ٩٧ - ١٠٣ و١٠٧؛ ومكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، **الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٤** (القدس، مكتب الاحصاء المركزي) صفحة ٧٦٩. وأرقام العمالة محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، **الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥**، الصفحة ٧٢٥. والبيانات الصناعية محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، **احصاءات منطقة يهودا والسامرة وغزة** (القدس، مكتب الاحصاء المركزي) المجلد الخامس عشر، الرقم٢، الصفحات ٣٩ - ٤٢ ومن مكتب الاحصاء المركزي، **الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥** (القدس، مكتب الاحصاء المركزي) الصفحتان ٧٣٦ - ٧.

(٤٢) وتتكون هذه المدخرات من الانتاج المحلي والنشاط التجاري وتحويل المدفوعات ومن العمالة خارج الاراضي المحتلة. وينحو عدم وجود آلية محلية لتخطيط التنمية المركزية تكون لها سلطة معالجة مشاكل الاسكان بطريقة منظمة، الى اخضاع نشاط البناء الى اهواء المضاربة في العقارات والتقلبات في النشاط الاقتصادي الاقليمي والى جهود الفلسطينيين للاحتفاظ بوجود في الاراضي المحتلة من خلال بناء منازلهم الخاصة وامتلاكها.

(٤٣) ليس هناك اي دليل على ان هذا الانحسار خفض الانتاجية الزراعية في المدى القصير لانه تبين ان بعض العمال المهاجرين يتركون الزراعة لاسباب لا تعود بالضرورة الى البطالة بل تعود ايضا الى فرص تحسين الدخل عن طريق العمل في اسرائيل.

(٤٤) Benvenisti المرجع المذكور، الصفحتان ٩ - ١٠.

(٤٥) United States, Department of State, Country Reports on Human Rights Practices for 1985 (Washington D.C., 1986) P.1276

(٤٦) Benvenisti المرجع المذكور، ص٩.

(٤٧) United States, Department of State المرجع المذكور ويذكر هذا المصدر ايضا، ان الفلسطينيين اقصوا، وفقا لبعض الحسابات، من استخدام مساحة تقارب ٥٠ في المائة من مساحة الارض في الضفة الغربية و١٥ في المائة من قطاع غزة، نصفها تقريبا خال وقاحل في الوقت الحاضر.

(٤٨) حسبت هذه الارقام من الاسعار الجارية لشهر نيسان / ابريل من كل عام، محولة بالدولار، وفقا لسعر الصرف السائد في ذلك الشهر.

(٤٩) هناك تناقض حاد بين بعض البيانات، ولاسيما عن توزيع الفروع، يرد في المصدرين الرئيسيين عن هذا الموضوع وهما: البيانات التي نشرها مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل في احصاءات منطقة يهودا والسامرة وغزة، والبيانات التي نشرتها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في دراسة استقصائية للصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (فيينا، اليونيدو، ١٩٨٤).

(٥٠) ترد مناقشة هذا الموضوع ادناه، في سياق استعراض الظروف في قطاع غزة.

(٥١) لوحظ في دراسة اسرائيلية حديثة، ان مجموع ناتج الصناعات مجتمعة (في الاراضي المحتلة) يبلغ ١٥٠ مليون دولار تقريبا - وهو ما يساوي انتاج مؤسسة متوسطة الحجم في الولايات المتحدة،. وردت في Israel Economist كانون الثاني / يناير ١٩٨٦، ص١٦.

(٥٢) انظر **الاونكتاد**، الوثيقة TD/B 1065 الصفحات ١٦ - ٢٠.

(٥٣) **الولايات المتحدة**، وزارة الخارجية، المرجع المذكور.

(٥٤) Benvenisti المرجع المذكور، ص ١١.

(٥٥) يقال ان نمط الموافقة الرسمية على مقترحات مشاريع المنظمات الطوعية الخاصة في الولايات المتحدة يدل على تخذيل من جانب اسرائيل للمشاريع الانتاجية تفضيلا لمشاريع البنية الاساسية والمشاريع الموجهة للخدمة الاجتماعية بغية تقليل عبء الميزانية عن كاهل السلطات الاسرائيلية.
(M.Benvenisti. United States Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1977 - 83) ,(Palestinian Sector) (Jerusalem, West Bank Data Base Project. 1984).

(٥٦) نفس المرجع، الصفحتان ١ ـ ٢.

(٥٧) Haaretz ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ (بالعبرية).

(٥٨) Benvenisti. United States Government Funded ... opinions on the subject of a group of academics and community leaders from the territories were published in Sawt la Bilad. 17 November 1984(in Arabic)

(٥٩) انظر comments in Haaretz. 12 October 1984. 22 October 1984. Maariv. 23 October 1984. Al hamishmar. 26October 1984 (in Hebrew).

(٦٠) نشرت بعض التفاصيل في Haaretz ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ (بالعبرية): وانظر ايضا ش. افنيري، في Jerusalem Post ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦.

(٦١) Al Hamishmar ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦.

(٦٢) Davar ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٦ (بالعبرية).

(٦٣) Jerusalem Post ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٦.

(٦٤) Jerusalem Post ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦.

(٦٥) Jerusalem Post ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٦.

(٦٦) Jerusalem Post ٢٧ شباط / فبراير ١٩٨٦.

(٦٧) Jerusalem Post ١٠ اذار / مارس ١٩٨٦.

(٦٨) نفس المرجع، و Haaretz ٤ اذار / مارس ١٩٨٦

(٦٩) انظر Jerusalem Post ٤ شباط / فبراير ١٩٨٦؛ الفجر، ٧ شباط / فبراير ١٩٨٦.

(٧٠) Jerusalem Post International Edition ٢٩ آذار / مارس ١٩٨٦.

(٧١) المرجع نفسه.

(٧٢) Jerusalem Post International Edition ١٢ نيسان / ابريل ١٩٨٦.

(٧٣) المرجع نفسه.

(٧٤) برزت مشاكل خطيرة في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ في العلاقات بين شركة كهرباء القدس التي يملكها الفلسطينيون وبين السلطات الاسرائيلية. ووردت عن ذلك تقارير مسهبة في الصحافة المحلية وللاطلاع على شبكات الهاتف في الضفة الغربية. انظر Jerusalem Post ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨٦؛ وللاطلاع على المناقشات بشان شبكات الطرق انظر Davar ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦، (بالعبرية) **والفجر**، ١١ نيسان / ابريل ١٩٨٦. وهناك استثمارات صناعية جديدة لخدمة المستوطنات الاسرائيلية في منطقة الخليل اعلن عنها الرسميون الاسرائيليون في Jerusalem Post ٣ - ايار مايو ١٩٨٦.

(٧٥) ينعكس هذا في عدد من المنشورات التي صدرت مؤخراً والتي تشير عناوينها الى راي سائد عن الظروف في القطاع Ann M. Lesch The Gaza Strip Heading Toward a Dead End Universities Field Staff International, Reports No 10 and 11 (1984); Ann M. Lesch, Gaza Forgotten Corner of Palestine Journal of Palestine Studies. Vol XV No1 Issue 57. Autumn 1985 Richard Locke and Antony Stewart Bantustan Gaza(Zed London 1985) Joan Mandell, Gaza Israel's Soweto MERIP Reports Nos 136 137 Vol 15 Nos

8/9, October - December 1985, "Gaza, the Invisible Land", New Outlook, December, 1985, Sara Roy, The Gaza Strip: A Survey (West Bank Data Base Project, Jerusalem, May 1986)

(٧٦) للاطلاع على المعايير الحديثة المؤهلة للاندراج في عداد اقل البلدان نموا، انظر "Identification of the Least Developed among the developing countries"(E/AC.54/L.107) April 1981.

(٧٧) الارقام التي ترد هنا وفي الفقرات التالية محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، احصاءات منطقة يهودا والسامرة وقطاع غزة، القدس، المجلد الخامس عشر، الرقم٢، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥.

(٧٨) كان السبب في ذلك عدد من العوامل، منها الضغوط التي فرضتها المستوطنات الاسرائيلية على موارد المياه الجوفية، والمشاكل الخاصة التي واجهها صغار المزارعين في الجزء الجنوبي من قطاع غزة، والانظمة الاسرائيلية التي تمنع زراعة الجديد من الاشجار، والحوافز التي قدمتها وكالات التسويق الاسرائيلية للتحول الى زراعة الخضروات. انظر: Lesch, "Gaza: Forgotten Corner ...", pp. 47 - 48, Middle East International, 7 February 1986, Mandell, op. cit., pp. 12 - 13 **والفجر**، ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥.

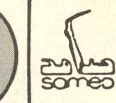
(٧٩) See Mandell, op. cit., pp. 13 - 14, Al Fajr, 7 June 1985

(٨٠) ثمة استجلاء شيق لبعض خبرات فردية لصغار الصناعيين والعمال المهاجرين، تجده في **الفجر**، ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥، و ١١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥، و١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥.

صدر حديثاً

من سلسلة دراسات صامد الاقتصادي

العنوان	المؤلف
١ ـ نقض الاطروحة الاسرائيلية حول الوطن البديل	ج. اي. درابر
٢ ـ المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته	جون ريتشاردسون
٣ ـ أم الفحم ـ الاوضاع التعليمية والاجتماعية	انجيلا بلومان
٤ ـ دور اسرائيل في العالم / اسلحة من اجل القمع	د. اسرائيل شاحاك
٥ ـ منظمة التحرير الفلسطينية / المؤسسات المدنية	د. تشريل روبينبرغ
٦ ـ منطقة التجارة الحرة	عدة مؤلفين
٧ ـ حتمية الاختيار / القضايا الاستراتيجية للجيل الثاني في اسرائيل	الوف هرابين
٨ ـ الطبقة العاملة الفلسطينية / نشاتها وتطورها	مها بسطامي
٩ ـ الضفة الغربية في استراتيجة الحرب الاسرائيلية	ارييه شيلو
١٠ ـ الفلاشا	ديفيد كسلر
١١ ـ الدولة الفلسطينية شرط للسلام العالمي	خالد الحسن (ابوالسعيد)
١٢ ـ الحرب على الجبهة الاقتصادية	عمر سعادة
١٣ ـ القدس في افريقيا	زياد ابو الهيجاء
١٤ ـ الهجرة اليهودية من فلسطين المحتلة	د. محمد عبد العزيز ربيع
١٥ ـ الهلال الاحمر الفلسطيني	د. عبد العزيز اللبدي
١٦ ـ قراءة نقدية لثلاث مبادرات	خالد الحسن (ابوالسعيد)
١٧ ـ مذكرات حماروطني	خال الحسن (ابوالسعيد)
١٨ ـ اسرائيل والطاقة الذرية	ناجح الجسراوي
١٩ ـ الفلسطينيون في لبنان / مسألة الحقوق المدنية	د. تشريل روبينبرغ
٢٠ ـ وقفية صلاح الدين	د. احمد العلمي ١٩٨٦
٢١ ـ الفلسطينيون / التهجير القسري والرعاية الاجتماعية	خليل السواحري
٢٢ ـ السلام في الشرق الاوسط / وجهة نظر فلسطينية	خالد الحسن (ابوالسعيد)
٢٣ ـ اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني	د. غازي ربابعه
٢٤ ـ اسرائيل والقارة الافريقية / الابعاد والمخاطر	د. محمد عبد العزيز ربيع
٢٥ ـ فلسطينات ١	خالد الحسن (ابوالسعيد)
٢٦ ـ القدس تشكيل جديد للمدينة	عبد الرحمن ابو عرفه
٢٧ ـ معسكر اليسار الاسرائيلي	د. محمود خالد
٢٨ ـ اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية	خالد الحسن (ابوالسعيد)
٢٩ ـ رد دعوى نزع الملكية	هند البديري
٣٠ ـ اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الاسرائيلية	د. غازي ربابعة
٣١ ـ الازمة اللبنانية ـ محاولات للفهم	خالد الحسن (ابوالسعيد)



رسائل وبرقيات

شهداء صامد.. شهداء الثورة الفلسطينية

الأخ / القائد العام حفظه الله

تحية الثورة وبعد،

الاخوات والاخوة التالية اسماؤهم من عمال «صامد» سقطوا شهداء الدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان في شاتيلا وبرج البراجنة:

١ ـ الشهيدة سهام بركة
٢ ـ الشهيد محمد حبقزة (ابو جهاد)
٣ ـ الشهيد فؤاد عفيفي
٤ ـ الشهيد ابراهيم العينة
٥ ـ الشهيد خالد عفيفي
٦ ـ الشهيد صلاح بشتاوي
٧ ـ الشهيد ناصر جعران
٨ ـ الشهيدة زوجة كامل معتوق
٩ ـ الشهيدة ابنة كامل معتوق

اننا اذ نجدد العهد بالاستمرار بنضالنا تحت رايات ثورتنا المظفرة دفاعا عن مكتسباتها ومكتسبات شعبنا.

نرجو التكرم باعتمادهم شهداء والله يوفقكم.

وانها لثورة حتى النصر

المدير العام: ابو عـــلاء

الى جنة الخلود أيها الشهداء الابرار..

يعتمدوا شهداء في الثورة الفلسطينية

توقيع : ياســر عرفــات

من ابو علاء ـ تونس

الى الأخ القائد العام

نعـزيكم ونعـزي انفسنـا باستشهـاد الشهيد البطل علي ابوطوق والذي قدم روحه ودمه دفاعاً عن كرامة شعبه ومن أجل انتصار ثورته.

تغمـده الله برحمتـه ونعاهدكم ونعاهد انفسنا وشهداءنا الابطال ان نبقى على الدرب حتى النصر.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار

وانها لثورة حتى النصر.

أبو عـــلاء

★★★

من ـ القائد العام

الى ـ الأخ أبو علاء

صامد / تونس

تحية الثورة وبعد،

بمشاعـر الامتنـان والتقدير تلقيت برقيتكم الأخوية للتعزية باستشهاد الأخ القائد المناضل المقدم علي ابو طوق، ورفيقه في درب النضال الأخ النقيب سمـير ذيـاب. اشكركم وأقدر عالياً التزامكم الثابت بالمسيرة الثورية لشعبنا والتي استشهد من أجلها الشهيدان وآلاف غيرهم من مناضلي شعبنا.

لقد خسرنا بفقدان الشهيد القائد علي ابو طوق مناضلاً صلباً كرس حياته من أجل فلسطين، وقائداً يتقدم مقاتليه الى المواقع الأمامية ملتحماً مع جماهير شعبنـا. عزاؤنـا بفقدان الأخ الشهيد علي ابو طوق ورفيقه النقيب سمير ذياب وكل الشهداء، هذا الكبرياء والشموخ والصمود البطولي الذي يجسده مخيم شاتيلا ومخيمات شعبنا في لبنان، والذي كسر شوكة المتآمرين واحبط مؤامراتهم.

أؤكد لكم ان شعبنـا العـربي الفلسطيني الـذي صنـع ملاحم البطـولة والفـداء داخـل فلسطين المحتلة وخارجها باق على عهد النضال والثورة، مهما

كانت التضحيات حتى تحرير فلسطين ورفع اعلام ثورة شعبنا خفاقة في القدس الشريف، عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

أشد على أياديكم، والعهد هو العهد، والقسم هو القسم وعهداً ان تستمر الثورة خفاقة حتى القدس المحررة بعونه تعالى. الى جنة الخلد أيها الشهداء الأبرار.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

عاشت فلسطين حرة عربية

ومعاً وسوياً الى النصر في فلسطين باذنه تعالى

وانها لثورة حتى النصر.

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

★★★

من ـ كوادر صامد والدائرة الاقتصادية

الى ـ القائد العام، حفظه الله

لقد هزنا نبأ استشهاد المناضلين، المقدم علي ابو طوق، والنقيب سمير ذياب، والذين قضوا شهداء دفاعاً عن اطفالنا ونسائنا وشيوخنا في مخيمات الصمود في لبنان.

واننا اذ ننعي بمزيد من الحزن والاسى شهداءنا لنجدد العهد أمام قائدنا وشعبنا وثورتنا، اننا على دربهم لماضون، ولن يتوقف شلال الدم الفلسطيني حتى ترتفع رايات النصر تخفق فوق الأقصى بقيادتكم البصيرة.

المجد كل المجد لشهدائنا الابرار

وانها لثورة حتى النصر

كوادر صامد ودائرة الشؤون الاقتصادية

★★★

من ـ القائد العام

الى ـ الاخوة/ كوادر صامد ودائرة الشؤون الاقتصادية / تونس

تحية الثورة وبعد،

بمشاعر الامتنان والتقدير تلقيت برقيتكم الأخوية للتعزية باستشهاد الأخ القائد المناضل المقدم علي ابو طوق، ورفيقه في درب النضال الأخ النقيب سمير ذياب. اشكركم وأقدر عالياً التزامكم الثابت بالمسيرة الثورية لشعبنا والتي استشهد من أجلها الشهيدان وآلاف غيرهم من مناضلي شعبنا.

لقد خسرنا بفقدان الشهيد القائد علي ابو طوق مناضلاً صلباً كرس حياته من أجل فلسطين، وقائداً يتقدم مقاتليه الى المواقع الأمامية ملتحماً مع جماهير شعبنا. عزاؤنا بفقدان الأخ الشهيد علي ابو طوق ورفيقه النقيب سمير ذياب وكل الشهداء، هذا الكبرياء والشموخ والصمود البطولي الذي يجسده مخيم شاتيلا ومخيمات شعبنا في لبنان، والذي كسر شوكة المتآمرين واحبط مؤامراتهم.

أؤكد لكم ان شعبنا العربي الفلسطيني الذي صنع ملاحم البطولة والفداء داخل فلسطين المحتلة وخارجها باق على عهد النضال والثورة، مهما كانت التضحيات حتى تحرير فلسطين ورفع اعلام ثورة شعبنا خفاقة في القدس الشريف، عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

أشد على أياديكم، والعهد هو العهد، والقسم هو القسم وعهداً ان تستمر الثورة خفاقة حتى القدس المحررة بعونه تعالى. الى جنة الخلد أيها الشهداء الأبرار.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

عاشت فلسطين حرة عربية

ومعاً وسوياً الى النصر في فلسطين باذنه تعالى

وانها لثورة حتى النصر.

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

الأخ / أبو علاء، حفظه الله

مدير عام مؤسسة «صامد»

تحية الثورة والعودة وبعد،

أسرة مؤسسة «صامد» والدائرة الاقتصادية:

يتقدمون بحار عزائهم باستشهاد زملائهم:

١ ـ الشهيدة سهام بركة

٢ ـ الشهيد محمد حبقزة (ابو جهاد)

٣ ـ الشهيد فؤاد عفيفي

٤ ـ الشهيد ابراهيم العينة

٥ ـ الشهيد خالد عفيفي

٦ ـ الشهيد صلاح بشتاوي

٧ ـ الشهيد ناصر جعران

٨ ـ الشهيدة زوجة كامل معتوق

٩ ـ الشهيدة ابنة كامل معتوق

اثناء تأديتهم لواجبهم المقدس دفاعاً عن الثورة الفلسطينية ومؤسساتها في مخيماتنا في لبنان.

وبهذه المناسبة نعاهدكم على الاستمرار في تأديتنا لواجبنا القومي تجاه شعبنا وثورتنا البطلة ومؤسساتنا الرائدة حتى تحرير فلسطين.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار

وانها لثورة حتى النصر

اسرة «صامد» ودائرة الشؤون الاقتصادية في م.ت.ف

من أجل خدمة المقاتلين الفلسطينيين في السودان

"صامد" تنشىء مصنعاً للملابس الجاهزة

انطلاقاً من اهداف مؤسسة «صامد» الاجتماعية والانسانية والتواجد حيث تتواجد قوات الثورة واجهزتها، وفي سبيل تحسين الاحوال الاجتماعية لعائلات المناضلين فقد قامت الادارة العامة بانشاء معمل للملابس الجاهزة في جمهورية السودان الشقيقة وذلك لخدمة مقاتلينا وتوفير فرص عمل وتدريب لعائلاتهم المتواجدة هناك، مما كان له الأثر الايجابي في نفوس اخواننا المقاتلين الصامدين. ولقد كان هذا الشعور الايجابي واضحاً من الرسالة التي وجهها الأخ / العقيد صائب العاجز قائد قوات القادسية في السودان الى الأخ «ابو علاء» وفيما يلي نصها:

تحية الثورة وبعد..

تهديكم قيادة قوات قادسية بيروت اطيب تحياتها، وتشكر لكم لفتتكم الكريمة في مساهمتكم وبصورة قيمة وفعالة بمشروعكم البناء والمثمر (مشروع الخياطة)، والذي يعتبر نهضة جديدة ورائدة لصالح الأسر والعائلات في سنكات. واننا اذ نثمن ونقدر بكل روح المحبة جهودكم الطيبة، فاننا نحيي فيكم دعمكم وصمودكم ـ يا رواد صامد ـ في ظل ثورتنا العملاقة والمعطاءة بقيادة الأخ / الظافر ابو عمار.

وانها لثورة حتى النصر،،

تعزيز التعاون مع الدول الافريقية الصديقة



ـ الأخ ابو علاء والسيد علي بونجو يوقعان على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني

في اطار تعزيز التعاون الثنائي بين م.ت.ف والدول الافريقية الصديقة، تحرك وفد اقتصادي/ سياسي الى عدد من الدول الافريقية. وقد تشكل الوفد من:

الاخ/ ابو علاء: مدير عام الدائرة الاقتصادية في م.ت.ف ـ مدير عام مؤسسة «صامد».

الاخ/ سلمان الهرفي: مستشار رئيس اللجنة التنفيذية في م.ت.ف للشؤون الافريقية.

الأخ/ المهندس موسى.

وقد اشتملت الزيارة على كل من الدول التالية: جمهورية غينيا، جمهورية غينيا بيساو، جامبيا، سيراليون، السنغال، الجابون، الكونغو برازافيل، تنزانيا.

وقام الوفد الفلسطيني بتسليم رسائل شفهية من الأخ/ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى رؤساء هذه الدول، كما قدّم شرحاً تفصيلياً للأوضاع في الارض المحتلة والممارسات الصهيونية التي تقوم بها قوات الاحتلال الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني، امعاناً منها في تطبيق سياساتها الاستيطانية العنصرية الفاشية والمتمثلة بمصادرة الاراضي وبناء المستوطنات على الارض، اضافة الى سياسات القمع والمطاردة والاعتقال والسجن الجماعي ضد شعبنا الفلسطيني واستمرار التنكر لحقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وسياسات التمييز العنصري والقومي والديني التي تمارسها سلطات الكيان الصهيوني ضد ابناء شعبنا الفلسطيني الصامد على أرضه.

كما قدم الوفد الفلسطيني عرضاً للمعاناة التي يقاسيها شعبنا الفلسطيني في مخيماته في لبنان جراء الممارسات التي تقوم بها عصابات امل التي تحاول فرض سياسات الحصار والقتل والتجويع ضد مخيمات شعبنا في لبنان، والتي تقابل بصمود شعبنا البطل داخل الارض المحتلة وخارجها وثباته وتمسكه بحقوقه الثابتة والمشروعة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني.

ومن ناحية اخرى، فقد اجرى الوفد الفلسطيني محادثات في العمق تتركز حول العلاقات الثنائية بين م.ت.ف والدول الافريقية الصديقة التي زارها، تم التركيز خلالها على التعاون الاقتصادي بين م.ت.ف. وتلك الدول.

وخلال زيارة الوفد الفلسطيني، تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتقني بين حكومة جمهورية الجابون واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد وقعها عن الجانب الجابوني السيد علي بونجو الممثل الشخصي الاعلى لرئيس الجمهورية، وعن الجانب الفلسطيني الاخ ابو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية في م.ت.ف.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تؤكد حرصها على تعزيز وتطوير علاقاتها مع دول وشعوب القارة الافريقية الصديقة، انما تنطلق من واقع العلاقات



- توسيع وتطوير مشاريع «صامد» في القارة الافريقية

التاريخية التي تربط بين الشعوب العربية والشعوب الافريقية، ومن أرضية النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والعنصرية والجهل والتخلف والمرض.

وستبقى م.ت.ف، وفي حدود امكانياتها، تناضل في هذا الاطار الذي ينطلق من تصور استراتيجي شامل لأهمية دعم هذه العلاقات وتطويرها، والوقوف بكل حزم مع نضالات الشعوب الافريقية ضد كل مخلفات الاستعمار واساليبه، وضد اشكال التمييز العنصري البغيض، وكل اشكال الممارسات الصهيونية تجاه شعبنا الفلسطيني، وفي مواجهة مشاريعها لغزو القارة الافريقية ونهب خيراتها.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه الى جميع الدول العربية الشقيقة أن تعمل على تعزيز العلاقات العربية الافريقية على أسس ومبادىء النضال العربي الافريقي المشترك، ضد كل اشكال الاستعمار والتبعية والتمييز العنصري.

متابعة نشاطات "صامد" في الجزائر

● قام الأخ / ابوعلاء بزيارة الى جمهورية الجزائر، حيث تابع نشاطات المؤسسة هناك، كما تابع بحث اتفاقية المشروع الزراعي المشترك الذي سيقام على ارض الجزائر الشقيقة بين وزارة الفلاحة والصيد البحري في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ومؤسسة «صامد» (معامل ابناء شهداء فلسطين).

وقد التقى الأخ / ابوعلاء بعدد من المسؤولين الجزائريين، حيث قدم من خلالهم الشكر للرئيس الشاذلي بن جديد وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية وحكومة الجزائر الشقيقة ومجلس الشعب على قرار الحكومة الجزائرية الذي صادق عليه مجلس الشعب والقاضي باعفاء مؤسسة «صامد» ومنتوجاتها في القطر الجزائري الشقيق من كافة الضرائب والرسوم الجمركية.

ولا يسعنا هنا الا أن نتقدم، باسم جميع عمال وعاملات «صامد»، بجزيل الشكر للجزائر الشقيقة، رئيسا وحزبا وحكومة وشعبا، على مواقفها الثابتة والمبدئية في دعم ثورتنا الفلسطينية ومؤسساتها، ودعمها الثابت لمؤسسة «صامد».

مشاريع مشتركة مع عدد من الدول الإفريقية

● قام الأخ / ماهر الكرد والأخ / المهندس موسى بصحبة السيد مدير العلاقات الدولية في بنك التمويل السعودي بزيارة الى كل من: الكونغو برازافيل، الجابون، غينيا كوناكري، غينيا بيساو، وذلك لمتابعة المشروعات المشتركة التي ستقوم في هذه الدول، والتي سيساهم فيها بنك التمويل السعودي مشكورا بتقديم الدعم.

محادثات سياسية واقتصادية في بولندا والمجر



لقاء الأخ ابو علاء مع الرفيق ياروزلسكي

● قام الاخ/ ابو علاء بزيارة رسمية الى بولندا، التقى خلالها مع كل من:

- مدير دائرة الشرق الاوسط/ الدائرة الخامسة في وزارة الخارجية.
- سكرتير عام لجنة التضامن الافرو اسيوي.
- نائب مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب.

كما قام الأخ/ ابو علاء بزيارة اخرى الى جمهورية المجر، حيث التقى هناك بمدير دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية المجرية.

وفي كلتا الزيارتين، تم البحث في العلاقات الثنائية وسبل تطويرها. وقد

قدم الاخ/ ابو علاء شرحا وافيا لمعاناة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة وصموده فوق تراب وطنه واصراره وتمسكه بمنظمة التحرير الفلسطينية قائدة نضاله وممثله الشرعي والوحيد والتفافه حولها. كما قدم شرحا تفصيلياً حول الحصار الذي تفرضه عصابات حركة امل وحرب التجويع التي تمارسها ضد شعبنا الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

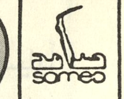
تطويرًا للتعاون الاقتصادي والتقني مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية

● قام وفد من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الاخ/ جويد الغصين عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس الصندوق القومي الفلسطيني وعضوية الأخ/ ابوعلاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية في م.ت.ف والأخ/ نزار ابوغزالة مدير عام الصندوق القومي الفلسطيني، وعدد من الاخوة رجال الاعمال الفلسطينيين البارزين، بزيارة الى جمهورية المانيا الديمقراطية، وذلك في سبيل دعم وتطوير اشكال التعاون الاقتصادي والتقني بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحكومة جمهورية المانيا الديمقراطية.

وقد التقى الوفد الفلسطيني خلال اقامته في جمهورية المانيا الديمقراطية بوزير التجارة الخارجية وعدد من رؤساء الدوائر والاقسام في الوزارة. كما التقى بعدد من رؤساء المؤسسات الانتاجية في جمهورية المانيا الديمقراطية.

وفي اطار برنامجه، عقد الوفد الفلسطيني لقاء مع نائب وزير الخارجية في جمهورية المانيا الديمقراطية، بحث فيه وسائل وسبل تطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين. كما قدم شرحا مفصلا حول الاوضاع في الارض المحتلة والممارسات الصهيونية ضد شعبنا الصامد على ارضه والوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان والحصار الذي تمارسه عصابات أمل ضد شعبنا هناك.

وفي ختام الزيارة، تم التوقيع على محضر الاجتماع، كما تم تشكيل لجنة فلسطينية المانية مشتركة لمتابعة المحادثات.



قرار عن مجلس الشعب الجزائري :

إعفاء "صامد" من كافة الرسوم والضرائب

في خطوة تعبر عن عمق التضامن الذي تكنه جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، شعباً ورئيساً وحكومة وحزباً، للثورة الفلسطينية. وفي سياق الدعم الذي تقدمه جمهورية الجزائر الشقيقة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها انطلاقاً من مواقفها المبدئية والثابتة، أصدر مجلس الشعب الجزائري في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٦ قراراً يقضي باعفاء مؤسسة «صامد» في الجزائر من كافة الرسوم والضرائب. وقد تم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٧/١/١.

ان مؤسسة «صامد» وهي تعرب عن تثمينها للقرار الجزائري وتقديرها لهذه المبادرة الشجاعة، فانها تتوجه بالشكر، باسم ابناء شهداء فلسطين، الى الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، والى حكومة وحزب وشعب المليون ونصف المليون شهيد، معاهدة اياهم على المضي في الدرب الذي قدم فيه الشهداء دمهم وأرواحهم.. من أجل التحرير والاستقلال الوطني.

***

حضور متميز للدائرة الاقتصادية

• الدورة الثانية والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

عقدت في الرياض خلال الفترة من ٧ - ١٢ شباط ١٩٨٧، الدورة الثانية والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بمشاركة وزراء المال والاقتصاد والتجارة في البلدان العربية، بالاضافة الى ممثلي المنظمات والمؤسسات العربية المتخصصة. وقد خصصت اعمال تلك الدورة لمناقشة موضوع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها بالاضافة الى مناقشة تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية حول الاوضاع الاقتصادية في الدول العربية. وقد شاركت الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذا الاجتماع بوفد ضم الأخ العميد عبدالرزاق اليحيى (رئيساً) وعضوية كل من الاخوة د. جواد ناجي وسليم شاهين.

وقد افتتح اعمال الدورة صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، حيث أشار الى أهمية موضوع التجارة العربية البينية وضرورة توظيف الامكانيات والطاقات العربية المتاحة لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية، كما اكد على اهمية دعم المنظمات والمؤسسات العربية لتكون قادرة على أداء مهامها.

وبعد مناقشة البنود المطروحة على جدول اعمال الدورة، اتخذ السادة الوزراء مجموعة من القرارات والتوصيات، وكان من بين تلك القرارات قرارا منفردا بخصوص تجارة وتسويق المنتوجات الفلسطينية للاراضي المحتلة، وهذا نصه:

«بهدف دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة، ومن أجل تمكينه من مواجهة السياسات الاستيطانية الصهيونية التي تستهدف افراغ الارض من سكانها، وبغرض الحد من السياسات الاقتصادية الصهيونية واثارها على اقتصاد الاراضي المحتلة وبغية رفع المستوى المعيشي للشعب

الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة، فان المجلس يوصي:

١ ـ الاسراع في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٦ الذي يدعو الى انشاء مركز تسويق لمنتجات الاراضي المحتلة، وتكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ القرار والعمل على توفير المستلزمات اللازمة لذلك.

٢ ـ الاستفادة من امكانيات الصناديق والمؤسسات المالية العربية والاسلامية في دعم الصادرات الفلسطينية وفق شروط اكثر تيسيرا.

٣ ـ ضرورة التعامل الواعي مع قانون واحكام المقاطعة العربية بما يخدم المواءمة بين هدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في وطنه وبين هدف احكام الحصار الاقتصادي على الكيان الصهيوني».

وبالاضافة الى ذلك، فقد اتخذ المجتمعون قراراً آخر بخصوص المخيمات الفلسطينية في لبنان، هذا نصه «ان وزراء المال والاقتصاد والتجارة في البلاد العربية المجتمعين في الرياض في الدورة الثانية والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اذ يستنكرون بشدة الحصار المضروب على المخيمات الفلسطينية في لبنان ويعتبرونه معاملة غير لائقة بالاخلاق العربية وبالمبادىء الانسانية، يدعون الى فك الحصار فوراً وتنفيذ الخطة التي وضعها مجلس الجامعة العربية والتقيد بكل بنودها ويناشدون الدول العربية التدخل بكل حزم لغرض احترام الخطة العربية وفك الحصار وتأمين وصول المواد التموينية والادوية ومختلف العلاجات الطبية التي يحتاج اليها اهل المخيمات».

وعند مناقشة تقرير اللجنة الفنية للاحصاء، فقد تقرر تخصيص مبلغ وقدره خمسة وستون ألف دولار لمركز الاحصاء الفلسطيني.

• المؤتمر الوزاري لمجموعة الـ٧٧

يعقد في دكا عاصمة بنغلادش خلال الفترة من ١٠ ـ ١٤/٣/١٩٨٧ المؤتمر الوزاري لمجموعة الـ٧٧ بالتعاون مع الـ UNICTAD وقد تشكل الوفد الفلسطيني الى هذا المؤتمر من:

الأخ / د. محمد ابو كوش

الأخ / د. محمد النحال

الأخ / ابو شحدة مدير مكتب م.ت.ف.

• اجتماع المجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية

عقد المجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية اجتماعه في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتونس خلال الفترة من ١٢ ـ ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٧ بحضور ممثلين عن ثماني دول عربية هي الاردن والسعودية وسورية وفلسطين والعراق والكويت وليبيا ولبنان، اضافة الى ممثلي الامانة العامة للجامعة ـ الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. ومثل فلسطين في الاجتماع الأخ / الدكتور نصر جبر.

وقد تم انتخاب الدكتور رحيم عبد الكتل ممثل العراق رئيسا للمجلس التنفيذي والدكتور عبد الرحمن مليباري ممثل السعودية نائبا للرئيس. وبعد مناقشة جدول الاعمال، تم اقراره على الوجه التالي:

البند الاول: استعراض مواقف الدول العربية من اتفاقية التعاون حول استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية.

البند الثاني: مناقشة المواضيع التالية:

أ ـ النظام الداخلي للمجلس التنفيذي.

ب ـ مقر الهيئة العربية للطاقة الذرية.

جـ ـ تعيين المدير العام.

د ـ موازنة مؤقتة للهيئة وسبل تمويلها.

هـ ـ الانشطة الدولية للهيئة وامكانات التسهيلات والمساعدات التي يمكن ان تقدمها الدول العربية.

و ـ النشاط الاسرائيلي في ميدان الطاقة الذرية.

ز ـ ما يستجد من اعمال.

وبشأن النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، فقد أوصى المجلس باعادة صياغته وفق التعديلات المقترحة بشأنه، ثم ارساله الى الدول العربية الاعضاء لابداء ملاحظاتها عليه تمهيدا لعرضه على اجتماع المجلس القادم لاتخاذ ما يراه مناسبا. وحول مقر الهيئة العربية للطاقة الذرية فقد أيدت تسع دول عربية اقتراحاً بأن تكون تونس مقرا للهيئة، الا ان تونس اعتذرت رسميا عن استضافة المقر.

كما ايدت ٣ دول استضافة ليبيا للمقر، ولم يتم الاتفاق بهذا الشأن. اضافة الى ذلك فقد تم ترشيح الدكتور علي عطية عبد الله من العراق لمنصب المدير العام للهيئة، الا انه تأجل البت في موضوع المدير العام الى الاجتماع القادم للمجلس.

وحول النشاط الصهيوني في ميدان

الطاقة الذرية، فقد أوصى المجلس بالطلب الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية اثارة هذا الموضوع في اجتماعات قمة المؤتمر الاسلامي في الكويت بغية استصدار قرار يستهدف التوصل الى موقف عربي واسلامي مشترك في المحافل والهيئات الدولية من اجل الوصول الى نظام دولي يمنع الاعتداء المسلح على المنشآت النووية المقامة لاغراض سلمية، وبغية اخضاع اسرائيل للمراقبة الدولية فيما يتعلق بانتشار الاسلحة النووية، والعمل على جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية.

كما اوصى المجلس بأن تُعقد دورته القادمة في شهر يونيه (حزيران) ١٩٨٧ لمتابعة هذه المواضيع.

اجتماع مع مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة

اجتمع الأخ / ابو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية في م.ت.ف بالسيد جون مايلز مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة في بون بألمانيا الغربية، وذلك للبحث في متطلبات وميكانيكية تنفيذ قرار الأمم المتحدة المتعلق بتحسين الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة.

وبعد استعراض الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، تم الاتفاق على ان يرتكز منهج تنفيذ هذا القرار على القطاعات الانتاجية في المجالات الزراعية والصناعية بما يحقق:

١ - خلق فرص العمالة الدائمة.

٢ - خلق وتدريب العمالة الفنية.

٣ - محاولة خلق وتحقيق اكتفاء ذاتي.

وذلك بالاضافة الى التركيز على انشاء مراكز التدريب المهني (البولتكنيك).

هذا وقد قدمت للسيد جون مايلز جملة من المشروعات التي تم اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لها كنماذج لهذا التوجه.

• ندوة الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة

عقدت في فينا عاصمة النمسا خلال الفترة من ١٩٨٧/٣/٢ الى ١٩٨٧/٣/٦ وبرعاية الامم المتحدة ندوة بخصوص قرار الامم المتحدة رقم ٢٠١/٤٠ حول الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة بدعوة من لجنة المستوطنات البشرية HABITAT. وقد شاركت في هذه الندوة العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية، منها:

- جامعة الدول العربية
- منظمة التجارة العالمية WHO
- وكالة الغوث UNRWA
- منظمة التجارة العالمية UNICTAD
- منظمة التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية CSDHA
- لجنة المستوطنات البشرية HABITAT

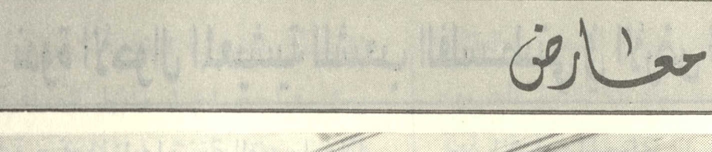
وذلك بالاضافة الى عشرة اخصائيين من الارض المحتلة.

وقد اتخذت الندوة جملة من التوصيات التي تتعلق بتحسين الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، كما اعتمدت جملة من المشروعات الانتاجية في المجالات الزراعية والصناعية، وفي مجالات الاسكان والتعليم والتسويق.

وقد تشكل وفد م.ت.ف الى هذه الندوة الهامة من:

١ - الأخ الدكتور يوسف الصايغ - مستشار الدائرة الاقتصادية في م.ت.ف (رئيساً).
٢ - الأخ الدكتور جبر الدين عبد الرحمن.
٣ - الأخ المهندس مروان عبد الحميد.
٤ - الأخ المهندس ضيف الله الاخرس.
٥ - الأخ الدكتور محمد ابو كوش.
٦ - الأخ الدكتور داود بركات.
٧ - الأخ الدكتور محي الدين سعود.







ـ جناح «صامد» في معرض لايبزيغ الدولي

● كعادتها، تشارك «صامد» في معرض لايبزغ الدولي وقد توجه الى لايبزغ في جمهورية المانيا الديمقراطية كل من الأخ/ صائب بامية والأخ/ الدكتور سمير دواس للمشاركة في افتتاح المعرض هناك.



ـ معرض «صامد» الدائم في مدينة بونت نوار/ الكونغو

● تم افتتاح معرض «صامد» في مدينة «بونت نوار»، العاصمة التجارية في جمهورية الكونغو الشعبية. وقد جرى الافتتاح بحضور السادة:

ـ محافظ مدينة بونت نوار.

ـ مدير الآكاب / لجنة التضامن مع الشعوب.

ـ الأخ/ ابو الهادي مدير م.ت.ف في الكونغو.

ـ الأخ/ محمود الحلبي ـ مدير صامد في الكونغو.

وقد شهد المعرض منذ افتتاحه تدفق الزوار والدعم اللامحدود من الجماهير الكونغولية.

نامل ان يساهم هذا المعرض في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الشعبية وم.ت.ف.

● بعد اصدار حكومة الجزائر قراراً يقضي باعفاء مؤسسة «صامد» من كافة الضرائب والرسوم الجمركية، فقد تم انجاز وضع الخرائط والرسوم للبدء في اعادة تجهيز وتنظيم معرض صامد الدائم في العاصمة الجزائرية.



ثقافة وإعلام

جريدة "الحرية" "الغينية" تشيد باللقاء بين "أبو علاء" والرئيس لانسانا كونتي



LA NATION

Audience du Chef de l'Etat

La feuille d'audience du Chef de l'Etat a été particulièrement chargée dans cette 2e quinzaine du mois de décembre. En effet les 16 et 18 décembre, le Président de la République, le Général Lansana Conté a reçu successivement

Monsieur Abou Alla, Ministre des Finances de l'OLP, arrivé à Conakry pour examiner les possibilités de développement de la coopération entre l'OLP et le Gouvernement guinéen.

M. Abou Alla qui était porteur de message du Président Yasser Arafat s'est félicité de l'hospitalité dont il est l'objet, avant d'informer largement le Président Lansana Conté sur la situation qui prévaut actuellement dans les territoires palestiniens occupés et sur la lutte qui mène avec détermination le Peuple palestinien.

Dans ce cadre, a indiqué le Ministre des Finances de l'Etat d'Israël prati- ... systémati- ... les foyers de tension pour sauvegarder la paix et pour la promotion du bien-être de l'humanité.

Le Chef de l'Etat a souligné que le Gouvernement guinéen mènera en la matière une politique constante et constructive. Il a invité M. Abou Alla à renouveler ses amitiés au Président Yasser Arafat et à rassurer le peuple palestinien du désir sincère du Gouvernement et du peuple guinéens à développer dans tous les domaines la coopération entre l'OLP et la Guinée.

Le Président Lansana Conté a levé le toast pour la victoire du peuple palestinien.

L'audience accordée au Ministre des Finances de l'OLP s'est déroulée en présence du Chef de Bataillon Jean Traoré, membre du CMRN, Ministre des Affaires Etrangères. Du côté de l'OLP étaient notamment El Hadi Herfi Salman, Conseiller ... Président Yasser ... chargé des Affai...

en Guinée dans le cadre du redressement de l'économie nationale.

Parlant ensuite de la coopération bilatérale, S.E. Aly Dioum a souligné que le Président Abdou Diouf tient à faire de la coopération guinéo-sénégalaise un modèle de coopération qui accélère le processus de développement des pays de la sous-région et renforce l'amitié qui unit nos peuples. Pour cela, il a chaleureusement remercier le Président Lansana Conté pour toutes les facilités qui lui sont créées dans le cadre de l'accomplissement de sa mission.

S.E. Vladimir ... Ambassadeur de ... Conakry porteur ... sage personn... lence M. ... Secréta... qu...

Fin du ... des ...

- «الحرية» الغينية:
الرئيس كونتي يجدد مساندته لنضال الشعب الفلسطيني

نشرت جريدة «الحرية» التي تصدر في جمهورية غينيا كوناكري في عددها رقم ٣٣٥ الصادر في ١٩٨٦/١٢/٢٥ مقالاً حول زيارة الأخ ابو علاء الى كوناكري ولقائه بالرئيس الغيني الجنرال لانسانا كونتي. وقد أبرزت الجريدة في صدر صفحاتها نبأ هذا اللقاء وما تمخض عنه من نتائج، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.

وفيما يلي أهم ما جاء في الجريدة المذكورة:

في السادس عشر من ديسمبر الجاري [١٩٨٦] استقبل رئيس الدولة الجنرال لانسانا كونتي السيد أحمد ابو علاء مدير عام الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية الذي وصل الى كوناكري بدعوة رسمية وذلك بهدف اجراء مباحثات مع السلطات الغينية حول امكانيات تطوير التعاون السياسي والاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الغينية.

وقد أشاد السيد ابو علاء الذي كان يحمل رسالة شخصية من السيد ياسر عرفات الى الرئيس الغيني بالاستقبال الترحيبي الذي لقيه في كوناكري، ثم شرح للسيد الرئيس لانسانا كونتي تفاصيل الوضع الراهن في الاراضي المحتلة والنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بعزم ومثابرة.

وقال السيد ابو علاء:

«تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلية تنفيذها لسياسة منظمة تهدف الى بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة وذلك من خلال الاجلاء الاجباري للفلسطينيين ومحاولة ابادتهم. ولا تستثني هذه الاعمال الاجرامية الاطفال او الاماكن المقدسة في مدينة القدس الشريفة»

وتعرض السيد ابو علاء الى الصعوبات المتعلقة بايجاد حل للقضية الفلسطينية، كما عبر عن شكر الرئيس ياسر عرفات العميق ومجلس قيادة الثورة الفلسطينية وتقديره للدعم الحاسم المستمر الذي يقدمه الرئيس لانسانا كونتي واللجنة العسكرية للاصلاح الوطني والحكومة الغينية وشعبها للقضية الفلسطينية العادلة وللنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني البطل.

ثم تحدث الرئيس الغيني، فأكد التعاون الثنائي بين غينيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، مشيرا الى ان الحكومة الغينية سوف تعزز دعمها وعلاقاتها الوثيقة مع الشعب الفلسطيني حتى يتحقق لهذا الشعب النصر النهائي.

وأضاف الرئيس لانسانا كونتي قائلا: ان مؤتمر القمة الذي من المقرر ان تعقده بلدان الامة الاسلامية في شهر يناير (١٩٨٧) بالكويت يجب أن يساهم في حث مسيرة التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وأن يوجد حلا للحرب الناشبة بين ايران والعراق. مشيراً الى ان التضامن الاسلامي الذي يأمر به القرآن الكريم حريٌّ بأن يساعد البلدان الاسلامية على تخميد نيران التوتر في العالم بهدف حماية السلام ورقي المجتمعات ورفاهية الانسانية، حسب تعبير الرئيس لانسانا كونتي.

وأكـد رئيس الـدولـة ان الحكـومـة الغينيـة سوف تنتهـج في ذلـك سياسـة حاسمـة وبناءة. وطلب الرئيس من السيد ابـو علاء ابلاغ تحياته الودية الى الرئيس ياسر عرفـات وتجـديـد وتأكيـد مسـاندته للشـعـب الفلسطيني، معبـراً في الـوقت نفسـه عن رغبة الحكومة الغينية وشعبها في تطـويـر سبـل التعاون بين الجانبين في كافة الميادين.

بعد ذلك، دعا الرئيس الى شرب نخب انتصار الشعب الفلسطيني.

وقـد جرى هذا اللقـاء في حضـور الـرائـد «جان تراوري» عضـو اللجنـة العسكـريـة للاصـلاح الـوطني وزير الخـارجيـة. كمـا شارك فيـه عن الجانب الـفـلسـطيني السيـد سلمـان الهـرفي مستشار الرئيس عرفات الخاص للشؤون الافـريقية والسيد ابو محمد سفير منظمة التحرير الفلسطينية المعتمد في كوناكري.